عدنان حطيط

قبرص

الوجه الآخر للقضية

الأهداء

الى أُمي وأبي
فهما يعرفان أكثر
معنى الأرض . . .
عدنان

الطبعة الأولى (ايلول / سبتمبر ١٩٨٧)
حقوق النشر محفوظة للمؤلف
بيروت - لبنان

الغلاف : تصميم وتنفيذ فؤاد حطيط

الفهرس

تقديم	٥
- لمحة عامة	١٧
- الفصل الأول : التاريخ شاهد زور	٢١
- الفصل الثاني : الكنيسة . . . والاينوسيس	٣٣
- الفصل الرابع : حتى آخر قبرصي تركي	٤٧
- الفصل الرابع : استقلال غير مرغوب فيه	٧٥
- الفصل الخامس : مفاوضات محكومة بالفشل	٩٩
- الفصل السادس : قديس أم شيطان ؟	١٢٣
- الفصل السابع : يونانيون ضد يونانيين	١٤٥
- الفصل الثامن : السلام الآتي من أنقرة	١٦٣
- الفصل التاسع : دولة على قدم المساواة	١٨١
- وثيقة (١) مخطط اكريتاس	١٩٧
- وثيقة (٢) مشروع دو كويار	٢٠٥
أحداث وتواريخ	٢١٣

تقديم

اعتذر سلفاً من أولئك الذين سيشكل هذا الكتاب صدمة للكثير من قناعاتهم التي بدت لهم في وقت من الأوقات وكأنها ثوابت لا يرقى إليها أي شك .

أعلم أن هؤلاء كثيرون ، سواء في لبنان أو في كل أنحاء الوطن العربي ، ولو شئت أن أعتذر منهم فرداً فرداً لما كفاني ما تبقى لي من العمر .

فالقضية القبرصية ليست ابنة الأمس القريب ، بل إنها ترقى في تاريخها العملي إلى أكثر من ثلث قرن ، وان كانت ـ بتقديري ـ أقدم من ذلك بكثير ، إذ أنها تعود إلى أواخر القرن التاسع عشر ، وتحديداً إلى الفترة التي طرحت فيها « المسألة الشرقية » بكافة أبعادها ، وباتت فيها قضية «رجل أوروبا المريض » ـ وهو لقب أطلقه القيصر الروسي نيقولا الأول على الامبراطورية العثمانية في مرحلة تداعيها ـ الشغل الشاغل لكافة المخططين الاستراتيجيين في العالم الذي كان قائماً في ذلك الحين .

وهذه القضية كانت كالنبتة التي تراكمت من حولها أشواك وطفيليات كثيرة ، ومع مرور الأيام زادت الطفيليات والأشواك حتى بدت وكأنها هي الأصل ، وان النبتة ليست سوى كائن غريب لا يعرف أحد من أين ، وكيف ، جاء .

لذلك فإنني إذ أعتذر أعذر أيضاً ، لأنني شخصياً كنت ، لسنوات قليلة خلت ، واحداً من هؤلاء أرى إلى القضية القبرصية بمثل ما يرون فأقف مؤيداً للجاني وألقي اللوم على المجنى عليه .

لقد سافرت إلى قبرص في الأيام الأخيرة من شهر كانون الثاني ١٩٨٢ ، وعدت منها إلى بيروت في مثل ذلك الشهر من عام ١٩٨٧ ، أي أنني قضيت فيها بالتمام والكمال خمس سنوات حافلة .

لم أكن في هذه الفترة الطويلة سائحاً ، أو مهجّراً ، بل إن الظروف شاءت أن أنتقل إلى الشطر الجنوبي (اليوناني) من تلك الجزيرة ، لأعمل في مجلة عربية أسبوعية تصدر هناك باسم « الموقف العربي » التي أصبحتُ مديراً للتحرير فيها ، وبقيت في هذا الموقع حتى توقفها

(المؤقت ؟) عن الصدور في حزيران ١٩٨٦ .

وإذ جئتها فإن ابرز ما كان عالقاً بذهني هو تعبير « قبرصة لبنان » المرادف ـ في أذهان مطلقيه ـ للتقسيم ، المرادف بدوره للتدخل العسكري التركي (الغزو ؟ !) الذي تم في تموز ١٩٧٤ .

هذا التعبير كان رائجاً في تلك الفترة ، بعد أن أطلقه أولئك الذين كانوا ينظرون إلى القضية اللبنانية وكأنها نموذج ـ غير محسّن ـ للقضية القبرصية . وعلى أي حال فإن عمر القضية الأولى ، أو بالأحرى المرحلة التي بدأت بالتدخل العسكري التركي ، لا يزيد عن عمر المرحلة الأخيرة من القضية اللبنانية إلا بثمانية أشهر فقط ، وبالتالي فإن مجال الاجتهاد في كون القضيتين متلازمتين ، وإنها معاً تشكلان جزءاً من « لعبة الكبار » في مصائر الدول الصغيرة كان مفتوحاً على مصراعيه بحق وبدون حق .

جئت الى الشطر الجنوبي (اليوناني) من الجزيرة وفي روعي أن تركيا هي أصل البلاء ، وأن ما أقدمت عليه في تموز ١٩٧٤ ، في تلك الجزيرة الصغيرة الوادعة ، لا يوازيه سوى ما أقدمت وتقدم عليه اسرائيل في فلسطين ولبنان وفي غيرهما من أنحاء الوطن العربي . . وبالتالي فإن القبارصة اليونانيين هم والعرب في سلة واحدة ونادٍ واحد هو « نادي المظلومين » أصحاب القضايا العادلة .

على أن هذه القناعة المسبقة راحت على مدى السنوات الخمس تخفت شيئاً فشيئاً ، إذ تسللت إليها أولاً علامات التعجب ومن ثم علامات الاستفهام . . . حتى إذا ما كرّت سبحة الأجوبة كانت الصورة غير الصورة والقناعة غير القناعة .

لقد أتاحت لي الفترة الطويلة التي قضيتها هناك، سواء من خلال طبيعة عملي كصحافي ومسؤول عن تحرير مجلة سياسية أسبوعية منتظمة ، أو من خلال اختلاطي الطبيعي بالقبارصة اليونانيين مواطنين ومسؤولين وموظفين في الدوائر العامة . . . أن أدرك الكثير مما لم يكن ممكناً أن أدركه إذ كنت زائراً أشبه بسائح ، ولم أكن بعد مقيماً قادراً على متابعة التفاصيل عن كثب وعلى النفاذ إلى حيث توجد الأجوبة الحقيقية ، لا تلك التي تقدمها وزارات الاعلام ملفوفة بورق من حرير ، ومرفقة بعبارة « مع أطيب التحيات » .

بين ما أدركته ما كانت له علاقة بالقضية القبرصية نفسها ، بحقائقها المناقضة تماماً لما هو شائع في الكثير من الأوساط العربية وغير العربية . . . وما له علاقة بطبيعة العلاقات القبرصية اليونانية ـ العربية ، وهي بدورها بعيدة كل البعد عما هو رائج وراسخ في أذهان الأكثرية الساحقة

من العرب . . . وطبيعة العلاقات القبرصية اليونانية ـ الاسرائيلية ، وهي أيضاً وأيضاً غائبة عن وعي تلك الأكثرية وحتى عن إدراك الكثيرين من قادتها بل ومثقفيها . . . وأخيراً وليس آخراً طبيعة الدور الذي لعبه ويلعبه ذلك الشطر من قبرص في كل المخططات العدوانية التي تستهدف المنطقة والبلدان العربية منها بنوع خاص .

وليس في هذا الكلام أي إدعاء ، أو تجنٍ على القبارصة اليونانيين ، بل إنه في ما يضع من نقاط على الكثير من الحروف ، ويوضح بعضٍ ما التبس أو غاب عن المعرفة ، أو وصل ناقصاً ، أو مشوهاً إلى الكثيرين من العرب . . . إنما يستند ، في قسم كبير منه ، إلى مراجع قبرصية يونانية رسمية وغير رسمية ، أما القسم الباقي فيستند في المقام الأول إلى مراجع محايدة ، وفي المقام الأخير إلى مراجع قبرصية تركية .

وإذا كان الحديث عن القضية القبرصية بكافة تشعباتها وعناصرها الذاتية والموضوعية ، قد ملأ معظم صفحات هذا الكتاب ، مما يترك الباب مفتوحاً إلى كتاب آخر ، أو ربما أكثر ، لتناول ما تبقى من جوانب هذه القضية ، وبالذات ما له علاقة بالجانب العربي في وجهيه : الخاص بالعرب والخاص بأعدائهم . . . فإن هذه العجالة قد تتسع لتسجيل بعض النقاط التي ينبغي للقارىء العربي ـ على مختلف المستويات ـ أن يكون على إلمام بها . من ذلك على سبيل المثال لا الحصر :

● ان ٤٨,٢ بالمئة من مجمل صادرات قبرص اليونانية يذهب إلى البلدان العربية ، وإن الميزان التجاري بين هذا الشطر من تلك الجزيرة الصغيرة وبين الدول العربية مجتمعة يميل لمصلحة الأولى بنسبة ملحوظة (٧٧,٣٦٧ مليون جنيه قيمة الواردات القبرصية اليونانية من الدول العربية وهي واردات يشكل النفط نسبة تزيد على ٩٠ بالمئة منها ، مقابل ١٣٩,٩٨٩ مليون جنيه قيمة الصادرات القبرصية إلى الدول العربية) . . . في الوقت نفسه فإن الميزان التجاري بين جمهورية جنوب قبرص اليونانية واسرائيل يميل لمصلحة هذه الأخيرة بدرجة كبيرة جداً (٩٢٧ ألف جنيه صادرات مقابل ٤,٧١٥ ملايين جنيه واردات) . وهذه المعلومات مستقاة من الكتاب الأحصائي السنوي لعام ١٩٨٥ الذي أصدرته دائرة الاحصاء والأبحاث في وزارة المالية القبرصية اليونانية .

● إن عدد السواح الاسرائيليين إلى جنوبي قبرص ارتفع عام ١٩٨٤ بنسبة ٣٩,٨ بالمئة عن العام السابق .

● إن الحديث عن تغلغل جهاز « الموساد » (المخابرات الاسرائيلية) في الكثير من مرافق

الدولة القبرصية اليونانية ليس جديداً ، إذ أشار إليه تقرير لمكتب مقاطعة اسرائيل في أوائل ١٩٨١ ، تضمن تحذيراً للدول العربية بأن عملاء الموساد قد تغلغلوا في العديد من المصانع والشركات العاملة في مرفأ ليماسول .

وهذه الاشارة لم تنقطع حتى يومنا هذا في كل اجتماعات مكتب المقاطعة . وهي ، من دون شك ، مبنية على معلومات موثوقة توفرت للمختصين بهذا الموضوع في السفارات العربية المعتمدة في جنوب قبرص . وقد تكرّست لاحقاً في قائمة سوداء تضم أسماء أكثر من ١٧٠ شركة قبرصية يونانية مدرجة في خانة الشركات التي ينبغي للعرب مقاطعتها بسبب تعاملها مع اسرائيل .

ورغم إنكار المسؤولين القبارصة اليونانيين لهذه الحقيقة، إلا أنهم اعترفوا بها جزئياً ، وبشكل غير مباشر ، عندما أُرغموا في أواخر ١٩٨٢ على إقالة نائب قائد الشرطة في مدينة ليماسول ويدعى بافلوس ستوكوس ، بعدما فاحت رائحة علاقاته الوثيقة بإسرائيل ، وتسريبه إلى « الموساد » معلومات كاملة عن تحركات العرب المقيمين في تلك المدينة التي تكاد تبدو ، خصوصاً في فصل الصيف ، وكأنها مدينة عربية لكثرة من يقيم فيها ومن يأتيها زائراً من العرب .

● إن المحاضر الرسمية لاجتماعات السفراء العرب في الشطر اليوناني بوزير الخارجية وغيره من كبار المسؤولين (وهي محاضر تحمل أحياناً عبارة « سري جداً ») تقدم المزيد من الأدلة على نوعية القضايا التي تثير إهتمام وقلق هؤلاء السفراء . على سبيل المثال فإن سفراء كل من : سوريا والجماهيرية ولبنان وفلسطين طرحوا في إجتماعهم بالسيد جورج ياكوفو وزير الخارجية القبرصي اليوناني ، بحضور مستشار في الوزارة ومدير قسم البروتوكول ، في ١٧ / ١١ / ١٩٨٦، المواضيع الأربعة التالية :

١ ـ القواعد البريطانية في قبرص وما تشكله من خطر على الأمن العربي ، ومسألة زيارة السفينة الحربية الأميركية إلى ميناء ليماسول وإستقبالها رسمياً هناك .

٢ ـ مسألة تسريب وتهريب البضائع الاسرائيلية إلى الأسواق العربية والميزان التجاري للصادرات والواردات من قبرص اليونانية الذي يميل لصالحها ، وموقف غرفة التجارة والصناعة القبرصية اليونانية من ناحية عدم إنشاء غرفة تجارة مشتركة في حين أن ثمة غرفة تجارة قبرصية يونانية ـ اسرائيلية .

٣ ـ المعاملة السيئة تجاه العرب من قبل دائرة الجوازات والمصاعب والشروط التي يضعها المسؤولون في هذه الدائرة أمام طالب الإقامة ، وكذلك في المطار .

٤ ـ النشاط المتزايد للموساد في قبرص وإرتباطه بمجيء السفير الاسرائيلي الجديد إلى جنوب الجزيرة ، والذي كان يصرّ قبل وصوله على زيادة ميزانية العمل ورفع عدد العاملين في السفارة (تجدر الاشارة الى أن صورة استقبال الرئيس القبرصي اليوناني للسفير الاسرائيلي الجديد في ٢٠ تشرين الأول ١٩٨٦ ، احتلت أماكن بارزة في الصفحات الأولى من معظم الصحف القبرصية اليونانية) .

● لقد وردت في كتاب « لعبة الدمى في الشرق الأوسط » الذي صدر أوائل ١٩٨٧ في باريس وترجمت مجلة « الحوادث » اللبنانية فصولاً منه ، معلومات كثيرة خطيرة عن الدور الذي تلعبه القاعدتان البريطانيتان الكبيرتان في جنوب الجزيرة في مخططات بريطانيا والولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي عموماً ، ضد الدول العربية . كما تضمن الكتاب معلوماتٍ عن دور « صندوق البريد » الذي تلعبه قبرص اليونانية بين بعض دول أوروبا الشرقية واسرائيل .

● إن وكالة رويتر البريطانية نشرت عام ١٩٨٦ تقريراً من نيقوسيا عن خطط أميركية لتحويل جنوب الجزيرة إلى مركز تجسس اقليمي كبير في المنطقة ، بعد إنخفاض نشاط بعثتها في لبنان .

وبعد ، فهذا كله غيض من فيض ، وثمة الكثير مما يمكن تسجيله في هذا المجال ، وما يكشف مدى خطأ القناعة السائدة في الكثير من الأوساط العربية بأن قبرص اليونانية « صديقة العرب » .

لكن المفارقة ـ المأساة هي أن العرب عموماً ينطبق عليهم حيال هذا الواقع ، القول العربي المأثور :إن كنت تدري فتلك مصيبة . . . وإن كنت لا تدري فالمصيبة أعظم .

وما أكثر الأمثلة . . .

في صحيفة لبنانية بارزة كتب أحد المحللين السياسيين ، في ٢٦ حزيران ١٩٨٧ ، مقالة يجري فيها مقارنة بين ما يقوم به موارنة لبنان وما يقوم به القبارصة اليونانيون من الروم الأرثوذكس في الشطر الجنوبي من جزيرة قبرص . ومع أن المقارنة في حد ذاتها جائزة ولها الكثير مما يؤكدها ، إلا أن الزميل ، في السطور القليلة التي كتبها عن قبرص ، ارتكب خطأين أحدهما من النوع الفادح .

قال بالحرف : « . . . إن القبارصة اليونانيين يقيمون على مساحة من الجزيرة أقل من المساحة التي يقيم عليها القبارصة الأتراك .

والحقيقة أن القبارصة اليونانيين يقيمون على ٦٥ بالمئة من مساحة الجزيرة مقابل ٣٥ بالمئة يقيم عليها القبارصة الأتراك .

أما الخطأ الثاني فهو أن الزميل كتب يقول بأن في الشطر اليوناني « حكومة معتدلة تسعى لاعادة توحيد الجزيرة » . . . والحقيقة أن هذه الحكومة متطرفة جداً وهي التي حالت حتى الآن ، دون إعادة توحيد الجزيرة على أساس فدرالي ، وأجهضت كل المحاولات التي بذلها الأمين العام للأمم المتحدة ، وكان آخرها مشروع الاتفاق الذي قدمه دو كويار في ٢٩ آذار ١٩٨٦ ، وقبله الاتفاق الذي كان جاهزاً للتوقيع أثناء قمة كبريانو ـ دنكتاش في نيويورك ، في ١٧ كانون الثاني ١٩٨٥ ، لكن كبريانو سحب موافقته في اللحظة الأخيرة وأفشل القمة وأسقط الاتفاق .

نسوق هذا المثل ليس على سبيل التشهير ، بل فقط من أجل الدلالة على واقع مؤسف قد يفهم المرء معطياته ونتائجه عندما يبحث في رفوف المكتبات العربية عن أي مرجع حول قبرص وقضيتها فلا يعثر إلا على كتابين أحدهما كُتب على سبيل الدعاية غير الخالية من تعصب ديني واضح ، فضم ما هب ودب من معلومات عن الشطر اليوناني من جزيرة قبرص (من النباتات والأزهار وحتى الفنادق وعدد غرفها وأسعارها مع وقفة عند التاريخ والآثار) . . . والآخر قائم على قاعدة سلامة النية وسوء التنفيذ الناجم عن نقص في المعلومات أو عن الاستناد إلى معلومات مغلوطة .

كتابان فقط عن جزيرة انطلقت منها القوات البريطانية لتشارك في العدوان الثلاثي الذي تعرضت له مصر عام ١٩٥٦ ، ولعبت فيها القاعدتان البريطانيتان (وكلاهما في الشطر الجنوبي) دوراً كبيراً في النكسة التي تعرضت لها ثلاث دول عربية عام ١٩٦٧ ، كما لعبتا دوراً فاعلاً في مساعدة « اسرائيل » خلال حرب تشرين الأول ١٩٧٣ ، واستخدم ميناؤها في لارنكا الواقعة بدورها في الشطر الجنوبي ، لتقديم التسهيلات للمارينز والقوات متعددة الجنسيات التي نزلت في بيروت عام ١٩٨٢ .

لكن الفارق كبير بين جهل الاحفاد ـ أو تجاهلهم لا فرق ـ وبين وعي الاجداد الذين أدركوا مدى أهمية الجزيرة ومخاطر السكوت على قيام قراصنتها بأعتراض السفن التي تنقل الحجاج المسلمين المسافرين لاداء فريضة الحج ، فشنوا عليها من الغارات ما تقول كتب التاريخ انه بلغ ٢٤ غارة .

كان اكتشاف هذه الثغرة في مدى القصور القائم في المكتبات العربية والوعي العربي بشكلٍ عام ، حول المعطيات الحقيقية للمشكلة القبرصية ماضياً وحاضراً وربما مستقبلاً ، حافزاً

لي للمضي في وضع هذا الكتاب وإخراجه إلى النور ، على أمل أن يشكل خطوة تتبعها خطوات من زملاء آخرين من الأقطار العربية ، أو من البلدان الإسلامية عموماً .

والحقيقة أن فكرة البحث عن « الوجه الآخر » لهذه المشكلة بدأت تراودني منذ اللحظة التي روى لي فيها أحد الأصدقاء ، ذات يوم من ١٩٨٤ ، أنه كان في جلسة مع بعض معارفه من القبارصة اليونانيين في منطقة سياحية صغيرة أقامها القبارصة اليونانيون بالقرب من الخط الأخضر وكانت في الأساس مساحة تقوم فيها محلات ومؤسسات يملكها قبارصة أتراك .

فوجىء الصديق في هذه الجلسة بأحد جلسائه يقول أثناء الحديث عن القضية القبرصية : « إنكم لا تعرفون شيئاً . . . فهذه القضية نحن مسؤولون عنها جملة وتفصيلاً . . . وفي هذا المكان بالذات قامت ايوكا بقتل العشرات من القبارصة الأتراك وإحراق منازلهم . . . لقد ارتكبنا بحقهم من المجازر ما جعل كل ما حصل لاحقاً أمراً مشروعاً » .

ثم جاءت حادثة أخرى تعرضت لها شخصياً في ذلك العام ، إذ إتصل مسؤولون من دائرة الهجرة بمحامي المؤسسة التي اعمل فيها ينقلون إليه قراراً بترحيلي من الجزيرة ، وبعد البحث والتدقيق تبين أن « الجريمة » التي ارتكبتها هي عبارة استخدمتها مراراً في سياق مقدمة كتبتها لموضوع عن قبرص ، وتقول في مكان : « الحكومة القبرصية اليونانية » وفي مكان آخر « حكومة القبارصة اليونانيين » .

لم أكن في ذلك الحين أدرك السبب الذي يجعلهم يطلبون ترحيلي بمجرد كتابة هذه العبارة ، فأنا لم أسجل سوى واقع عشته وأعيشه منذ وصولي إلى الجزيرة . لم أقابل يوماً شرطياً قبرصياً تركياً ، ولا قابلت جندياً قبرصياً تركياً ، ولا بائعاً ، ولا سائقاً ، ولا موظفاً في الدولة ، ولا صحافياً ، ولا محامياً . . . باختصار فإن كل من قابلتهم كانوا من القبارصة اليونانيين . . . وحتى في الانتخابات البرلمانية لم يكن ثمة سوى مرشحين يونانيين . . . أما القبارصة الأتراك فإنهم هناك ، على الطرف الآخر ، ولا يسمح القبارصة اليونانيون لغير الدبلوماسيين بالعبور إلى منطقتهم ولو للزيارة وحب الاستطلاع .

هذا هو الحال ، وهو على ما أعلم قديم يتجاوز عمره المدة التي كنت قد عشتها في الجزيرة ليصل إلى عام ١٩٧٤ موعد الانقلاب على مكاريوس والتدخل العسكري التركي .

فأين الخطأ ، إذن ، في تسمية الحقائق بأسمائها ؟ إن في الجزيرة دولتين لا واحدة ، وسلطتين لا سلطة واحدة كل منها تمارس صلاحياتها على واحدة من الطائفتين اللتين يتكون منها شعب الجزيرة ، من دون أن تمتد هذه السلطة في أي حال لتطال مواطنين من الطائفة

الأخرى . . . وعلى ما أعلم فإن الاستثناء الوحيد هو وجود قرية تدعى « بيلا » لا زالت تضم خليطاً من القبارصة اليونانيين والأتراك . . . لكن هذه القرية لا تخضع لأي من السلطتين أو الدولتين ، بل إنها تخضع لسلطة قوات حفظ السلام الدولية التابعة للأمم المتحدة التي تعتبرها منطقة عسكرية وتمنع حتى التقاط الصور التذكارية فيها .

أين الخطأ إذن ؟

جاء الجواب ـ من دون أي فرصة للنقاش ـ يقول : إن الحكومة القبرصية اليونانية تدعي بأنها هي حكومة قبرص ، وأنها تمثل الجزيرة بكاملها أرضاً وشعباً . . .

لم يتم تنفيذ القرار بطردي ، إذ تمكن المحامي من اقناع المسؤولين بأنني لم ارتكب تلك « الجريمة » عن سابق تصور وعمد وتصميم ، بل عن نية غير سيئة ، وربما عن جهل . . .

وافق المسؤولون على السماح لي بالبقاء شرط أن تعتذر المجلة في العدد التالي . . . وقد حصل !

انتهت القضية ، بالنسبة إليهم ، لكنها كانت قد بدأت بالنسبة إليّ ، إذ فتحت عيني على أمور كثيرة كنت أجهلها ، وكان عليّ أن أبدأ بالبحث عن أجوبة للأسئلة التي طرحتها . . . وقد وجدتها !

تبقى كلمة أخيرة وهي أنني متأكد من أنه كان ممكناً لغيري أن يتقدم عليّ في هذا المجال ، لو أتيح له أن يعيش الفترة الطويلة التي عشتها في ذلك الشطر من الجزيرة ، فيتابع من الموقع الذي كنت فيه ، وبمساعدة لغة انكليزية يتقنها معظم القبارصة اليونانيين وتصدر بها في الشطر اليوناني صحيفة يومية وأخرى أسبوعية ، كافة تطورات المشكلة القبرصية خلال تلك الحقبة ، ويلم بالكثير من أبعادها وخلفياتها حتى من خلال القبارصة اليونانيين أنفسهم ، خصوصاً في مواسم الانتخابات حيث تكثر فيها الاتهامات والاتهامات المضادة التي تخرج فيها الأسرار إلى العلن . . .

ولقد ساعدتني ، في هذا المجال ، فكرة حرصت على التمسك بها ، منذ وصولي إلى الجزيرة ، وهي إقامة ما يشبه الأرشيف الخاص عن قضاياها . وإذ إتخذت قراري بإصدار هذا الكتاب فإنني جمعت أكبر قدر ممكن من المنشورات والكتب الصادرة عن مكتب الاعلام الصحافي التابع مباشرة لرئاسة الجمهورية في الشطر اليوناني ، اضافة إلى الكتب السنوية الخاصة بالمعلومات والاحصاءات الرسمية . . . فضلاً عن كتب أصدرها بالانكليزية قبارصة يونانيون .

كما أنني جمعت عدداً غير قليل من الكتب الصادرة باللغة الانكليزية لمؤلفين محايدين .

إلى ذلك كله فقد حصلت على قدرٍ كبير من الكتب والمنشورات الصادرة عن مكتب الاعلام الصحافي في جمهورية قبرص الشمالية التركية ، وكتب أخرى وضعها مؤلفون قبارصة أتراك ومؤلفون أتراك .

لا يمكنني ، بالطبع ، ذكر كافة المراجع التي استندت اليها في كتابي هذا ، فما سترد الاشارة إليه في لائحة المراجع المنشورة في آخر صفحاته ، ليس في الحقيقة سوى جزء من عدد كبير من المراجع مما لم يكن ممكناً الاشارة إلى الكثير منه ، لأنه يتكون من قصاصات صحف أو مقالات ، أو مقابلات ، أو دوائر معارف باللغات الثلاث العربية والفرنسية والانكليزية ، أو وثائق محصورة التداول ولا تجوز الاشارة اليها .

في الختام لا يسعني إلا أن أتقدم بالشكر من كافة الذين ساعدوني في إخراج هذا الكتاب ، وأخص بالذكر صديقاً عزيزاً لا يمكنني ذكر اسمه قدم لي عوناً كبيراً فيسر لي الحصول على الكثير من المراجع بل والوثائق . . . وصديقاً آخر تفضل بمراجعة الترجمة التي قمت بها لمشروع دوكويار لحل المشكلة القبرصية . . . وأشكر كل أصحاب المراجع التي استندت إليها واستفدت مما ورد فيها من معلومات هي في الأساس حصيلة جهود مضنية بذلوها . . . كما أشكر شقيقي بشير الذي تولى صف الكتاب وتنفيذه فنياً .

والله الموفق . . .

عدنان حطيط

ايلول / سبتمبر ١٩٨٧

بيروت

لمحة عامة

قبرص هي ثالث أكبر جزيرة في البحر المتوسط (بعد صقلية وسردينيا) . مساحتها ٣٥٧٢ ميلاً مربعاً (٩٥٨١ كيلومتراً مربعاً) .

اسم الجزيرة « كيبرو » كما ينطق باللغة اليونانية و« قبرص » كما ينطق باللغة التركية بشكل متطابق تماماً مع نطقه باللغة العربية .

تقع الجزيرة في المنطقة الشمالية الشرقية لشرقي حوض البحر الأبيض المتوسط ، في مكان التقاء القارات الثلاث ، أوروبا وآسيا وأفريقيا . هذا الواقع أعطى الجزيرة أهمية بالغة وساهم مساهمة فعالة في زيادة تطويرها ، كما كان له دور رئيسي في ما شهدته الجزيرة ، طوال تاريخها ، من تطورات سياسية وعسكرية ، إذ كانت على الدوام عرضة للغزو ، وقد توالت عليها الادارات المختلفة عبر التاريخ . من هذه الادارات وبالتسلسل : الفرعونية ، الحثية ، الأكدية ، الفينيقية ، الآشورية ، الفارسية ، القرطاجية ، الرومانية ، البيزنطية ، الفتح الاسلامي ، اللوزنيانية ، الفينيسية ، الفتح العثماني ، الانكليزية .

الجزيرة هي أقرب جارة إلى تركيا ، إذ لا تتجاوز المسافة التي تبعدها عن سواحل غربي الأناضول ٧٠ كلم ، مما يزيد في تأكيد الحقائق القائلة أن مهاجرين من الأناضول كانوا أول من استوطن تلك الجزيرة .

إلى ذلك فإن قبرص تبعد عن سوريا ١٠٠ كلم وعن لبنان ٢٠٠ كلم وفلسطين ٣٠٠ كلم ومصر ٤٠٠ كلم ، بالمقابل فإنها تبعد عن اليونان ٨٠٠ كلم .

يتكون سكان الجزيرة من طائفتين اثنتين ، يونانية وتركية ، كل منها تشكلت من مهاجرين وفدوا من اليونان وتركيا عبر العصور . وقد عاشت الطائفتان متجاورتين من دون مشاكل تذكر طوال الحكم العثماني الاسلامي الذي دام ٣٠٧ أعوام (من ١٥٧١ حتى ١٨٧٨) لكن العلاقات ساءت بينهما مع بدء التحرك الذي قادته الكنيسة الأرثوذكسية لضم

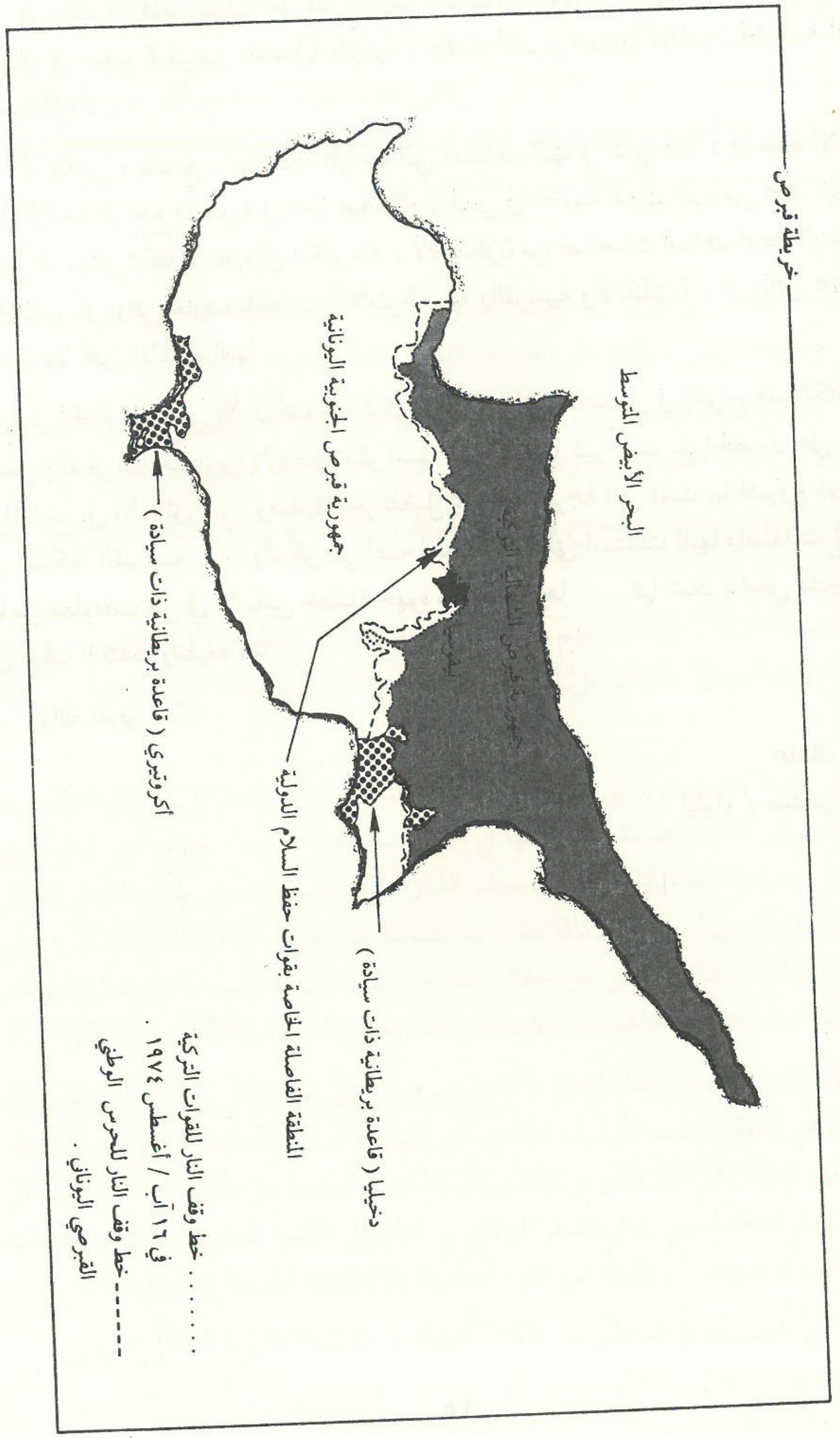

الجزيرة إلى اليونان .

باستثناء العيش على جزيرة واحدة ليس بين الطائفتين أي قاسم مشترك ، فلكل منهما قوميتها ودينها ولغتها وتراثها وعاداتها وتربيتها ، لذلك لم ترق علاقاتهما في أي وقت إلى حد الامتزاج لتكوين شعب موحد ، بل على العكس حافظ كل منهما على خصائصه فلم تحدث حالات زواج ، أو حالات التحول من دين إلى آخر .

حالياً ، تتألف الجزيرة من دولتين مستقلتين عملياً : دولة قبرص الجنوبية اليونانية التي يقول قادتها أنها هي « جمهورية قبرص » المستقلة التي تشكلت عام ١٩٦٠ على أسس دستورية صارمة تؤكد المشاركة بين الطائفتين ، وهو ما رفض القبارصة اليونانيون الالتزام به واحترام توقيعهم عليه .

أما في الشمال فتوجد جمهورية قبرص الشمالية التركية التي تأسست عام ١٩٨٣ ، أثر فشل المفاوضات بين الطائفتين ولتأكيد حق الطائفة القبرصية التركية في أن تُعامل كشريك في دولة قبرصية يونانية - تركية ، وليس كأقلية في دولة يونانية .

اللغة الرسمية في الشطر الجنوبي هي اليونانية وتستخدم الانكليزية كلغة ثانية .

وفي الشطر الشمالي تعتبر اللغة التركية هي اللغة الرسمية كما تستخدم اللغة الانكليزية كلغة ثانية .

كلا الدولتين تتخذ عاصمة لها من المنطقة التي تسيطر عليها في مدينة نيقوسيا (لفكوسيا باللغة اليونانية وليفكوشا باللغة التركية) .

تبلغ مساحة الدولة القبرصية اليونانية في الجنوب ٦٥ بالمئة من مجمل مساحة الجزيرة ، والـ ٣٥ بالمئة الباقية تشكل مساحة جمهورية قبرص الشمالية التركية .

بالنسبة إلى عدد السكان تتضارب بشكل حاد المعلومات التي يقدمها كلا الطرفين ، فالقبارصة اليونانيون يقولون - وفق تقديرات أصدروها في منتصف ١٩٧٨ - بأن مجمل عدد سكان الجزيرة هو ٦٥٠ ألف نسمة يتوزعون على ٨٠ بالمئة قبارصة يونانيين و١٨ بالمئة قبارصة أتراك ، والباقي أقليات صغيرة ، مارونية ولاتينية وارمنية ومستوطنون انكليز ظلوا بعد اعلان الاستقلال ، وجنسيات أخرى مختلفة .

أما القبارصة الأتراك فيؤكدون أن النسبة الحقيقية لعدد السكان كانت عام ١٩٧٤ على الشكل التالي : ٧٤,٧ بالمئة من القبارصة اليونانيين و٢٤,٦ بالمئة من القبارصة الأتراك

والباقي من الأقليات .

وفقاً لأحدث الاحصاءات التي جرت في جمهورية قبرص الشمالية التركية ، فإن عدد سكان الجمهورية هو ١٦٥ ألف نسمة .

منذ عام ١٩٦٤ تقيم في الجزيرة على طول الخط الأخضر الفاصل بين الشطرين ، قوات دولية لحفظ السلام تتكون من حوالي سبعة آلاف جندي يتم التجديد لها كل ستة أشهر .

في الشطر الجنوبي خمس سفارات لدول عربية هي : لبنان ، سوريا ، مصر ، فلسطين ، الجماهيرية . وليس في الشطر الشمالي أي تمثيل دبلوماسي عربي ، بانتظار حصول جمهورية قبرص الشمالية التركية على الاعتراف من الدول العربية .

الفصل الأول

التاريخ ... شاهد زور !

« . . . لكن الجـزيـرة لم تكن في أي وقت من تاريخها جزءاً من اليونان الهللينية . لقد شملتها الامبراطورية البيزنطية مع ، وليس من ضمن ، مـا شملتـه من الأراضي اليـونـانيـة والمنطقـة الإيجية ، وكانت كنيستهـا عضواً ذا سيادة في الكنيسة الأرثوذكسية الشرقية المقدسة ، وبذلك فإن الدين امتزج باللغة لكي يعززا الفكرة القائلة بأن القبارصة هم يونانيو الأصل » .

السير جورج هيل

تاريخ قبرص (١٩٥٢) ـ المجلد الرابع ـ ص ٤٨٨

لا يمكن لأي باحث أن يفهم القضية القبـرصية على حقيقتها من دون أن يعـود ، ولو بسرعة ، إلى التاريخ الذي يستند إليه كلا الطرفين المتخاصمين ، وخـاصـة الطرف القبرصي اليوناني تارة كشاهد حق وطوراً كشاهد زور ، لتبرير مقولاتها وإعطاء أساس من المصداقية لإدعاءاتها .

« قبرص يونانية . . . قبرص كانت يونانية منذ فجر تاريخها ، وستبقى يونانية . . . لقد تسلمناها يونانية وغير مقسمة ، وسنحافظ عليها يونانية وغير مقسمة ، وسنسلمها إلى اليونـان يونانية وغير مقسمة » .

هذه الكلمات التي أطلقها رئيس الأساقفة الراحـل مكاريـوس ، صريحة مدويـة ، في ١٤ آذار / مارس ١٩٧١ ، لم تكن وليدة خاطرة عابرة لدى قائلها ، أو كانت ثمرة حماسة جرفت المطران الراحل الذي كان يخاطب حشداً من أبناء قومه من القبارصة اليونانيين . . . بل إنها كانت تعبيراً عن فكرة راسخة لدى مكاريوس ، ومن جاء قبله ، ومن خَلَفه ، بأن قبرص يونانية . . .

الفكرة قد تبدو بسيطة في محتواها ، بل وحتى في دلالاتها من حيث كونها تعبر عن واقع أن الأكثرية الساحقة من سكان الجزيرة هم من القبارصة اليونانيين (لا يقلون عن ٧٠ بالمئة حتى في تقديرات القبارصة الأتراك ، ويزيدون عن ٨٠ بالمئة في تقديراتهم هم) وعلى ذلك فإن مثل هذا الواقع لا يمكن أن يكون سوى نتيجة لسبب ، أو أن يكون استمراراً لواقع تاريخي . . .

وهذا « الواقع التاريخي » بالذات هو الذي راح يبحث عنه القبارصة اليونانيون ، وعندما وجدوا بعض الخيوط التي ينشدونها راحوا يؤكدونها باستمرار حتى اقتنعوا بها على أنها حقيقة علمية لا تقبل أي جدل ، ثم راحوا - ولا يزالون - يرددونها على أسماع العالم لكي يقتنع هو أيضاً بها ، وبالتالي تصبح كافة جوانب « قضيتهم » عادلة وعصية على أي شك أو طعن .

في بحثهم عن «يونانية » قبرص وجد القبارصة اليونانيون أن جزيرتهم « كان لها منذ القدم تاريخ حافل ، نتيجة لموقعها الجغرافي . لقد ظهرت لأول مرة في تاريخ الحضارة خلال العام الألف السادس قبل الميلاد ، خلال الحقبة النيوليتية ، وتبعت هذه الحقبة التي استمرت لثلاثة آلاف عام الحقبة البرونزية التي استمرت حتى العام الألف وخمسمئة قبل الميلاد عندما قدم اليونانيون المسينيون إلى قبرص كتجار ومهاجرين . في القرن الثالث عشر قبل الميلاد وصل اليونانيون الآخيون واستوطنوا قبرص ، وقد أدخل هؤلاء اللغة والحضارة اليونانيتين اللتين تمت المحافظة عليهما حتى يومنا هذا .

« في نهاية القرن الرابع (ق . م) أصبحت قبرص جزءاً من مملكة الأسكندر الأكبر ، وخلال القرن الأول (ق . م) أصبحت مقاطعة من الأمبراطورية الرومانية واستمرت كذلك حتى القرن الرابع للميلاد ، عندما أعطيت للجزء الشرقي من الأمبراطورية الرومانية . هذا يشير إلى بدء العهد البيزنطي الذي استمر حتى القرن الثاني عشر للميلاد ، عندما قام الملك ريتشارد قلب الأسد ، خلال الحملات الصليبية باحتلال الجزيرة ، لكنه سرعان ما قام بتسليمها إلى غي دو لوسينيان الذي أسس حكماً فرنسياً استمر حتى القرن الخامس عشر . وفي عام ١٤٨٩ م أصبحت قبرص جزءاً من جمهورية فينيسيا (البندقية) وفي عام ١٥٧١ أحتلها العثمانيون ، وقد بقيت قبرص تحت الاحتلال العثماني ، مثلها مثل الأراضي اليونانية الأصلية وجزر يونانية أخرى . إلا أنه بعد الانتفاضة اليونانية وبدء النضال التحرري عام ١٨٢١ ، انتزعت عدة أجزاء من اليونان استقلالها ، وقد ساهمت قبرص في حرب اليونان من أجل الاستقلال ، حيث قاتل العديد من القبارصة وسقطوا خلال تلك الحرب ، وخصوصاً في معركة أثينا عام ١٨٢٢ . لقد

طرحت مسألة ضم قبرص للدولة اليونانية مباشرة بعد عام ١٨٣٠ ، لكن ذلك لم يكن ممكناً ، واستمرت قبرص تحت الحكم العثماني حتى العام ١٨٧٨ . خلال ذلك العام دفعت سياسة التوسع لروسيا القيصرية الأتراك إلى تسليم قبرص للبريطانيين الذين وعدوا الأتراك بمساعدتهم في حال قيام الروس بهجوم على مناطق حدودية معينة . وعندما أندلعت الحرب العالمية الأولى تم ضم جزيرة قبرص إلى الأمبراطورية البريطانية . وفي عام ١٩٢٥ أُعلنت رسمياً مستعمرة ملكية بريطانية ، وقد ظلت كذلك حتى اعتبرت دولة مستقلة في ١٦ آب ١٩٦٠ » .

هذا هو ، باختصار شديد ، موجز « التاريخ اليوناني » لقبرص ، وقد تركنا الكثير من التفاصيل للفصول اللاحقة في هذا الكتاب .

ومن هذه الرواية « الرسمية » التي يتم تقديمها إلى العالم بأشكال متعددة يتضح أن القبارصة اليونانيين يبنون قناعاتهم بثبوت يونانية الجزيرة على أن اليونانيين المسينيين استوطنوها في العام الألف وخمسمئة قبل الميلاد ، وان اليونانيين الآخيين استوطنوها في القرن الثالث عشر (ق . م) أي بعد ٢٠٠ عام من الاستيطان الأول ، وان الجزيرة أصبحت جزءاً من مملكة الاسكندر الكبير في القرن الرابع قبل الميلاد ، وان عدداً من القبارصة اليونانيين شاركوا في حرب اليونان من أجل الاستقلال .

في الحديث عن تاريخ الجزيرة[1] في العصر الحجري يورد القبارصة اليونانيون ما يلي : « إن أقدم أثر للحياة في قبرص يعود تاريخه إلى العصر الحجري ما بين ٣٠٠٠ و٥٨٠٠ قبل الميلاد ، فقد دلت الحفريات على وجود حضارة قبرصية يعود تاريخها إلى العصر الألفي السادس ق . م ، وخلال تلك الفترة كان سكان الجزيرة يعيشون في أكواخ مدورة أكثرها على السواحل ، وقد وجدت أيضاً آثار قليلة لمستعمرات تعود للعصر الحجري في الداخل وقرب مجرى الأنهار وهؤلاء القبارصة كانوا يصنعون معداتهم وأدواتهم وأوعيتهم من الحجر ، ودلت الأوعية المزخرفة على تقدم متواصل .

« . . . وقد وجدت آثار هؤلاء الناس في العديد من أنحاء الجزيرة وأهمها على الشاطىء الجنوبي ، أو إلى الداخل قليلاً على طول مجاري الأنهار .

« . . وقد وجدت بعثة الآثار السويدية آثاراً يعود تاريخها إلى العصر الألفي السادس ق . م في جزيرة صغيرة صخرية اسمها بيترا توليمنيتي ، ووجدت بعض الآثار القليلة في وسط الجزيرة بالقرب من نيقوسيا ، وأسم الأخيرة القديم هو ليدرا ، وكانت تُعرف بأنها مدينة منذ احتلال الآشوريين لقبرص في القرن السابع ق . م . ويعود تاريخ هذه الآثارات أيضاً إلى العصر

الحجري الجديد .

« . . وفي بداية العصر الألفي الثالث ق . م اكتشف النحاس الذي بدأ يؤثر على تاريخ قبرص ، ويُقال ان إسم الجزيرة ينتسب إلى النحاس الذي كان يستخرج بكثرة ، وسريعاً ما حل النحاس محل الحجر في صنع الأسلحة والمعدات والمواعين .

« . . في هذا الوقت امتد الاستيطان إلى داخل الجزيرة وبنيت البيوت بشكلٍ مستطيل مع جدران داخلية لتفصل الغرف والمخازن ، وحلت هذه البيوت محل أكواخ العصر الحجري الجديد ، ولم يعد الأموات يدفنون في الأكواخ حيث يعيشون ، وحل محلها المقابر العامة . . .

« . . بعدها حصل تطور في طرق الحياة ، فالمزهريات التي كانت تُصنع من الحجارة أصبحت تعمل من الطين المزخرف الأحمر ، ووجدت آثار للآلهة أولها كيبريس وثانيها والأهم آثار أفروديت التي اقترن تاريخها بتاريخ قبرص إلى يومنا هذا .

« . . إن التغيير في أساليب الحياة في الجزيرة ربما كان نتيجة التغيير في السكان ودخول عناصر أجنبية اليها من البلدان المجاورة . . . وتدل الأبحاث على أن شعب قبرص كان في يومٍ ما صديقاً لشعب الأناضول ، وقد تأسست فيها قبائل آرية في تاريخ سابق ، وفي تلك الفترة كان لقبرص علاقات مع بلدان الشرق الأوسط ، مثل سوريا وفلسطين ، بينما يشير اكتشاف مواد من أصلٍ قبرصي في مقاطعات ثيسالي وأثيكا وحتى في هنغاريا إلى علاقات قبرص مع اليونان وأوروبا .

« . . إن أهم حدث في تاريخ الجزيرة في العصر البرونزي كان استيطان الآخيين والمسينيين الذين جاؤوا في العصر الألفي الثاني ق . م ، فقد جاء هؤلاء عندما كان المصريون والحثيون على وشك النجاح في السيطرة على السكان الوطنيين ، وبعد أن انتصر الآخيون والمسينيون عليهم تأسسوا في قبرص وبذلك دخلت قبرص في مجموعة جزر البيلوبونيز وبحر إيجا وامتد ذلك النظام إلى آسيا الصغرى » .

في مكان آخر يؤكد القبارصة اليونانيون أن قبرص كانت لها « إتصالات مع بلدان اجنبية وبخاصة سوريا ، وذلك في العصر الألفي الثالث ق . م ، وهناك أيضاً دلائل على أن أدوات نحاسية قبرصية كانت تجد طريقها إلى أواسط أوروبا ، وكانت هناك علاقات وثيقة مع جزيرة كريت المركز الأكبر للحضارة المنوانية .

« . . وحوالي أواسط العصر الألفي ق . م . كانت علاقات وثيقة بين قبرص المسماة آلاسيا والميسينيين وفراعنة مصر ، وتبرهن السجلات على وجود مراسلات بين ملك آلاسيا

وفرعون ، مما يسلط أضواء على أوضاع الجزيرة في ذلك الوقت ، وقد ذكر اسم الآخيين في هذه المراسلات ، ولا يعرف بصفة مؤكدة ما إذا كان اسم آلاسيا يعطى لجميع قبرص أم لجزء منها ، ولكن يُعتقد مع ذلك أن المدينة المسينية ذات الأسوار المكتشفة قرب سلاميس كانت على الأقل مركز آلاسيا ، وكان المصريون قد أخضعوا هذه المدينة في العصر الألفي الثاني ق . م. ودمروها .

« . . ومع أنه يبدو أن ملوك قبرص كانوا يدفعون جزية لمصر ، إلا أن معظم تجارة قبرص المزدهرة حينئذٍ كانت مع مصر . . . وقد حصلت قبرص على ثراء كبير عن طريق استغلالها لمناجم النحاس والأحراج الضخمة التي كانت تغطي كل الجزيرة .

« . . وقد ذكر اسم العاج ، بالاضافة إلى النحاس والخشب ، بين البضائع التجارية في ذلك الوقت ، وهذا يعطي فكرة بأن الجزيرة كانت مركزاً للتجارة العابرة (ترانزيت) .

« . . ويبدو أيضاً أن التجارة المتقدمة أوجدت أسطولاً من السفن كان يسيطر على المنطقة الشرقية من البحر الأبيض المتوسط لعدة حقب من الزمن في بداية العصر الألفي الأول ق . م .

« . . إن مجيء اليونانيين إلى قبرص في أواخر العصر الألفي الثاني وتأسيسهم لمدن هامة ، يعزز سبب وجود الحديد في الجزيرة في ذلك الوقت ، وقد بدأت علامات تغيير في الدولة القبرصية

« . . استمرت العلاقات مع اليونان وسوريا ومصر والبلاد الشرقية المجاورة لغاية العصر الألفي الأول ق . م . في ذلك الوقت كانت قبرص تتمتع بحياة مستقلة ومزدهرة ، ولوقت طويل خلال القرن التاسع ق . م ، فقد كانت تسيطر على البحار المجاورة وعلى الفينيقيين » .

من ذلك كله ، وحتى حسب المزاعم القبرصية اليونانية المبنية على ما تفترض أنه ثوابت تاريخية يتضح أن قبرص لم تعرف أي وجود يوناني فعلي سوى في أواخر العصر الألفي الثاني ق . م ، أي بعد حوالي خمسة آلاف سنة من وجودها المعروف ، وحتى في ظل هذا الوجود فإن علاقة الجزيرة باليونان كانت على قدرٍ متساوٍ مع علاقاتها مع بلدان أخرى كسوريا ، وفلسطين والبلاد الشرقية المجاورة . . . (وكونها كانت جزءاً من أمبراطورية الأسكندر الكبير لا يعني أنها كانت يونانية ، ذلك لأن هذه الأمبراطورية شملت مناطق واسعة من العالم القديم ، من مصر وحتى الهند . . . وقد كان طموحه أن يفتح العالم بأسره) .

أكثر من ذلك فإن الحديث عن أن ملوك قبرص كانوا يدفعون الجزية لمصر التي دمر فراعنتها مركزها الرئيسي في العصر الألفي الثاني ق . م ، يظهر بوضوح أن الجزيرة كانت تحت الاحتلال المصري حتى من قبل وصول المسينيين والآخيين اليها .

إلى هذا وذاك فإن المؤرخين اليونانيين والقبارصة اليونانيين يسجلون ما يبدو أنه اعتراف صريح بأن الجزيرة لم تكن يونانية حتى بعد وصول المسينيين والآخيين إليها . من ذلك مثلاً : « أن مخططات بناء المعابد اليونانية واستعمال تماثيل الآلهة لم تنتشر في قبرص » و « . . في الحقيقة ، مع أن استعمار قبرص جعل اليونانيين هم المسيطرين فيها ، وإن المدينة اليونانية انتشرت في جميع أنحاء الجزيرة . . فإن العادات القديمة امتدت إلى وقت طويل ، والسبب في ذلك بعد المسافة بين قبرص واليونان وطبيعة القبارصة المحافظة خلال تاريخهم الطويل » .

حتى بالنسبة إلى اللغة ، إذ « ان الكلمات القبرصية كان لها طابع خاص ، وقد عدلت لتتناسب مع اللغة اليونانية بالرغم من الصعوبات » و« إن استعمال المستوطنين اليونانيين للهجة القبرصية يبرهن على أنهم جاؤوا إلى قبرص قبل أن يتعرفوا إلى الأبجدية الفينيقية ، وبعد بعض التغييرات أُدمجت الأبجدية القبرصية بالأبجدية اليونانية في أوائل العصر الألفي الأول ق . م ، فاستعملت على أنها أبجدية قبرصية » و« . . أما الأبجدية اليونانية فقد أُدخلت إلى قبرص في القرن الخامس ق . من قبل ملك سلاميس وانتشرت في ما بعد في جميع أنحاء الجزيرة من قبل الملك ايفاغوراس الأول . . ومع ذلك استمرت اللهجة القبرصية لمدة طويلة جنباً إلى جنب مع الأبجدية اليونانية . . . وهذا برهان آخر على طبيعة شعب قبرص المحافظة » .

برهان تلو برهان لإظهار « طبيعة شعب قبرص المحافظة » . . فهل يعني ذلك شيئاً آخر غير أن هذا الشعب لم يكن يونانياً ، وانه ظل يحاول بكل ما يملك من قوة الحفاظ على لغته وتراثه في وجه المستعمرين أو المستوطنين اليونانيين ؟

على أن مثل هذه الثغرات التي يشيع وجودها في روايات القبارصة اليونانيين أنفسهم لتاريخهم كإعتراف ـ غير مقصود طبعاً ـ بأن عبارة « قبرص كانت يونانية منذ فجر تاريخها» لا أساس لها من الصحة ، تأتي لتعطي دفعاً قوياً لحجج القبارصة الأتراك والأتراك أنفسهم في الطعن بيونانية الجزيرة ، وثانياً ـ إذا اقتضى الأمر ـ في إثبات أنها ليست فقط غير يونانية أصلاً بل هي . . . تركية .

الحجج ، في هذا المجال ، كثيرة جداً بينها ما يورده العلماء الأتراك على أساس ثبوته كحقيقة علمية ، لكن القسم الأكبر منها يأتي من دراسات قام بها علماء « محايدون » غربيون .

البروفسور د . حامد حافظ بامير في محاضرة ألقاها عام ١٩٦٩ حول التشابه الجبلي بين جزيرة قبرص وجنوب الأناضول ، في مؤتمر الدراسات القبرصية العالمية الأول(٢) يؤكد أن تضاريس قبرص كما هو الحال في جبال طوروس ترجع إلى منحدرات العهد الثالث ، وان الجزيرة

كانت متصلة بميناء اسكندرونة بمنظومة سلسلة جبال طوروس في بداية العهد الرابع ، ويفترض أن الجزيرة من حيث السطح والتكوين هي امتداد لجنوب الأناضول ضمن منظومة طوروس(٣) .

ويعزز العالم الجغرافي د . او . فري هذا الاعتقاد بأن قبرص هي قطعة من تركيا وأنها مشابهة للأناضول من حيث الريازة والجيولوجيا والأقليم(٤) .

كما يلتقي العالم و . ب . فيشر مع البروفسور التركي د . جواد رشدي غورسوي حول ضرورة دراسة قبرص ضمن منظومة طوروس(٥) .

وفي الاتجاه نفسه المؤكد على أن قبرص المنفصلة عن تركيا بواسطة البحر هي في الواقع متصلة بالأقليم الأصلي عن طريق قاعدة في عمق البحر يتراوح عمقها بضع مئات من الأمتار ، وأن جبال ومنبسطات ولاية هاتاي التركية الصاعدة فوق مستوى البحر عند قبرص هي استمرار لنفس التضاريس ، ينحو البروفسور ب . جورجيو ود . س . ولكر(٦) . وقد ورد في إحدى الموسوعات الصادرة في لايبزغ سنة ١٩٥٣ بأن قبرص تؤلف المنطقة المنحدرة الظاهرة لطوروس وامتداداً لأومانوس ، سلسلة الجبال الشرقية .

ويؤكد البروفسور رايموند فورن في « النشرة السنوية ، أحداث ما قبل التاريخ » أنه « لم يصادف حتى الآن أي أثر لبقايا أقدم فترة (باليوتيك) للعصر الحجري في قبرص . ويوضّح هذا أن ثقافة العصر الحجري الحديث (نيوليتيك) قد أدخلتها الأجناس الأوائل إلى قبرص ، وهؤلاء جاؤوا إلى الجزيرة من الأناضول » .

بل إن المؤرخ اليوناني د . اشيلي اميليانوس المعروف بعدائه للأتراك يقول في كتابه « تاريخ قبرص » : « من المحتمل أن ساكني قبرص الأوائل قد جاؤوا من سواحل الأناضول ، وحملوا معهم أعرافهم وعاداتهم » .

العالم الألماني دومر له رأي مشابه ، إذ يقول في الصفحة ٨٠ من كتابه « نظرة إلى التاريخ القبرصي » : « من الضروري التسليم بأن أهالي الأناضول القدامى وسكان قبرص هم شعب واحد » .

الأدلة أكثر من أن تحصى في هذا المجال ، لعل أبرزها ما سجله العلماء من تشابه بين فخاريات العصر الحجري الحديث المستخرجة من طبقة ايفا في رأس شمرة (أوغاريت) في جنوب انطاكية وفخاريات العصر الحجري المستخرجة في قبرص ، وكذلك التقارب بين الفخاريات المستخرجة في طرسوس وتلك المستخرجة في كيروكيتا في قبرص .

وحتى على صعيد اللغة فإن العالم جون كارستانغ في كتابه « مرسين ما قبل التاريخ » يؤكد أن انتقال اضافات (ند ، سس) الدارجة في أسماء الأماكن عند الأناضوليين إلى اليونان عبر بحر ايجه في الألف الثالث قبل الميلاد هو حقيقة ثابتة لدى المحافل العلمية . . فأسماء المناطق القبرصية مثل : أماثوس ، أرباندا ، ملانثوس ، تاماسوس ، نغوس الخ . . . مشتقة من لغة الأناضول ، ومن المعروف كذلك أن قبرص كانت لها لغة محلية للتخاطب والكتابة مشتقة جذورها من اللغات الأناضولية القديمة السائدة في تلك الفترة ، علماً بأنه لم يكن للفينيقيين والمسينيين وجود في قبرص في تلك الحقبة (٧) .

وحتى بالنسبة إلى العصر البرونزي الذي ينقسم إلى ثلاثة أدوار : العصر البرونزي القديم - العصر النحاسي (٢٦٠٠ - ٢١٠٠ ق . م) والعصر البرونزي الوسطي (٢١٠٠ - ١٦٠٠ ق . م) والعصر البرونزي اللاحق (١٦٠٠ - ١٠٠ ق . م) فإن العلماء يؤكدون أن تطورات هذا العصر في قبرص مشابهة لتطوراته في الأناضول ، فتطور التعدين في قبرص في ٢٣٠٠ ق . م وبلوغ التعدين في الأناضول مرحلة متقدمة جداً في نفس الفترة يظهر إحتمال هجرة قوم أكفاء في عملية التعدين من الأناضول إلى الجزيرة . إلى جانب التشابه الكبير في الأدوات المعدنية لكلا القطرين ، ثمة تماثل كبير أيضاً في فخاريات الأناضول وقبرص . إن طابع فخاريات غرب الأناضول ومناطق قونيا ، أسبرطة ، بوردور ، ظاهرة بوضوح في أعمال قبرص وعلى الأخص في فيليا ، كيرا وكيريوسوكو ، والأواني المستخرجة في فيليا عام ١٩٥١ هي طبق الأصل لأواني جنوبي الأناضول المستخرجة من قبل البروفسور هيتي كولدمان(٨) .

ويذهب العلماء أيضاً ، كالعالم س . فيورست والعالم كورغان ، إلى الجزم أنطلاقاً من الدراسات التي أُجريت على جماجم الفترة البرونزية ، بأن الوضع العرقي للجزيرة في هذه الفترة مشترك مع الأناضول(٩) .

هذا الارتباط بين قبرص والأناضول تبرز نتائجه جلية في أن كل القوى التي احتلت الأناضول لم تكن تلبث أن تحتل قبرص . حدث ذلك عندما احتل الحثيون الجزيرة في عهد الملك موطالي (١٣٢٤ - ١٢٩٤ ق . م) أثناء حملته في جنوب الاناضول . وفي ٧٠٩ ق . م . خضعت قبرص لاحتلال الآشوريين بعد احتلالهم الأناضول في عهد سرجون الثاني . وفي ٥٤٨ ق . م احتل المصريون الجزيرة ودامت سيطرتهم عليها ٢٣ عاماً ، وقد هجم الفرس على مصر بعد دحرهم كريزوس ملك ليبيا وإحتلالهم الأناضول ، وأثناء الهجمة أنحازت قبرص إلى الفرس ، وبعد انتصار هؤلاء في المعركة انضمت قبرص إلى الفرس ، وفي أعقاب احتلال

الاسكندر المقدوني الأناضول انضم ملوك قبرص إليه واضعين أسطولهم المؤلف من ١٢٠ سفينة تحت إمرته ، وإعتباراً من ٣٣٢ ق . م أصبحت قبرص خاضعة لحكم الأسكندر الكبير ، وبعد موته بدأ في الجزيرة حكم البتولميين (٢٩٤ ق . م) واستمر هذا الحكم مدة قرنين ونصف ، ولدى انتصار الرومانيين على القرطاجيين وبسط هيمنتهم على الأناضول وسوريا بسرعة ، استولوا على الجزيرة بازاحتهم البتولميين منها (٥٨ ق . م) .

خلاصة ذلك كله أن قبرص كانت منذ العصر الحجري مرتبطة من حيث الجنس والثقافة واللغة بالأناضول ، ورغم مجيء الفينيقيين من الشرق والإغريقيين من الغرب وإستيطانهم في قبرص ، فإن هؤلاء كانوا يشكلون أقلية في العصور القديمة ، في حين كانت الغالبية العظمى تتكون من القبارصة المحليين ، أي الأناضوليين . تؤيد ذلك اللغة المحلية التي كانت سائدة طوال العهود القديمة(١٠) .

حتى بالنسبة إلى التاريخ « الحديث » للجزيرة (إعتباراً من القرن الثاني عشر قبل الميلاد) الذي يعتبر اليونانيون والقبارصة اليونانيون أنه لا يرقى إليه الشك في تأكيد « يونانية قبرص منذ العصور القديمة » متحججين بأن الجزيرة اتصفت بأوصاف يونانية منذ ذلك الحين واحتفظت بها حتى العهود اللاحقة . . . فإن الرد التركي المدعم بالوثائق ينسف هذا الادعاء من أساسه مؤكداً أنه قائم على دوافع سياسية وليس على حقائق تاريخية ثابتة .

إحدى الحجج التي يسوقها اليونانيون والقبارصة اليونانيون في هذا المجال ، لتأكيد يونانية الجزيرة ، هي مشاركة القبارصة لليونانيين خلال تمرد أيون ضد الفرس (٥٠٠ ق . م) .

على هذه الحجة يرد ويركي . هـ . بدوي مستنداً إلى ما أكده المؤرخون الأتراك والغربيون بما يلي :

« من المعروف أن قبائل « آقا » في القرن الثاني عشر قبل الميلاد ، وقسماً من قبائل « دور » في القرن الثامن قبل الميلاد ، قد نزحت إلى قبرص وأسست دويلات - مدن معروفة باسم « بوليس » . أهم هذه المستعمرات : سالاميس ، بولي ، ماريون ، باف وكوريوم . وإذا ما درست بدقة هذه الدويلات - المدن التي انشئت في قبرص يتضح مدى ضحالة الادعاء القبرصي واليوناني القبرصي بأن الجزيرة كانت يونانية في عهد المستعمرات .

« كانت كل دويلة (بوليس) منشأة على أرض محاطة بسور وفريدة من نوعها ، فكل واحدة حريصة جداً على استقلالها وحريتها رغم وحدتها جميعاً في اللغة والثقافة ، مما أدى إلى نشوب

معارك عديدة في ما بينها ، ولم تتولد لديها الوحدة القومية المعروفة بالهللينية .

« إزاء هذه الحقيقة يستحيل الزعم بأن الجزيرة تميزت بالطابع اليوناني خلال فترة المستعمرات في حين لم تكن هذه المستعمرات المعدودات المنشأة في مختلف بقاع قبرص ترتبط بأي نوع من العلاقة لا مع بعضها ولا مع اليونان .

« من جهة أخرى ، فقد كانت هناك إلى جانب هذه المستعمرات التي أنشأتها قبائل « آقا » و« دور » مستعمرات أخرى في الجزيرة أنشأها الفينيقيون ، وكانت للجزيرة علاقات وطيدة مع الشرق والأناضول في تلك الفترة » .

السؤال الملفت ، هنا ، هو : ان قبائل آقا ودور قد أنشأت في نفس الفترة مستعمرات في ايطاليا وفرنسا وصقلية وأسبانيا . . . فلماذا ، إذن ، لا يُطالب القبارصة اليونانيون بحقوقهم في الدول المذكورة ، وإلى أي مدى يستطيعون المطالبة بمثل هذه « الحقوق » ؟!

أما محاولات إظهار تمرد إيون في ثوب انتفاضة قومية ، وكذلك إظهار التحركات التي حدثت في بعض المدن خلال أعوام التمرد بأنها دليل على أن القبارصة كانوا يونانيين . . . فإنها كلها ـ كما يؤكد ويركي . هـ . بدوي ـ تغاير المنطق التاريخي المعاصر . ذلك أن الدوافع الحقيقية لتمرد الأيونيين القاطنين في غرب الأناضول هي : القمع الفارسي الشديد ، الضغط الاقتصادي على الأيونيين ، قطع روابط الأيونيين بمستعمراتهم الموجودة في البحر الأسود . . . وغيرها من الأسباب الاقتصادية والسياسية . أما سبب حدوث حركات التمرد في بعض مدن قبرص أثناء تمرد ايون فمرده إلى عدم الامتنان من السيطرة الفارسية ، وقد كان القبارصة يتحينون الفرصة المناسبة من أجل التمرد ، وجاءتهم هذه الفرصة بالفعل عندما كانت القوات الفارسية منشغلة مع المتمردين الأيونيين ، علماً بأن المدن القبرصية لم تشترك كلها في هذه التحركات ، بل إن كوريوم ، التي أُنشئت من قبل « الدور » انضمت إلى الفرس أثناء القتال . إلى ذلك فإن من الثابت تاريخياً أن بعض القبارصة أرسلوا قوة مؤلفة من ١٥٠ سفينة للانضمام إلى القوات الفارسية في حربها ضد اليونانيين ، ومن الثابت أيضاً أن الجيوش اليونانية التي جاءت لغزو الجزيرة أثناء تلك المعارك قد تعرضت لمقاومة شديدة[١١] .

الأمر الأكثر دلالة أن اليونانيين أنفسهم لم يكونوا في تلك الفترة يعتبرون مواطني قبرص يونانيين . يقول المؤرخ البريطاني السير جورج هيل في كتابه « تاريخ قبرص » ما يلي : « . . . ويستنتج من هذا إلى أي درجة يعتبر القبارصة يونانيين . وخير جواب يعطيه الشاعر الأثيني في آرائه حول صفات القبارصة . بالنسبة للشاعر فإن النموذج القبرصي مختلف وغريب بصورة

بارزة عن النموذج اليوناني ، وعلى سبيل المثال فإن الشاعر اخيلوس يشبّه القبارصة بالهنود والمصريين لا باليونانيين » .

ويخلص هيل إلى القول : « من البديهي أزاء هذه الحقيقة أن المساعي التي جرت والتي ستجري من أجل إثبات كون القبارصة متحدرين من أصل يوناني ستذهب هباء » .

عالم آخر يدعى فيليب نيومان يقول : « من الثابت أن أثينا سعت من أجل السيطرة على قبرص ، لكنها حتى في أقوى أدوارها في عهد بريقليس ، لم تفلح في ذلك ، ولم تتمكن من ضم قبرص إليها في أي دور من أدوار التاريخ »[١٢] .

كذلك فإن السير دادلي ستامب كتب يقول : « . . . باستثناء الدين واللغة فإن قبرص لا ترتبط باليونان بأي شكلٍ كان »[١٣] .

وقد استرعى انتباه السير وولزي ، أول مفوض سامي بريطاني ارسل إلى الجزيرة بعد تأجيرها إلى البريطانيين ، حقيقة عدم كون الجزيرة التي تنطق غالبية سكانها باللغة اليونانية يونانية الأصل ، ففي تقرير رفعه إلى البرلمان الانكليزي عام ١٨٠٧ ، كتب قائلاً : « . . . صحيح أن غالبية السكان ينطقون باليونان ، لكنهم ليسوا يونانيين من حيث الجنس والمنشأ » .

إلى ذلك فإن الموسوعة الفرنسية Encyclopedie Universelle (الموسوعة الكونية) تورد المعلومات التالية عن قبرص :

« . . في نهاية العصر البرونزي ، أي خلال الفترة السابقة على عام ١٠٥٠ قبل الميلاد ، كانت قبرص قوة تجارية كبرى تقيم علاقات نشيطة مع مصر ، سوريا واليونان (ترتيب ذكر هذه الدول ورد على هذا النحو في الموسوعة ـ المؤلف) . . . ثمة مرحلة أخرى من الازدهار عاشتها الجزيرة بين ٧٠٠ و٤٧٥ ق . م ، إذ لعبت قبرص خلالها دور الوسيط بين الحضارات الشرقية والغربية . منذ ذلك الحين ، وباستثناء الفترة ما بين ١١٤٨ و١٤٨٩ التي كانت خلالها مملكة مستقلة وقاعدة عسكرية وتجارية للصليبيين ، لم تكف الجزيرة عن الانتقال من يدٍ إلى يد . . . حتى اعلن استقلالها عام ١٩٦٠ »[١٤] .

هذه الترجمة لا تكتفي فقط بعدم إيراد أي ذكر لـ « هللينية » الجزيرة المزعومة ، بل إنها تذهب إلى أبعد من ذلك ، إذ تظهر أن علاقات قبرص مع اليونان كانت على قدم المساواة ، إن لم تكن أقل ، من علاقاتها بالدول الأخرى القريبة كمصر وسوريا .

وبعد . . . ففي غياب أي سند تاريخي حقيقي ليونانية الجزيرة « منذ فجر التاريخ » لا

يبقى للقائلين بذلك سوى الاستناد إلى عاملين : الدين المسيحي الذي انتشر في قبرص عامي ٤٥ و٤٦ بعد الميلاد ، خلال الهيمنة الرومانية . . . واللغة اليونانية التي أصبحت اللغة الرسمية للجزيرة في القرن السادس الميلادي بعد فترة قصيرة من خضوعها للسيطرة البيزنطية .

فهل هذان الموعدان هما « فجر التاريخ » ؟!

الهوامش

(١) « دليل قبرص » : تجميع وترجمة وتأليف حنادة شحادة ـ نيسان / إبريل ١٩٨٠ .
(٢) « نظرة عامة إلى العلاقات بين الأناضول وقبرص عبر التاريخ » ـ ويركي ـ هـ . بدوي ـ قبرص ١٩٧٨ .
(٣) المرجع نفسه .
(٤) « الشرق الأوسط والأقليم الجغرافي والاجتماعي والطبيعي » ـ و . ب . فيشر . لندن ١٩٦١ ـ ص ٤٣٧ .
(٥) « مشاهداتي حول قبرص » ـ د . جواد رشدي غورسوي ـ انقرة ١٩٦٣ مجلة كلية اللغة والتاريخ والجغرافيا ـ مجلد ٢٠ ص ٣ .
(٦) « أركان العالم الخمسة : آسيا » ـ ب . جورجيو ـ باريس ١٩٥٣ ـ « أقاليم البحر المتوسط » د . س . ولكر ـ لندن ١٩٦٠ .
(٧) « نظرة عامة إلى العلاقات بين الأناضول وقبرص عبر التاريخ » ـ ويركي ، هـ . بدوي ـ قبرص ١٩٧٨ .
(٨) المرجع نفسه .
(٩) المرجع نفسه .
(١٠) المرجع نفسه .
(١١) « تاريخ قبرص » السير جورج هيل ـ لندن ١٩٥٢ .
(١٢) « موجز التاريخ القبرصي » ـ فيليب نيومان ـ لندن .
(١٣) « آسيا : الجغرافيا الاقليمية والاقتصادية » ـ السير دادلي ستامب ـ لندن ١٩٣٧ .
(١٤) Encylopedie Universelle ـ باريس ١٩٦٧ ، المجلد الثاني ص ٧١٠ .

الأينوسيس ... والكنيسة !

« أي لغز هذا يصعب حله : قساوسة
يريدون الحرب وجنود يتعطشون
للسلام ؟! »
الشاعر الانكليزي وليم بلاك

عندما ينظر الباحث اليوم ، في الربع الأخير من الثمانينات ، الى صورة ما يجري على ساحة ما يسمى « القضية القبرصية » ، فإنه ـ بالكاد ـ يعثر على بصمات قليلة لأصابع رجال الدين ـ بالتحديد الكنيسة اليونانية الأرثوذكسية ـ في تحريك خيوط هذه المسألة على المستويين الداخلي والخارجي .

هذا الأمر ليس بعيداً كلياً عن الحقيقة ، وإن كان ثمة قدر كبير من المبالغة في الإدعاء بأن أوراق هذه الأزمة ـ المسألة قد أفلتت تماماً من أيدي رجال الأكليروس وباتت ، منذ عام ١٩٧٤ ، في أيدي « رجال الدنيا » من ساسة وعسكر .

إذ نقصر الحديث ، هنا ، على دور الكنيسة اليونانية الأرثوذكسية ، فما ذلك من قبيل التحامل ، أو الانحياز لطرف دون آخر في المسألة القبرصية ، بل لأن كافة الكتب والدراسات التي تناولت هذه القضية ، وفي مقدمتها ما صدر عن القبارصة اليونانيين أنفسهم ، تجمع على ان هذه الكنيسة كان لها الدور الأكبر في الوصول بالمسألة إلى ما وصلت إليه عبر مسيرة طويلة من الاضطرابات والعنف التي لا تنسجم في كثير من أوجهها مع المبادىء الأولى للديانة المسيحية .

الواقع أنه في حين كانت الكنيسة اليونانية الأرثوذكسية تمسك ، لعقود طويلة من الزمن ، بكافة الأوراق الدينية والسياسية وحتى العسكرية للطرف القبرصي اليوناني ، فإن شيئاً من ذلك لم يحصل على الطرف الآخر ، القبرصي التركي ، الذي كانت القضية ـ ولا تزال ـ بالنسبة إليه قضية قومية أولاً وأخيراً . المساجد ورجال الدين المسلمون الأتراك لم يكن لهم سوى دور هامشي

محدود ، ولهذا فإن طروحات الجانب القبرصي التركي لم تأخذ في أي وقت طابعاً طائفياً (إسلامي مقابل مسيحي) بينما كان الأمر ـ ولا يزال وإن بشكل مضمر اقتضته الظروف التي نشأت عن تطورات التدخل العسكري التركي ـ مختلفاً تماماً لدى الجانب القبرصي اليوناني .

ولعل الأتراك أنفسهم ساهموا ـ عن غير قصد ـ في هذه النتيجة ، إذ أن الأتراك العثمانيين بعدما احتلوا عام ١٤٥٣ القسطنطينية عاصمة الأمبراطورية البيزنطية ، ثم أكملوا سيطرتهم على كافة الأراضي اليونانية وأرغموا اليونانيين على إعلان الخضوع للسلطان التركي والقبول بدفع الجزية . . . فإنهم ـ وفقاً للتقاليد الإسلامية ـ اعترفوا باليونانيين كملة أو أمة[1] . كان ذلك يعني السماح لليونانيين الذين ينتمون للطائفة المسيحية الأرثوذكسية بحرية الاحتفاظ بهويتهم الأثنية والثقافية والدينية في كافة أشكالها ، تحت إدارة الكنيسة اليونانية الأرثوذكسية . بذلك فإن الكنيسة التي كانت قد تطورت داخل الامبراطورية البيزنطية بحيث أصبحت مؤسسة رسمية من مؤسسات الدولة ، أصبحت في ظل الأمبراطورية العثمانية تشكل البنية المؤسساتية الموحدة للطائفة اليونانية ، وقد أُعطي بطريرك القسطنطينية حق جمع الضرائب ، وسلطة النظر في الدعاوي والفصل فيها ، وهي سلطة كان يمارسها من خلال المطارنة ورجال الدين الأقل رتبة ، في المسائل المتعلقة بالزواج والطلاق والمهر (الدوطة) والميراث . . . أي ، بعبارة أخرى ، كافة القضايا التي تمس بشكل فعال الحياة اليومية لابناء الشعب .

النتيجة التي أدى إليها هذا التسامح العثماني هي أن اليونانيين طوروا مفهوماً لهويتهم القومية الخاصة يتعارض مع ذلك الذي يعتنقه الجنود الأتراك والموظفون والمستوطنون المقيمون بينهم . وقد حقق اليونانيون ذلك عبر لغتهم ، ومؤسساتهم الأجتماعية ، وقيمهم ، وعاداتهم ، وتقاليدهم ، ودينهم المسيحي الأرثوذكسي[2] .

التجربة نفسها كررها الأتراك العثمانيون عندما احتلوا قبرص عام ١٥٧١ ، إذ اعترفوا بمطران الكنيسة الأرثوذكسية بوصفه زعيماً للملة القبرصية اليونانية .

الحقيقة أن القبارصة الأرثوذكس استقبلوا الأتراك العثمانيين كما لو كانوا منقذين لسبب رئيسي وهو أن اللاتينيين الفينيسيين (البنادقة) كانوا قد سلبوهم كل حقوقهم ، فقبل وصول الأتراك كانت الكنيسة اللاتينية قد قضت ، تقريباً ، على أي وجود للكنيسة الأرثوذكسية ، فصادرت أملاكها ، وألغت امتيازاتها ، وظل منصب رئيس الأساقفة الأرثوذكس شاغراً لثلاثة قرون تقريباً[3] .

في هذا الموضوع كتب السير جورج هيل أشهر مؤرخي قبرص قائلاً : « إن منصب رئيس الأساقفة الأرثوذكس قد أُلغي ، والقرار الذي أصدره البابا الكسندر الرابع أعطى رئيس الأساقفة اللاتيني السلطة العليا على السكان اللاتينيين والأرثوذكس . أما الحفنة المتبقية من الأساقفة الأرثوذكس فتم إبعادهم إلى قرى نائية ووضعوا تحت امرة الأساقفة اللاتينيين »[4] .

إن الامبراطورية العثمانية التي كان تسامحها حيال « الملل » (الطوائف) غير الإسلامية إحدى العلامات الفارقة بالمقارنة مع كل الأمبراطوريات التي شهدها التاريخ المعاصر (الفرنسية، الإنكليزية ، الأسبانية الخ . . .) ، كانت تعطي الطوائف غير الإسلامية التي تشملها الأمبراطورية الحرية الكاملة في ادارة الشؤون المحلية ، التربية ، الشؤون الدينية والعائلية الخ . . .

تلك الحقيقة التاريخية ظلت ولا تزال مجهولة بسبب الدعاية المعادية ، لكن بعض المؤرخين لم يتأثروا بهذه الدعاية ، فنوهوا بها ، وكان بينهم مؤرخون من أصل يوناني كما هو حال نيكوس اثاناسيو في كتاب « قبرص » الذي وضعه بالاشتراك مع ليليان برينسيه . يقول المؤلفان في الصفحات ٣٨ ـ ٤٠ من كتابهما المشار إليه :

« إن السياسة العثمانية ، باعترافها بالكنيسة الأرثوذكسية على حساب الكنيسة اللاتينية ، وإعادة ما صودر منها من أملاكٍ وامتيازات ، وإعادة منصب رئيس الأساقفة الذي ظل شاغراً منذ عام ١٢٧٥ ، قد ردت لهذه الكنيسة السلطة المعنوية التي حرمت منها من أجل إقامة البنية الادارية التي كانت تنقصها » .

المفارقة أن رئاسة الأسقفية التي أعاد الأتراك الاعتبار إليها ، قد تحولت منذ منتصف القرن العشرين إلى مصدر لكل ما عانى منه القبارصة الأتراك من اضطهاد ومجازر . . .

غير أن هذا الذي حصل في قبرص منذ أواسط القرن العشرين لم يكن سوى ثمرة لسلسلة طويلة من لتطورات السياسية والعسكرية التي بدأت منذ أوائل القرن التاسع عشر ، ليس في قبرص بل في . . . اليونان !

عام ١٨٢١ ، وبتحريض ومساندة من روسيا القيصرية وبريطانيا وفرنسا ، ثار اليونانيون في بعض المناطق ضد الحكام الأتراك . وبعد ست سنوات من هذه الثورة ، تم الاعلان عن دولة يونانية مستقلة ، إلا أن يونان ١٨٢٧ كانت ، بالكاد ، تساوي نصف حجم اليونان التي نعرفها اليوم ، إذ لم تكن تضم سوى ٧٠٠ ألف يوناني من أصل ثلاثة ملايين ظلت غالبيتهم تخضع

للحكم التركي . لهذا فإن اليونانيين استمروا في تحركهم ، وقد نظموا المزيد من الانتفاضات ضد الحكام العثمانيين خصوصاً في ١٨٨٠ و١٨٩٧ .

في هذه الأثناء راحت المؤسسة الدينية اليونانية (الكنيسة) تغذي لدى اليونانيين إتجاهاً نحو الماضي القديم ، فساد الاعتقاد بأنهم - أي اليونانيون - أحفاد مباشرون لأفلاطون وسوفوكلس وفيدياس وبيرقليس والاسكندر الكبير ، وإنهم بالتالي ورثة الميراث الفكري والسياسي والعسكري لهؤلاء ، كما تم التركيز على ضرورة التمسك بـ « القيم اليونانية » التي كانت تعني - على الصعيد العملي - دراسة اللغة اليونانية القديمة والأدب وتاريخ الأمة ، مع تركيز على شخصية البطل - المحارب والتاريخ الحديث لبيزنطة المسيحية .

عام ١٨٦٤ سلمت بريطانيا الجزر الأيونية ألى اليونان ، وفي ١٨٨١ تم إنتزاع مناطق جديدة من الامبراطورية العثمانية وإلحاقها بالدولة اليونانية (تيسالي وجزء من أبيروس) . هذه التطورات رافقتها جهود حثيثة لتغذية مشاعر الاعتزاز القومي والثقة بالنفس لدى اليونانيين ، وما لبث الأمر أن تطور إلى الإيمان بما يسمى « العقيدة الكبرى » أو « الفكرة العظمى » (ميغالي ايديا) وهي فكرة تقوم على الاعتقاد بضرورة إعادة بناء الدولة اليونانية العظمى التي تتكون من قارتين وخمسة بحار لتشمل كافة الناطقين باللغة اليونانية والمسيحيين الأرثوذكس في ما تبقى من الأمبراطورية البيزنطية تحت سيطرة « العدو التاريخي » : تركيا .

العقيدة الكبرى ، أو ميغالي ايديا ، تمثل ، في الواقع ، منعطفاً تاريخياً مهماً في الصراع اليوناني - التركي ، ففي ضوئها يمكن فهم الكثير من تطورات هذا الصراع ، وخصوصاً ما يتعلق بقضية قبرص .

المغزى الحقيقي لـ « ميغالي ايديا » يمكن العثور عليه في خطاب القاه في كانون الثاني ١٨٤٤ ، جون كوليتيس الأول الذي كان أحد ابرز الداعين إليها . قال بالحرف : « إن مملكة اليونان ليست اليونان . إن هذه ليست سوى الجزء الأصغر والأفقر من اليونان ، فأبطال الاستقلال لا ينتمون فقط إلى هذه المملكة ، مملكة اليونان الصغيرة ، بل إنهم ينتمون إلى مقاطعات العالم اليوناني . إن هناك مركزين عظيمين للهللينية : أثينا والقسطنطينية . أثينا هي فقط مركز المملكة ، أما القسطنطينية فهي العاصمة الكبرى ،المدينة، الفرحة والأمل بالنسبة للهللينيين » .

بعبارة أخرى فإن الميغالي ايديا ليست سوى إعادة بناء الأمبراطورية البيزنطية في ذروتها ،

ولتحقيق ذلك فإن على اليونان أن تحتل الأمبراطورية العثمانية .

لقد تحدث بيار أوبرلينغ في كتابه « الطريق إلى بلابا يس »[٥] ، عن هذه العقيدة فكتب يقول :

« . . . إن الميغالي ايديا كانت على الدوام فكرة خطيرة ، فالخلط بين القومية والعصبية الدينية ، يمكن أن يؤدي إلى أعمال متطرفة أو وحشية أو حتى إلى إنتحار جماعي . إن أبطال الميغالي ايديا ينزعون ، لخارج أساطير الماضي وأحلام الحاضر ، الى إيجاد وطن مثالي شديد الارتباط بالماضي وخال من أي ارتباط آني بالحاضر ، بأمل أن يصبح هذا الوطن حقيقة سياسية ذات يوم » .

يضيف أوبرلينغ : « . . . الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الأولى شكلت أرضاً خصبة للميغالي ايديا كفكرة قومية ، وفي الثلاثينات من هذا القرن عادت الميغالي ايديا للظهور في شكل أسطورة الحضارة اليونانية الثالثة ، وكان حلم أحياء الأمبراطورية البيزنطية يعيش بداخلها ، وفي السنوات الخمس والثلاثين الماضية كان الأدب السياسي اليوناني يتضمن العديد من الأعمال التي لا تزال تنادي بإنجاز الميغالي ايديا . . . » .

يروي المؤلف هنا أنه عندما كان مدرّساً في أثينا خلال ١٩٦٢ - ١٩٦٤ اكتشف أن معظم تلامذته كانوا لا يزالون ينظرون إلى اسطنبول على أنها العاصمة الحقيقية لدولتهم وأمتهم ، وأن الأمبراطورية العظمى لن تلبث أن تنزع ذات يوم ، وبمعجزة ، غشاءها التركي لكي تظهر مرة أخرى الامبراطورية البيزنطية بكل روعتها . وهذا الاحساس يعبر عن نفسه اليوم في الكتب التي يدرسها الطلاب اليونانيون من كل الأعمار .

يتابع المؤلف فيقول في الصفحة ٢٩ من كتابه : « . . . إن قضية قبرص ، بنوع خاص ، تظهر لنا أن الميغالي ايديا لم تمت على ساحة المعركة في الأناضول الغربية ، فالعديد من السياسيين والقادة العسكريين أقاموا في معظم خطبهم ، رابطاً ما بين الأينوسيس وبين الامبريالية اليونانية » .

ما يقوله أوبرلينغ يؤكد عليه اناثاسيو[٦] من :

« . . . أن الصراع في قبرص يندرج في اطار ما يسمى الفكرة العظمى التي سيرتكب باسمها الكثير من الفظاعات » .

مهما يكن فإن « الفكرة العظمى » أو « العقيدة الكبرى » وجدت ما تتغذى به في ما حققه اليونانيون بمساعدة روسية - فرنسية - بريطانية ، على حساب الأمبراطورية العثمانية التي كانت

تنخرها الأمراض في تلك الحقبة ، بل إن هذه « العقيدة » لقيت دفعة كبيرة من الدعم عندما غنمت اليونان ، بعد حروب البلقان في ١٩١٢ ـ ١٩١٣ مناطق واسعة جديدة من الأراضي الواقعة تحت السيطرة العثمانية (ما تبقى من ابيروس ، جزيرة كريت ، معظم مقدونيا ، وكل الجزر الإيجية باستثناء أمبروس التي تتحكم بمدخل الدردنيل) .

وفي عام ١٩١٥ وعدت بريطانيا اليونان بإعطائها قبرص إذا دخلت الحرب إلى جانب الحلفاء ، لكن الملك قسطنطين الأول الذي كان يحبذ الألمان رفض الفكرة ، فكان أن سقط العرش .

عام ١٩١٦ أُرغم الملك على التنازل عن العرش ودخلت اليونان الحرب مع الحلفاء ، ومع انتصار هؤلاء ، وفي معاهدة سيفر (١٩٢٠) غنمت اليونان تراقيا الغربية والشرقية ، وجزيرة أمبروس وثينيدوس الاستراتيجيتين ، وعهد إليها بادارة « سيميرنا » وقطعة من اراضي الأناضول ، لكن الجنرال مصطفى كمال أتاتورك رفض الاعتراف بهذه المعاهدة وقام بتنظيم جيش لقتال اليونانيين ، وبالفعل نجح الجيش التركي في تدمير الجيش اليوناني ، مما أدى إلى توقيع معاهدة جديدة في لوزان (١٩٢٣) خسرت اليونان بمقتضاها تراقيا الشرقية و« أمبروس » و« ثينيدوس » والأناضول .

بذلك كله فإن الميغالي ايديا التي تنطوي على الكفاح ضد الأتراك تلقت ضربة عنيفة ـ ولكن غير قاضية ـ بفعل المقاومة الوطنية التركية .

في ذروة الإيمان بالعقيدة الكبرى قام اليونانيون بتطوير مفهوم لهويتهم القومية يقوم على الأسس التالية (٧) :

١ ـ إن الأمة اليونانية هي شعب عاش لآلاف السنين في أرضه البحر أوسطية ، وفي الأيام الراهنة فإن اليونانيين هم المتحدرون من الأبطال الهللينيين ، وأفلاطون وسوفوكلس والاسكندر ومسيحيي بيزنطة الناطقين باليونانية ، وينبغي تمييزهم ليس على أساس الإقامة في الدولة اليونانية القائمة، بل بالاستناد الى حضارة ولغة مميزتين هم ورثتها الشرعيون .

٢ ـ إن الأمة اليونانية هي أكبر بكثير من الدولة اليونانية الراهنة ، فهذه الأخيرة ليست سوى جزء من العالم الهلليني المسيحي الأرثوذكسي الذي تحرر من السيطرة (العثمانية في الغالب) بفضل بطولات وتضحيات الشعب اليوناني .

٣ ـ إن الواجب القومي لكل اليونانيين « الحقيقيين » هو العمل على تحرير كافة الأراضي اليونانية

« التاريخية » التي يقطنها الآن يونانيون تحت السيطرة الأجنبية ، و« حكم التاريخ » يقضي بأن كل الأراضي اليونانية الواقعة تحت الاحتلال الأجنبي لا بد أن تتحرر وتتوحد مع الدولة اليونانية الحرة .

وفق هذه « العقيدة » بات على كل يوناني ، لكي يكون يونانياً « حقيقياً » ، أن ينظر إلى نفسه على أنه جزءٌ من أمة عظمى ينبغي أن تستمر في الكبر لكي تشمل العالم الهلليني البيزنطي القديم . لذلك فإن التلاميذ في المدارس كانوا يتلقنون تاريخهم (أو النموذج الرسمي منه) كسجل لمراحل إنجاز الآمال القومية القائمة أساساً على محاربة الأتراك العثمانيين . وكنتيجة ، ومن خلال مزيج من العوامل التاريخية المتنوعة والتربية التي توجهها الدولة ، والدعاية ، والديماغوجية السياسية . . . فإن القومية والوطنية اليونانيتين كانتا في الستينات من القرن التاسع عشر تعنيان الاعتراف بالانتماء إلى أمةٍ متفوقة والإيمان بضرورة مد حدود الدولة اليونانية لكي تشمل كل الأراضي اليونانية « التاريخية » ، واستطراداً ضرورة تقديم الدعم لكل أشكال الكفاح ضد المحتلين الأتراك الذين استولوا بالقوة على أراضٍ يونانية مقدسة . . .

على أن هذه العقيدة نفسها لم تبرز إلى الوجود إلا في المرحلة التي عرف فيها العالم ما سمي آنذاك « المسألة الشرقية » أو قضية « رجل أوروبا المريض » ، وكلاهما تعبير عما آل إليه حال الأمبراطورية العثمانية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر وأوائل القرن العشرين من تفكك داخلي ساهم في تغذية الأطماع الروسية والفرنسية والبريطانية والنمساوية في تفكيك أوصال الأمبراطورية وتقاسمها في ما بينها . وقد لعبت روسيا القيصرية دوراً كبيراً في ذلك ، فتعددت الحروب التي شنتها على تركيا ، وأسفرت عن استيلائها على مناطق واسعة كانت جزءاً من الأمبراطورية العثمانية . وكان الدين في حالات كثيرة غطاء لاضفاء المطامع الروسية القيصرية ، إذ طالب القيصر بأن يكون لروسيا حق الوصاية على المسيحيين في المناطق التي تحتلها تركيا ، وتركزت المطالب الروسية على اليونانيين الذين يدينون ، مثل روسيا القيصرية ، بالمذهب المسيحي الأرثوذكسي . ومن الأمور ذات الدلالة في هذا الشأن أن إعتراف الباب العالي باستقلال اليونان لم يتم إلا بعد هزيمة تركيا في إحدى حروبها ضد روسيا واضطرارها إلى توقيع صلح ادرنه .

هذه الحال تفسر لماذا كان ضرورياً أن يترادف العمل لاحياء المشاعر القومية القديمة وإستعادة أمجاد الماضي ، مع التركيز على الانتماء إلى الديانة المسيحية الأرثوذكسية .

وفي ظل الظروف التي أوجدها أسلوب الحكم العثماني المستمد من الشريعة الإسلامية ، والقاضي باعطاء ما يشبه الاستقلال الذاتي للملل والطوائف غير الاسلامية في المناطق الواقعة

تحت السيطرة العثمانية . . . فإن الكنيسة كانت جاهزة لممارسة أي دور مطلوب منها لقيادة حالات التمرد والعصيان على الحكم العثماني .

وإذا كانت الميغالي ايديا قد وضعت لتتواءم مع تطلعات اليونانيين أو الناطقين باليونانية ، فإن أنواعاً أخرى من هذه العقيدة قد وُضعت لتتلاءم مع تطلعات الشعوب الأخرى غير اليونانية في المناطق التي كانت تضمها الأمبراطورية العثمانية المنهارة .

بعد اليونان نفسها جاء دور المناطق الأخرى اليونانية ، أو التي تتكلم غالبية سكانها اللغة اليونانية . ومع أن قبرص لم تكن في أي يوم جزءاً من الأمة اليونانية ، وان كل ما يربطها باليونان هي اللغة والدين ، مع وجود طائفة تتجاوز نسبتها ربع عدد السكان تتكلم لغة أخرى (التركية) وتدين بديانة أخرى (الإسلام) . . . إلا أن الكنيسة اليونانية الأرثوذكسية فيها لم تكن قادرة على رفض الأوامر والتوجيهات الصادرة عن الكنيستين الأرثوذكسيتين الكبيرتين في كل من موسكو وأثينا .

هكذا صارت « الميغالي ايديا » عقيدة رسمية للكنيسة الأرثوذكسية القبرصية ، واستطراداً فإن كل ما تنطوي عليه هذه العقيدة وخاصة الدعوة للأينوسيس ، أي ضم قبرص إلى اليونان ، على غرار ما حصل بالنسبة إلى جزيرة كريت والجزر الأيونية صار مادة تبشير يومية تتقدم على ما عداها من المهمات المناطة برجال الكهنوت .

هنا ، تحديداً ، يمكن لأي باحث أن يضع وتداً يهتدي به لمعرفة النقطة التي انطلقت منها المسألة القبرصية حتى انتهت إلى ما انتهت إليه في أيامنا هذه .

لقد بدأت الكنيسة الأرثوذكسية القبرصية تُمارس الدور المناط بها في غمرة ما يسميه اليونانيون « الثورة الوطنية الكبرى » التي اندلعت عام ١٨٢١ . آنذاك أوعز رئيس الأساقفة كبريانوس بتشكيل جمعية ثورية سرية في قبرص لمساندة الثوار اليونانيين ، بإثارة القلاقل ضد الحكم التركي في الجزيرة نفسها[٨] . الرد التركي كان حاسماً ، إذ بعد اكتشاف مناشير وُزعت في قبرص وتحمل توقيع الأرشمندريت ثيوفيلوس ممثل الثورة اليونانية ، تم إعتقال رئيس الأساقفة وعدد كبير من الرهبان ونُفذ في بعضهم حكم الاعدام . وكانت تلك ضربة قاصمة للكنيسة لم تستفق منها إلا بعد انتقال الجزيرة لتصبح ـ مؤقتاً ـ تحت ادارة بريطانيا ، مقابل وعد قدمته للباب العالي بمساعدته في حال وقوع أي غزو روسي جديد للأراضي العثمانية .

عندما وصل البريطانيون إلى قبرص في تموز ١٨٧٨ ، وجدوا أن إحدى الطائفتين اللتين

تتكون منهما الجزيرة تنظر إلى نفسها على أنها يونانية ومسيحية ، وبالتالي مختلفة عن الطائفة الأخرى التي كانت تشكل حوالي ٢٥ بالمئة ، وتتكون من الأتراك المسلمين . وقد لقي أول مفوض سامي بريطاني وصل إلى الشواطىء القبرصية استقبالاً حاراً من زعماء القبارصة اليونانيين، وعلى رأسهم المطران سوفرونيوس الذي قال : « إننا نقبل تغير الحكم ، خصوصاً لأننا نؤمن بأن بريطانيا العظمى سوف تساعد قبرص كما ساعدت الجزر الأيونية ، لكي تصبح موحدة مع اليونان الأم التي ترتبط بها بوشائج اثنية »[٩] .

في اليوم التالي أصدر المفوض السامي بياناً أكد فيه إهتمام جلالة الملكة بالرخاء الاقتصادي للشعب القبرصي ، وأمنياتها بأن تكفل له الحرية والعدالة والأمن . غير أن الكنيسة كانت تخشى من أن تضعف زعامتها وسلطتها الروحية ، في ظل حكم بريطاني علماني حديث ، ولذلك راحت تذكر أتباعها بأنهم أعضاء في الإيمان اليوناني الأرثوذكسي ، وأنهم أخوة لليونانيين المحررين في الوطن الأم ، وان هناك وحدة روحية بين كل اليونانيين ، وبالتالي على القبارصة اليونانيين أن يصبحوا أيضاً موحدين سياسياً مع أشقائهم المحررين ، وإن الاصلاحات الاقتصادية التي وعد بها البريطانيون لا ينبغي أن يسمح لها بأن تمس هذا التوجه نحو الآمال القومية[١٠] .

الدعوة إلى الأينوسيس ـ الوحدة مع اليونان ـ لقيت صدى لدى عدد من المثقفين القبارصة اليونانيين ، لكن ذلك كانت له أسباب أخرى غير تلك التي كانت تدفع الكنيسة للدعوة إلى هذه الوحدة . الكاتب اليوناني بيتر لوذوس أوضح ذلك بقوله : إن إيمان المثقفين القبارصة اليونانيين بالأينوسيس كان من أجل « إعلان الانتماء إلى تجمع سياسي أكبر ، إلى أمة قاتلت ببسالة في تاريخها الحديث لتجد طريقها ـ بمساعدة أوروبية ـ إلى التحرر من الحكم العثماني نفسه الذي كان يسيطر على قبرص . . . إذ إن بقاء القبارصة اليونانيين بمفردهم كان معناه الوقوف سياسياً وثقافياً موقف العاجز عن الدفاع عن النفس ، لذلك فإن التأكيد على الوحدة مع الأمة اليونانية كان معناه التوصل إلى قدرة دفاعية فاعلة »[١١] .

المغزى الواضح من هذا الكلام هو أن الدعوة للأينوسيس لم تكن تستند لدى عدد كبير من المثقفين القبارصة اليونانيين ، إلا إلى حاجة للانتماء إلى قوة سياسية أكبر ، وبالتالي زيادة القدرة على الدفاع عن النفس . بمعنى آخر أن هذه الحاجة كان يمكن ببساطة أن توجد في أي دولة غير اليونان تتوفر لها المواصفات المطلوبة .

بذلك كله فإن المثل الهللينية ـ المسيحية أصبحت هي القوة المرشدة للتربية اليونانية في قبرص ، كما كان الحال في اليونان . يقول د . لوذوس في هذا الصدد : « . . . تحت الحكم

البريطاني حظي التعليم في قبرص بدفعة كبيرة إلى الامام ، فقد ارتفع عدد المعلمين لكي يتوازى مع حاجات المدارس الجديدة . في المدارس كان معظم الوقت يكرّس لتعليم التاريخ اليوناني ، واللغة اليونانية ، والتغني بالبطولات اليونانية في عام ١٨٢١ ، واستطراداً لخلق شعور قومي لدى الطلاب القبارصة اليونانيين . وقد قامت المدارس بتعليم هؤلاء الطلاب الشعور بأنهم أعضاء في الوطن اليوناني الأم . كل كلمة يونانية صحيحة كانوا يتعلمونها للقراءة أو الكتابة ، كانت تؤكد لهم أن لغتهم المحلية أدنى من اللغة اليونانية الأصلية ، وبالتالي فإن الهوية الجديدة أصبحت أكثر تحديداً . هذه المهمة ربطت أيضاً الأساتذة بالثقافة اليونانية ، وهي في الأساس مورد رزقهم » .

مثل هذا الكلام يقوله أيضاً الكاتب اليوناني زينون ستافرينيدس ، إذ يشير إلى « أن التعليم في قبرص كان منذ البداية يتبع بشكل أعمى النظام والمنهج التعليمي في اليونان ، الذي كان يركز بكثافة على الأدب اليوناني والتراث التاريخي والثقافي والدين الأرثوذكسي . هذا الواقع كان له تأثير حاسم في نوع اللغة التي راح يعبر بها القبارصة اليونانيون عن أفكارهم السياسية ويناقشون أوضاع جزيرتهم ، فخلال الحكم البريطاني لم يكن لدى اندرياس القبرصي أن يجيب على سؤال : من أنت ؟ سوى بالقول : أنا يوناني . . . يوناني أرثوذكسي . وكان معنى أن يكون المرء يونانياً أرثوذكسياً هو أن يكون مثل كل اليونانيين الآخرين المقيمين داخل أو خارج الدولة اليونانية . وطنه الأم هو اليونان ، كل اليونان (كما تعلم في المدرسة) . . . واجبه الوطني هو أن يخدم قضية التحرر الكامل والمجيد للوطن اليوناني ، فإذا كان ذلك يعني القتال والغزو ، فليكن . . . أما قبرص فليست بالنسبة إليه سوى إحدى الأراضي التي كانت منذ فجر التاريخ ملكاً للشعب اليوناني . لذلك فإن المرء لا يمكن أن يكون يونانياً ما لم يكن مدركاً ليونانيته ، ومؤيداً لوحدة قبرص مع اليونان . غير ذلك لم يكن فقط متعارضاً بل كان مستحيلاً . . . فاليوناني الحقيقي في قبرص هو ، بالتحديد ، ذاك الذي يساند الأينوسيس » .

هذا ، إذن ، كان مضمون الموقف القومي الذي يؤكد عليه بشدة الأساتذة ، ورجال الدين والنخبة المثقفة من خلال الخطب والمواعظ والمقالات الصحافية . . . وكان المعيار الذي يقاس به كل قبرصي يوناني هو درجة ولائه لليونان ودفاعه عن الأينوسيس .

في هذه العملية المنظمة لغسل أدمغة القبارصة اليونانيين وتنظيفها من كل ما قد يتعارض مع فكرة انتمائهم إلى « الوطن الأم » ، كان الدور الأكبر للكنيسة اليونانية الأرثوذكسية القبرصية التي احتفظت بسلطتها وتأثيرها خلال الحكم العثماني (بفضل نظام الملة) وفي الحقبة البريطانية (بفضل السياسة البريطانية القائمة على مبدأ « فرّق تسد ») . . . فكل كاهن في كنيسة ، وكل

واعظ في قرية ، تحول إلى داعية للرسالة القومية .

في أيار ١٨٨٩ سافر رئيس أساقفة قبرص سوفرونيوس ، مع وفد برلماني ، إلى لندن لتقديم مذكرة تُطالب بانهاء الجزية السنوية المقدرة بـ ٩٠ ألف جنيه التي كانت مفروضة على قبرص ، والإشارة إلى أن « شعب الجزيرة لا ينسى أصله وتقاليده ، وهو ينظر قدماً إلى تحقيق مستقبله القومي » . كلا المطلبين تم تجاهلهما بأدب ، لكن الحكومة البريطانية دبرت أمر حصول رئيس الأساقفة على دكتوراه شرف في اللاهوت من جامعة أوكسفورد . هذه ، على أي حال كانت مجرد بداية لمسلسل طويل من الوفود والمذكرات الداعية إلى الأينوسيس .

عام ١٩٠٠ خاض الأسقف كيتيون حملته من أجل منصب رئيس الأساقفة على قاعدة الدعوة للأينوسيس ، وقد وصف الذين يتعاونون مع البريطانيين بالخونة ، ووعد بإخراج هؤلاء البريطانيين من الجزيرة بمجرد فوزه في الانتخابات . هذا الأمر يمكن النظر إليه على أنه نموذج لكل الحملات الانتخابية اللاحقة .

حادث ذو دلالة وقع في تشرين الأول ١٩٣١ عندما قام أحد النواب الأتراك بالاقتراع إلى جانب النواب اليونانيين ضد اقتراح ضريبي قدمته الحكومة ، وقد استخدم الحاكم البريطاني صلاحياته لتعطيل قرار المجلس . الحادث أثار عاصفة من الاحتجاج داخل الطائفة القبرصية اليونانية ، إذ التقى النواب اليونانيون سراً ووافقوا على عريضة قدمها المطران ميكودموس مياوناس جاء فيها : « . . . إننا مصممون على متابعة طريقنا الوحيد المفتوح أمامنا ، الطريق الذي يؤدي إلى خلاصنا . . . علينا أن نرفع راية الأينوسيس وأن ننشد على هديها تحررنا الوطني ووحدتنا مع اليونان . باسم الرب ، حامي العدل والحرية ، باسم العقيدة الخالدة في تراثنا الهلليني . . . فلنطع الصوت الآتي من أعماق مبادئنا القومية . . . روحياً ، نحن جميعاً مواطنون في اليونان الحرة . . . فلنظهر عصياننا المدني ضد مغتصبي حقوقنا ، ولنبذل كل جهد ممكن لكي نزيل عن أرضنا رجس الاحتلال البريطاني . . . لنبق متحدين ، نناضل معاً ، و« هو » الذي يجعل الرجل حراً وليس عبداً للآخرين ، سيهدينا إلى السبيل القويم » .

عام ١٩٤٦ ترأس رئيس الأساقفة ليونثيوس وفداً قبرصياً يونانياً سافر إلى لندن للمطالبة بحق تقرير المصير لكي يتسنى للقبارصة اليونانيين ضم قبرص كاملة إلى اليونان وتحقيق الأينوسيس .

وفي أيار ١٩٤٨ عرض الحاكم البريطاني لقبرص مشروعاً دستورياً من أجل إقامة حكم ذاتي محدود . اليسار رفضه لأنه برأيه كان دون الحكم الذاتي . أما اليمين فقبله في البدء ، لكنه عاد

فرفضه بناء على توجيهات من الكنيسة . وقد كان واضحاً أن الكنيسة شعرت بأن قبول المشروع البريطاني يعني إجهاض المخطط القبرصي لتحقيق الأينوسيس ، لذلك فإن رئيس الأساقفة اعلن أنه سيعارض أي سياسة حكومية تستثني مسألة الوحدة مع اليونان . وفي الواقع كانت الكنيسة ، برفضها التفاوض لحل خلافاتها مع الحاكم البريطاني ، واثقة من إنجاز الأينوسيس ، إذا لم تدع للبريطانيين أي خيارات أخرى .

في تلك الفترة ولسنوات عديدة لاحقة ، كان رجال الكنيسة هم الدينامو المحرك لمخطط الأينوسيس ، ومن خلال مواعظهم راحوا يزرعون الحقد في نفوس القبارصة اليونانيين على البريطانيين ، من جهة ، لأن الحكومة البريطانية لم تستجب لإلحاحهم الدائم باعطائهم الحق في ضم الجزيرة بكاملها إلى ما يعتبرونه وطنهم الأم ، ومن جهة أخرى ضد القبارصة الأتراك الذين كانوا يرفضون بكل شدة أن ينتقلوا من استعمار إلى استعمار آخر .

في الخمسينات قدر لدور الكنيسة اليونانية الأرثوذكسية أن يشهد منعطفاً تاريخياً ، مع وصول ابن لأحد الرعاة إلى أعلى منصب كنسي في قبرص ، ومن ثم إلى أعلى منصب سياسي .

إنه ميخائيل موسكوس الذي صار اسمه بعدما أصبح رئيساً للأساقفة « مكاريوس الثالث » .

في عهد هذا الرجل أطلقت الكنيسة العنان لكل طاقاتها من أجل تحقيق الهدف المنشود . وقد ساهمت هذه الكنيسة ليس فقط في تأسيس منظمة « ايوكا » وتوفير الدعم المعنوي والمادي لها في عملياتها العسكرية ضد البريطانيين والقبارصة الأتراك ، بل أيضاً في المعارك نفسها ، وحتى في عمليات تهريب الأسلحة من اليونان إلى الجزيرة ، سواء داخل ثياب الكهنوت أو في صولجانات المطارنة .

وفي كانون الأول ١٩٦٣ ، موعد الحملة الموعودة لتطهير قبرص من القبارصة الأتراك « خلال يوم أو يومين » نزل الكثيرون من رجال الدين الأرثوذكس للمشاركة في القتال ، وكان أمراً مألوفاً بالنسبة للمراسلين الأجانب رؤية كاهن قبرصي يوناني يحمل بندقية ، وآخر راكعاً يوجه رشاشه إلى حيث القبارصة الأتراك ، بينما لم يتورع رئيس الأساقفة نفسه عن السماح لكاميرات المصورين بأن تلتقط له صورة تذكارية وهو يبارك . . . قنبلة !

لكن الرياح القبرصية لم تجرِ كما كانت تشتهي سفن الكنيسة التي ترفع راية الأينوسيس .
ولهذا حكاية أخرى .

الهوامش

(١) « نظام الملة » طبقه العثمانيون في كل المناطق التي احتلوها وكانت فيها طوائف غير اسلامية .
(٢) « الصراع القبرصي : الدولة والهوية القومية » زينون ستافرينيدس - نيقوسيا - ايلول / سبتمبر ١٩٧٥ .
(٣) « قبرص » - نيكوس اثاناسيو وليليان برينسيه - باريس ١٩٦٩ - ص ٤٨ .
(٤) جورج هيل - تاريخ قبرص - كامبريدج ١٩٥٢ - المجلد الثالث ص ٧٨٧ .
(٥) « الطريق إلى بلابايس : نزوح القبارصة الأتراك إلى الشمال » - بيار أوبرلينغ - نيويورك ١٩٨٢ .
(٦) سبقت الاشارة اليه .
(٧) « الصراع القومي : الدولة والهوية القومية » - زينون ستافرينيدس - نيقوسيا ١٩٧٥ .
(٨) « دليل قبرص » - حنا شحادة - نيقوسيا ١٩٨٠ .
(٩) « الصراع القبرصي : الدولة والهوية القومية » - زينون ستافرينيدس - نيقوسيا ١٩٧٥ .
(١٠) المصدر السابق .
(١١) « التطور القومي في قبرص » - بيتر لوذوس .

الفصل الثالث

حتى آخر قبرصي تركي !

الانطباع العام الذي ما زال سائداً لدى قطاعات واسعة من الأوساط السياسية الدولية (بما فيها العربية والإسلامية) هو أن عمر « المسألة القبرصية » من عمر التدخل العسكري التركي في تموز / يوليو ١٩٧٤ وما أسفر عنه من « احتلال » مساحة كبيرة من أرض الجزيرة ، يقول اليونانيون أنها تفوق ضعف النسبة العددية الحقيقية للقبارصة الأتراك .

بديهي عندما يبدأ الحديث من هذه النقطة ، نقطة تدخل قوة عظمى إقليمية (تركيا) في دولة صغرى (جزيرة قبرص) أن تترتب عليه نتائج واضحة هي التي تنبني عليها الاستراتيجية الاعلامية للقبارصة اليونانيين ، والموجهة أساساً إلى الشعوب الأخرى الصغيرة ، أو الضعيفة ، لكي؛ تقارن بين ما تعانيه هي من جبروت القوى العظمى وبين ما عاناه ويعانيه القبارصة اليونانيون .

« الضحية »في هذه الصورة واضحة لا لبس فيها . إنهم القبارصة اليونانيون الذين « غُلبوا على أمرهم فلم يتمكنوا من مواجهة الإرادة العسكرية للدولة التركية الطامعة في تقسيم الجزيرة أو حتى في احتلالها كلياً » (. . .)

أما « الجاني » فهو تركيا أولاً وأخيراً ، لكن ثمة أطرافاً يشاركونها في هذا الجرم : القبارصة الأتراك ، والغرب عموماً ، وفي طليعته الولايات المتحدة وبريطانيا ، الذي وقف متفرجاً على ما كان يحصل في قبرص ، ولم يقم بأي شيء جاد للحؤول دون الاحتلال . . . والطغمة العسكرية التي كانت حاكمة في اليونان والتي لم تهب لنجدة القبارصة اليونانيين ، ولا شهرت الحرب ضد تركيا بسبب غزوها الجزيرة . . .

هذه هي الصورة التي يركز عليها القبارصة اليونانيون لإقناع العالم ـ والعالم الثالث بنوع خاص ـ بعدالة قضيتهم وصحة مقولاتهم .

للوهلة الأولى تبدو هذه المزاعم صحيحة ، إذا ما توقف الباحث ـ خاصة العربي ـ عند

الظواهر وأكتفى ـ كما هو حاصل فعلياً في أيامنا هذه ـ بقراءة التاريخ القبرصي الحديث بعين واحدة هي العين نفسها التي ينظر فيها القبارصة اليونانيون إلى تاريخهم ، فيسقطون منه ما يشاؤون ويحورون ما يقدرون على تحويره ، ويوظفون الباقي لحساب « قضيتهم » .

إذ يفعل القبارصة اليونانيون ذلك يبلغ بهم الأمر حدوداً يعجز أي باحث عن تصور إمكان حدوثها . . . فهم لا يكتفون بإسقاط حقب كاملة من التاريخ الأقدم للجزيرة ، أكد علماء مشهود لهم بأن قبرص كانت خلالها جزءاً لا يتجزأ من التراب التركي ، وإغفال حقائق أثبتها مؤرخون كبار من أن قبرص لم تكن في أي يوم من تاريخها جزءاً من اليونان أو الأمة اليونانية[١] . . . بل يتجاوزون ذلك إلى ما هو أخطر وأدهى ، وبين هذا الأخطر والأدهى الطريقة التي يقدمون بها المسألة القبرصية .

إن الباحث لن يحتاج إلى جهدٍ كبير ، إذ أن المراجع اليونانية والقبرصية اليونانية العائدة إلى ما قبل ١٩٧٤ ، بل وحتى بعض المراجع التي تحمل تواريخ لاحقة وتواقيع يونانيين وقبارصة يونانيين حاولوا أن ينظروا بموضوعية إلى المسألة . . . كافية لكي تتيح له الفرصة للوقوف عند الكثير من الحقائق التي كانت ولا تزال تشكل أساساً لهذه المسألة .

إحدى هذه الحقائق ، ولعلها أهمها ، أن المسألة القبرصية ليست ابنة ١٩٧٤ ، بل إنها في الواقع أقدم من ذلك بكثير ، إذ يعود عمرها الحقيقي إلى العقد الثاني من القرن التاسع عشر . آنذاك كانت تركيا هي « رجل أوروبا المريض » ، وكانت الامبراطورية العثمانية أشبه بصيد ثمين لكل القوى الطامعة في توسيع أراضيها ووراثة هذه الامبراطورية وهي لا تزال على قيد الحياة ، أو بالأحرى في الرمق الأخير . الامبراطورية الروسية القيصرية كانت أول الطامعين ، والكنيسة الأرثوذكسية الروسية كانت أول الداعين إلى بسط الارادة الروسية على كل مسيحيي الشرق ، وبديهي أن يكون المستفيد الأول من ذلك هي اليونان الأرثوذكسية التي وجدت الفرصة سانحة للتخلص من الاحتلال العثماني ، وأن ينسحب الأمر لاحقاً على كل المناطق التي يدين سكانها بالمذهب المسيحي الأرثوذكسي ، أو حتى تدين أقلية من سكانها بهذا المذهب .

بعد استقلال اليونان ، بدأ التحرك لضم مناطق أخرى تحت لواء الهللينية الأرثوذكسية . كانت الجزر الأيونية هي الصيد السمين التالي ، وكانت كريت هي الصيد اللاحق .

الواقع أن كريت تستحق أكثر من إشارة عابرة ، فقصتها التي يبدو أن العالم قد نسيها أو تناساها عامداً ، تشبه في نواحٍ عديدة قصة قبرص .

تاريخ هذه الجزيرة[٢] يتلخص بالمحطات الرئيسية التالية :

- الألف السابع (ق . م) : مهاجرون من الأناضول (تركيا) يستوطنون في الجزيرة .
- الألف الثالث (ق . م .) : كريت تدشن الحقبة الأكثر ازدهاراً في تاريخها : الحضارة المنيوية .
- القرن الخامس عشر (ق . م .) : بدء مرحلة الانحطاط مع وصول الآخيين (أقدم الأسر الأثنية اليونانية)
- نهاية القرن الحادي عشر (ق . م .) : الغزو الدورياني يزيد حالة الانحطاط .
- القرن السادس (ق . م .) : في المرحلة الهللينية ، ثم في القرن الأول (ق . م) تحت حكم الرومان عادت لتصبح محطة تجارية .
- ٣٩٥ (ب . م) : كريت تصبح مركزاً متقدماً للبيزنطيين .
- ٨٢٥ ـ ٩٦٠ : الفتح العربي .
- ١٢٠٤ (الحملة الصليبية الرابعة) : كريت تصبح قاعدة للفينيسيين (البنادقة)
- ١٦٤٥ : الفتح التركي .
- ١٨٦٨ : وضع يؤدي إلى حالة من الاستقلال الذاتي .
- ١٨٩٧ ـ ١٨٩٨ : عصيان عام ، الأتراك يغادرون الجزيرة التي تعهد ادارتها إلى ملك اليونان جورج الأول .
- ١٩٠٥ : ثورة بقيادة فينيزيلوس للمطالبة بضم الجزيرة إلى اليونان .
- ١٩١٣ : كريت تنضم إلى اليونان .

هذا التاريخ الموجز يظهر مدى الشبه بين كل من كريت وقبرص ، فكلاهما تأسس على أيدي مستوطنين من الأناضول التركية ، وكلاهما شهد حقبة من الاحتلال اليوناني (الهلليني) ثم فتحه العرب ومن ثم الصليبيون قبل أن يعود فيخضع للفتح التركي الإسلامي الذي عطى السكان نوعاً من الاستقلال الذاتي .

وإذا كانت قبرص قد عرفت « ثورة » بقيادة مكاريوس ـ غريفاس للمطالبة بضم الجزيرة إلى اليونان ، فإن كريت كانت السباقة في هذا المجال ، إذ قام فينيزيلوس بهذا الدور ، مع فارق أن هذا الأخير نجح في ما لم ينجح فيه خليفتاه (أصبح عام ١٩١٠ رئيساً لوزراء اليونان) ، رغم أن كلا « الثورتين » اعتمد اسلوباً واحداً : المجازر لوضع الأتراك بين خيارين لا ثالث لهما :

بالتابوت أو الحقيبة . أما السبب الأساسي في اختلاف النتيجتين فيعود إلى أن تركيا ١٩٥٥ كانت غير تركيا ١٨٩٧ .

ليس صدفة بالطبع أن فينيزيلوس الذي قاد « ثورة » كريت كان مواطناً يونانياً من أصل كريتي ، وإن جورج غريفاس الذي قاد « ثورة » قبرص كان مواطناً يونانياً من أصل قبرصي . . . .

لقد اختفت الطائفة التركية كلياً من كريت ، فكل الأتراك المسلمين قتلوا أو أُرغموا على مغادرة الجزيرة . على سبيل المثال ، فإن الآلاف من الأتراك المسلمين الذين كانوا يقيمون في الجزيرة قتلوا خلال شهر واحد (شباط / فبراير ١٨٩٧) من دون أن يوفر اليونانيون النساء والأطفال ، وقد جاء في تقرير أرسله القنصل البريطاني السير الفرد بليوتي ، أن مقاطعة « سيتيا » وحدها شهدت مصرع ٨٥١ تركياً بينهم ٣٧٤ طفلاً(٣) .

وفق المصادر الفرنسية فإن كل القرى المسلمة في وسط كريت (وعددها ٨٠) دُمرت بالكامل(٤) ولم تتوقف المجازر التي كانت ترتكب باسم العقيدة العظمى (ميغالي ايديا) إلا بعد وصول قوات بريطانية وفرنسية إلى الجزيرة .

ويروي فيكتور برار كيف كان اليونانيون يبقرون النساء التركيات الحاملات ، وكيف كانوا يجمعون الرجال في المساجد ويحرقونهم أحياء(٥) .

هذا النوع من المجازر ارتكبه اليونانيون أنفسهم مرة أخرى أثناء غزوهم للأناضول ، إذ أن أكثر من ٩٠٠٠ مدني تركي قد قتلوا في مدينة أضنه خلال يوم واحد : ٢٥ حزيران ١٩١٩(١٦) .

تلك هي قصة كريت ، بالأحرى مأساتها التي يعتبرها اليونانيون واحدةً من أمجادهم ، يتغنون بها ويضربونها مثلاً للقبارصة اليونانيين لكي يكرروها في قبرص .

إذ تحقق لليونان ما كانت ترمي إليه في كريت ، انتقلت أبصارها بسرعة إلى قبرص ، لكن الأمر هنا كان مختلفاً ، وهذه المرة لحسابات . . . بريطانية ! فقد وضعت بريطانيا يدها على الجزيرة ، بالاعارة أولاً بدعوى تمكينها ـ أي بريطانيا ـ من أن تكون جاهزة لمساندة تركيا إذا ما تعرضت لغزو روسي جديد ، وبوضع يد الأمر الواقع عليها ثانياً ، باعتبارها موقعاً جغرافياً مهماً يخدم الاستراتيجية البريطانية في حوض البحر الأبيض المتوسط .

مع تحول الجزيرة ـ قسراً ـ إلى مستعمرة خاضعة للتاج البريطاني ، وجد القبارصة اليونانيون أنفسهم مضطرين للتصدي أولاً لهذا الاحتلال بعدما فشلت كافة محاولاتهم السلمية في إقناع من

بيدهم الأمر في لندن بتسليم الجزيرة للقبارصة اليونانيين لكي يسلموها بدورهم لليونان .

لهذا الغرض تم إنشاء منظمة « أيوكا » ، ولكي لا يكون ثمة لبس حول الهدف الأساسي من إنشاء هذه المنظمة ، فإن الكولونيل جورج غريفاس يروي في مذكراته أنه ، ورئيس الأساقفة مكاريوس وكولونيل يوناني يدعى نيكوس بابادوبولوس وتسعة أشخاص آخرين ، قد اقسموا في آذار ١٩٥٣ يميناً سرية يلتزمون فيها بالكفاح لتحقيق الأينوسيس (الوحدة مع اليونان) وعدم التراجع عن هذا الالتزام مهما كانت المخاطر ، بوصفهم اعضاء في منظمة « أيوكا » السرية(٧) .

إن كلمة « ايوكا » (EOKA) تتكون من الحروف الأربعة الأولى لما يسمى باللغة اليونانية « المنظمة القومية للكفاح القبرصي » ، غير أن ما ينبغي التوقف عنده ، هنا ، هو أن كلمة « قومية » تصبح عند ترجمتها إلى إحدى اللغتين الانكليزية أو الفرنسية «National» ، وهذه الأخيرة تحمل في الوقت نفسه معنى « وطنية » . لذلك يقع الكثيرون من الغربيين ـ بل والعرب ـ في خطأ فادح عندما يفسرون « ايوكا » بأنها تعني « المنظمة الوطنية للكفاح القبرصي » .

« قومية » معناها « الهللينية » والوحدة مع اليونان ، في حين تعني « وطنية » الكفاح لتحرير قبرص وإنجاز استقلالها .

هذه المفارقة اللغوية إذا كانت قد زرعت في أذهان الكثيرين خارج قبرص القناعة الخاطئة بأن مهمة « ايوكا » هي تحرير قبرص من الاحتلال البريطاني وبالتالي تحقيق استقلالها ، فإنها لم تكن قادرة على مثل هذه المناورة في الجزيرة نفسها ، إذ أن القبارصة اليونانيين ـ وعلى رأسهم مكاريوس في استفتائه الشهير(٨) ـ كانوا صريحين في مجاهرتهم بأنهم إنما يهدفون إلى تكرار تجربة كريت وضم قبرص كاملة إلى اليونان .

لذلك كان بديهياً أن لا يقتصر نشاط « إيوكا » العسكري الذي بدأ في ١ نيسان ١٩٥٥ على الأهداف البريطانية ، بل أنه يتعدى ذلك لكي يشمل كل من يعارض الأينوسيس ، سواء كان بريطانياً أم تركياً أم . . . يونانياً !

ومع أن الحرب ضد القبارصة الأتراك كانت مؤجلة مبدئياً ريثما يتم طرد البريطانيين من الجزيرة ، وهو ما كان اليونانيون يتوقعون أن يتم خلال فترة قصيرة ، وأن جهود « إيوكا » في المرحلة الأولى كانت مركزة على البريطانيين وعلى من تسميهم « خونة » من القبارصة اليونانيين لكونهم يعارضون الأينوسيس (وهم بمعظمهم من حزب « آكيل » الشيوعي الذي كانت معارضته

للأينوسيس تنطلق من اعتبارات مرتبطة بالعلاقات التي كانت متردية بين الاتحاد السوفياتي واليونان خصوصاً بعد إنضمام هذه الأخيرة إلى حلف شمال الأطلسي عام ١٩٥٢) . . . إلا أن الأمر لم يطل كثيراً حتى دخل القبارصة الأتراك قائمة أهداف « إيوكا » .

لقد كان القبارصة الأتراك في الفترة الواقعة ما بين ١٩٥٥ و١٩٥٨ ، وهي الفترة التي شهدت المرحلة الأولى من الكفاح المسلح الذي أعلنته « إيوكا » لتحقيق الأينوسيس ، في حالة مكشوفة من الضعف ، مما أدى إلى أن يصبحوا هدفاً سهلاً لمقاتلي « إيوكا » . هكذا قتل أو جُرح خلال هذه الفترة المئات من القبارصة الأتراك ، بينما أُرغم ٦٠٠٠ قبرصي تركي على النزوح من ٣٣ قرية بعدما تم إحراقها ونهبها[٩] .

كشف حساب « إيوكا » عن تلك المرحلة يظهر أنها قتلت خلالها ٤٠٠ قبرصي يوناني بعدما أدانتهم بتهمة خيانة قضية الأينوسيس ، و١٠٠ بريطاني و٢٠٠ قبرصي تركي .

غير أن مما يدعو للدهشة الرواية التي يقدمها الاعلام الرسمي الخاص بالقبارصة اليونانيين في ما يتعلق بتلك الحقبة وما شهدته من أعمال عنف وتهجير تعرض لها القبارصة الأتراك .

على سبيل المثال يورد أحد المراجع الرسمية القبرصية اليونانية : « أن حوادث العنف الأولى بين الطائفتين تسببت بها ، في الواقع ، منظمة TMT ، وكانت نتيجة لسياسة الحقد التي كان ينتهجها زعماء القبارصة الأتراك بهدف اقناع الرأي العام العالمي بأن القبارصة الأتراك واليونانيين لا يمكنهم التعايش معاً ، وبالنتيجة فإن التقسيم بشكل أو بآخر هو أمر ضروري »[١٠] .

وتحدد هذه الرواية الثاني عشر من حزيران ١٩٥٨ على أنه الموعد الذي بدأت فيه TMT أول نشاطاتها العسكرية وبدأت معه ، بالتالي ، الصدامات الدموية بين الطائفتين .

هكذا ، وبكل بساطة ، يسقط القبارصة اليونانيون في تأريخهم لتلك المرحلة التي شكلت الأساس العملي لكل ما شهدته المسألة القبرصية لاحقاً ، كافة الحقائق الثابتة والمتعلقة بـ :

١ ـ المجاهرة بالعمل على تحقيق الأينوسيس ، وإتخاذ خطوات عملية في سبيل ذلك تمثلت إحداها في الاستفتاء الشهير الذي نظمه مكتب مكاريوس عام ١٩٥٠ ، أي قبل ثماني سنوات كاملة من تأسيس TMT[١١] .

٢ ـ إنشاء منظمة « إيوكا » واليمين المقدس الذي أقسمه مكاريوس وغريفاس وعشرة آخرون للعمل على تحقيق الأينوسيس مهما كانت المخاطر ، وبدء هذه المنظمة بممارسة أعمالها ـ رسمياً ـ في ١ نيسان ١٩٥٥ .

٣ ـ السنوات الثلاث الأولى من عمر المنظمة ، والسابقة على الموعد الذي يحدده القبارصة اليونانيون أنفسهم لولادة TMT ، وما حفلت به من عمليات إرهابية ضد البريطانيين واليونانيين المعارضين للأينوسيس والأتراك .

إذ تغيب ـ عمداً ـ هذه الحقائق يصبح الهدف الدعائي من الرواية القبرصية اليونانية مكشوفاً ، وهو الإيحاء بأن أساس المسألة القبرصية هي السياسة التركية الهادفة إلى تقسيم الجزيرة (مع أن مثل هذا الزعم لا يجد أي سند له حتى في كتابات اليونانيين والقبارصة اليونانيين أنفسهم) ، وأن القبارصة الأتراك انتهزوا فرصة كفاح « إيوكا » ضد البريطانيين الممثلين ، لكي يتواطأوا معهم على تحقيق هذا الهدف القديم .

واقع الحال أن الأمر مختلف تماماً ، فالمطالبة بالتقسيم وردت فعلاً لدى الأتراك والقبارصة الأتراك ، ولكن بعد ١٩٥٥ وليس قبلها ، أي بعد بدء حرب العصابات اليونانية في قبرص لإرغام البريطانيين على إعطاء القبارصة اليونانيين الحق في ضم الجزيرة بكاملها إلى اليونان .

بمعنى آخر أن القبارصة الأتراك وقد وجدوا أنفسهم أمام خيار : التابوت أو الحقيبة أو القيد (الانتقال من العيش في ظل استعمار بريطاني إلى العيش في ظل استعمار يوناني) . . . اختاروا حلاً آخر هو التقسيم . . . فإذا ما تحقق أمكن للقبارصة اليونانيين أن يضموا حصتهم إلى اليونان ، وأمكن لهم هم أن ينضووا تحت جناح الوطن الأم تركيا طلباً لحمايتها ولكي لا يتكرر بهم ما لحق بالأتراك الكريتيين .

مهما يكن ـ ولنا عودة إلى هذا الموضوع في الفصول اللاحقة ـ فإن نار الأينوسيس التي أشعلها القبارصة اليونانيون كان مقدراً لها أن تزداد تأججاً وأن تصل شرارتها إلى علاقات تركيا باليونان فتدفعهما إلى حافة الحرب .

عند هذه النقطة كان لا بد للفصل الدموي الأول من حكاية المسألة القبرصية أن ينتهي بإيجابية قائمة على سلبيتين :

الاستقلال = لا للأينوسيس + لا للتقسيم .

لقد سكتت المدافع فتحرك رجال السياسة ، وكان أن تم الاتفاق على إعلان جمهورية قبرص المستقلة القائمة على أساس المشاركة بين الطائفتين . وقد وقع القادة القبارصة اليونانيون برضائهم الكامل على هذه الاتفاقات ، مثلما وقعها القادة القبارصة الأتراك . . . كذلك فإن الاتفاقات حملت تواقيع ممثلي كل من اليونان وتركيا وبريطانيا[١٢] .

لكن نوايا القبارصة اليونانيين لم تتأخر كثيراً ، إذ ظهرت حتى من قبل أن يجف حبر تواقيعهم ، وبذلك بدأت المرحلة الثانية من حرب الأينوسيس[13] .

السنوات الثلاث الأولى من عمر الجمهورية المستقلة يمكن وصفها بأنها كانت السنوات التي وضع فيها القبارصة اليونانيون الأسس اللازمة لاستئناف ما كانوا يخططون له . ومع أن هذه الفترة لم تشهد حوادث عنف بارزة ، إلا أنها شهدت ما هو أهم ، إذ أكمل كلا الطرفين استعدادتهما : القبارصة اليونانيون للهجوم بهدف إعادة تحجيم القبارصة الأتراك وإنزالهم من رتبة « شركاء » إلى رتبة « أقلية » وإرغامهم على التنازل عن كل ما قدمته لهم اتفاقيتا زيورخ ولندن اللتان قام على أساسها دستور الاستقلال . . . والقبارصة الأتراك للدفاع عن حقوقهم إن لم يكن عن وجودهم .

اشارة الانطلاق اطلقها رئيس الأساقفة مكاريوس نفسه بالمقترحات الثلاثة عشر التي قدمها لتعديل الدستور القبرصي ، وأعقبتها موجة عارمة من حوادث العنف ضد القبارصة الأتراك الذين أعلنوا رفضهم القاطع لها[14] .

تلك الخطوة لم تكن آتية من فراغ ، فقد كشفت صحيفة « باتريس » القبرصية اليونانية في ٢١ نيسان ١٩٦٦ ، إن القبارصة اليونانيين كانوا قد وضعوا عام ١٩٦٣ ، بالمشاركة مع الضباط اليونانيين ، مخططاً تحت اسم « مخطط اكريتاس » .

وفق ما نشرته الصحيفة[15] فإن رئيس الأساقفة مكاريوس أنشأ عام ١٩٦٣ منظمة سرية وعيّن وزير الداخلية يورغاديس ـ وهو قائد سابق في « إيوكا » ـ كرئيس لها تحت اسم حركي هو « الزعيم اكريتاس » .

يتضمن المخطط عرضاً مفصلاً للطريقة التي يمكن بها إنجاز الأينوسيس ، وذلك بجعل الكفاح يعتمد ليس على الأينوسيس ، بل على حق تقرير المصير ، بما يساعد على « التخلص من الاتفاقات والبنود التي ينص عليها الدستور والتي تحد من حرية الشعب في التعبير عن إرادته . . . واستطراداً ، ومن خلال استفتاء عام ، تحقيق الهدف النهائي : الأينوسيس» .

تبعاً لمخطط اكريتاس فإن أي تحرك تركي أو مقاومة ، سيتم قمعها بشدة وفي أقصر وقت ممكن ، بحيث يصبح اليونانيون « أسياد الموقف خلال يوم أو يومين ، مما يجعل أي تدخل خارجي غير ممكن وغير مبرر » .

على أن هذا المخطط لم يكن الوحيد في تلك المرحلة ، إذ أن مكاريوس نفسه كشف بعد اكثر

من عشر سنوات ، وفي سورة الغضب التي اجتاحته إثر الانقلاب العسكري الذي قام ضده وكاد يودي بحياته ، عن أنه كان هناك مخطط آخر لإبادة القبارصة الأتراك عن آخرهم .

روى مكاريوس قصة هذا المخطط في مناسبتين ، إحداهما في مقابلة مع الصحافية الايطالية أوريانا فالاتشي والثانية مع صحيفة « لوموند » الفرنسية .

قال مكاريوس لفالاتشي : « . . . في ١٩٦٣ و١٩٦٤ كان (يوانيدس) يعمل في قبرص بصفة ضابط في الحرس الوطني ، وقد جاءني ذات يوم ، وقبّل يدي بإحترام زائد ، ثم قال : يا صاحب الغبطة ، هذا هو مخططي . هجوم مفاجيء على القبارصة الأتراك في كل أنحاء الجزيرة وإبادتهم جميعاً عن آخرهم . هذا كل شيء . . . صُعقت وقلت له أنني لا يمكن أن اتفق معه ، وأنني لا أستطيع أن أقبل فكرة قتل مثل هذا العدد الكبير من الأبرياء . قبّل يدي مرة أخرى ومضى وهو يشتعل غضباً »[16] .

أما ما قاله لصحيفة « لوموند » فهو التالي : « . . . الجنرال يوانيدس كان يستهدفني شخصياً منذ ١٩٦٣ ـ ١٩٦٤ ، أي الفترة التي كان يعمل فيها في القوة العسكرية اليونانية في قبرص . لقد سعى مرة ، من خلال نيكوس سامبسون ، للقائي سراً ؛ وفي مقر رئاسة الأسقفية حيث تم اللقاء ، عرض عليّ مخططاً يتضمن هجوماً شاملاً ضد الطائفة التركية في الجزيرة ، مما يسمح بتحقيق الأينوسيس ، لكنني رفضت مشروعه باحتقار »[17] .

كلا المخططين ، مخطط اكريتاس ومخطط يوانيدس ، لم يصدر أي نفي لوجودهما عن أي مسؤول قبرصي يوناني أو حتى مسؤول يوناني في أي وقت ، مما يحمل على الاعتقاد بأنه كانت هناك بالفعل خطتان تتنافس كل منهما مع الأخرى على إثبات أنها الأقدر على تحقيق الأينوسيس بأسلوبها هي : مخطط مكاريوس ـ أكريتاس القائم على المناورة السياسية من دون اغفال الاستعدادات العسكرية « لكي يصبح القبارصة اليونانيون أسياد الساحة خلال يوم أو يومين » ومخطط يوانيدس ـ سامبسون « لابادة القبارصة الأتراك عن آخرهم » .

ومع أن مكاريوس حاول ـ بعد أكثر من عشر سنوات ـ الإيحاء بأنه كان يرفض فكرة « قتل مثل هذا العدد من الأبرياء » ، إلا أنَ ما جرى في كانون الأول ١٩٦٣ يوحي أما بأن اتفاقاً ما قد تم في ذلك الحين على دمج المخططين في مخطط واحد ، أو أن تسارع وتيرة الأحداث قد دفع بالبند العسكري في مخطط أكريتاس الى الصدارة ، وبالتالي أندمج المخططان تلقائياً بعد أن زالت كل نقاط الخلاف القائم بينهما (خلاف على الأسلوب وليس على الغاية) .

كانون الأول من ذلك العام كان مقدراً له أن يكون شهر المذبحة النهائية التي سيتقرر في ضوئها النصر الحاسم للقبارصة اليونانيين . ففي الحادي والعشرين من هذا الشهر ، شنت كافة القوى اليونانية المسلحة هجوماً شاملاً على القبارصة الأتراك في كل أنحاء الجزيرة ، استجابة لكلمة سر أطلقها رئيس الأساقفة مكاريوس الذي وعد القبارصة اليونانيين بأن يكون لهم في تلك السنة عيدان للميلاد بدلاً من عيد واحد .

أغار اليونانيون على المدن والقرى القبرصية التركية فقتلوا الآلاف من دون تمييز بين الشباب والكهول والنساء والأطفال ، وهدموا منازل الأتراك ودفنوا عدداً كبيراً منهم أحياء لإرغامهم على النزوح أو الاستسلام .

الذكريات السوداء عن تلك الأيام الحمراء تحمل قصصاً من النوع الذي يبدو غير قابل للتصديق ، لكنها كلها حصلت بالفعل ووضعها شهود عيان أمام العالم بأسره الذي بدا مذهولاً لهول ما يحصل .

إن من المستحيل ذكر العدد الهائل من التحقيقات والمقالات الصحفية ، بل والتقارير الدبلوماسية ، التي نشرت في أجهزة الاعلام العالمية خلال تلك المرحلة عن المجازر الوحشية التي تعرض لها القبارصة الأتراك (كان أمراً مألوفاً في العديد من الدول ، كالسويد والدانمارك مثلاً ، أن يقدم المذيع التلفزيوني للمشاهد الواردة من قبرص بالعبارة التالية : « نأسف لأننا سنعرض عليكم بعد قليل مشاهد تعجز عن الوصف . ننصح أصحاب القلوب الضعيفة بعدم رؤية هذه المشاهد كما ننصح بعدم السماح للأطفال برؤيتها) .

من هذه الشهادات ، على سبيل المثال لا الحصر الرسالة التالية التي أبرق بها مراسل صحيفة « الأوبزرفر » البريطانية : « . . . بعد ثمانية أيام من معارك الميلاد الكبرى ، لا تزال الفوضى تعم قبرص . في ضاحية أومورفيتا في نيقوسيا رأى المراسلون الصحافيون بأم العين مضرمي الحرائق اليونانيين وهم يشعلون البيوت التركية أمام أعين البوليس اليوناني . . . لقد زرت بيوتاً تركية وكانت أرضياتها مفروشة بكاملها تقريباً بالدم »[١٨] .

ومنها أيضاً ما نشرته صحيفة « دايلي أكسبرس » بتوقيع مراسليها رينيه ماك كول ودانييل ماك غيشي اللذين كانا في نيقوسيا في الفترة التي وقعت فيها مجازر كانون الأول وكانون الثاني . نقل الصحافيان هذه الصورة : « . . . انتقلنا هذا المساء إلى ضاحية نيقوسيا التي قُتل فيها ٣٠٠ شخص خلال الأيام الخمسة الأخيرة . كنا أول صحافيين غربيين يصلان الى هذا المكان وقد رأينا أموراً مرعبة . . . في منطقة كومسال دخلنا منزلاً كانت أرضه مغطاة بحطام الزجاج . في إحدى

الزوايا كانت تتمدد دراجة هوائية للأطفال . في غرفة الحمام ، كان ثمة ثلاثة أطفال مكومين فوق أمهم ، وكأنهم تماثيل من الشمع ، وقد قتلوا جميعاً . وفي غرفة مجاورة ، كان يتمدد جسد امرأة صرعت برصاصة في رأسها »[١٩] .

سكوت جيبونز[٢٠] يروي بدوره : « أن عجوزاً تركياً قد استيقظ على ضجيج قرع على الباب فخرج من غرفة نومه ليجد عدداً من الشباب المسلحين يقفون عند المدخل . صرخوا فيه : هل لديك أبناء ؟ . أجاب مذعوراً : نعم . قالوا : أخرجهم فوراً . . وقد خرج أبناه وابنته الصغيرة التي تبلغ من العمر عشر سنوات ، فقام الأرهابيون بصفهم أمام الجدار الخارجي للمنزل وأطلقوا عليهم النار جميعاً » .

جعبة جيبونز حافلة بهذا النوع من القصص التي روى الكثير منها في كتابه « سلام بدون شرف » . روى مثلاً أن ٢١ قبرصياً تركياً قتلوا عشية عيد الميلاد في قرية ايوس فاسيليوس المختلطة الواقعة بين نيقوسيا وميرتو (ص ٧٣) وأن عصابات أيوكا قتلت في الليلة نفسها ٩ قبارصة أتراك في كومسال (ص ٧٤) ، وإن مجموعات مسلحة بقيادة نيكوس سامبسون هاجمت بعد ظهر اليوم السابق على عيد الميلاد ضاحية أومورفيتا القبرصية التركية ، فقتلت مواطنين ابرياء وأرغمت ٥٠٠٠ قبرصي تركي على النزوح (ص ٧٠ ـ ٧١ ـ ٧٥ ـ ٧٦) وإن ٢١ مريضاً قبرصياً تركياً اختطفتهم مجموعات مسلحة في اليوم نفسه ، من المستشفى الحكومي في نيقوسيا ، ولم يرهم أحد في ما بعد (ص ٧٥) . . .

ثمة مسلسل طويل من هذا النوع من الشهادات لا يتسع المجال لذكرها جميعاً ، لذا سنكتفي هنا بإيراد شهادتين منها إحداهما إيطالية والأخرى أميركية (طبعاً لن نعثر على شهادات عربية لأسباب عديدة سنفصلها في مكان آخر) .

لقد كتب المراسل الصحافي الايطالي جيورجيو بوكا يقول : « . . . أما في قبرص فإن الرعب مستمر ، وفي هذه اللحظات بالذات تشهد نزوح القبارصة الأتراك . آلاف السكان يغادرون منازلهم ، أراضيهم مواشيهم . الارهاب اليوناني بالغ الشراسة ، وهذه المرة لن تكفي البلاغة الهللينية ولا تماثيل أفلاطون لتبرير السلوك البربري المتوحش لليونانيين . في الرابعة والنصف من بعد الظهر يفرض حظر التجول على القرى التركية ، وما أن يحل الظلام حتى تبدأ التهديدات والطلقات النارية ومحاولات إضرام النيران . بعد مجازر الميلاد التي لم توفر لا النساء ولا الأطفال ، بات شبه مستحيل على القبارصة الأتراك إبداء أي شكل من أشكال المقاومة »[٢٢] .

مراسل « واشنطن بوست » الاميركية ختم بدوره رسالته عن المجازر التي تعرض لها

القبارصة الأتراك ، بقوله : « . . . إن المتعصبين القبارصة اليونانيين ينتهجون ، على ما يبدو ، سياسة إبادة حيال القبارصة الأتراك » .

لكن المراسلين الصحافيين لم يكونوا وحدهم شهوداً اهتزت ضمائرهم لهول ما كان يجري أمام أعينهم ، وما كانت تلتقطه عدسات آلاتهم التصويرية من صور جامدة تنشرها الصحف ، أو متحركة ناطقة تبثها محطات التلفزيون في شتى أنحاء العالم ، وهو ما كان بدوره مادة لكتابات وتعليقات الصحافيين البعيدين عن مسرح الأحداث ، وموضوعاً للكثيرين من رسامي الكاريكاتور[٢٣] . . . بل إن العديد من السياسيين الذين إتيحت لهم الفرصة لأن يكونوا على مقربة من المسرح القبرصي الدموي ، قد أدلوا هم أيضاً بشهادات حاسمة في هذا المجال .

جورج بول مساعد وزير الخارجية الاميركي سابقاً كان واحداً من هؤلاء وقد كتب في مذكراته يقول : « . . . إن الهاجس الرئيسي لمكاريوس هو الحؤول دون أي تدخل تركي لكي يتسنى له وللقبارصة اليونانيين أن يتلذذوا بمتابعة ذبح القبارصة الأتراك »[٢٤] .

لقد كان مقدراً لسياسة الابادة هذه ، أو بالأحرى سياسة« حتى آخر قبرصي تركي »، أن تحقق هدفها بالفعل ، لو لم تجد تركيا نفسها مضطرة للتحرك بسرعة ، وبشكل منفرد بعدما امتنعت بريطانيا واليونان (شريكتاها في معاهدة الضمان الملحقة بالدستور)عن الاستجابة لمطالبتها بالقيام بتحرك جماعي ، فكان أن حلقت طائرتان تركيتان فوق نيقوسيا في عملية محدودة ، على سبيل الانذار . وبالفعل ، فإن الرسالة وصلت بسرعة كافية لوقف القتال والاتفاق على أن تتولى قوات بريطانية القيام بضبط الأمن في المناطق القبرصية التركية .

في ٤ آذار ١٩٦٤ ، وازاء خطورة الحالة التي بلغتها الأوضاع الداخلية القبرصية ، قرر مجلس الأمن الدولي إرسال قوة دولية لحفظ السلام في الجزيرة ، غير أن القبارصة الأتراك الذين كانوا ينظرون إلى هذه القوة على أنها ستوفر لهم الأمان والعدالة ، ظلوا رغم التأكيد على ضرورة احترام قرار وقف اطلاق النار ، يتعرضون للهجمات المسلحة التي يشنها اليونانيون ، خصوصاً في المناطق التي يشكل فيها الأتراك أقليات معزولة[٢٥] وقد تم اعتقال مئات من القبارصة الأتراك في تلك الفترة ، لكن أحداً منهم لم يُشاهد في ما بعد[٢٦] .

على أن وصول قوات حفظ السلام الدولية إذا كان قد خفف ـ من دون أن يوقف نهائياً ـ حجم الاعتداءات المسلحة التي كان القبارصة الأتراك يتعرضون لها ، فإنه وقف متفرجاً حيال واقعين على درجة كبيرة من الخطورة فرضهما القبارصة اليونانيون بقوة السلاح :

● الواقع الأول هو أن كافة ممثلي القبارصة الأتراك قد أُبعدوا منذ اندلاع مجازر عيد الميلاد عن

مراكزهم في الادارات الحكومية على كافة مستوياتها (من نائب الرئيس وحتى أصغر موظف في أي دائرة رسمية) ، وبالتالي فإن ادارة قبرص أصبحت يونانية بالكامل .

● أما الواقع الثاني فهو المقاطعة الشاملة ونظام التمييز اللذان طبقهما القبارصة اليونانيون ضد القبارصة الأتراك .

وإذا كنا سنتعرض بالتفصيل للواقع الأول الذي ما زال مكرّساً بصورة غير شرعية حتى اليوم ، في مكان آخر من هذا الكتاب ، فإننا نتوقف عند الواقع الثاني باعتباره جزءاً لا يتجزأ من سياسة « حتى آخر قبرصي تركي » ، ذلك أن هذا الواقع جعل الخيار المثلث (التابوت أو الحقيبة أو القيد) خياراً رباعياً ، إذ أضاف إليه : . . . أو الموت جوعاً !

مع وضع مخطط أكريتاس ـ مكاريوس ، أو مخطط يوانيدس ـ سامبسون ، أو كلا المخططين معاً ، موضع التنفيذ في أواخر ١٩٦٣ وأوائل ١٩٦٤ وجد ٢٥ ألف قبرصي تركي أن بيوتهم ومتاجرهم وقطعانهم ومزارعهم ومعاملهم قد دُمرت أو نُهبت من قبل القبارصة اليونانيين . كل الموظفين القبارصة الأتراك فقدوا وظائفهم ورواتبهم ، كما أن إستحالة مغادرة المناطق التركية المعزولة قد تسببت في فقدان آلاف آخرين من القبارصة الأتراك لأي مصادر للعون .

لقد وصف الأمين العام للأمم المتحدة الحالة المأساوية التي كان يعيشها القبارصة الأتراك في تقريره إلى مجلس الأمن الدولي على الشكل التالي :

« . . . فضلاً عن الخسائر التي تعرضت لها الزراعة والصناعة في النصف الأول من هذا العام (١٩٦٤) فإن الطائفة التركية فقدت مصادر أخرى للدخل ، خصوصاً رواتب أكثر من ٤٠٠٠ شخص كانوا موظفين لدى الحكومة القبرصية وفي مؤسسات حكومية أو خاصة ، واقعة في المناطق القبرصية اليونانية . . . إن تجارة الطائفة التركية انخفضت بشكل كبير خلال هذه الفترة بسبب الأحداث ، والبطالة بلغت مستوى عالياً جداً مع نزوح حوالي ٢٥ ألف قبرصي تركي ، والمبالغ التي كان مجلس الطائفة التركية قد خصصها لبعض المشاريع وتحديداً للمشاريع الخاصة بالتنمية ، قد انخفضت بشكل كبير بسبب أن الحكومة توقفت في عام ١٩٦٤ عن المعونة السنوية التي كانت تقدمها للمجلس . إلى ذلك فإن المجلس اضطر لاستخدام جزء كبير من الأموال التي كانت لا تزال لديه لتقديمها كمساعدات بدل بطالة وتعويضات لنصف السكان تقريباً . وفقاً للأرقام التي نشرها المجلس فإن عدد الأشخاص الذين يتلقون مساعدة من جمعية الهلال الأحمر يصل إلى حوالي ٥٦ ألفاً بينهم ٢٥ ألف مهجّر و٢٣٥٠٠ عاطل عن العمل و٧٥٠٠ شخص من أهالي المفقودين والمعقدين »[٢٧] .

لم يكن ذلك كله سوى أول الغيث ، فما جاء لاحقاً من تدابير وإجراءات إتخذها القبارصة اليونانيون لم يكن يخفي أهدافه : إرغام القبارصة الأتراك على الاستسلام .

هنا أيضاً ، كي لا يكون ثمة شبهة في درجة المصداقية ، نترك الكلام لتقارير الأمم المتحدة بلسان أمينها العام آنذاك :

« . . . إن القبارصة الأتراك الذين يضطرون لأسباب اقتصادية إلى التنقل بين المدن وبعض القرى المعزولة يخضعون لعمليات تدقيق وتفتيش من قبل رجال الشرطة القبارصة اليونانيين ، ويعيشون حالة من الخوف على أمنهم الشخصي . . .

« . . . إن الخوف والشك اللذين ترافقا مع اختفاء ٣٢ رهينة قبرصية تركية بعد الحادث الذي وقع في فاماغوستا في ١١ أيار ، قد تسببا بتوقف تنقل القبارصة الأتراك بشكل تام على طرقات الجزيرة . منذ ذلك الحين فإن التنقلات الوحيدة التي يقوم بها ابناء الطائفة القبرصية التركية هي تلك التي تتم بمواكبة من قوة الأمم المتحدة »[٢٨] .

هذا عن حرية تنقل القبارصة الأتراك داخل الجزيرة ، فماذا عن حرية السفر ؟ إن هذه الحرية كانت مكفولة ولكن بشرط واحد : عدم العودة .

« . . . إن الشبان القبارصة الأتراك ممن تفوق أعمارهم ١٥ سنة ويدرسون في تركيا ، باتوا ممنوعين من العودة إلى قبرص »[٢٩] .

إذا كان هذا المقطع مأخوذاً من تقرير قدمه الأمين العام عام ١٩٦٥ ، فكيف بات عليه الحال في نهاية ١٩٦٧ ؟ نترك الإجابة للأمين العام نفسه :

« . . . في ما يتعلق بالسفر إلى الخارج ، فإن الوضع بالنسبة للقبارصة الأتراك لم يتغير خلال الفترة المعنية . القبارصة الأتراك لا زالوا أحراراً في مغادرة الجزيرة ، أسوة بالقبارصة اليونانيين ، لكن قرار منع العودة لا زال سارياً على الشبان القبارصة الأتراك الذين يدرسون في تركيا ، وعملياً فإن أي شاب قبرصي تركي يتوجه إلى تركيا ، ولو لفترة قصيرة ، يخاطر بأن يتعرض لمتاعب جدية عندما يعود إلى الجزيرة» [٣٠] .

لكن قرار منع العودة إلى الجزيرة لم يكن مقصوراً على الطلاب الذين يدرسون في تركيا ، أو أولئك الذين يزورونها لأي سبب ، بل إنه امتد ليشمل مجالاً آخر هو السفر للدفاع عن قضية القبارصة الأتراك في الخارج ، وقد كان رؤوف دنكتاش (الرئيس الحالي لجمهورية قبرص الشمالية التركية ورئيس مجلس الطائفةالتركية آنذاك) واحداً من ضحايا هذا الاجراء . . . ومرة

أخرى بشهادة الأمين العام للأمم المتحدة :

« . . . صباح ٣٠ تشرين الأول ١٩٦٧ حاول رؤوف دنكتاش رئيس مجلس الطائفة التركية في قبرص الذي كان يعيش في تركيا منذ ١٩٦٤ ، أن يدخل قبرص سراً عن طريق البحر ، فتم إيقافه بعد قليل من وصوله ، كما تم إيقاف قبرصيين تركيين آخرين دخلا معه .

« . . . إن السيد دنكتاش الذي غادر قبرص في مطلع ١٩٦٤ واستمع إليه لاحقاً مجلس الأمن الدولي حول موضوع قبرص ، لم يكف عن تأكيد أنه كان ضحية لنفي واقعي فرضته عليه الحكومة القبرصية » (المقصود طبعاً الحكومة القبرصية اليونانية ـ المؤلف)[٣١] .

لم يقتصر الأمر على هذه الأجراءات التي تناولت حريات التنقل داخل وخارج الجزيرة ، وحرية التعبير ، بل إن القبارصة اليونانيين ذهبوا إلى ما هو أبعد من ذلك بكثير . لقد وضعوا قائمة بمحظورات أخرى نترك لتقارير الأمم المتحدة الحديث عنها :

« . . . في ١٧ تموز ابلغت قوات الأمم المتحدة رسمياً بأن حوالي ٢٥ مادة قد أُدرجت في خانة المواد الاستراتيجية التي يحظر على القبارصة الأتراك أن يشتروها إلا بإذن خاص من وزارة الداخلية . هذا الحظر يتركز تحديداً على مواد البناء ، الترابة ، بعض المواد الحديدية ، الأسلاك الشائكة ، المواد الكهربائية ، بطاريات السيارات وبطاريات الترانزستور ، الخشب الخاص بالسقالات ، الحقائب الكبيرة ، قطع غيار السيارات ، اطارات السيارات ، الكبريت ومواد كيميائية أخرى اضافة إلى وقود السيارات بكميات كبيرة . في المقام الثاني فإن الحكومة وضعت قيوداً على استيراد امدادات الاغاثة التي يرسلها الهلال الأحمر »[٣٢] .

لاحقاً رفع القبارصة اليونانيون عدد المواد « الاستراتيجية » المحظورة على القبارصة الأتراك فبلغت ٤١ مادة ، غير أن الادارة القبرصية اليونانية عادت ، وبناء على وساطة من الأمم المتحدة ، فخفضت هذا العدد إلى ٣١ مادة على سبيل الرحمة !

تجدر الاشارة ، هنا ، إلى أن كلمة « استراتيجية » كانت تشمل حتى الجوارب الصوفية بحجة أن الصوف الذي تتكون منه يمكن إستخدامه لأغراض عسكرية !!![٣٣] .

في ما يلي مقطع بالغ الدلالة من تقرير قدمه الأمين العام للأمم المتحدة حول هذا الموضوع :

« . . . إن القائمة الرسمية للمحظورات لا زالت تشمل ٣١ مادة غير أن معظم هذه المواد مخصص لأغراض مدنية كمواد البناء وقطع غيار السيارات . فضلاً عن ذلك فإن مواد أخرى غير

مدرجة في القوائم الرسمية ، غالباً ما تتم مصادرتها عند حواجز الرقابة التي تقيمها الشرطة القبرصية[٣٤] .

وحتى لا يظل هناك أي التباس بشأن الهدف الحقيقي من هذا الحصار « الاستراتيجي » ، فإن قائمة المحظورات كانت تشمل أيضاً . . . اللحم والجبنة !

« . . . إن القوات القبرصية اليونانية منعت دخول شحنةمن اللحم الطازج والجبنة بكمية مسموح بها إلى القطاع القبرصي التركي من نيقوسيا ، مما يشكل إنتهاكاً لاتفاق . . . وقد اخطرت قوات الأمم المتحدة السلطات بهاتين الواقعتين ، لكن الحكومة بدلاً من المساعدة على تحسين الواقع ، قررت في ٥ أيلول أن تضيف الى القطاعات القبرصية التركية التي يشملها الحظر قطاعي فاماغوستا ولارنكا »[٣٥] .

لقد لخص أحد الصحافيين الاميركيين الظروف المعيشية للقبارصة الأتراك ، كما رآها الجنرال ثيمايا القائد الهندي لقوات الأمم المتحدة والسيد ماكس ستالدر الممثل السويسري للصليب الأحمر الدولي ، بالعبارة التالية : « . . . إن الحصار قد يبدو أمراً مقبولاً نسبياً بالمقارنة مع الحرب قصيرة المدى ، لكنه يكف عن أن يكون كذلك ، عندما يخلق ظروفاً حياتية متردية وغير إنسانية ويهدف إلى القتل جوعاً »[٣٦] .

الهدف ، إذن ، واضح وهو أن القبارصة اليونانيين حاولوا تركيع القبارصة الأتراك بالقهر الاقتصادي بعدما فشلوا في تركيعهم بواسطة السلاح .

وهذه الخلاصة ليست من عندنا ، بل إنها خلاصة انتهى اليها الأمين العام للأمم المتحدة في أحد تقاريره أمام مجلس الأمن الدولي . قال بالحرف :

« يمكن الاستنتاج حيال القيود الاقتصادية المفروضة على التجمعات التركية في قبرص ، والتي كانت في بعض الحالات على درجة من الشدة بحيث تشكل حصاراً حقيقياً ، أن الحكومة القبرصية [يقصد الادارة القبرصية اليونانية ـ المؤلف] تسعى إلى أن تفرض حلاً سياسياً بواسطة الضغط الاقتصادي بدلاً من العمل العسكري . . . إن سياسة الضغوط الاقتصادية قد سببت بكل تأكيد آلاماً كثيرة للسكان الأتراك ، فغذّت أحقادهم وصلّبت موقفهم ، وزادت بشكل كبير حالات التوتر القائمة »[٣٧] .

لن نستطيع الاستطراد مطولاً في تعداد أشكال هذا الحصار اللاإنساني الذي تعرض له القبارصة الأتراك على مدى سنوات طويلة ، فمثل هذا الأمر قد يملأ صفحات كتاب بكامله ، لذا

سنحاول إيجاز بعض أشكال هذا الحصار ، مع الاشارة الى أن كافة المعلومات التي سنوردها موثقة ومثبتة في تقارير الأمم المتحدة ، وأن أرقام وتواريخ هذه التقارير موجودة لمن يود الاطلاع عليها والتأكد من صحتها .

لقد حُرم القبارصة الأتراك في الفترة ما بين كانون الأول ١٩٦٣ وتشرين الأول ١٩٦٦ من أي نوع من الخدمات البريدية ، كما حرموا من كافة التقديمات الاجتماعية كتعويضات الشيخوخة والعجز والمساعدات التي تقدم للأرامل . بل إن هذا الحرمان امتد ليشمل الكهرباء والماء ، فعلى سبيل المثال استخدم القبارصة اليونانيون قروضاً قدمها البنك الدولي لقبرص مجتمعة في إنارة كافة القرى والمناطق الخاصة بهم ، عام ١٩٧٢ ، في حين كانت هناك ٩٤ قرية قبرصية تركية محرومة من الكهرباء حتى أيار ١٩٧٤ (لم يتم إنارة هذه القرى إلا بعد ١٩٧٤ وبفضل مساعدة قدمتها تركيا) .

التمييز نفسه طال المياه ، للشرب وللري ، إذأن انقطاعها عن المناطق القبرصية التركية ، كان أمراً عادياً بالمقارنة مع فائض في المناطق القبرصية اليونانية

في ما يلي قائمة ببعض أشكال هذا التمييز :

ـ إن القبارصة الأتراك كانوا ملزمين بدفع الضرائب المباشرة وغير المباشرة ، بل وحتى الرسوم الجمركية على المعونات الإنسانية التي كان يقدمها لهم الهلال الأحمر التركي ، من دون أن يستفيدوا من موازنة الدولة .

ـ لقد اغتصب القبارصة اليونانيون ادارات البلديات في المدن المختلطة ، منتهكين بذلك ما نص عليه دستور ١٩٦٠ ومتجاهلين الحكم الذي اصدرته المحكمة الدستورية العليا ، مما أدى إلى حرمان القطاعات التركية في هذه المدن من أي انفاقات بلدية .

ـ احتل الحرس الوطني (القبرصي اليوناني) مباني عدد كبير من المدارس القبرصية التركية .

ـ القروض الدولية كتلك التي قدمها البنك الدولي ، أو القروض الثنائية ، تم تجييرها لصالح الطائفة القبرصية اليونانية وحدها .

ـ الطائفة القبرصية التركية حُرمت بالكامل من المساعدات الاقتصادية والتقنية التي قدمتها الأمم المتحدة ، وظل هذا الحرمان سارياً حتى آذار ١٩٦٨ ، غير أن التمييز لم يختف نهائياً بعد هذا التاريخ

- لدى توزيع القروض الخاصة بتنمية الصناعة والزراعة والسياحة ، لم يكن القبارصة الأتراك يحصلون على أي نصيب منها .

- إن الأراضي والمباني العائدة إلى المؤسسات الدينية الاسلامية تمت مصادرتها من قبل الحرس الوطني .

- إن المولودين الجدد من القبارصة الأتراك لم يكن يتم تسجيلهم على كشوف الأحوال الشخصية للدولة .

- إن المعونة التي قدمت للمزارعين الذين عانوا من الجفاف ، والتقديمات المختلفة الخاصة بتربية المواشي ، كانت حكراً على القبارصة اليونانيين .

- إن المناطق الساحلية المهيأة للتطوير من أجل السياحة ، والعائدة إلى قبارصة أتراك ، تم احتلالها من قبل الحرس الوطني القبرصي اليوناني .

- إن المصانع الغربية التي كان لها ممثلون قبارصة أتراك قد أرغمت على استبدال ممثليها وحصر حق تمثيلها بشركات قبرصية يونانية .

. . . وبعد ، ولكي تكتمل الصورة ، ولو بإيجاز شديد ، فلا بد من الإشارة إلى نوع آخر من الأعمال التي ارتكبها القبارصة اليونانيون بحق شركائهم في الجزيرة . هذه المرة كانت الأعمال موجهة إلى الدين .

على سبيل المثال لا الحصر ، فإن مقام أم حرم في لارنكا ، وهو أهم مركز إسلامي للقبارصة الأتراك ، قد وقع تحت احتلال القبارصة اليونانيين منذ مجازر عيد الميلاد ، وبالتالي مُنع القبارصة الأتراك المسلمون من الوصول إليه .

وفي إطار جهودهم الهادفة لاضفاء صبغة هللينية كاملة على الجزيرة ، دمر القبارصة اليونانيون خلال بضعة شهور (بين ١٩٦٣ و١٩٦٤) مسجد ومقام بيرقدار في نيقوسيا ، مسجد عمر في كايرينيا ، مساجد آغا جعفر وسيد محمد آغا في لابتا ، مسجد زهري في لارنكا والعديد من الأماكن المقدسة الخاصة بالمسلمين .

وقد استمرت الاعتداءات على الاسلام والمساجد والمقامات ورجال الدين في كافة انحاء الجزيرة حتى التدخل التركي عام ١٩٧٤ ، فمن أصل ٢٧٤ مسجداً تم تدنيس أو تدمير ١١٧ مسجداً[٣٨] .

إذ يصعب الوقوف بالتفصيل عند كافة ما انطوت عليه سياسة « حتى آخر قبرصي تركي » فإن ما أوردناه في الصفحات الماضية كان في معظمه يسجل ما عاناه القبارصة الأتراك المسلمون خلال حقبة تكاد تكون محدودة (مابين ١٩٦٣ وأواخر ١٩٦٦) فهل يعني ذلك أن الحال قد تغيرت في السنوات اللاحقة ، وأن التلويح التركي الدائم بالتدخل العسكري ، إذا ما استمر القبارصة اليونانيون في سياستهم الهادفة إلى تكرار ما حصل في كريت ، قد أعاد القبارصة اليونانيين إلى رشدهم واقنعهم ، باستئناف مسيرة الاستقلال القائمة على المشاركة بين الطائفتين واللاءين الشهيرتين (لا للأينوسيس ولا للتقسيم) ؟

الجواب « لا » فما تبين لاحقاً - باعترافات القبارصة اليونانيين أنفسهم - أن قبولهم بقرار وقف النار ولو شكلياً ، وقرار إرسال قوات من الأمم المتحدة لحفظ السلام في الجزيرة ، لم يكن ، في الواقع سوى فرصة لالتقاط الأنفاس والاعداد لجولة جديدة من المعارك ضد القبارصة الأتراك .

كانت البداية خطوة أقدم عليها رئيس الأساقفة مكاريوس لتكرير القرار المخالف للدستور والذي أصدره القبارصة اليونانيون بعد أيام قليلة من بدء مجازر عيد الميلاد ، والقاضي باعتبار معاهدتي الضمان والتحالف لاغيتين تماماً[٣٩] .

تفاصيل هذه الخطوة قد تكون مدعاة للشك لو رواها القبارصة الأتراك أو الاتراك ، فماذا لو رواها أحد اليونانيين ؟ وماذا لو كان هذا الراوي هو اندرياس باباندريو الرئيس الحالي للحكومة اليونانية وزعيم الحزب الاشتراكي اليوناني (باسوك) ؟ .

في ما يلي مقطع من مذكرات اندرياس باباندريو عن الاتفاق الذي تم في نيسان ١٩٦٤ ، في اثينا ، بين مكاريوس ووالده يورغي (جورج) باباندريو الذي كان آنذاك رئيساً للحكومة اليونانية :

« . . . زار مكاريوس اثينا في مطلع نيسان ، وقد توصل هو ووالدي الذي كان شديد الاهتمام شخصياً بكافة جوانب المسألة القبرصية ، الى تفاهم كامل حول أربعة مبادىء : أولاً : البحث عن حل لهذه المسألة بواسطة الأمم المتحدة وحدها ، إذ أن الزعيمين كانا متفقين على أن القبول بدور لحلف شمال الأطلسي أو بمحادثات ثنائية بين اليونان وتركيا من شأنه أن يلحق ضرراً بالموقف اليوناني . ثانياً : أن الهدف النهائي والوجهة العامة هي الأينوسيس . ثالثاً : إنه ينبغي بذل كل شيء ممكن لعدم استفزاز الأتراك . في الواقع فإن تقديم بعض التنازلات للأقلية التركية وإتخاذ بعض الخطوات في سبيل تهدئة الأوضاع ، كانا أمرين على درجة قصوى من الضرورة سواء

للحؤول دون وقوع مجابهة أو لإيجاد مبرر تاريخي عندما تصبح الأينوسيس أمراً محتوماً . رابعاً : أن اليونان ستهب لمساندة حكومة مكاريوس إذا ما تعرضت لهجوم تركي . . .

« . . . في اجتماع نيسان بين مكاريوس ويورغي باباندريو ، تم إتخاذ قرار مهم ، أو بالأحرى حرج . إن قبرص بعيدة عن اليونان ، واستطراداً فإن التزام اليونان بمساعدة القبارصة اليونانيين في حال حصول انزال تركي لم يكن ذا مغزى ، فلو أن اليونان ارسلت إلى قبرص بشكل سري جنوداً وأسلحة وتمكنت من جعل الانزال التركي باهظ الثمن ، لأمكن لها أن تحول دون حصول مثل هذا الإنزال . هذا الأمر طرحه والدي وقبله مكاريوس، وبذلك فقد بدأت عملية سرية على مستوى هائل : شحنات ليلية من الأسلحة والقوات تم تحقيقها ، والمتطوعون كانوا يصلون إلى قبرص بملابس مدنية ومن ثم يلتحقون بالوحدات القبرصية . لقد استمرت العملية حتى أواسط الصيف ، وأمكن بمقتضاها نقل عشرين ألف جندي وضابط مجهزين بشكل كامل ، إلى الجزيرة »(٤٠) .

لكي يفهم المغزى الكامل لهذه الاعترافات ، التي أكدتها وثائق الأمم المتحدة وتقارير المراسلين الغربيين ، لا بد من الإشارة إلى أن المادة الرابعة من معاهدة التحالف التي ينص الدستور على أنها جزء لا يتجزأ منه ، تقضي بأن تتواجد في الجزيرة وحدة يونانية مؤلفة من ٩٥٠ جندياً وضابطاً مقابل ٦٥٠ جندياً وضابطاً تركياً .

فهل جاء ذلك العدد من الضباط والجنود اليونانيين (٢٠ ألفاً) للمساعدة على إقرار السلام ، ومواجهة أي إنزال تركي ، أم أنهم جاؤوا لغرض آخر هو الذي ترتب عليه نسف السلام وإرغام تركيا على التدخل المسلح ؟

عن هذا السؤال أجاب ثلاثة زعماء قبارصة يونانيين : رئيس الأساقفة مكاريوس وبوليكاربوس يورغاديس وزير الداخلية في الادارة القبرصية اليونانية (وهو صاحب الاسم الحركي « اكريتاس » الذي يُنسب إليه المخطط الشهير) . . . ونيكوس سامبسون (بطل الانقلاب على مكاريوس بعد عشر سنوات .

قال مكاريوس في خطاب ألقاه في ٢٧ تشرين الأول ١٩٦٤ ، خلال حفل عشاء أقامه على شرف وزير الدفاع اليوناني الذي كان يقوم بزيارة للجزيرة : « . . . لقد جاءت اليونان إلى قبرص ، وقبرص هي اليونان . إنني أؤمن بكل قوة بأن الكفاح الهلليني من أجل توحيد قبرص مع

الوطن اليوناني الأم ، سيتوج بالنجاح قريباً جداً . وهذا النجاح سيمثل بداية لعصر جديد من العظمة والمجد اليونانيين »(٤١) .

أما يورغاديس فقال بمناسبة الاحتفال بالذكرى الأولى لمجازر عيد الميلاد ضد القبارصة الأتراك : « . . . إن اليونان لم تساعد قبرص ، بصفتها بلداً صديقاً ، بل قاتلت من أجل قبرص لأنها تعتبرها جزءاً لا يتجزأ من الهللينية . . . من ملكها ورئيس وزرائها وحتى أصغر جندي من جنودها ، فإن اليونان بكاملها تقاتل اليوم في قبرص »(٤٢) .

وأما سامبسون فقد كشف في مذكراته التي نشرها في صحيفته أن الوحدة اليونانية التي كانت مقيمة في الجزيرة ، وفق معاهدات ١٩٦٠ ، قد شاركت في القتال ضد الأتراك في قرية « أومورفيتا » ، وهو إنتهاك صريح لبنود تلك المعاهدة(٤٣) .

بهذا الوضوح الكامل رسم القبارصة اليونانيون ملامح الهدف الحقيقي الذي جاءت القوات اليونانية لإنجازه ، والذي تختصره كلمة واحدة : الأينوسيس .

بعبارة أخرى فإن أحداث الشهر الأخير من عام ١٩٦٣ ، والشهور الثلاثة الأولى من عام ١٩٦٤ ، لم تقنع اليونانيين والقبارصة اليونانيين بأي شيء آخر سوى باستئناف السعي لتحقيق الهدف الذي كان سبباً في كل ما شهدته الجزيرة حتى ذلك الحين .

تلك الحقيقة أكدها يورغي (جورج) باباندريو في أثينا إذ قال في تشرين الأول ١٩٦٤ : « . . . ينبغي أن تصبح قبرص نقطة انطلاق لتحقيق أحلام الأسكندر الكبير » .

كما أكدها ابنه اندرياس ، وهذه المرة في قبرص التي كان يقوم بزيارة قصيرة إليها ، إذ قال في تشرين الثاني من العام نفسه : « . . إن وحدة قبرص مع اليونان ستكون وحدة بين يونانين . ثمة اليوم يونانان ، وسنجعل منهما يونان واحدة » .

الترجمة الفعلية للاتفاقات التي وقعها مكاريوس في أثينا لم تتأخر طويلاً ، إذ بعد أيام قليلة من عودة مكاريوس قام وزير داخليته بوليكاربوس يورغاديس في أواخر نيسان ١٩٦٤ ، بهجوم مفاجىء على أحد معاقل القبارصة الأتراك . وقد أدان يوثانت الأمين العام للأمم المتحدة في ذلك الحين هذا الهجوم الذي وصفه بأنه « عمل عسكري منظم ومخطط له »(٤٤) .

لكن إدانة يوثانت لقيت آذاناً صماء ، إذ قام القبارصة اليونانيون في الشهر التالي بخطف وتصفية ٣٢ قبرصياً تركياً ، مما وضع تركيا مجدداً على حافة إتخاذ قرار حاسم ، بالتدخل لوضع حد لهذه المجازر ، لو لم يتدخل الرئيس الاميركي ليندون جونسون ويوجه إنذاراً كشف عن إنحياز

سافر للقبارصة اليونانيين .

في حزيران عاد الكولونيل غريفاس (أصبح جنرالاً في ما بعد) إلى الجزيرة وعينه مكاريوس قائداً عاماً للقوات اليونانية والقبرصية اليونانية وفقاً للاتفاق الـذي وقعه في اثينـا . وقد أعلن غريفاس عودته بهجوم صاعق شنه على منطقة « تيلليريا » القبرصية التركية ، وقد سقط العديد من القرى التركية تحت وطأة هذا الهجوم ، فكان أن تحركت الطائرات التركية لتقصف ـ في عملية محدودة ـ المواقع اليونانية ، مما أرغم غريفاس وقواته على الاندحار واضطر القبارصة اليونانيون الى القبول لاحقاً بالقرار الصادر عن مجلس الأمن الدولي في ٩ آب بوقف اطلاق النار[٤٥] .

الضربة العسكرية التركية ـ على محدوديتها ـ وقرار مجلس الأمن الدولي ، أظهرا للقبارصة اليونانيين مدى جدية الاستعداد التركي للتدخل الحاسم لحماية القبارصة الأتراك ، وبالتالي ضرورة التريث في انتظار فرصة مناسبة لإنجاز ما كانوا يخططون له ، على أن يتم استبدال الخيار العسكري ، المؤجل حتى إشعارٍ آخر ، بتشديد الحصار الشامل على القبارصة الأتراك ، بحيث لا يشكلون ، عندما تحين « الفرصة المناسبة » ، عقبة يصعب التغلب عليها .

هكذا قدر لقبرص أن تشهد في السنوات الثلاث اللاحقة نوعاً من السلام ، لكن هذا « السلام » كان ، في الواقع ، أقسى على القبارصة الأتراك من حالة الحرب . . .

في النصف الثاني من السنة الثالثة بدا للقبارصة اليونانيين أن ساعة الفرصة التي يتحينونها قد دقت بالفعل ، فعادوا مجدداً للهجوم ، ولكن وفق خطة معدلة هذه المرة ، إذ أعطيت الكلمة الأولى للمجلس التشريعي (البرلمان) القبرصي اليوناني الذي اجتمع في ٢٦ حزيران واتخذ بالاجماع القرار التالي : « . . . معبراً عن التطلعات الموغلة في القدم للقبارصة اليونانيين ، فإن المجلس يعلن أنه ، رغم أي ظروف معادية ، لن يوقف الكفاح المسترشد بدعم كافة اليونانيين ، حتى ينجح هذا الكفاح في توحيد قبرص كاملة وغير مجزأة مع الوطن الأم من دون أي مراحل وسيطة »[٤٦] .

المغزى الحقيقي لهذا القرار كان واضحاً ، إذ أنه يظهر أن هناك اجماعاً لدى الأكثرية القبرصية اليونانية على تحقيق الوحدة مع اليونان ، وإن أي تحركات مقبلة تصب في خانة هذا الهدف ، وبالتالي فإن أي تحرك تركي مضاد يمثل إنتهاكاً للسيادة القبرصية ولقرار الأكثرية .

لاختبار ردة الفعل التركية على هذا القرار كان لا بد من مجزرة جديدة ، وهو ما نفذه الجنرال غريفاس في منتصف تشرين الثاني عندما شن على رأس قوات يونانية وقبرصية يونانية

هجوماً واسعاً على قرية « كوفينو » والسكان القبارصة الأتراك في قرية « آيوس ثيودوروس » المجاورة لها في منطقة لارنكا .

خلال بضع ساعات قتل عدد كبير من السكان الأتراك ، وأحرقت منازل القبارصة الأتراك بعدما تم نهبها ، وبلغت وحشية المهاجمين حدوداً يصعب تصورها ، إذ كانوا يقومون بإحراق الجرحى ، وقد بلغ بهم الحال أن لفوا عجوزاً تركياً في الثمانين من العمر بغطاء مبلل بالبنزين ثم أضرموا فيه النار[٤٧] .

رد فعل تركيا كان عنيفاً جداً ، إذ وجهت إنذاراً حاسماً لليونان بضرورة وقف المجزرة فوراً ، وأظهرت دلائل عن استعدادها للتدخل الفوري ما لم تتم الاستجابة لهذا الانذار .

دخلت الولايات المتحدة على الخط فأرسلت سايروس فانس في مهمة مكوكية انتهت بسحب قسم من القوات اليونانية (القسم الباقي ظل بقرار من مكاريوس بحجة أن الجنود والضباط اليونانيين هم أفراد في الحرس الوطني القبرصي اليوناني ، وهؤلاء هم الـذين نفذوا الانقلاب على مكاريوس لاحقاً) . كما أُعيد غريفاس مجدداً إلى أثينا .

ومع أن اليونان لم تنفذ كافة الشروط التي انطوى عليها هذا الاتفاق ، خاصة البند المتعلق بالتعويض على ذوي الضحايا ، إلا أن السنوات اللاحقة كانت ، إلى حدٍ ما ، سنوات هادئة بالنسبة للأتراك ، لا لسبب إلا لأن الصراع أنتقل إلى صفوف اليونانيين أنفسهم . . .

على أن حال الهدوء لم يكن مقدراً له أن يستمر إلى ما لا نهاية ، ذلك أن صراع اليونانيين في ما بينهم ما لبث ان انفجر صاعقاً في تموز ١٩٧٤ ، ليذوق فيه القبارصة اليونانيون انفسهم طعم المجازر على أيدي ابناء الهللينية ، وليكون فيه للقبارصة الأتراك نصيب لا يقل هولاً .

كتاب الانقلابيين الذين حاولوا اسقاط مكاريوس ، بل وتصفيته جسدياً ، كان يُقرأ من عنوانه بالنسبة إلى القبارصة الأتراك ، ففي هذا العنوان كان ثمة اسمان يكفي واحد منهما لإثارة كافة الذكريات السوداء عن المجازر التي تعرضوا لها في السنوات السابقة : نيكسون سامبسون في نيقوسيا وديميتريس يوانيدس في أثينا .

الأول كان قائداً لـ « كتيبة الموت » في منظمة « ايوكا » وقد تباهى في مذكراته بأنه قتل شخصاً واحداً على الأقل ، في كل سنة من سنوات حياته ، وهو الذي قاد الهجوم على منطقة « أومورفيتا » خلال مجازر عيد الميلاد في ٢٢كانون الأول ١٩٦٣ مبتكراً أسلوب تغطية الجرافات بألواح من الفولاذ لكي يمكن للقوات المهاجمة اقتحام المواقع التركية[٤٨] .

أما الثاني ، فهو الذي روى مكاريوس قصة الزيارة التي قام بها إليه برفقة سامبسون والخطة التي عرضها والقاضية بإفناء القبارصة الأتراك عن بكرة أبيهم .

وبالفعل ، لم تمض ساعات قليلة على بدء الانقلاب حتى سقط المئات من القبارصة الأتراك والقبارصة اليونانيين على السواء من دون تمييز بين شبان وشيوخ ونساء وأطفال[٤٩] .

غير أن هذه ليست سوى عناوين للحالة العامة التي كان يعانيها القبارصة الأتراك في المرحلة التي تلت الانقلاب العسكري . وفي الواقع فإن التفاصيل أكثر هولاً ، فالمعلومات الواردة من مصادر رسمية والتي أوردها رؤوف دنكتاش في كتابه « المثلث القبرصي »[٥٠] كانت ترسم الصورة التالية لحالة القبارصة الأتراك في نهاية شهر تموز ١٩٧٤ : ٢١ ألف قبرصي تركي طردوا من ٢٧ قرية ، عدد القبارصة الأتراك المعتقلين كرهائن في ٨٠ قرية احتلتها القوات اليونانية وصل الى ٣٥,٨٨٠ شخصاً ، وعدد القبارصة الأتراك المحاصرين في ٦٠ قرية بلغ ٢٦,١٥٠ شخصاً .

في ليماسول اعتقل جميع الرجال ، أما النساء والأطفال القبارصة الأتراك فتركوا لرحمة العصابات المسلحة . وقد حُشر ١٧٥٠ قبرصياً تركياً في مدينة ليماسول والقرى المجاورة في الاستاد (الملعب) الرياضي بالمدينة ، بعدما تم تحويله إلى معتقل . كان هؤلاء الرجال المحاصرين بأسلاك شائكة والذين يكافحون الجوع والعطش والمعرّضين في النهار للشمس الحارقة وفي الليل للرطوبة القارسة القادمة من البحر . . . يعيشون تحت التهديد الدائم الصادر عن الحرس الوطني اليوناني والمدافع الرشاشة الموزعة في كافة مدرجات الاستاد . كانوا جميعاً من المدنيين ، ومع ذلك فإن القبارصة اليونانيين كانوا يعتبرونهم أسرى حرب[٥١] .

في مدينة فاماغوستا الأثرية المحاصرة من قبل القوات اليونانية ، كان ثمة ١٢ ألف قبرصي تركي مقيم أو لاجىء يعيشون في الأسر معرّضين لأسوأ المخاطر . لقد دمرت المدفعية اليونانية جزءاً من الضاحية التركية في المدينة ، وما بين ٢٠ و٢٢ تموز نزح السكان الأتراك من ثلاث مناطق واقعة خارج الجدران الأثرية ، إلى المنطقة التركية في المدينة ، وبذلك تضاعف عدد السكان في تلك المنطقة من دون أن تكون ثمة مؤونة كافية ، بعدما قطع اليونانيون كافة الطرق المؤدية إلى المدينة[٥٢] .

في مدينة لارنكا تم احتجاز ٨٧٣ شخصاً (تتراوح أعمارهم ما بين ١٢ و٩٠ عاماً) في مدرسة خصصت أصلاً لاستيعاب ١٠٠ تلميذ . كان الأسرى يرغمون على النوم على الأرض وكان الجوع والرعب سيدي الموقف .

لكن ما هو أكثر رعباً كان يجري في مكان آخر ، فقد دخل جنود الحرس الوطني اليوناني ، برفقة مقاتلين من « ايوكا ب » ، ذات صباح من شهر آب الى قرية « آلوا » القبرصية التركية الصغيرة ، الواقعة إلى الشمال الغربي من مدينة فاماغوستا ، فجمعوا الرجال والنساء والأطفال القبارصة الأتراك وكان عددهم ٥٧ شخصاً وساقوهم إلى أحد الحقول وقاموا بتصفيتهم جميعاً . وقد دُفن هؤلاء بواسطة بولدوزر في قبر جماعي ، وعندما تم الكشف عن هذا القبر بحضور مراقبين من الصليب الأحمر الدولي وممثلين عن قوات الأمم المتحدة ، تبين أن معظم الجثث كا نت مقطعة بواسطة البولدوزر . لم ينج من هذه المجزرة سوى ثلاثة أشخاص تمكنوا من الاختباء .

هذا النمط من المجازر تكرر في قريتي « ماراثا » و« ساندالاريس » القبرصيتين التركيتين اللتين قتل جميع سكانهما بمن فيهم أطفال رضع ونساء في الثمانينات من العمر[٥٣] .

في محافظة ليماسول تم اختطاف ٨٤ قبرصياً تركياً تتراوح أعمارهم ما بين ١٣ و٩٤ عاماً من ثلاث قرى ، وقد أعدموا جميعاً . ومن بين كافة السكان الذكور البالغين في قرية « توخني » لم يبق سوى قبرصي تركي واحد على قيد الحياة .

. . . وبعد ، فإن الملف الأسود لسياسة « حتى آخر قبرصي تركي » يمكن أن يملأ صفحات كتاب بأكمله ، إن لم يكن أكثر . ولهذا اعتمدنا أسلوب الاختصار . على أننا لا يمكن أن ننهي هذا الفصل من دون أن نؤكد على الحقيقة التالية:أن سياسة « الحقيبة أو التابوت»التي طبقت بنجاح في جزيرة كريت كان مقدراً لها أن تلقى المصير نفسه في جزيرة قبرص ، لو كان حال تركيا في الخمسينات وما بعدها،كحالها في الثمانينات من القرن الماضي ، ولولم يكن أمام القبارصة الأتراك عبرة ما حصل لابناء قوميتهم من قبل ، مما جعلهم يبدون شراسة عنيدة في مقاومتهم للاعتداءات اليونانية . لكن هذه الشراسة كانت بدورها على المدى الطويل محكومة بالخلل الهائل في توازن القوى .

ولولا الانذارات التركية التي لا تحصى خلال أكثر من عقدين من الزمن ، حتى كان التدخل العسكري الحاسم في تموز ١٩٧٤ ، لكان لقبرص حكاية أخرى بكل تأكيد . . . بالأحرى لما كان ثمة حديث عن قبرص نفسها ، بل عن واحدة من الجزر اليونانية تحمل اسم « قبرص » وتخلو تماماً من أي جنس تركي .

الهوامش

(١) راجع الفصل الخاص بـ « التاريخ شاهد زور »

(٢) Petit Larousse Illustré (١٩٨٣) ـ باريس ، ص ١٢٥٩ .

(٣) « محاضر الجلسات البرلمانية في بريطانيا العظمى لعام ١٨٩٨ » ـ المجلد رقم ١٤٠ .

(٤) « قضايا كريت » ـ فيكتور برار ـ باريس ١٩٠٠ ـ الطبعة الثانية ـ ص ٤٥ .

(٥) المرجع السابق ـ ص ٢٤٧ ـ ٢٤٨ .

(٦) « في آسيا الصغرى » ، روجيه نويل ـ باريس ١٩٣٠ ، ص ٢٠٨ ، ٢٠٩ ، ٢١٣ .

(٧) « مذكرات الجنرال غريفاس » لندن ١٩٦٤ ـ ص ٢٠ .

(٨) راجع الفصل الخاص بـ « قديس أم شيطان » ؟

(٩) « المثلث القبرصي » ـ رؤوف دنكتاش ـ لندن ١٩٨٢ .

(١٠) « المسألة القبرصية » (١٩٨٥) ـ منشورات مكتب الصحافة والاعلام في الشطر الجنوبي من الجزيرة ـ ص ١١ .

(١١) TMT هو المختصر الانكليزي لعبارة « منظمة الدفاع التركية » وهي منظمة أسسها القبارصة الأتراك للدفاع عن أنفسهم في مواجهة هجمات « ايوكا » وكانت في البدء تحمل اسم «بركان » .

(١٢) راجع الفصل الخاص بـ « استقلال غير مرغوب فيه » .

(١٣) المرجع السابق .

(١٤) المرجع السابق .

(١٥) راجع الترجمة الحرفية للمخطط في الملاحق المرفقة بهذا الكتاب .

(١٦) نُشرت المقابلة في صحيفة « واشنطن بوست » في ١٧ تشرين الثاني ١٩٧٤ ، واعادت أوريانا فالاتشي نشرها في كتابها « مقابلة مع التاريخ » (١٩٧٦) بوسطن . ص ٣١٨ .

(١٧) صحيفة « لوموند » ـ ١٨ أيلول ١٩٧٤ ـ مقابلة أجراها أريك رولو مع مكاريوس .

(١٨) الأوبزرفر ـ لندن ـ العدد الصادر في ٥ كانون الثاني ١٩٦٤ .

(١٩) دايلي اكسبرس ـ لندن ـ العدد الصادر في ٧ كانون الثاني تجدر الاشارة هنا إلى أن هؤلاء القبارصة الأتراك الذين ورد ذكرهم هم : مروة الهان زوجة الدكتور نهاد الهان وأبناؤها الثلاثة : مراد (٧ سنوات) ، قدسي (٤ سنوات) وحاكان (٦ شهور) . أما المرأة الثانية فكانت صاحبة المنزل . وقد وقعت المجزرة بينما كان الأب يعمل في المستشفى ، وقد جمع هـ . سكوت جيبونز كافة تفاصيل هذه المجزرة ، ونشرها في كتابه « سلام بدون شرف » ـ لندن ١٩٦٩ ـ ص ٧٤ ـ ٧٥ . راجع أيضاً ما كتبه ماكس كلو في صحيفة لوفيغارو الفرنسية بتاريخ ٢٥ و٢٦ كانون الثاني ١٩٦٤ . أنظر الصور في مكان آخر من هذا الكتاب .

(٢٠) أنظر الهامش السابق .

(٢١) البروفسور بيار أوبرلينغ أررد في كتابه « الطريق إلى بلابايس : نزوح القبارصة الأتراك إلى الشمال » قوائم كاملة بأسماء القرى التركية والقرى المختلطة التي أُرغم القبارصة الأتراك على النزوح منها .

(٢٢) « ال جيورنو » ـ روما ـ العدد الصادر في ١٤ كانون الثاني ١٩٦٤ .

(٢٣) على سبيل المثال نشرت صحيفة « صنداي أكسبرس » البريطانية في ٣ أيار رسماً كاريكاتورياً بريشة الينغوورث يظهر فيه

رئيس الأساقفة مكاريوس وهو يجلس متعالياً على مقعده الرئاسي ، وسط أرض مغطاة كلياً بالجثث . وبابتسامة على شفتيه وعينين نصف مغمضتين وثقة كاملة في النفس يبدو مكاريوس وهو يشير الى الأرض المغطاة بالجثث قائلاً : « ولكن أيها السادة . . . ها هي المسألة تحل نفسها بنفسها » .

(٢٤) جورج بول- « للماضي مثال آخر ـ مذكرات » (١٩٨٢) نيويورك ولندن ـ ص ٣٥٥ .

(٢٥) « قبرص » كريستوفر هيتشنز ـ لندن ١٩٨٤ ـ ص ٥٥ .

(٢٦) « المثلث القبرصي » ـ رؤوف دنكتاش .

(٢٧) الوثيقة S- 5950 الصادرة عن الأمم المتحدة ١٠ أيلول ١٩٦٤ ـ ص ٣٢٣ـ ٣٢٤ الفقرة ١٩٠ .

(٢٨) الوثيقة S- 5764 الصادرة عن الأمم المتحدة في حزيران ١٩٦٤ ـ الفقرتان ٤٩ و٥٠ .

(٢٩) الوثيقة S- 7001 الصادرة عن الأمم المتحدة في ١٠ كانون الأول ١٩٦٥ ـ الفقرة ١١٤ .

(٣٠) الوثيقة S- 8286 الصادرة عن الأمم المتحدة في كانون الأول ١٩٦٧ ـ الفقرة ١٠٨ .

(٣١) الوثيقة S-8286 الصادرة عن الأمم المتحدة في كانون الأول ١٩٦٧ ـ الفقرتان ٨٧ و٨٨ .

(٣٢) التقرير S- 5950 ص ٣٢٤ الفقرة ١٩١ .

(٣٣) يمكن العثور على القائمة الرسمية بالمواد المحظورة في الصفحة ٢٨٩ من الوثيقة S- 6102 الصادرة عن الأمم المتحدة . أما بالنسبة الى حظر الألبسة الصوفية والخيام المخصصة للمهجرين فيمكن الرجوع إلى الفقرة ٥٦ من الصفحة ٢٣٨ من هذه الوثيقة الرسمية .

(٣٤) الوثيقة S- 7350 الصادرة عن الأمم المتحدة بتاريخ ١٠ حزيران ١٩٦٦ ـ ص ١٨١ ـ فقرة ٥٦ .

(٣٥) الوثيقة S- 5950 الصادرة عن الأمم المتحدة ـ ص ٣٢٨ ـ فقرة ٢٠٣ .

(٣٦) صحيفة « نيويورك هيرالد تريبيون » الصادرة بتاريخ ١٦ أيلول ١٩٦٤ .

(٣٧) الوثيقة S- 5950 الصادرة عن الأمم المتحدة في ١٠ أيلول ١٩٦٦ ، الفقرة ٢٢٢ .

(٣٨) « قبرص »-هـ . د. بورسل ـ لندن ١٩٦٩ ص ٣٦٧ و « الطريق إلى بلابايس : نزوح القبارصة الأتراك إلى الشمال » ـ بيار أوبرلينغ و« اضطهاد الإسلام في قبرص » ـ أوكتاي أوكسوزاغلو ـ نيقوسيا ١٩٨١ و « قبرص : الطابع الديني للصراع» ـ د . محمد رفعت ـ نيقوسيا ١٩٧٣ .

(٣٩) راجع الفصل الخاص بـ « استقلال غير مرغوب فيه » .

(٤٠) اندرياس باباندريو « الديموقراطية على فوهة المدفع : الجبهة اليونانية » نيويورك١٩٧٠ ـ ص ١٣٢ .

(٤١) الصحف القبرصية اليونانية الصادرة بتاريخ ٢٨ تشرين الأول ١٩٦٤ .

(٤٢) الصحف القبرصية اليونانية الصادرة بتاريخ ٢١ كانون الأول ١٩٦٤ .

(٤٣) صحيفة « ماخي » العدد الصادر في ٣ كانون الثاني ١٩٦٥ .

(٤٤) الوثيقة S- 5671 الصادرة عن الأمم المتحدة في عام ١٩٦٤ .

(٤٥) بعض المعلومات تقول أن عودة غريفاس تمت في تشرين الثاني ١٩٦٤ ، غير أن نانسي غراوشومؤلفة كتاب « الثورة القبرصية : كشف حساب الكفاح من أجل الوحدة مع اليونان » تؤكد أن تلك العودة تمت في حزيران .

(٤٦) منذ أحداث كانون الأول ١٩٦٣ لم يعد ثمة وجود دستوري للبرلمان القبرصي الموحد أو للحكومة القبرصية ، بعدما استبعد القبارصة الأتراك بشكل كامل من كافة المؤسسات الدستورية القبرصية . وقد ورد نص القرار الصادر عن البرلمان القبرصي اليوناني في الوثيقة S- 8286 الصادرة عن الأمم المتحدة .

(٤٧) روى البروفيسور بيار أوبرلينغ تفاصيل مرعبة عن هذه المجزرة في كتابه « الطريق إلى بلابايس : نزوح القبارصة الأتراك

إلى الشمال » . وقد أعترف الصحافي اليوناني تاكي ثيودوروكروبولس بأن القوات اليونانية الموجودة في الجزيرة شاركت بأوامر من مكاريوس في الهجوم على « كوفينو » و« آيوس ثيودوروس » كما أن الأمين العام للأمم المتحدة أكد في التقرير S-8286 الذي قدمه إلى مجلس الأمن الدولي بتاريخ ٨ كانون الأول ١٩٦٧ أن عملية « كوفينو » تسببت في خسائر كبيرة بالأرواح وكانت لها مضاعفات خطيرة » .

(٤٨) بيار أوبرلينغ ـ الطريق إلى بلابايس .

(٤٩) للمزيد من التفاصيل راجع الفصل الخاص بـ « يونانيون ضد يونانيين » .

(٥٠) « المثلث القبرصي » رؤوف دنكتاش ـ لندن ١٩٨٢ ص ٧٠ .

(٥١) تيرنس سميث في صحيفة « هيرالد تريبيون » ٢٥ تموز ١٩٧٤ .

(٥٢) من مقال نشر في صحيفة « لوموند » بعنوان « مع القبارصة الأتراك المحاصرين داخل حصن فاماغوستا » ـ باريس ٣ آب ١٩٧٤ . راجع أيضاً الوثيقة S-11394 الصادرة عن الأمم المتحدة .

(٥٣) عن المجازر التي وقعت في هذه القرى الثلاث (اسماؤها باللغة التركية : « اثيلار » ، « مراد آغا » «صاندلار » ثمة تفاصيل واسعة أوردها رؤوف دنكتاش وبيار أوبرلينغ وزعيم نجاتي غيل (راجع الهوامش السابقة) أنظر أيضاً حقوق الانسان في قبرص ـ الجزء الأول ، الذي أصدرته اللجنة القبرصية التركية لحقوق الانسان عام ١٩٧٧ . من بين ضحايا هذه المجازر شريفة بيرم (عام واحد) . ومحمد عثمان (٨٢ عاماً) وزهرة محمد (٨٠ عاماً) .

(٥٤) للاطلاع على شهادة الناجي الوحيد من مجزرة توخني يمكن مراجعة كتاب « الصراع القبرصي رؤية محام » لزعيم نجاتي غيل ـ ص ٢٠٨ .

الفصل الرابع

استقلال غير مرغوب فيه

في ١٦ آب ١٩٦٠ بدأ العمل رسمياً بالدستور الجديد للجمهورية القبرصية المستقلة ، غير ان مجلة « الأيكونوميست » البريطانية استبقت هذا الموعد فنشرت قبل ثلاثة أيام منه مقالة جاء فيها : « . . . ربما ليس ثمة شعب في التاريخ نظر إلى استقلاله بحماسة أقل مما فعله القبارصة »[1] .

ومع أن المجلة استخدمت كلمة « قبارصة » من دون تحديد ، إلا أنه لم يكن من الصعب على أي قارىء أن يدرك أن المقصود هم القبارصة اليونانيون ، فالواقع أن اعلان الاستقلال ، بالشكل الذي تم فيه والأسس التي انطوى عليها ، كان آخر ما يتمناه هؤلاء . لذلك بدا يوم السادس عشر من آب وكأنه يوم حزن قومي بدلاً من أن يكون ـ كما هي العادة في البلدان التي كافحت شعوبها حتى نالت استقلالها ـ يوماً للفرحة والاحتفالات .

لماذا ؟ وكيف قدر لهذه المفارقة التاريخية أن تحصل ؟

للاجابة عن ذلك قصة طويلة التقى على روايتها العديد من القبارصة اليونانيين والأتراك على السواء ، مع فوارق طفيفة لا تمس الجوهر الأصلي لهذه القصة ـ المأساة .

لقد جاء الاعلان عن الاستقلال محصلة لجملة من التطورات التي شهدتها الأعوام ١٩٥٧ و١٩٥٨ و١٩٥٩ ، وكانت « ايوكا » بزعامة جورج غريفاس الذي جمع في غياب مكاريوس المنفي القيادتين السياسية والعسكرية للحركة القبرصية اليونانية العاملة من أجل الأينوسيس تتحمل المسؤولية الأولى عنها . . . ففي عامي ١٩٥٧ و١٩٥٨ وقع المزيد من أعمال العنف والأحداث الدامية بين الطائفتين ، وكان القبارصة الأتراك قد وجدوا أنفسهم مضطرين ، لمواجهة « ايوكا » ، إلى إنشاء منظمة سرية خاصة بهم حملت أولاً اسم « بركان » ثم أعيدت تسميتها لتصبح « منظمة الدفاع التركية » . في هذه الفترة قتل ١٠٠ قبرصي تركي ودمرت منازل القبارصة الأتراك بأيدٍ يونانية في ٣٣ قرية .

مجمل هذه التطورات أدى إلى ثلاثة عوامل كان لها تأثير دائم على كافة التطورات السياسية والعسكرية اللاحقة في قبرص[٢] هذه العوامل هي :

أولاً : إن اليونانيين رأوا أنفسهم يقاتلون ليس فقط من أجل الأينوسيس ، بل ضد كل الذين يعارضونها . وهؤلاء كانوا ، مرة أخرى ، بريطانيين وقبارصة أتراك . . . وهكذا فإن القبارصة اليونانيين أعادوا إحياء الصورة القديمة التي يظهر فيها التركي بمظهر الرجل الرهيب الذي يمثل القوى المظلمة ، المتوحشة ، التي تحول دون تحقيق الأماني القومية اليونانية .

ثانياً : ان الأتراك رأوا أنفسهم ، بالمقابل ، يقاتلون ضد الأرهابيين اليونانيين الذين يحاولون تحقيق الأينوسيس ويسعون إلى جعل الأتراك أقلية عاجزة ، غير قادرة على الدفاع عن نفسها ، في دولة يحكمها شعب معادٍ « فإذا كان للقبارصة اليونانيين المطالبة بحق تقرير المصير ، فإن للقبارصة الأتراك مثل هذا الحق ، وما يريده هؤلاء هو أن يكون لهم نصيبهم في قبرص ، مندمجاً مع الدولة التركية إذا ما دمج القبارصة اليونانيون القسم الخاص بهم بالدولة اليونانية . من هنا ظهر بين القبارصة الأتراك في تلك المرحلة ، كرد فعل على التطرف اليوناني ، شعار : « التقسيم أو الموت » .

ثالثاً : إن اليونان وتركيا انتقلتا إلى التحرك ، وما لبثتا أن أصبحتا في حال نزاع ، والنتيجة أن الوضع بكامله تغير بشكل دراماتيكي ، ففي حين كانت المسألة ـ مع بدء « ايوكا » عملياتها العسكرية ـ تبدو وكأنها مطالبة من الأكثرية العريضة للقبارصة بأن تتحد جزيرتهم مع اليونان ، فإنها تحولت بسرعة لكي تصبح مسألة دولتين ـ أم تطرحان مطالب تتعلق بـ « مصالحهما » الوطنية : اليونان كانت تريد الأينوسيس ، أما تركيا فإنها راحت بعد عام ١٩٥٦ تطالب بتقسيم الجزيرة إلى قطاعين يوناني وتركي .

النتيجة الأبرز لذلك كله ، وهي آخر ما كان يتمناه القبارصة اليونانيون ، أن كل حججهم المستندة إلى النسبة العددية للسكان (أكثرية يونانية وأقلية تركية) قد فقدت مغزاها .

مع ازدياد حدة الصراع الداخلي وإرتفاع عدد الضحايا ، ومع إزدياد أصوات الرأي العام في كلا الدولتين ـ الأم تأييداً للأبناء والأقارب في الجزيرة ، فإن فعالية الجناح الجنوبي الشرقي لحلف شمال الأطلسي (ناتو) راحت تتناقص بشكل متسارع . كان « ناتو » قلقاً بشكل جدي من إحتمال اندلاع حرب تركية ـ يونانية ، لذلك تحركت الولايات المتحدة بسرعة لتمارس ضغوطاً على اليونان وتركيا معاً ، لدفعهما إلى حل خلافاتها بروح من المصالحة والتفاهم المتبادل .

الضغوط أثمرت بالفعل والمؤتمر الذي عقده « ناتو » في خريف ١٩٥٨ ، شهد محادثات صريحة بين اليونان وتركيا لتسوية الخلاف القائم بينهما حول وحدة قبرص كاملة مع اليونان ، أو تقسيمها إلى شطرين .

عند هذه النقطة ، وكحل وسط ، طرحت فكرة قيام دولة قبرصية مستقلة موحدة ذات سيادة ، على أن تتقاسم فيها الطائفتان السلطة والموارد . قبلت تركيا ، ولم ترفض اليونان ، فكان أن قطعت هذه الفكرة شوطاً كبيراً إلى الأمام ، إذ توصل وزيرا خارجية الدولتين ، في ١١ شباط ١٩٥٩ ، وأثر الاجتماعات التي عقداها في مدينة زيورخ ، إلى إتفاق رسمي على قيام هذه الدولة . وبعد ثمانية أيام من هذا الاتفاق تم التصديق عليه في لندن ووقعه رؤساء وزراء كل من بريطانيا واليونان وتركيا ، كما وقعه عن القبارصة كل من رئيس الأساقفة مكاريوس ممثلاً القبارصة اليونانيين والدكتور فاضل كوجوك ممثلاً القبارصة الأتراك .

هذا الاتفاق شكل ، في ما بعد ، الأساس لمشروع الدستور الذي أنجزه بعد جهود طويلة وشاقة شارك فيها مسؤولون قبارصة يونانيون وأتراك ، فريق من المحامين القبارصة اليونانيين والأتراك والسويسريين .

بين الملاحق التي تضمنها الدستور معاهدة تتعلق بالابقاء على قاعدتي « اكروتيري » و« دخيليا » تحت السيادة البريطانية ، وأخرى تحمل اسم « معاهدة الضمان » وثالثة تحمل اسم « معاهدة التحالف » وقد نص البند رقم ١٨٢ من الدستور على أن هذه الملاحق ـ المعاهدات هي جزء لا يتجزأ من الدستور ولا يمكن تعديلها ، سواء بالتبديل أو الاضافة أو الحذف .

الدستور الذي وضعته لجنة دستورية وليس جمعية تأسيسية ، وقعه الحاكم البريطاني نيابة عن الحكومة البريطانية ، وممثلا الحكومتين اليونانية والتركية وممثلا الطائفتين القبرصيتين . هذا الاجراء جعل اليونان وتركيا وبريطانيا ، اضافة الى الطائفتين ، هي الأطراف المعنية بالمسألة القبرصية ، بوصفها الموقعة على الدستور . أكثر من ذلك فإن هذا الأجراء رسخ ـ كقضية مبدئية ـ أن الإستقلال والسيادة في الجزيرة لا ينبعان ، مع نهاية الحكم الاستعماري البريطاني ، من أي من الطائفتين ، بل منهما معاً مشتركتين بوصفهما شريكتين في تأسيس الجمهورية .

وقبل أن نعرض ، بإيجاز ، لما نص عليه الدستور ، نورد في ما يلي النص الحرفي للمعاهدتين المذكورتين لأهمية وخطورة ما أسفر عنه الأعتراض عليهما .

لقد نصت معاهدة الضمان على :

١ ـ تتعهد جمهورية قبرص بضمان استقلالها ووحدة وسلامة أراضيها ، والعمل بموجب دستورها ، كما تتعهد الجمهورية القبرصية بعدم الارتباط الكلي أو الجزئي مع دولة أخرى سياسياً كان ذلك أم اقتصادياً .

٢ ـ تعترف ، وتضمن ، كل من اليونان وبريطانيا وتركيا ، باستقلال الجمهورية القبرصية ووحدة وسلامة أراضيها والوضع الذي تؤسسه وتكفله مبادىء الدستور ، وتتعهد كل من بريطانيا وتركيا واليونان ، بقدر ما يتعلق الأمر بها ، بصد المحاولات التحريضية الهادفة إلى توحيد الجزيرة مع دولة أخرى أو تقسيمها .

٣ ـ تلتزم كل من اليونان وتركيا وبريطانيا بالتشاور حول إتخاذ التدابير الكفيلة بمراعاة أحكام المعاهدةعندما يتم خرقها ، وإذا لم يفض التشاور إلى العمل المشترك يحق لكل دولة التحرك من أجل إعادة الأمور إلى نصابها .

٤ ـ تتكفل الدول الموقعة على هذه المعاهدة بتسجيلها لدى سكرتارية الأمم المتحدة في أقرب وقت ممكن .

أما معاهدة التحالف فتنص على ما يلي :

١ ـ التعاون بين الجمهورية القبرصية واليونان وتركيا من أجل الدفاع المشترك .

٢ ـ تتعهد الدول الموقعة بصد أي عدوان أو تجاوز لاستقلال ووحدة الجمهورية القبرصية .

٣ ـ يتم تشكيل معسكر ثلاثي في قبرص لهذا الغرض .

٤ ـ تمثل اليونان في هذا المعسكر وحدة مؤلفة من ٩٥٠ جندياً ، وتمثل تركيا وحدة مؤلفة من ٦٥٠ جندياً .

٥ ـ يتكفل الضباط الأتراك واليونانيون المرسلون إلى هذا المعسكر بمهمة تدريب وتنشئة الجيش القبرصي .

٦ ـ يتولى قيادة المعسكر جنرالان قبرصيان يوناني وتركي يتم تعيينهما من قبل رئيس أو نائب رئيس جمهوريات اليونان وتركيا وقبرص ، وذلك بالتناوب لمدة سنة واحدة .

عودة إلى الدستور فإن بنوده الرئيسية كانت تنص على :

أ ـ إقامة نظام رئاسي على أن يكون الرئيس قبرصياً يونانياً ونائب الرئيس قبرصياً تركياً ، وأن يتم إنتخابهما على أساس منفصل ، الأول ينتخبه القبارصة اليونانيون والثاني ينتخبه القبارصة

الأتراك[٣] . كلا الرئيس ونائب الرئيس يملكان الحق في قول الكلمة النهائية في بعض المسائل التي تتعلق بطائفتيهما . نائب الرئيس لا يملك حق القيام بمهام الرئيس في حال غيابه ، وإنما يملك هذا الحق رئيس مجلس النواب الذي ينبغي أن يكون يونانياً . على صعيد آخر فإن نائب الرئيس يتمتع بحق الفيتو ، في المسائل الخاصة بالشؤون الخارجية والدفاع والأمن [٤] .

ب ـ مشاركة الطائفتين في الحكومة المركزية ، مجلس النواب ، القضاء ، الادارات الرسمية والجيش . مجلس الوزراء يتكون من سبعة وزراء قبارصة يونانيين وثلاثة وزراء قبارصة أتراك ، على أن تناط إحدى وزارات الشؤون الخارجية أو الدفاع أو المالية بوزير قبرصي تركي[٥] . مجلس النواب يتألف من ٣٥ نائباً قبرصياً يونانياً و١٥ نائباً قبرصياً تركياً ويتم انتخاب النواب وفق قوائم منفصلة[٦] .

وقد نص الدستور على أن تكون للجمهورية محكمة دستورية عليا ومحكمة عدلية عليا . الأولى تكون برئاسة قاضٍ محايد لا ينتمي إلى أي من الطائفتين ، وعضوية قاضيين أحدهما قبرصي يوناني والآخر قبرصي تركي . أما المحكمة الثانية فتكون برئاسة قاضٍ محايد وعضوية قاضيين قبرصيين يونانيين وقاضٍ قبرصي تركي[٧] . المحاكم الفرعية تتكون من قضاة قبارصة يونانيين في القضايا اليونانية البحتة ، ومن قضاة قبارصة اتراك في القضايا التركية البحتة ، ومن قضاة مشتركين في القضايا المشتركة[٨] .

الادارات الرسمية ، أو أجهزة الخدمة المدنية العامة ، تتكون من موظفين قبارصة يونانيين بنسبة ٧٠ بالمئة وقبارصة أتراك بنسبة ٣٠ بالمئة[٩] .

ج ـ كل طائفة تمارس استقلالها في المسائل المتعلقة بالدين ، التربية ، الثقافة والتعليم ، الأحوال الشخصية ، الشؤون العائلية . . . وذلك من خلال المجلس الطائفي الخاص بها . وقد أُعطي المجلسان صلاحيات تشريعية وتنفيذية في هذه المسائل[١٠] .

لقد كان الدستور صريحاً في ما تضمنه من بنود تنص على تعايش الطائفتين من دون أن تهيمن إحداهما على الأخرى ، وأن تناط الشؤون الطائفية الخاصة بكل منها إلى مجلس طائفي . كما نص الدستور على ضرورة أن تكون هناك بلديات مستقلة بمثابة حكومات محلية ، في حين كانت الحكومة المركزية والقضاء والبرلمان تقوم على قاعدة المشاركة بين الطائفتين وفق الأسس المبينة أعلاه (٧٠ إلى ٣٠) .

من ذلك كله يتضح أن الدستور كان مبنياً بالفعل على أساس فدرالي بين الطائفتين ، وإنه جاء كحل وسط بين دعاة الأينوسيس من القبارصة اليونانيين ودعاة التقسيم من القبارصة الأتراك

في ١٦ آب ١٩٦٠ بدأ العمل رسمياً وفعلياً في الجمهورية الوليدة بمقتضى الدستور الجديد . غادر المفوض السامي البريطاني ووصلت القوات اليونانية (٩٥٠ جندياً) والتركية (٦٥٠ جندياً) التي نصت عليها اتفاقية التحالف ، لكن الظاهرة الملفتة أنه في حين لقي الجنود اليونانيون القادمون استقبالاً فاتراً من القبارصة اليونانيين ، فإن القبارصة الأتراك استقبلوا الجنود الأتراك بحفاوة وترحيب كبيرين[١١] .

جمهورية مستقلة ، دستور متفق عليه من كل الأطراف المعنية بالقضية ، خطوات عملية تم تنفيذها قبيل البدء رسمياً بالعمل في الدولة الجديدة وجرى خلالها إنتخاب مكاريوس رئيساً وإن بنسبة ٦٧ بالمئة فقط من الأصوات ، بعد حملة انتخابية شرسة تعرض فيها لأكبر حملة من الاتهابات والإفتراءات ، كما تم انتخاب الدكتور فاضل كوجوك نائباً للرئيس ولكن بالتزكية من قبل القبارصة الأتراك . . . كل شيء ، إذن ، كان جاهزاً لكي تنطلق السفينة القبرصية المستقلة بقيادة مكاريوس ونائبه في اتجاه إنشاء دولة بالمعنى الكامل للكلمة ، وفي إتجاه إزالة كل أسباب التوتر والعداء بين الطائفتين ، واستطراداً وضع الأسس لقيام وطني قبرصي وأمة قبرصية .

لكن ذلك كله كان حلماً نظرياً أخذ يتساقط كأوراق الخريف حتى أنهار تماماً عندما أتضحت النوايا الحقيقية للقبارصة اليونانيين .

ما من شك في أن الخاسر الأكبر من قيام الدولة وفق الدستور الجديد كانت حركة « ايوكا » بقيادة غريفاس ودعاة الأينوسيس ، فهؤلاء لم يصدموا فقط بأن اتفاقية الضمان ، التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من الدستور ، نصت بصراحة على التعهد بعدم الارتباط الكلي أو الجزئي مع دولة أخرى سياسياً كان ذلك أم ثقافياً . . . بمعنى آخر أن الدستور أسقط ، مرة وإلى الأبد ، أي إحتمال بضم قبرص إلى اليونان . . . بل أن صدمتهم تضاعفت مع ما أعطاه الدستور من حقوق للقبارصة الأتراك ، وهي حقوق تكاد تبلغ ضعف ما تعطيه إياهم إحصاءات عدد السكان[١٢] .

لقد انهارت ، فجأة ، كل أحلام « ايوكا » وذهبت هباء الجهود التي بذلتها طيلة السنوات الماضية والأرواح التي سفكتها في سبيل قضية الأينوسيس .

لذلك ارتفعت الأصوات مبكرة ، وكثرت الاتهامات في صفوق القبارصة اليونانيين ، وكانت كلها تتحدث عن « صفقة » تمت في زيوريخ ولندن وعن عملية « بيع » ، قام بها مكاريوس للقضية القومية المقدسة (الأينوسيس) .

في الواقع فإن الظروف الحقيقية التي جعلت مكاريوس يوقع على اتفاقات زيوريخ ولندن

ظلت مجهولة بسبب الحسابات المتناقضة . هو نفسه زعم لاحقاً أنه تعرض لضغط من قبل الحكومة اليونانية ، وأنه تلقى تحذيراً بأنه سيبقى وحيداً يواجه عزلة سياسية كاملة إذا ما رفض التوقيع على تلك الاتفاقات .

في أي حال يصعب على المرء تصور أن يمارس مكاريوس الضغط من أجل تحقيق الوحدة مع اليونان ضد إرادة حكومة اليونان نفسها ، ولو لأسباب تكتيكية أو لأي أسباب أخرى . إلى ذلك كانت هناك ، في ذلك الوقت ، تقارير تفيد بأن الجيش البريطاني قد اكتشف مخبأ غريفاس ، وأن « أيوكا » ضعفت بشكل ملحوظ . . . فهل كان يمكن للأمور أن تتحسن بعد عام أو أكثر من العمل المسلح ؟

مهما يكن فإن عدداً من أعوان مكاريوس الذين أصبحوا في ما بعد من منتقديه ، أكدوا أن الضغوط التي مارستها الحكومة اليونانية على مكاريوس لم تكن بالقوة التي تحدث عنها لاحقاً ، كما أن السيد افيروف الذي كان وزيراً للخارجية اليونانية في ذلك الحين ، أنكر الاتهامات التي ترددت عن أنه أخفى عن مكاريوس مضمون المفاوضات اليونانية ـ التركية ، وقدم له في اللحظة الأخيرة ـ وكأمر واقع ـ اتفاقية زيورخ لتوقيعها[١٣] .

ماذا كان يدور في رأس مكاريوس عندما وقع على الاتفاقات ؟ إنقاذ « ايوكا » أم التخلي عن الأينوسيس لصالح قيام وطن قبرصي نهائي ثنائي الطوائف ، أم الانحناء مؤقتاً أمام العاصفة بانتظار أن يتغير المناخ الدولي والأقليمي للوقوف مجدداً والعودة إلى المطلب الأصلي : الأينوسيس ؟

في وقت من الأوقات بدا أن من الصعب اعطاء إجابة قاطعة عن أي من هذه التساؤلات ، غير أن التطورات اللاحقة أظهرت أن مكاريوس سار في هذا الطريق لتحقيق هدف مزدوج : تسديد رصاصة الرحمة إلى « ايوكا » وغريفاس تحديداً ، مما يجعل منه وحده السيد المطلق للقبارصة اليونانيين . . . وأخذ فرصة لإعادة ترتيب الأوضاع وتنظيم البيت اليوناني بحيث يكون جاهزاً في الوقت المناسب لاستئناف ما كان قد بدأ به : العمل لتحقيق الأينوسيس .

بعض المحللين كان له رأي مخالف مفاده أن رئيس الأساقفة كان عام ١٩٥٩ ، وبعد ثلاث سنوات من العيش في المنفى ، قد استوعب المعطيات الواقعية للمسألة القبرصية ، وادرك أن الأينوسيس هي هدف صعب ، أن لم يكن مستحيل التنفيذ ، وان اليونان نفسها ليست في وارد الوصول إلى مرحلة اعلان الحرب على تركيا من أجل تحقيق هذه الأينوسيس ، وبالتالي فإن ما جرى في قبرص لم يكن سوى جزء من الإستراتيجية التي ينفذها حكام أثينا . على ذلك فإن الحل الواقعي هو قيام دولة مستقلة تكون سقفاً يستظل تحته كافة القبارصة من دون أن تنقطع العلاقة مع

اليونان ، ولا أن يستمر سيف التدخل العسكري التركي مسلطاً على أعناق القبارصة اليونانيين[١٤] .

ومع أن أصحاب هذا التحليل يملكون الكثير مما يمكن أن يبنوا عليه حججهم ، إلا أن التطورات اللاحقة جاءت لتؤكد صحة التحليل السابق . وقد أغناهم مكاريوس نفسه مشقة البحث عن عناصر إثبات ، فكانت خطبه وتصريحاته ومواقفه خير عونٍ لتأكيد ما ذهبوا إليه .

قبل المنفى كانت تصريحات رئيس الأساقفة من هذا النوع :

« ... إن شبيبتنا ستعطي قوة جديدة لفكرة الأينوسيس » (خطاب وجهه إلى الشبيبة القبرصية اليونانية في ١٣ كانون الثاني ١٩٥٢) .

« ... إن قضية قبرص هي قضية هللينية » (تصريح أدلى به إلى اذاعة أثينا في ١٨ حزيران ١٩٥٢) .

« ... إنني أشكر الشعب اليوناني لالتزامه بفكرة الأينوسيس » (رسالة إلى الشعب اليوناني لدى مغادرته اثينا في ٢٥ تموز ١٩٥٢) .

« ... إن هدفنا هو الأينوسيس والأينوسيس وحدها . لن نذهب للقتال خارج قبرص ، لكننا سنخوض المعركة في بلدنا نحن » (عظة القاها في دير قبرصي يوناني في ١٥ آب ١٩٥٤) .

« ... تابعوا الكفاح من أجل الأينوسيس ، متحدين كافة المخاطر بل ومضحين بأرواحكم في سبيل نجاح هذه القضية » (خطاب وجهه في ١ أيار ١٩٥٥ إلى الشبيبة القبرصية اليونانية) .

لكنه بعد عودته ، وحتى قبل خمسة أشهر ونصف من تسلمه مهام الرئاسة ، في الجمهورية القبرصية المستقلة ، كان لا يزال متمسكاً بالأينوسيس ، ففي ١ نيسان ابريل ١٩٦٠ أعلن : « ... إن عظمة ومجد الكفاح التحريري الذي خاضته ايوكا قد وضعا حجر الأساس لحريتنا الوطنية ، وواجبنا المقدس هو صيانة وإنجاز هذه الحرية . الكفاحات القومية لا تنتهي أبداً . إنها تغيّر شكلها فقط ، لكنها تحتفظ في أعماقها بجوهرها ومحتواها . إن تحقيق آمالنا وأمانينا ليس كاملاً في ظل اتفاقات زيورخ ولندن ، غير أن الكفاح التحريري المجيد الذي نحتفل اليوم بذكراه الخامسة قد وفر لنا حصوناً متقدمة ، ودعائم ثابتة لاستقلالنا ، ومن هذه الحصون سنستمر في النضال لاستكمال انتصارنا . لا شيء مستحيلاً بالنسبة إلى المرء عندما يعمل لتحقيق ما يؤمن به ، لذلك فلنعمل بإيمان من أجل مستقبل بلدنا ، ولنكن واثقين من أن المهمة التي بدأناها قبل

خمس سنوات ستنجز في وقت قريب وتعطي ثمارها » .

مرة أخرى ، وفي ١٦ آب ١٩٦٠ ، أي في اليوم نفسه الذي تم فيه تدشين الجمهورية ، أعلن مكاريوس : « ... الاستقلال لم يكن هو الهدف من كفاح أيوكا ... لقد حالت عوامل خارجية دون إنجاز الهدف القومي ، لكن ذلك ينبغي أن لا يكون مدعاة للحزن ... فقد تم الاستيلاء على حصون جديدة ، ومن هذه الحصون سيتابع القبارصة اليونانيون مسيرتهم بإتجاه النصر النهائي » .

بعكس الافتراض الذي يمكن أن تثيره مثل هذه الكلمات من أن مكاريوس إنما أراد امتصاص الصدمة مؤقتاً بتصريحاته عن « النصر الكامل » و« النصر النهائي » ، تاركاً للواقع الجديد أن يفرض نفسه على قناعات القبارصة اليونانيين ... فالواقع أن هذه التصريحات ظلت ملازمة لمكاريوس في السنوات الثلاث اللاحقة التي توجت بمجازر عيد الميلاد ، بل وفي السنوات الأربع التالية والتي توجت بمجاز « كوفينو » .

في ٧ ايلول ١٩٦٠ قال لـ « نيويورك هيرالد تريبيون » : « قضية الأينوسيس لم تمت . لا أستطيع تأكيد أن الأينوسيس قد طويت » .

وفي ١٥ آب ١٩٦٢ قال في موعظة ألقاها في أحد الأديرة : « إن مهمة أبطال ايوكا لا يمكن أبداً اعتبارها منجزة ما لم يتم إبعاد هذه الطائفة التركية الصغيرة التي تشكل جزءاً من الجنس التركي ،العدو الرهيب للهللينية » .

الأمثلة أكثر من أن تحصى ، ففي الرسالة التي وجهها إلى بول ملك اليونان في ١٩ ايلول ١٩٦٢ ، وفي الخطاب الذي ألقاه بتاريخ ٢١ تشرين الأول ١٩٦٢ في قرية « آشيا » بمناسبة رفع الستارة عن نصب تذكاري لأحد مقاتلي « ايوكا » ، والخطاب الذي ألقاه بعدأسبوع من هذا التاريخ بمناسبة رفع الستارة عن نصب تذكاري لمقاتل آخر من « ايوكا»،والخطاب الذي ألقاه في ١٧ شباط بمناسبة مشابهة لمقاتل ثالث من ايوكا ... كان مكاريوس يصب المزيد من الزيت على النار التي أججتها اصلاً الدعوة للأينوسيس .

ها هو في ١٣ آذار ١٩٦٣ يعلن بالحرف : « إن الهدف من الكفاح القبرصي لم يكن قيام جمهورية ، وتلك الاتفاقات لم تضع سوى حجر الأساس » .

وفي ٩ نيسان ١٩٦٣ قال لصحيفة « تايمس » البريطانية : « إن وحدة قبرص مع اليونان هي امنية عزيزة لكل القبارصة اليونانيين ، ومن المستحيل وضع نهاية لهذه الأمنية عن طريق

تأسيس جمهورية » .

وفي ٥ أيلول من ذلك العام قال لصحيفة « أوزي سومي » الفنلندية : « صحيح ، أن الهدف من نضالنا هو ضم قبرص إلى اليونان » .

بل انه استمر على هذا الخط حتى بعد مجازر عيد الميلاد ، إذ قال في مقابلة مع صحيفة « سود دويتشي زويتونغ » الألمانية الغربية في ٢٥ آذار ١٩٦٤ : « في ما يتعلق بحل المسألة القبرصية فإن الوحدة مع اليونان هي أمنية الشعب القبرصي وأمنيتي شخصياً » .

وبعد أيام قليلة من هذا الكلام ، قال في مقابلة مع صحيفة « ماخي » التي يصدرها نيكوس سامبسون : « طموحي هو إنجاز وحدة قبرص مع اليونان . . . سأقوم بتوحيد قبرص كاملة مع اليونان وعندها ستمتد حدود اليونان إلى سواحل أفريقيا الشمالية » .

ولتأكيد هذا الطموح كرره مجدداً في مقابلة مع صحيفة « آبويغمانتي » اليونانية إذ قال في ٨ أيلول ١٩٦٤ : « إذا كان لي من طموح فإن طموحي هو أن يرتبط اسمي بضم قبرص إلى اليونان وتوسيع حدود اليونان حتى سواحل أفريقيا الشمالية . هذا هو طموحي ومن أجل تحقيقه سأستمر في النضال حتى الموت » .

ثمة ملف طويل حافل من هذا النوع من التصريحات التي يبدو فيها مكاريوس وهو يعترف ، من دون أي إكراه ، ومن موقعه كرئيس لجمهورية قبرص التي ولدت بموجب اتفاقات زيورخ ولندن ، بأن توقيعه لتلك الاتفاقات لم يكن سوى مناورة لكسب الوقت ، وان الكفاح لم ينته والهدف النهائي لا زال قائماً : الأينوسيس . . . فهل كان يفعل ذلك لمجرد سحب البساط من تحت أقدام منتقديه ؟

لقد عاد مكاريوس ، بعد توقيع الاتفاقات ، لكي يعلن فرحاً أمام القبارصة اليونانيين : « ربحنا » . . . ووسط الفرحة العارمة خرج ٢٨٤ عضواً في « ايوكا » من مخابئهم (كان هذا العدد الضئيل مفاجئاً ، إذ كان الانطباع العام هو أن كل الطائفة القبرصية اليونانية كانت مقاتلة في سبيل الأينوسيس) .

غير أنه لم يمض وقت طويل حتى بدأت الانتقادات ضد الحل تصدر عن المؤيدين المتحمسين للأينوسيس الذين كانوا يعتقدون بأن اليونانيين لو صبروا وقتاً أطول لكانت بريطانيا قدمت قبرص ، ببساطة كاملة ، إلى اليونان . وفي ظن هؤلاء أن مقاومة تركيا والقبارصة الأتراك لم تكن لتشكل عقبة حقيقية .

وبالطبع فقد كان على رأس المنتقدين غريفاس الذي توج بطلاً لدى عودته إلى اثينا . . . ربما لابعاد شبهة التخاذل عن الحكومة اليونانية التي وقعت على اتفاقات زيورخ ولندن .

أما مكاريوس فركز في رده على تلك الانتقادات على أن الحل جاء تحت ضغط الحكومة اليونانية وفي مواجهة خطر التقسيم ، وان الاتفاقيات كانت أفضل ما يمكن إنجازه في ظل الظروف الراهنة ، وانه لم يكن يشعر بأي ثقة في الترتيبات الدستورية الجديدة ، وهو بالتالي ينظر إلى مبدأ المشاركة مع الأتراك على أنه شر لا بد منه .

ذلك كله كان ، بالنسبة إلى القبارصة الأتراك ، مؤشراً يصعب الاطمئنان إليه على مدى رغبة اليونانيين في التعاون معهم وفق الدستور القائم على اتفاقات زيورخ ولندن .

إن إقامة الجمهورية في قبرص في آب ١٩٦٠ كان معناها ، عملياً على الأقل ، أن عدداً من القبارصة اليونانيين الذين قادوا الكفاح لتحقيق الأينوسيس ، وعدداً من القبارصة الأتراك الذين قادوا مقاومة هذه الأينوسيس سيجلسون معاً للتعاون في ادارة شؤون الدولة . غير أن هذا التعاون لم يكن ممكناً في ظل العداء القريب بين « ايوكا » و« منظمة الدفاع التركية » ، وبشكل أكثر تعميماً في ظل العلاقة بين الطائفتين اليونانية والتركية ، إذ كانت الأولى تتعامل وكأنها هي وحدها صاحبة الحق في السيادة وتقرير مصير الجزيرة ، وان الطائفة الثانية لا تتجاوز كونها أقلية وليس لها بالتالي أي حق يتجاوز حقوق الأقليات في البلدان الأخرى . . . في حين كانت الطائفة الثانية تتعامل من موقع الشريك وانها وإن كانت لا تطالب بإقتسام الجزيرة مناصفة مع الطائفة الأخرى ، لا تقبل بأن يتقرر مصير الجزيرة بمعزل عنها .

وإذا جاز التشبيه فإن القبارصة اليونانيين كانوا يتصرفون وكأنهم أصحاب البيت وان القبارصة الأتراك ليسوا سوى ضيوف عليه ، مع أن كل القرائن تثبت أحقية القبارصة الأتراك في مطالبهم بأن يعاملوا معاملة الشريك .

هذا هو الاطار النفسي العام للعلاقات التي كانت سائدة بين الطائفتين في المرحلة الأولى من ولادة الجمهورية . غير أن الأمر ما لبث أن أخذ ينحو منحى يتناقض تماماً مع روح اتفاقات زيورخ ولندن ، إذ بعدما غادر البريطانيون شغر العديد من المناصب في الادارات الرسمية والشرطة ، كما استحدثت مناصب أخرى لتلبية حاجات الدولة الجديدة . هذه المراكز كان ينبغي ملؤها ، وما حدث بالنسبة إلى المراكز المخصصة للقبارصة اليونانيين (٧٠ بالمئة) أنها أُسندت إلى أشخاص تم اختيارهم لا على أساس الكفاءة ، بل كمكافأة على دورهم في الحركة القومية وبحيث يمكن الحفاظ على ولائهم لزعمائهم .

لقد حاول مكاريوس شراء صمت « ايوكا » بتعيين قادتها في عدد كبير من المراكز الحساسة في الدولة . هكذا بات معروفاً ، على سبيل المثال ، أن يورغاديس الذي عين وزيراً للداخلية ، وهو زعيم سابق في « ايوكا » ، قد أوجد داخل الادارة العامة والشرطة شبكة معقدة من أعضاء « ايوكا » السابقين. وهذه الشبكة هي التي تكونت منها المنظمة التي قادها « الرئيس اكريتاس » (الأسم الحركي ليورغاديس) والتي وضع لها « مخطط اكريتاس »[١٥] الهادف إلى إنجاز الأينوسيس ولكن بأسلوب مكاريوس لا بأسلوب غريفاس .

ومع أن اسم تلك المنظمة لا يزال مجهولاً ، إلا أن من الواضح أن رئيسها الأعلى كان مكاريوس نفسه ، وإن تشكيلها كان بمثابة إعادة صياغة لمنظمة « ايوكا » بحيث تصبح « ايوكا مكاريوس » بدلاً من « ايوكا غريفاس » .

على أن هذه الأخيرة لم تكن قد انتهت تماماً ، رغم غياب زعيمها ، إذ أمكن لبعض معاوني غريفاس أن يجمعوا عدداً ممن كان لا يزال مؤمناً بأسلوبه في تحقيق الأينوسيس ولو اقتضى الأمر إشعال حرب بين اليونان وتركيا . وفي قيادة هؤلاء كان سامبسون ويوانيدس ، ومنها أسس غريفاس لدى عودته الثانية عام ١٩٧١ منظمة « ايوكا ب » .

لذلك فقد كانت هناك ، في الواقع ، منظمتان تدعي كل منها أنها هي « ايوكا » (ربما يفسر ذلك سبب عدم إعطاء أي اسم لمنظمة مكاريوس ـ يورغاديس)، وتتنافسان على إثبات أيها أكثر وفاء وولاء للأينوسيس .

عندما توضع الأمور في هذا الاطار تتضح الأسباب التي جعلت يورغاديس يعتمد نظاما يختار في ضوئه من ينبغي أن يكافأوا على خدمتهم في صفوف « ايوكا » ومن ينبغي حرمانهم من « قالب الحلوى » . ذلك أن أساس الاختيار كان مدى استعداد المرشح « الأيوكي » لاعلان ولائه لمكاريوس . وفي مثل هذه الظروف كان طبيعياً أن يعبر المبعدون عن استنكارهم وأن يكشفوا تواريخهم الحافلة في « ايوكا » . وبالمقابل فإن يورغاديس كان مضطراً ، للرد على هؤلاء ، إلى أن يكشف علناً السجلات العسكرية للأشخاص الذين وقع عليهم الاختيار .

مهما يكن ، وسواء كان الأمر يتعلق بأيوكا مكاريوس ، أو ايوكا غريفاس ، فإن ما حدث في أوائل الستينات هو أن الانتماء إلى « ايوكا » كان شرطاً للدخول في جهاز الخدمة المدنية أو بالأحرى الادارات الرسمية للدولة ، وجهاز الشرطة . وقد أدى ذلك إلى حال من المزايدة يزعم فيها كل منافس أنه « قومي حقيقي » وأنه فعل كذا وكذا في صفوف « ايوكا »...

لم يكن ثمة بين القبارصة اليونانيين من يرى في الوظيفة الرسمية دوراً في بناء الدولة

الجديدة ، بل أن أحداً لم يكن يفكر سوى في أن من حقه الحصول على قطعة من « قالب الحلوى » كمكافأة على ما قام به في سبيل الأينوسيس .

... والقبارصة الأتراك كانوا يراقبون ذلك بقلق متزايد تعززه الأسرار التي كانت تخرج كل يوم من أفواه القبارصة اليونانيين أنفسهم .

إلى ذلك فإن الكثيرين ممن كانوا يتوقعون ، مع تخلي البريطانيين عن السلطة واحتلال زعماء « ايوكا » المراكز الرئيسية في الدولة ، أن يخفت الشعور القومي أو يموت لدى القبارصة اليونانيين ، فوجئوا بأن العكس هو الذي حدث . واقع الحال أن قيام الدولة الجديدة أتاح للقومية وللمرة الأولى الفرصة للتعبير عن نفسها بأدوات رسمية . هكذا بات مألوفاً ، في أيام الآحاد والمناسبات القومية ، التي تقام فيها الاحتفالات لاحياء ذكرى الذين قضوا أثناء الكفاح من أجل الأينوسيس ، أن يلقي مكاريوس نفسه ووزراؤه اليونانيون والسياسيون الآخرون عشرات الخطب الحماسية ناسين ـ أو متناسين عمداً ـ مواقعهم في الدولة الجديدة .

الشوارع والأندية الاجتماعية والرياضية اطلقت عليها أسماء أبطال من ايوكا .... الراديو والتلفزيون كانا يخصصان برامج مطولة لابراز الانجازات البطولية التي حققتها ايوكا بشكل عام ...

باختصار ، بدا واضحاً أن ثمة تنافساً بين مكاريوس ومساعديه الذين باتوا يشكلون الجانب اليوناني من الحكومة القبرصية ... والغريفاسيين المؤيدين للأينوسيس والأينوسيس فقط ، لإثبات أي منهم أكثر حرصاً على ايوكا وأهدافها .

كل ذلك كان يجري على حساب الدولة وبأدواتها ، حتى بدا أن ثمة جمهوريتين في قبرص : جمهورية قبرص اليونانية وجمهورية قبرص المستقلة التي يسعى القبارصة الأتراك لترسيخها وفق الأسس التي قامت عليها في اتفاقيتي زيورخ ولندن .

لقد سخر القبارصة اليونانيون الشرعية التي حصلوا على معظم أدواتها في الدولة المستقلة للتبشير بأن هذه الدولة لن تعمر طويلاً وانها في طريقها إلى اللحاق بالركب الهلليني والاندماج باليونان ، في حين سخر القبارصة الأتراك حصتهم المتواضعة من هذه الشرعية للدفاع عن دولة الاستقلال ومطالبة شركائهم اليونانيين بتنفيذ ما التزموا به من بنود صريحة وقاطعة في الدستور والملاحق التي انطوى عليها .

غير أن القبارصة اليونانيين كانوا في وارد آخر تماماً إذ مع اشتداد حدة المنافسة في ما بينهم ،

راحت خطبهم تحمل لغة التحدي ، ثم راحت تأخذ طابعاً عسكرياً يفضح ما كان يجري الاعداد له من وراء الستار .

المنطق الذي كان « المكاريوسيون » يواجهون به أخصامهم كان يقوم على عنصرين رئيسيين :

أولاً : أن القبارصة اليونانيين هم في الحقيقة جزء لا يتجزأ من الأمة اليونانية ، وإن نضالهم في سبيل توحيد الجزيرة مع اليونان الأم ، قد أسفر عن انتصار جزئي . على ذلك فإن الأينوسيس ينبغي أن تظل ، بالنسبة إلى أي يوناني « حقيقي » ، الهدف الوحيد المطلوب .

ثانياً : إن الظروف الواقعية (المقصود الضغوط الخارجية) جعلت الأينوسيس غير ممكنة في الوقت الراهن ، وبالتالي فإن إقامة جمهورية مستقلة كان الحل الثاني الأفضل ، ولا ينبغي نسيان أن تركيا كانت تعمل لتقسيم الجزيرة (. . .) وهذا يعني استحالة تحقيق الأينوسيس في هذه المرحلة[١٦] .

حسب النظرة « الرسمية » آنذاك ، كان هناك نوع محدد من التعارض بين مفهوم الإنسان اليوناني لهويته القومية وبين مفهومه للدولة التي كان مواطناً فيها .

أما « الغريفاسيون » فإن فكرة الدولة القبرصية كانت بالنسبة إليهم فكرة كفاح قومي تعرّض لفشل جزئي أو حتى خيانة ، وإن القبول بهذه الفكرة معناه الاعتراف النهائي بذلك الفشل ، وبالتالي اسقاط الأينوسيس .

الغريفاسيون لم يكونوا مقتنعين بحجج المكاريوسيين لا بالنسبة إلى الضغوط المزعومة ، ولا إلى الظروف الواقعية ، ولا إلى جدية خطر التدخل التركي . وعلى أي حال ، وحتى لو كانت تلك الحجج صحيحة ، لم يكن ينبغي برأيهم المضي في التعامل معها إلى حد اعلان قيام الجمهورية المستقلة ، وأكثر من ذلك إلى حد تكريس اسقاط الأينوسيس نهائياً في مادة دستورية واضحة وصريحة ، فضلاً عن الامتيازات التي حصل عليها القبارصة الأتراك وفق اتفاقات زيورخ ولندن ، مما يعني ليس فقط فشلاً جزئياً للفكرة القومية ، بل انتصاراً كاملاً لمقاومة القبارصة الأتراك لها .

وفي الحقيقة فإن أكثر ما أثار حفيظة الغريفاسيين هو أن الزعم بأن تركيا تسعى للتقسيم لم يكن في الأساس سوى جزء من الحملة الاعلامية التي شارك فيها القبارصة اليونانيون مجتمعين ، وكانت موجهة أساساً إلى الرأي العام العالمي ، من جهة لتغطية القضية الحقيقية ، ومن جهة

أخرى لممارسة ضغوط تحول دون أي تدخل تركي محتمل . غير أن ما حصل لاحقاً هو أن مكاريوس ومن معه راحوا ، بعد توقيع اتفاقيتي زيورخ ولندن يوجهون هذه الحملة إلى الداخل ، إلى القبارصة اليونانيين أنفسهم بدلاً من اقتصارها على الخارج[١٧] .

القضية ، بالنسبة إلى الغريفاسيين ، لم تكن يوماً قضية تقسيم تسعى إليه تركيا ، بل كانت قضية وحدة يسعى القبارصة اليونانيون لإنجازها مع اليونان ، وإن الدعوات التركية للتقسيم لم تأت إلا في وقت لاحق وكورقة ضغط أو مساومة لدفع القبارصة اليونانيين إلى التراجع عن دعوتهم للأينوسيس .

مهما يكن فإن هذا الخلاف قد التبس بالفعل على الكثيرين خارج الجزيرة فظنوا أن ثمة صراعاً بالفعل داخل الصف القبرصي اليوناني بين المتمسكين بالأينوسيس وبين المتراجعين عنها . والحال ان هذا الصراع كان من نوع آخر تماماً : المكاريوسيون كانوا يؤكدون أنهم هم الملتزمون الحقيقيون بالأينوسيس ، الذين يسلكون الطريق الصحيح لتحقيقها . . . والغريفاسيون يؤكدون أنهم وحدهم على خط « ايوكا » وان الآخرين قد باعوا قضية الأينوسيس لقاء حفنة من السلطة .

في ظل هذا المزاد زادت براهين كلا الطرفين عن صدق دعوته ودرجة التزامه ، حتى التقى الطرفان تماماً في أواخر ١٩٦٣ ، فشاركا معاً في مجازر عيد الميلاد وما تبعها ، بل إن الوفاق بدا في ذروته بعد عودة مكاريوس من أثينا في نيسان ١٩٦٤ ، وما تبعه من عودة غريفاس وتعيينه قائداً أعلى للقوات المسلحة اليونانية والقبرصية اليونانية .

أما القبارصة الأتراك فكانوا يراقبون عن كثب ذلك الجدال غير البيزنطي بين دعاة إحياء بيزنطة المسيحية . كانت روائح المخاطر الآتية قد ازدادت شدة ، وكانت الآمال التي بنوها على ما أسفرت عنه اتفاقات زيورخ ولندن واحتمال أن تقنع القبارصة اليونانيين بعبثية المناداة بالأينوسيس ، قد تهاوت بسرعة كبيرة .

كان القبارصة اليونانيون قد تطوعوا بأنفسهم لأن يكشفوا للقبارصة الأتراك حقيقة نواياهم ، ليس فقط من حيث الشكل ، إذ أن معظم اليونانيين كانوا ينظرون بامتعاض إلى علم الجمهورية القبرصية وهو يرفرف فوق المباني الرسمية ، بل من حيث المحتوى الذي يؤكد فيه اليونانيون أنهم بعيدون كل البعد عن الرضى بالحل الدستوري ، وان الرغبة في الأينوسيس لا تزال حية تشجعها السياسة الرسمية .

شيئاً فشيئاً تحول رؤوف دنكتاش وباقي الزعماء القبارصة الأتراك من الشك إلى اليقين في أن الجانب القبرصي اليوناني لم يكن مستعداً للعمل معهم وفق ما ينص عليه الدستور ، حتى ولو لفترة وجيزة .

على سبيل المثال كان معروفاً للجميع أن ثمة يونانيين لم يسلموا أسلحتهم بعد نهاية كفاح « ايوكا » ، وأنهم يجتمعون بانتظام في دورات تدريبية . لذلك فإن القبارصة الأتراك إذ كانوا ينتظرون الأفضل ، راحوا يعدون أنفسهم لما هو أسوأ . وكانت شكوكهم تتعزز يوماً بعد يوم ، ففي مناسبتين وقعتا خلال الفترة الانتقالية بين اتفاقيات زيورخ ولندن وولادة الجمهورية أوقفت دوريات خفر السواحل البريطانية ، زوارق يونانية كانت تحاول تهريب كميات من الأسلحة إلى الجزيرة .

حيال هذا الوضع الذي تتلبد فيه الغيوم بكثافة ، وجد القبارصة الأتراك أنفسهم مضطرين لأن يرسموا خطاً فاصلاً بين كونهم جزءاً لا يتجزأ من الأمة التركية ، يملكون هوية قومية وتراثاً ثقافياً ، وبين كونهم مواطنين في قبرص . لقد قاتلوا ببسالة ضد محاولات الطائفة اليونانية الأكثر عدداً وعدة لدمج الجزيرة بكاملها مع الدولة اليونانية ، وكان الدستور ثمرة كفاحهم . إن قبرص تتضمن جماعتين اثنتين تنتمي كل منهما إلى أمة مختلفة ، مع اختلاف في اللغة والدين والتراث الفكري والولاء . هاتان الجماعتان عليهما أن تعملا معاً من خلال ممثليهما المنتخبين ، من أجل المصلحة المشتركة . إن كون الطائفة التركية أصغر من الطائفة اليونانية ليس أمراً جوهرياً ، ففي الولايات المتحدة يفوق عدد سكان ولاية كاليفورنيا خمسين مرة عدد سكان ولاية « ويومينغ » ، ومع ذلك فإن حقوق الولايتين متساوية ، وفي سويسرا فإن كانتون « زيورخ » أكبر بنسبة ٣٢ مرة من كانتون « أوري » ، وكانتون « جورا » أصغر بما لا يقاس من كانتون « بيرن » ، لكن ذلك لا يمنع أن تتمثل كل الكانتونات السويسرية بدرجة متساوية في مجلس الدولة . . ما يهم هو التكوين ثنائي الطوائف للشعب القبرصي ، الذي انعكس بشكل صحيح في الدستور ، فلماذا ينبغي أن ينظر القبارصة الأتراك إلى أنفسهم على أنهم أقلية قبرصية ، إذا كان شركاؤهم اليونانيون لا ينظرون إلى أنفسهم على أنهم أكثرية قبرصية ، وإنما فقط وببساطة يونانيون يرفضون فكرة الانتماء إلى دولة قبرص ؟

في ظل تلك الشكوك لم يكن يصعب على القبارصة الأتراك قراءة الأفكار التي كانت تراود القبارصة اليونانيين ، عندما راح هؤلاء يطالبون بصوت مرتفع باجراء تعديلات جوهرية في الدستور .

لقد اتضحت الخطة اليونانية تماماً ، وعلى أي حال فإن اليونانيين لم يكلفوا أنفسهم عناء إخفاءها ولا حتى إخفاء استعداداتهم العسكرية لكي يكونوا جاهزين لفرض إرادتهم بالقوة إذا لزم الأمر .

كانت الخطة تقضي بأنه ما دام الدستور أصبح أمراً واقعاً ، وان الدولة المستقلة قد قامت فعلاً ، فإن أول ما ينبغي العمل لتحقيقه هو تحويل القبارصة الأتراك من شريك في دولة ، يونانية ـ تركية إلى اقلية تركية في دولة يونانية ، لذلك ينبغي تعديل الدستور وسحب كافة نقاط القوة من القبارصة الأتراك .

وبالفعل ، لم يمض وقت طويل حتى انتقلت هذه المطالب الى موقف رسمي اتخذه الرئيس مكاريوس عندما قدم في ٣٠ تشرين الثاني ١٩٦٣ إلى نائبه الدكتور فاضل كوجوك ، قائمة بثلاثة عشر تعديلاً مقترحاً للدستور[١٨] . القائمة تنص على ما يلي :

١ ـ الغاء حق الفيتو .

٢ ـ اعطاء نائب الرئيس الحق في أن يقوم بمهام الرئيس في حال غيابه المؤقت أو عجزه عن القيام بواجباته .

٣ ـ الرئيس اليوناني للبرلمان ونائبه التركي يتم انتخابهما من قبل البرلمان بمجمله ، وليس كما ينص عليه الدستور .

٤ ـ اعطاء نائب رئيس البرلمان الحق في أن ينوب عن الرئيس .

٥ ـ الغاء المواد الدستورية المتعلقة بالبلديات المنفصلة .

٦ ـ اقامة بلديات موحدة .

٧ ـ توحيد ادارة العدل .

٨ ـ الغاء تقسيم قوى الأمن إلى شرطة وجندرمة .

٩ ـ تحديد عدد أفراد قوى الأمن والدفاع بقانون .

١٠ ـ تعديل نسبة تمثيل القبارصة اليونانيين والقبارصة الأتراك في جهاز الخدمة المدنية وقوات الجمهورية ، في ضوء نسبة عدد السكان القبارصة اليونانيين والقبارصة الأتراك .

١١ ـ تخفيف عدد اعضاء لجنة الخدمة المدنية من ١٠ إلى ٥ .

١٢ ـ تتخذ كل قرارات لجنة الخدمة المدنية بأغلبية بسيطة .

١٣ ـ الغاء المجلسين الطائفيين ووضع نظام جديد ، على أن بإمكان الطائفة التركية الاحتفاظ بمجلسها إذا ما رغبت بذلك .

للوهلة الأولى تبدو هذه المقترحات بريئةً في بعض جوانبها ، بل « ومنصفة » في جوانبها الأخرى خصوصاً لجهة أعطاء نائب الرئيس الحق بأن ينوب عن الرئيس في حالتي الغياب المؤقت والعجز ، وإعطاء نائب رئيس المجلس النيابي مثل هذا الحق ، مما لم يكن وارداً في الدستور ، وكذلك التسامح مع تمسك الطائفة التركية بمجلسها الطائفي في حال حدوثه .

غير أن هذا « الكرم » لم يكن في الحقيقة إلا كالسم في الدسم ، ذلك أن المقترحات العشرة الباقية لا تفقد فقط هذه « التنازلات » من أي محتوى ، بل وتسحب من تحت القبارصة الأتراك أي بساط قد يركنون إليه ، وتجعل إتفاقات زيورخ ولندن وكأنها لم تكن .

إن الحق الجديد الذي تعطيه التعديلات لنائب الرئيس مشروط بالغاء حق الفيتو الذي كان يملكه في الشؤون الخاصة بالخارجية والدفاع والأمن ، وهي الشؤون الثلاثة الرئيسية التي كانت تهب منها رياح الخطر على طائفته ، فإذا ما تحقق ذلك أصبحت الطائفة التركية مكشوفة تماماً وباتت تحت رحمة قرارات مجلسي الوزراء والنواب بأكثريتها اليونانية الطاغية . وفي مثل هذه الحالة لا تعود ثمة أهمية تذكر ـ سوى من حيث الشكل ـ لأن يصبح نائب الرئيس رئيساً بالوكالة ، في حال الغياب المؤقت للرئيس (وهو غياب نادراً ما يزيد على بضعة أيام) أو في حال عجزه عن ممارسة صلاحياته (وهو عجز يفترض ـ تبعاً للدستور ـ أن يؤدي إلى إجراء انتخابات رئاسية جديدة خلال فترة محدودة) . . . وفي أسوأ الأحوال فماذا يمكن لرئيس تركي بالوكالة ، أن يفعل في دولة تتكون سلطتاها التنفيذية (الحكومة) والتشريعية (البرلمان) من ٧٠ بالمئة من القبارصة اليونانيين و٣٠ بالمئة قبارصة أتراك ؟

الحال نفسه بالنسبة الى النائب التركي للرئيس اليوناني لمجلس النواب ، فالحق الذي يهبه إياه التعديل الرابع بأن ينوب عن الرئيس مشروط بأن يتم انتخابه مع الرئيس من البرلمان بمجمله ، وليس كما ينص عليه الدستور (أي أن ينتخب النواب اليونانيون الرئيس اليوناني وأن ينتخب النواب الأتراك نائب الرئيس التركي) . بعبارة أخرى ان أعطاء البرلمان مجتمعاً الحق في انتخاب الرئيس ونائبه في ضوء الأكثرية الساحقة للنواب اليونانيين ، يترك لهؤلاء النواب تقرير المواصفات المطلوبة في من يفترض أن يكون نائباً عن الرئيس . وبديهي ، في مثل هذه الحالة ، أن يتم تفضيل مرشح على آخر تبعاً لمدى إبتعاد أحدهما عن مصالح طائفته وقربه من مصالح الطائفة

اليونانية . إذ يحدث ذلك يصبح واقع الحال أن للبرلمان رئيساً يونانياً ونائباً تركياً (بمواصفات يونانية) لهذا الرئيس ، وعندها ماذا يمكن أن يتغير لو ناب عن رئيسه ؟

على أن الأخطر من ذلك كله هي المقترحات الأخرى التي ينبغي التوقف ملياً عند كل واحد منها :

فالاقتراحان الخامس والسادس الخاصان بالغاء المواد الدستورية المتعلقة بالبلديات المنفصلة واستبدالها ببلديات موحدة في ظل التمسك بالديمقراطية العددية والأغلبية البسيطة ، يعنيان بكل بساطة أن تكون معظم البلديات الشبيهة بالحكومات المحلية ، خاضعة تماماً لقرار الأكثرية اليونانية ، ومن ثم أن يوجه القسم الأكبر من اهتماماتها وخدماتها لصالح هذه الأكثرية ، فلا تُعطى « الأقلية » التركية ـ إذا أُعطيت ـ سوى الفتات ، كما كان يحصل قبل اتفاقات زيورخ ولندن .

والاقتراحان الثامن والتاسع الخاصان بالغاء تقسيم قوى الأمن وأن يتم تحديد عدد افراد هذه القوى بقانون ، يعنيان ـ ببساطة ـ أن توضع هذه القوى تحت رحمة القرار اليوناني الذي تعبر عنه الأكثرية في السلطتين التنفيذية والتشريعية . . . فإذا ما أضيف إلى هذا الواقع ما ينص عليه الاقتراح العاشر من أن يتم تعديل نسبة التمثيل في « قوات الجمهورية » (المقصود الجيش وقوى الأمن) لتتوازن مع نسبة عدد السكان (وفق الاحصاءات اليونانية طبعاً) يصبح من السهل تصور ماذا يصبح عليه الحال عندما يكون ١٨ بالمئة فقط من « قوات الجمهورية » مخصصاً للقبارصة الأتراك .

والاقتراح العاشر لا يكتفي بذلك ، بل إنه يمتد ليسحب المطالبة بتعديل التمثيل إلى جهاز الخدمة المدنية (الادارات العامة) ليتوازن مرة أخرى مع احصاءات القبارصة اليونانيين عن عدد السكان . هنا أيضاً يفقد ١٢ بالمئة من الموظفين الأتراك وظائفهم في الادارات العامة ، وتضاف هذه النسبة إلى حصة القبارصة اليونانيين . وللمرء أن يتصور ماذا كان بمقدور يورغاديس أن يفعل بالقطعة الجديدة من قالب الحلوى ، بالنسبة إلى قوى الأمن ، وماذا كان بمقدور المكاريوسيين أن يفعلوا بما وهبه من فرص استقطاب مناصرين جدد مقابل توظيفهم في الوظائف الجديدة .

أما الاقتراحان الحادي عشر والثاني عشر المتعلقان بتخفيض عدد لجنة الخدمة المدنية من ١٠ إلى ٥ وأن يتم اتخاذ القرارات في هذه اللجنة بالأغلبية البسيطة ، فإنهما بدورهما ترسيخ لما سبق التأكيد عليه من أن تصبح الكلمة العليا ـ وفي كل المجالات ـ للقبارصة اليونانيين من منطلق اعتماد مبدأ الأكثرية البسيطة في ظل خلل فادح في التمثيل .

عودة إلى الاقتراح السابع الخاص بتوحيد ادارة العدل ، فمع أن هذا الاقتراح لا يحمل توضيحاً لمحتواه ، إلا أنه يبدو متعلقاً بالغاء المحاكم المستقلة التي كفلها الدستور (قبرصية يونانية في المناطق اليونانية وقبرصية تركية في المناطق التركية ومختلطة في المناطق المختلطة) واستبدالها بمحاكم مختلطة (دائماً على قاعدة النسبية العددية : ٨٠ إلى ١٨) . . . وللمرء أن يتصور ماذا يكون عليه حال صاحب دعوى قبرصي تركي ومدعى عليه قبرصي يوناني ـ أو بالعكس ـ في محاكم تتكون أكثرية قضاتها من قبارصة يونانيين ويكون قانونها العام مستوحى من مبدأ الأينوسيس وقناعة بأن القبارصة الأتراك هم « العدو التاريخي » وهم العقبة الدائمة في طريق إنجاز هذه الأينوسيس .

ماذا كان يمكن للقبارصة الأتراك أن يقابلوا به هذه المقترحات الثلاثة عشر ؟ يهزون رؤوسهم بالموافقة أم يرفعون أصواتهم بالرفض ؟

إن الموافقة كان معناها أن يكتبوا بأنفسهم شهادة تهجيرهم أو عبوديتهم .

والرفض ـ كما تبين لاحقاً ـ كان معناه أن يكتبوا شهادة موتهم . . .

اختار الأتراك ـ كما كان متوقعاً ـ الخيار الثاني ، ولذلك لم يتأخر القبارصة اليونانيون طويلاً للكشف عن أنيابهم فكانت مجازر عيد الميلاد والمجازر التي تلتها .

آنذاك لم يكن القبارصة الأتراك على اطلاع كامل على مخططات القبارصة اليونانيين (مخطط أكريتاس القاضي بالسيطرة على الموقف خلال يوم أو يومين ، ومخطط يوانيدس القاضي بإبادة القبارصة الأتراك حتى آخر رجل) . . . فهذه المخططات انكشفت في ما بعد (مخطط اكريتاس كشفته صحيفة قبرصية يونانية عام ١٩٦٦ ، ومخطط يوانيدس كشفه مكاريوس عام ١٩٧٤) . . . غير أنهم كانوا قادرين على قراءة ما بين السطور أو ما وراء الأكمة .

اليوم ـ وبمساعدة القبارصة اليونانيين أنفسهم ـ بات واضحاً ومعروفاً ما كان يختبىء بين السطور أو وراء الأكمة ، فالأمر كله لم يكن ، كما زعم القبارصة اليونانيون في حينه ، « محاولة لتصحيح الخلل القائم في الدستور » ، بل انه كان مدخلاً لاعادة القطار القبرصي الى سكة الأينوسيس[١٩] .

إن المقترحات الثلاثة عشر سيئة الذكر لم تكن في الحقيقة سوى خطوة أولى كان يفترض أن تتبعها[٢٠] مقترحات بالغاء أو تعديل اتفاقيتي الضمان والتحالف ، وذلك لحاجتين ملحتين كان القبارصة اليونانيون يستشعرونها :

أولا : الغاء خطر التهديد التركي الدائم بالتدخل العسكري ، أو على الأقل سحب ورقة الشرعية التي تعطيها معاهدة الضمان لهذا التدخل « من أجل إعادة الأمور إلى نصابها » إذا ما تم خرق احكام هذه الاتفاقية ولم يفض التشاور بين البلدان الثلاثة الضامنة للدستور (بريطانيا واليونان وتركيا) إلى عمل مشترك .

ثانياً : اسقاط المانع الدستوري الصريح لتوحيد الجزيرة جزئياً أو كلياً ، سياسياً أو اقتصادياً ، مع أي دولة أخرى[٢١] وبالتالي يصبح الباب مفتوحاً على مصراعيه لأن تحقق الأكثرية اليونانية رغبتها في الأينوسيس .

عند الحديث عن التعديلات الثلاثة عشر التي قدمها مكاريوس يطرح السؤال نفسه : هل كان مكاريوس ومن عاونه على درجة من السذاجة بحيث يتصورون أن القبارصة الأتراك يمكن أن يقبلوا هذه المقترحات فيوقّعوا بأنفسهم على وثيقة نهايتهم ويسجلوا سابقة لا بد أن تتكرر في وقت قريب ؟

الواقع لا ، فالمقترحات قدمت لترفض ، والرفض كان ضرورياً لإظهار الاحداث الدامية اللاحقة وكأنها جاءت كرد فعل من قبل القبارصة الأتراك أنفسهم ، والأحداث الدامية كانت ضرورية لاطلاق صفة « العصاة » أو « المتمردين » على القبارصة الأتراك ، وبالتالي لكي يحتكر القبارصة اليونانيون وحدهم شرعية تمثيل الجمهورية القبرصية المستقلة ، على أن يعيدوا صياغتها وفق الأسس التي يرونها مناسبة .

ومن أسف أن هذا ما حصل فعلاً ، رغم كافة الشهادات القاطعة التي قدمها خبراء محايدون متخصصون في الشؤون القبرصية[٢٢] ذلك أن القبارصة اليونانيين بعد أن أطلقوا بأنفسهم رصاصة الرحمة على دستور ١٩٦٠ ، راحوا يزعمون أنهم هم يمثلون «حكومة قبرص» التي لم تقم إلا على أساس ذلك الدستور ووفق الأسس التي حددها ، والقائمة أساساً على مبدأ المشاركة بين الطائفتين .

يذكر ، هنا ، أن النواب القبارصة الأتراك حاولوا العودة لاحقاً للمشاركة في اجتماعات البرلمان ، بعدما حالت دون مشاركتهم الاشتباكات الدامية والتهديدات التي تلقوها من القبارصة اليونانيين ، غير أنهم اصطدموا بشرط لقبول العودة مؤداه الاعلان عن الموافقة على التعديلات المقترحة للدستور .

في كانون الأول ١٩٦٣ ، اسقط القبارصة اليونانيون دستور الاستقلال ، وبالتالي لم يعد

ثمة وجود لـ « جمهورية قبرص المستقلة » وإستطراداً لكل ما ينبع منها مثل : « حكومة قبرص » أو « برلمان قبرص » أو « جهاز الخدمة المدنية القبرصي » .

لقد أصبح كل شيء يونانياً بالكامل : جمهورية قبرصية يونانية ، حكومة قبرصية يونانية ، برلمان قبرصي يوناني،شرطة قبرصية يونانية ، جيش قبرصي يوناني ، محاكم قبرصية يونانية ، ادارات رسمية قبرصية يونانية . . .

ثلاث سنوات صعبة يتيمة هي كل العمر الذي عاشته الجمهورية القبرصية المستقلة - اسماً لا فعلاً - كانت خاتمتها كأسوأ ما تكون عليه الخواتم ، فقد أطلق مكاريوس شرارة البدء بالمعركة بالمقترحات الثلاثة عشر المستحيلة ، مع استكمال الاستعدادات العسكرية « للسيطرة على الموقف خلال يوم أو يومين » أو « لإبادة القبارصة الأتراك عن بكرة أبيهم » . . . ثم راحت النار اليونانية تحرق كل ما - ومن - يقف في طريقها ، حتى جاءت ساعة الحقيقة التركية ، فإذا بالنار تحرق اللاعبين لأنفسهم وتعيد الأمور إلى نصابها مؤقتاً على الأقل . . . لتظل تلك النار « تعسّ » ببطء حتى كان الإنفجار الكبير في ١٥ تموز ١٩٧٤ . . .

في هذا التاريخ كانت ساعة الحقيقة الكبرى .

وفيه انقلب السحر على الساحر !!!

الهوامش

(١) الأيكونوميست » لندن ١٣ آب ١٩٦٠ .

(٢) « الصراع القبرصي : الدولة والهوية القومية » زينون ستافرينيدس - نيقوسيا ١٩٧٥ .

(٣) المادة الأولى من دستور ١٩٦٠ .

(٤) المادتان ٣٦ و٧٠ من الدستور .

(٥) المادة ٤٦ .

(٦) المادتان ٦٢ و٦٣ .

(٧) المادتان ١٣٣ و١٦٤ .

(٨) المادة ١٥٩ .

(٩) المادة ١٢٣ .

(١٠) المادتان ٨٦ و١١١ .

(١١) « الصراع القبرصي : الدولة والهوية القومية » - زينون ستافرينيدس - نيقوسيا ١٩٧٥ .

(١٢) الاحصاءات التي يقدمها القبارصة اليونانيون تقول أنهم يشكلون ٨٠ بالمئة من سكان الجزيرة مقابل ١٨ بالمئة للقبارصة

الأتراك ، غير أن احصاءات القبارصة الأتراك تؤكد أنهم يشكلون ٢٤,٦ بالمئة مقابل ٧٤,٧ بالمئة للقبارصة اليونانيين والباقي من الأقليات .

(١٣) « الصراع القبرصي : الدولة والهوية القومية » - زينون ستافرينيدس - نيقوسيا ١٩٧٥ .

(١٤) المرجع السابق .

(١٥) راجع النص الحرفي لهذا المخطط في ملاحق الكتاب .

(١٦) « الصراع القبرصي : الدولة والهوية القومية » - زينون ستافرينيدس - نيقوسيا ١٩٧٥ .

(١٧) المرجع السابق .

(١٨) « الصراع القبرصي : وجهة نظر محام » - زعيم نجاتي غيل - نيقوسيا ١٩٨٢ - الطبعة الثانية

(١٩) راجع الفصل الخاص بـ « حتى آخر قبرصي تركي » .

(٢٠) راجع « مخطط اكريتاس » في الملاحق المرفقة .

(٢١) المادة الأولى من معاهدة التحالف .

(٢٢) راجع على سبيل المثال: مقالة نانسي غراوشو في كتاب « قبرص في مرحلة الانتقال : ١٩٦٠ - ١٩٨٥ » - لندن ١٩٨٦ - ص ٢ ، وفيه تسجل الكاتبة بالحرف : « بعد أقل من اسبوع من رفض الحكومة التركية للتعديلات ، شن القبارصة اليونانيون غير النظاميين ، بمساعدة البوليس ، هجوماً كبيراً على القبارصة الأتراك في نيقوسيا ، بعد سلسلة من الحوادث التي بدأت في ٢١ من ذلك الشهر . القبارصة الأتراك قتلوا داخل منازلهم ، وقد أُخذ ٧٠٠ منهم كأسرى » .

الفصل الخامس

مفاوضات محكومة بالفشل !

في ١٧ كانون الثاني / يناير ١٩٨٥ شهد مقر الأمم المتحدة في نيويورك مؤتمر قمة كان محط اهتمام الكثير من الدوائر السياسية في كافة أنحاء العالم .

لقد التقى الرئيسان سبيروس كبريانو (رئيس الجمهورية في الشطر الجنوبي اليوناني من جزيرة قبرص) ورؤوف دنكتاش (رئيس جمهورية قبرص الشمالية التركية) ، وأنضم إليهما خافييه بيريز دو كويار أمين عام الأمم المتحدة .

كان الاتفاق على عقد هذه القمة محصلة لثلاث جولات من المحادثات أجراها دو كويار ومساعدوه مع الطرفين القبرصيين التركي واليوناني ، وانتهت بمفاجأة دفعت دو كويار إلى أن يقول في الجلسة التي عقدها مجلس الأمن الدولي في ١٢ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٤ ، بأن اللقاء رفيع المستوى الذي سيتم بين زعيمي الطائفتين « سيؤدي إلى اتفاق يتضمن العناصر الضرورية لحل شامل للمسألة القبرصية ، يهدف إلى إقامة جمهورية فدرالية في قبرص »[١] .

تفاؤل الأمين العام لم يكن ينطلق من فراغ ، بل انه جاء تعبيراً عن الاتفاق التام الذي أمكن التوصل إليه في ختام الجولات الثلاث من المحادثات ، خصوصاً بعدما قدم الجانب القبرصي التركي تنازلات دفعت حتى اندرياس باباندريو رئيس الوزراء اليوناني لأن يقول في ٢ كانون الثاني ١٩٨٥ : « مما لا شك فيه أن القبارصة الأتراك قاموا بخطوات مهمة في سبيل إيجاد حل عادل ودائم للمسألة القبرصية »[٢] .

وقد نُقل عن كبريانو قوله ، عشية القمة : « كل شيء جيد . . لقد حصلنا على أفضل شروط ممكنة »[٣] .

وكان كبريانو ، قبل الجولة الثالثة والأخيرة من المحادثات وبعدما قدم الجانب التركي موافقته الكاملة على مشروع دو كويار ، قد استشار اعضاء حكومته كما استشار الحكومة

اليونانية ، ثم أعطى الضوء الأخضر للأمين العام الذي أعتبر أن القضية باتت منتهية وان قمة الزعيمين ستكون شكلية فقط ، ولن يستغرق الأمر أكثر من ساعة ينتهي الأمر بعدها بتوقيعهما على مشروع الحل ، لتبدأ من ثم المراحل التالية المتعلقة بالتنفيذ وتصل تلك المشكلة التي شغلت الأمم المتحدة زهاء ربع قرن ، إلى نهاية سعيدة .

بغض النظر عن ما تردد عن ضغوطات تعرّض لها الجانب القبرصي التركي ومن ورائه الجانب التركي لحملهما على تقديم تنازلات تسهل الحل ، إلا أن أياً منهما ـ وخاصة الجانب القبرصي التركي ـ لم يبدِ أي تردد في إثبات استعداده للذهاب إلى أقصى حدود ممكنة من التنازلات في سبيل التعبير عن رغبته الصادقة في إيجاد حل لهذه القضية .

انعقدت القمة التي تصورها دو كويار مناسبة للتوقيع و« غسل القلوب » ، وتصورها دنكتاش فرصة لفتح صفحة جديدة . . . فإذا بالرجلين أمام مفاجأة لم يكن أي منهما يتوقع حصولها .

بعد كلمة الافتتاح التي ألقاها دو كويار وبدا خلالها في أعلى درجات السعادة وهو يوشك أن يرى ولادة حدث سيمثل أحد أكبر الانجازات التي حققتها الأمم المتحدة في عهده ، تكلم دنكتاش مؤكداً أنه يوافق على مشروع الأمين العام ككل لا يتجزأ ، وأنه جاهزٌ للتوقيع لكي تبدأ من ثم مجموعات العمل ترجمة الاتفاق إلى واقع . . . وعندما جاء دور كبريانو في الكلام كانت الصدمة التي أذهلت المشاركين الآخرين . قال كبريانو انه يقبل المشروع من حيث المبدأ وعلى أساس أنه يشكل قاعدة للمفاوضات .

لم يكن دو كويار ودنكتاش بحاجة إلى أي شرح ليفهما المغزى الحقيقي من كلام رئيس القبارصة اليونانيين ، فهو قد أتى ـ ببساطة ـ لا للتوقيع بل للتفاوض ، وكأن الجولات الثلاث من المحادثات التمهيدية لم تكن ولا كانت معها الموافقة الصريحة التي أعطاها كبريانو بعد مشاورات طويلة أجراها في نيقوسيا وأثينا .

ذُهل الأمين العام لهذا الانقلاب في موقف رئيس القبارصة اليونانيين ، لكن ذاكرة رئيس القبارصة الأتراك عادت بسرعة إلى ما قبل ربع قرن من الزمن . . . إلى توقيع مكاريوس ـ بموافقة كافة زعماء الطائفة القبرصية اليونانية ـ على إتفاقيات زيورخ ولندن ودستور ١٩٦٠ ، ومبادرتهم بعد فترة قصيرة إلى إنكار تواقيعهم ، حتى من قبل أن يجف مدادها .

انتهت القمة بفشلٍ ذريع ، واللغة الدبلوماسية التي استخدمها دو كويار لاحقاً لاعلان

هذا الفشل ، لم تكن تخفي تحديد المسؤول الأول عنه .

وفي نيقوسيا نفسها ، كما في معظم عواصم العالم ، كانت خيبة الأمل ظاهرة ، كما كانت الادانة واضحة[٤] .

غير أن هذه الحادثة لم تكن الأولى من نوعها في مسلسل المفاوضات الطويل الذي جرى بين زعماء الطائفتين على مدى أكثر من ١٧ عاماً ، ولا كان مشروع دو كويار هو الأول ـ ولعله ليس الأخير ـ الذي قطع شوطاً كبيراً من النجاح ثم اصطدم بعقبات وضعها القبارصة اليونانيون لتعود المفاوضات فتبدأ من جديد .

إن أول جولة من المفاوضات بين الطائفتين بدأت عام ١٩٦٨ ، وتحديداً في أعقاب انتخابات الرئاسة التي جرت في الجانب اليوناني ، في ٢٥ شباط / فبراير من ذلك العام وأسفرت عن تجديد ولاية رئيس الأساقفة مكاريوس . آنذاك وقف مكاريوس ليؤكد أمام مجلس النواب القبرصي اليوناني رغبته في البحث مع القبارصة الأتراك بشأن سبل توفير « حقوقهم المشروعة وبعض الامتيازات الاضافية » ، على أن يكون ذلك في حدود دولة موحدة ، ديمقراطية ، مستقلة . على هذا الأساس قدم مكاريوس إلى يوثانت الأمين العام للأمم المتحدة في ذلك الحين ، مقترحاته الجديدة . كانت أفكار مكاريوس تقوم على أن تكون في قبرص دولة موحدة ، ينعم فيها القبارصة الأتراك باستقلال طائفي ، وأن يكون بنيان الدولة وشكل مؤسساتها الحكومية موضوعاً للبحث والنقاش ، وأي دستور مقترح ينبغي أن يوافق عليه الشعب سواء مباشرة أو غير مباشرة ، من خلال آلية ديمقراطية معترف بها .

ومن المقترحات أيضاً أن تمثل الطائفة القبرصية التركية وفق قاعدة نسبية في مجلس النواب ، لكن الانتخابات البرلمانية ينبغي أن تتم على أساس دائرة انتخابية مشتركة ، وأن تكون هناك وزارة لشؤون القبارصة الأتراك يتولاها وزير قبرصي تركي ، على أن يتم وضع بند خاص لتوفير تمثيل عادل للقبارصة الأتراك في الدوائر الرسمية والهيئات القضائية .

هذه الخطوة التي أقدم عليها مكاريوس بدت ، في حينه، بمثابة تحول نوعي بالغ الأهمية ، ذلك أن القبارصة اليونانيين كانوا حتى ذلك الحين يرفضون بإصرار التفاوض مع القبارصة الأتراك ، ويصفون هؤلاء بأنهم « متمردون » .

لكن هذا التحول كان مرده إلى أسباب ذاتية خاصة بالقبارصة اليونانيين ، وأخرى موضوعية خاصة بالتطورات التي أسفرت عنها الأحداث اللاحقة لمجزرتي « كوفينو »

(« جشيتكال » بالتركية) و« ايوس تيودوروس » (« بوغازيشي » بالتركية) في تشرين الثاني نوفمبر وكانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٧[٥] .

لقد شعر القبارصة اليونانيون بالاحباط وخيبة الأمل عندما رأوا حكومة أثينا تقبل بسرعة ، أن تسحب قواتها كاملة (لولا إصرار مكاريوس على الاحتفاظ بجزء منها) وأن تستدعي غريفاس ثانية ، وأن تقبل بمبدأ دفع تعويضات للقبارصة الأتراك نتيجة ما لحق بهم من خسائر مادية وبشرية .

كانت هذه هي المرة الثانية التي تخذلهم فيها حكومة أثينا (المرة الأولى بعد أحداث كانون الأول ١٩٦٣) ، عند أول اشارة تركية عن استعدادها للتدخل العسكري حتى ولو وصل الأمر الى حد إندلاع الحرب بينها وبين اليونان .

هذان الموقفان أكدا للقبارصة اليونانيين أن اثيناتريد الأينوسيس ولكن على حسابهم هم فقط ،وليست في وارد الحرب مع تركيا لإنجاز هذه الاينوسيس ، بل انها مستعدة حتى للتخلي مؤقتا عن الأينوسيس والضغط على القبارصة اليونانيين ، إذا ما لاح شبح مثل هذه الحرب (كما حصل في مفاوضات زيورخ ولندن) .

إلى ذلك كله بدا واضحاً لمكاريوس وأعوانه أن قضية الأينوسيس ليست بالبساطة التي كانوا يعتقدونها ، وأن ثمة خطوطاً حمر لا يمكن لهم أو لأثينا تجاوزها ، وبالتالي فإن أفضل ما يمكن لهم أن يفعلوه هو أن يجلسوا بأنفسهم مع القبارصة الأتراك ، وأن يعطوهم قدراً من « الامتيازات الاضافية » مقابل انتزاع موافقتهم على إحداث تعديلات على دستور ١٩٦٠ .

القبارصة الأتراك ، من جهتهم ، كانوا مستعدين لإلتقاط هذه السانحة ، وكانوا بدورهم ينتظرون الفرصة لكي يجلسوا ـ من موقع الشريك ـ على طاولة مفاوضات واحدة مع القبارصة اليونانيين لإعادة ترتيب البيت القبرصي من دون أن يظل سيف الأينوسيس مسلطاً على أعناقهم .

هكذا ، وبعد جهود مكثفة قامت بها الأمم المتحدة ، بدأت عام ١٩٦٨ المحادثات بين الطائفتين من أجل إعادة بناء دستور قبرص ، تحت إشراف ممثل خاص للأمين العام للأمم المتحدة .

بين ١٩٦٨ و١٩٧١ تضمنت المفاوضات ثلاث مراحل تم خلالها تبادل الوثائق والموضوعات المختلفة ، خصوصاً بالنسبة إلى الحكومة المحلية ، وقد تمت مناقشة ذلك كله في العمق :

● في المرحلة الأولى ركز المتفاوضون جهودهم لبحث مسألة السلطة المحلية ، وحاولوا التوصل إلى

صيغة تجمع القرى .

● في المرحلة الثانية تبادل المتفاوضون اقتراحات ملموسة حول الحكومة ، الشرطة ، المجلس النيابي ، ادارة العدل والحكومة المحلية .

● المرحلة الثالثة بدأت في آب / أغسطس ١٩٦٩ . « إيوكا » كانت ، في ذلك الحين ، قد كثفت نشاطها والبلبلة السياسية التي شهدها الجانب القبرصي اليوناني كان لها تأثير وخيم على المفاوضات ، إذ أن المفاوض القبرصي اليوناني لم يكن قادراً على تحمل التفاوض على حل بشكلٍ ، أو طريقة تحول فعلياً دون تحقيق الأينوسيس .

في خريف ١٩٧١ انتهت المحادثات الى طريق مسدود .

عند تسلم د . كورت فالدهايم مهام الأمين العام للأمم المتحدة في كانون الثاني ١٩٧٢ ، جدد الجهود لتنشيط المحادثات ، وكنتيجة لذلك تم في ٨ حزيران / يونيو ١٩٧٢ ، استئناف تلك المحادثات التي شهدها هذه المرة ، إضافة إلى المندوبين القبرصيين اليوناني والتركي ، الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في قبرص وخبراء دستوريون يونانيون وأتراك .

وبينما كانت المحادثات تجري في أجواء متشنجة ، كان مكاريوس يمضي في إلقاء خطبه الاستفزازية حول الأينوسيس في كافة أنحاء الجزيرة . وكان ذلك كفيلاً بوضع نهاية سريعة لهذه المحادثات .

في ٢٥ نيسان / إبريل ١٩٧٤ استؤنفت المحادثات في أجواء لا تقل تشنجاً ، وقد خرج المفاوض القبرصي اليوناني غلافكوس كليريديس من الإجتماع إحتجاجاً على ما نُقل عن رئيس الوزراء التركي بلند أجاويد من « أن نظاماً فدرالياً للحكم هو الحل الأمثل في قبرص » . غير أن المفاوض القبرصي التركي رؤوف دنكتاش صرّح للمراسلين الصحافيين بأن موقف القبارصة الأتراك من المطالبة بسلطة محلية في دولة قبرصية مستقلة لم يتغير . أجاويد أيضاً أكد أن لا تغيير في الموقف التركي من المفاوضات بين الطائفتين . ونتيجة لجهود الجانب القبرصي التركي وتصميم الأمين العام للأمم المتحدة ، استؤنفت المحادثات في ١١ حزيران ١٩٧٤ .

لكن نشاط حركة « أيوكا ب » ، والبلبلة السياسية الناجمة عن خلافات بين رئيس الأساقفة مكاريوس والحكام العسكريين في اليونان ، راحا يؤثران بشكل سلبي على محادثات الطائفتين ، فالحكام العسكريون اليونانيون الذين يعملون لتحقيق الأينوسيس كانوا يدعمون « أيوكا ب » ، وبذلك فإن رئيس الأساقفة مكاريوس وجد نفسه عاجزاً عن التوصل إلى حل مع القبارصة

الأتراك .

بين ١٩٧٢ و١٩٧٤ تم تبادل العديد من الوثائق والآراء حول كافة القضايا . وقد كشف كليريديس عام ١٩٧٦ بأن « شبه إتفاق » تم التوصل إليه خلال هذه الفترة ، لكن « الفيتو » الذي وضعه مجلس الوزراء اليوناني في أثينا ، قضى عليه .

بعد التدخل العسكري التركي في ٢٠ تموز / يوليو ١٩٧٤ ، اتفق الجانبان على القيام بجهود جديدة للتوصل إلى حل للقضية القبرصية ، من خلال محادثات بين الطائفتين على أساس متكافىء ، وتحت رعاية الأمين العام للأمم المتحدة . وقد جرت بالفعل عدة جولات من هذه المحادثات : الأولى في فيينا (من ٢٨ نيسان / إبريل إلى ٣ أيار / مايو ١٩٧٥) تبعتها جولتان في المدينة نفسها : الأولى بين ٥ و٧ حزيران ١٩٧٥ والثانية بين ٣١ تموز و٢ آب من العام نفسه . وفي ٨ ـ ١٠ أيلول / سبتمبر جرت جولة قصيرة رابعة في نيويورك ، أعقبتها جولة خامسة تمت في فيينا بين ١٧ و٢١ شباط / فبراير ١٩٧٦ .

تجدر الاشارة هنا ، إلى أنه خلال الجولة الثالثة التي جرت في فيينا ، اتفق الطرفان على تبادل السكان (من تبقى من القبارصة اليونانيين في الشطر الشمالي انتقلوا إلى الشطر الجنوبي ، ومن تبقى من القبارصة الأتراك في الشطر الجنوبي ، انتقلوا إلى الشطر الشمالي) . وقد تمت هذه العملية ، من دون عقبات تذكر ، برعاية وإشراف الأمم المتحدة .

في ٢٢ كانون الثاني ١٩٧٧ ، وبمبادرة من دنكتاش رئيس « دولة قبرص التركية الفدرالية » ، عُقد اجتماع قمة بينه وبين رئيس الأساقفة مكاريوس ، تبعه اجتماع آخر في ١٢ شباط من ذلك العام ، وحضره الأمين العام للأمم المتحدة . وفي هذا اللقاء وافق الزعيمان على الخطوط الارشادية الأربعة التالية ، لتكون أساساً لأي مفاوضات بين الطائفتين :

١ ـ إننا نسعى لقيام دولة مستقلة ، غير منحازة ، ثنائية الطوائف ، جمهورية ، فدرالية .

٢ ـ نسبة الأراضي التي تقع تحت ادارة كل طائفة ينبغي بحث مسألتها في ضوء القابلية الحياتية والإنتاجية والملكية .

٣ ـ المسائل المبدئية مثل حرية التنقل ، حرية الإقامة ، حق الملكية ، والمسائل الأخرى ، مفتوحة للنقاش ، مع الأخذ بعين الاعتبار القاعدة الأساسية لنظام فدرالي ثنائي الطوائف ، وبعض الصعوبات التطبيقية التي يمكن أن تنشأ بالنسبة إلى الطائفة القبرصية التركية .

٤ ـ سلطات ومهام الحكومة الفدرالية المركزية ستكون بطريقة تكفل صيانة وحدة الدولة ، مع الأخذ بعين الاعتبار الطابع ثنائي الطوائف للدولة .

نفتح ، هنا ، قوسين لنشير إلى مفارقة ذات دلالة بالغة الأهمية ، إذ رغم وضوح الطابع الإلزامي لهذه المبادىء التي أراد واضعاها أن تجري في هديها كل المحادثات اللاحقة بين الطائفتين ، وهو وضوح يبرز من النص الحرفي للاتفاق ، كما ورد في النشرة الرسمية التي صدرت عن المكتب الاعلامي في الشطر اليوناني في الجزيرة[٦] إلا أن الاعلام الرسمي القبرصي اليوناني عاد بعد بضع سنوات ليعطي طابعاً مختلفاً لهذه المبادىء وليقدم نصاً مغايراً للنص الأصلي .

لقد تحولت ، بقدرة قادر ، البنود الأربعة لإتفاق مكاريوس ـ دنكتاش من « خطوط إرشادية » إلى « نقاط تطرح كمواضيع للتفاوض » القضايا التالية :

١ ـ مناقشة وضع دستور لجمهورية فدرالية ، ثنائية الطوائف ، مستقلة وغير منحازة .

٢ ـ مناقشة حصة كلا الطرفين من الأراضي في ضوء القابلية الحياتية والانتاجية الاقتصادية لكل منطقة ومسائل الملكية العقارية .

٣ ـ مناقشة المسائل المبدئية ، كحرية التنقل ، وحرية اختيار أماكن السكن والعمل ، وحرية الملكية والمسائل الأخرى في ضوء الضرورات الأساسية ذات الطبيعة التطبيقية التي يمكن أن تواجه الطائفة القبرصية التركية .

٤ ـ تحديد سلطات ومهام الحكومة الفدرالية المركزية بحيث تصون وحدة البلد رغم الطابع ثنائي الطوائف للدولة .

إن أي قراءة متمعنة لهذه البنود المحرّفة[٧] تظهر الفارق الكبير بين النص الأصلي والنص المزور .

لقد تحولت « أننا نسعى لقيام . . . » إلى « مناقشة وضع . . . » وحُذفت « مع الأخذ بعين الاعتبار القاعدة الأساسية لنظام فدرالي ثنائي » من البند الثالث . . . وتحولت عبارة « مع الأخذ بعين الاعتبار الطابع ثنائي الطوائف للدولة » إلى « رغم الطابع ثنائي الطوائف للدولة » .

وبذلك كله أُفرغ اتفاق مكاريوس ـ دنكتاش من أي محتوى وتحولت « الخطوط الارشادية » إلى ما يشبه تجميع للنقاط التي يثيرها كلا الطرفين . . . فهل يمكن تصور أن يكلف الزعيمان نفسيهما كل هذا العناء للوصول الى مثل هذه النتيجة ؟

على أن هذا التحول ، أو التحريف ، لم يكن إبن ساعته إذ أن مكاريوس نفسه بدا وكأنه قد تراجع عن المبادىء الأربعة بمجرد توقيعها ، فقد نُقل عنه بعد بضعة شهور قولـه : « لن يتم التوقيع بالحبر الأحمر تحت أي اتفاق يعطي ولو حجراً واحداً للأتراك »[8] .

مهما يكن فإن حبل المفاوضات لم ينقطع ، وقد جرت جولة جديدة من هذه المفاوضات في فيينا وبرعاية الأمين العام للأمم المتحدة كورت فالدهايم واستمرت من ٣١ آذار / مـارس إلى ٧ نيسان / إبريل ١٩٧٧ .

في هذه الجولة قدم الوفد القبرصي التركي اقتراحات لحل المسألة ، على أساس فدرالي ، وعلى قاعدة المشاركة في السلطات بين طائفتين متساويتين ، بحيث تكون مهام الحكومة الفدرالية استشارية فقط في المرحلة الأولى لكنها يمكن ان تنمو مع نمو الثقة والتعاون بين الطائفتين .

القبارصة اليونانيون قدموا بدورهم اقتراحات لإنشاء دولة فدرالية ثنائية الطوائف ، على أن تكون للسلطة المركزية صلاحيات واسعة لحفظ الاستقلال والسيادة . الملفت هنا أن الجانب القبرصي اليوناني قدم اقتراحات تعطي القبارصة الأتراك مساحة من الأرض توازي ٢٠ بالمئة من مساحة الجزيرة لتكون تحت سيطرتهم كجزء من الدولة الفدرالية الثنائية المقترحة ، التي ستحمل اسم « جمهورية قبرص الفدرالية » .

بعد موت رئيس الأساقفة مكاريوس في ٣ آب ١٩٧٧ توقفت المحادثات لفترة من الزمن ، وفي ٢٦ كانون الثاني ١٩٧٨ أعلن كبريانو رئيساً منتخباً للادارة القبرصية اليونانية ، ومع انتهاء الانتخابات تصلب الموقف اليوناني حيال المحادثات ، ودار جدال كبير بشأن مدى التنازلات التي قُدمت للقبارصة الأتراك ، انتهى بإستقالة المفاوض القبرصي اليوناني السيد تاسوس بابادوبولوس الذي كان قد تقدم بخريطة إلى مؤتمر جنيف تظهر فيها مساحة الـ ٢٠ بالمئة المقترحة للقبارصة الأتراك . وفي هذه المرحلة ظهر اتجاه لدى القبارصة اليونانيين بتدويل الأزمة .

في كانون الثاني ١٩٧٨ قام الدكتور فالدهايم بزيارة لمدة ثلاثة أيام إلى قبرص اجتمع خلالها بكل من كبريانو ودنكتاش ، وأسفرت عن ترتيب لقاء قمة بين الرجلين في ١٤ كانون الثاني . اللقاء انعقد بالفعل وأسفر عن إتفاق على أن يقدم كلا الطرفين مقترحاته للأمين العـام الذي سيتولى استشارة كلا الطرفين لإيضاح الوضع ، وأن يقرر ، في ضوء ما ستسفر عنه مشاوراته ، موعد استئناف المحادثات في وقت ليس ببعيد .

في ضوء هذا الاتفـاق قدم الجـانب القبرصي التـركي مقترحـات وجدهـا الأمين العـام

« ملموسة وجوهرية » ، غير أن الجانب اليوناني رفضها بسرعة ، وكان وراء ذلك الرفض المتسرع الخشية من أن يؤدي استئناف المفاوضات إلى المساعدة على رفع قرار حظر الأسلحة الأميركية إلى تركيا ، وهو قرار كان يبحثه الكونغرس الاميركي في ذلك الحين .

لكن المأزق الذي بلغته المفاوضات عاد فأنتهى مرة أخرى بترتيب قمة ثانية في ١٨ و١٩ أيار ١٩٧٩ بين كبريانو ودنكتاش تم خلالها التوصل إلى إتفاق من النقاط العشر التالية :

١ ـ استئناف محادثات الطائفتين في ١٥ حزيران ١٩٧٩ .

٢ ـ قاعدة المحادثات ستكون المبادىء الأربعة التي أرساها مكاريوس ـ دنكتاش في ١٢ شباط / فبراير ١٩٧٧ وقرارات الأمم المتحدة الخاصة بالمسألة القبرصية .

٣ ـ ينبغي احترام الحقوق الإنسانية والحريات الأساسية لكل مواطني الجمهورية .

٤ ـ المحادثات ستشمل كافة الجوانب الدستورية وتلك المتعلقة بالأراضي .

٥ ـ اعطاء الأولوية للتوصل إلى اتفاق حول وضع « فاروشا » تحت اشراف الأمم المتحدة ، في الوقت نفسه الذي يبدأ فيه المتفاوضون بحث الجوانب الدستورية والخاصة بالأراضي في سبيل التوصل إلى حل شامل . بعد الاتفاق حول فاروشا سيبدأ التنفيذ فوراً ودون انتظار النتائج التي سيسفر عنها النقاش حول الجوانب الأخرى من المسألة القبرصية .

٦ ـ تم الاتفاق على الامتناع عن أي عمل من شأنه تعريض نتائج المحادثات للخطر ، وأن تعطى أهمية خاصة للاجراءات العملية الأولية التي سيقوم بها كلا الطرفين لإثبات حسن النية وتوفير الثقة المتبادلة والعودة إلى الحالة الطبيعية .

٧ ـ سيتم البحث في نزع سلاح جمهورية قبرص ، وكل المسائل المتعلقة بذلك ستتم مناقشتها .

٨ ـ استقلال جمهورية قبرص ، وسيادتها ، ووحدة أراضيها ، وعـدم انحيازهـا . . . ستكون مكفولة بشكل مناسب ضد أي وحدة كاملة أو جزئية مع أي بلد ، وضد أي شكل من أشكال التقسيم والانفصال .

٩ ـ محادثات الطائفتين ستتم بشكل مستمر ودون أي تأخير .

١٠ ـ ستجري محادثات الطائفتين في نيقوسيا .

بعـد وقت قصير من إتفـاق النقاط العشر ، كثّف الجـانب القبـرصي اليـونـاني جهـوده

لتدويل المسألة القبرصية ، وكجزء من هذه الحملة لجأ إلى الجمعية العمومية للأمم المتحدة للحصول على قرار بدعم الموقف القبرصي اليوناني ، وهو أمر اعتبره القبارصة الأتراك خرقاً للمادة السادسة من الإتفاق ، ونسفاً للاجواء التي سادت المحادثات .

نتيجة لذلك توقفت المحادثات مجدداً ، فكان أن انتهزت الولايات المتحدة هذه الفرصة لتتقدم ، بمشاركة بريطانيا وكندا ، بخطة سلام لحل المسألة القبرصية . ومع أن المشروع كان يفترض أن يكون بالغ السرية ، إلا أنه سُرّب إلى الصحافة ، وقد تبين أنه يحاول الإعتماد على المبادىء الأربعة التي أسفرت عنها قمة مكاريوس ـ دنكتاش ، لكنه لم يكن مشروعاً مفصلاً لحل كافة المشاكل . على أي حال ، فإنه دُفن قبل أن يولد ، إذ رفضه كلا الطرفين ، وأدانه الإتحاد السوفياتي ، ووصفه حزب « آكيل » الشيوعي القبرصي اليوناني بأنه محاولة لإدخال قبرص في « كامب دايفيد » جديدة .

في حزيران ١٩٧٩ ، وفي قاعة الاجتماعات بمقر قوات حفظ السلام الدولية الواقع على الخط الأخضر الفاصل بين المنطقتين ، استؤنفت المحادثات التي أُفتتحت برسالة حدد فيها الأمين العام للأمم المتحدة الأرضية المشتركة للمفاوضات على الشكل التالي :

١ ـ كلا الطرفين أكد صلاحية الاتفاقين اللذين تم التوصل إليهما في قمتي ١٢ شباط ١٩٧٧ و١٩ أيار ١٩٧٩ .

٢ ـ كلا الطرفين أكد دعمه لحل فدرالي في الجانب الدستوري ، وحل على أساس المنطقتين في الجانب الخاص بالأراضي .

٣ ـ كلا الطرفين أشار إلى أن مسألة الأمن (حماية الطائفة من أي اعتداء) يمكن طرحها ومناقشتها في محادثات الطائفتين ، ومن المتفاهم عليه أن هذه المسألة ستناقش مع الأخذ بعين الاعتبار بعض الصعوبات التطبيقية التي يمكن أن تواجه الطائفة القبرصية التركية ، وكذلك أمن قبرص ككل .

٤ ـ كلا الطرفين دعا الأمين العام للأمم المتحدة للعمل على استمرار المحادثات في ما بينهما .

بين ١٥ أيلول ١٩٨٠ وكانون الثاني ١٩٨١ جرت أربع جولات من المحادثات التي كانت على جدول أعمالها الموضوعات التالية :

١ ـ فاروشا[٩] .

٢ ـ الامتناع عن القيام بأي عمل من شأنه إعاقة نجاح المحادثات ، وإعطاء أهمية خاصة للاجراءات التي ينبغي لكلا الطرفين إتخاذها لإثبات حسن النية وتوفير الثقة المتبادلة وعودة الأحوال الطبيعية .

٣ ـ الجوانب الدستورية .

٤ ـ الأراضي .

لكن المحادثات تأجلت من جديد ، وهذه المرة برضى الطرفين ، بسبب إجراء الإنتخابات النيابية في شطري الجزيرة . وخلال فترة التأجيل التي أعاد فيها القبارصة الأتراك التجديد لرؤوف دنكتاش كرئيس لدولة قبرص التركية الفدرالية ، تقدم الجانب القبرصي التركي بمقترحات متكاملة بالنسبة إلى الدستور وتوزيع الأراضي ومسألة الأمن .

بعد شهرين من المقترحات القبرصية التركية عرض الدكتور فالدهايم على الطرفين اقتراحات وُصفت بأنها « أفكار » أو « مبادىء » .

كانت أفكار فالدهايم تتحدث عن دولة فدرالية ، مستقلة ، ذات سيادة ، جمهورية ، تتكون من ولايتين منفصلتين ومنطقة فدرالية تقوم فيها الحكومة المركزية ، وذلك على أن يُمارس السلطة التنفيذية في الجمهورية مجلس فدرالي يتكون من ستة أعضاء (أثنان من الولاية الشمالية ، وأربعة من الولاية الجنوبية) . هؤلاء الأعضاء الستة يتم تعيينهم ، وقد اقترح فالدهايم أن يكون انتخاب اعضاء المجلس الفدرالي والرئيس ونائب الرئيس موضوع نقاش خلال المفاوضات بين الطائفتين . أما بالنسبة إلى الجانب الخاص بتوزيع الأراضي فاقترح فالدهايم أن يكون التوزيع على قاعدة ٧٠ بالمئة للقبارصة اليونانيين مقابل ٣٠ بالمئة للقبارصة الأتراك .

المفاوضات استؤنفت مرة أخرى في ١٨ تشرين الثاني ١٩٨١ وكانت أفكار فالدهايم على جدول الأعمال وقد أبدى كلا الطرفين رأيه فيها .

وفي عام ١٩٨٢ تم تسريع الخطوات في الاجتماعات المشتركة ، إلا أن هذا العام انقضى والخلافات بين الجانبين أوسع منها في أي وقت مضى ، خصوصاً في ما يتعلق بمسألتي الدستور وتوزيع الأراضي .

في شباط ١٩٨٣ أُعيد انتخاب سبيروس كبريانو ، بدعم من حزب « آكيل » الشيوعي ، لولاية رئاسية جديدة من خمس سنوات . إذ ذاك وبعد ما تحلل كبريانو من أي أعباء تفرضها عليه

المزايدات الانتخابات التي بلغت ذروتها ، بدا للأمين العام للأمم المتحدة خافييه بيريز دو كويار ، وهو ممثل سابق لفالدهايم في محادثات الطائفتين وبالتالي على علم بكافة ابعاد المسألة ، أن الوقت قد حان لإطلاق مبادرة جديدة ولكن حاسمة .

بدأ دو كويار محاولات لجس النبض على أساس الانطلاق من حيث انتهت إليه أفكار ڤالدهايم التي حظيت معظم بنودها، باستثناء النقطتين المتعلقتين بالدستور وتوزيع الأراضي ، بموافقة كلا الجانبين .

العقبة الأولى في طريق دو كويار وضعتها الحكومة القبرصية اليونانية التي عادت ، بعد سنتين من الغياب الطوعي ، فطرحت المسألة القبرصية على الجمعية العمومية للأمم المتحدة ، في خرقٍ سافر للنقطة السادسة من إتفاق دنكتاش ـ كبريانو والتي أعيد التأكيد عليها في كافة المحادثات اللاحقة .

في ١٣ أيار ١٩٨٣ أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار رقم ٣٧ /٢٥٣ بموافقة ١٠٣ أصوات مقابل خمسة وإمتناع ٢٠ دولة عن التصويت . القرار أعاد تأكيد المطالبة بإنسحاب كل القوى المحتلة ، والعودة الطوعية للنازحين إلى قراهم مع توفير شروط الأمان لهم .

الفقرة الثانية من القرار دعت كافة الدول لمساعدة « جمهورية قبرص » على ممارسة « حقها في الاشراف الكامل والفاعل على كافة اراضي قبرص » .

أكثر من ذلك ان القرار دعا إلى استئناف المفاوضات بين الطائفتين وفق شروط تتجاوز بكثير ما كان القبارصة اليونانيون أنفسهم قد وافقوا عليه .

لقد بدت الجمعية العامة للأمم المتحدة « ملكية أكثر من الملك » ، ولا غرابة في ذلك ، إذ أن ثلثي الدول التي اقترعت لصالح القرار هي من دول العالم الثالث (دول حركة عدم الانحياز والكتلة الشرقية) . وإذا كانت هذه الاخيرة قد اتخذت مثل هذا الموقف لحسابات سوفياتية خاصة ومرتبطة أساساً بمحاولة اللعب على أوتار الخلافات القائمة بين اليونان وتركيا من جهة (وكلاهما عضو في حلف شمال الأطلسي) وبين اليونان والولايات المتحدة من جهة أخرى ، فإن الكتلة الأولى ما زالت واقعة تحت تأثير الخدعة التي بدأها مكاريوس وتابعها كبريانو والقائلة بأن قبرص (اليونانية) هي دولة غير منحازة[١٠] .

كان لهذا القرار وقع الصاعقة على الجانب القبرصي التركي ، مما أدى إلى وقف المفاوضات . حيال ذلك لم يكن أمام دو كويار سوى أن ينتظر هدوء العاصفة وإنجلاء الغبار لكي

يستأنف محاولاته لاستكشاف آراء كلا الطرفين ، وهو ما تم فعلاً في ٨ آب .

لكن القبارصة الأتراك كانوا قد بدأوا الاعداد لإعلان الاستقلال ، وقد أتخذ برلمانهم الخطوة الأولى في سبيل ذلك باعتماده قراراً (٣٣ صوتاً مقابل ٦) يؤكد حقهم في تقرير مصيرهم .

في تلك الأثناء اقترح دو كويار أن تتركز المحادثات على القضايا الحرجة المتعلقة بتوزيع الأراضي والدستور الفدرالي ، وأن المسألة الأولى ينبغي أن يتم التفاوض بشأنها على قاعدة احتفاظ القبارصة الأتراك بـ ٣٠ بالمئة من الأراضي كحدٍ أقصى و٢٣ بالمئة كحد أدنى .

نيكوس رولاندس وزير الخارجية وحزب « آكيل » الشيوعي وحزب « ذيسي » اليميني المعارض كانوا يؤيدون بشدة قبولاً فورياً وغير مشروط بخطة الأمين العام ، إلا أن تردد كبريانو دفع رولاندس إلى الإستقالة . وفي ما بعد قدم دو كويار صياغة جديدة لخطته بحيث تتلاءم مع رغبات الحكومة القبرصية اليونانية ، إلا أن دنكتاش رفضها ، كما كان متوقعاً .

في ١٥ تشرين الثاني ١٩٨٣ أعلن القبارصة الأتراك عن انشاء « جمهورية قبرص الشمالية التركية » . القرار اتخذه القبارصة اليونانيون ذريعة لوقف المحادثات بين الطائفتين مشترطين العودة عنه لإستئنافها .

في ٢ كانون الثاني ١٩٨٤ أعلن رؤوف دنكتاش بوصفه رئيساً لجمهورية قبرص الشمالية التركية سلسلة من إجراءات حسن النية بهدف حل بعض المواضيع مثار الخلاف بين الطائفتين . بين الاقتراحات واحد يقضي بإعادة منطقة محددة من مدينة « فاروشا » ومطار نيقوسيا الدولي ليكونا ـ مؤقتاً ـ تحت إشراف وإدارة الأمم المتحدة[١١] .

بالنسبة إلى المطار كرر الجانب القبرصي التركي إقتراحه بأن يُعاد فتحه للملاحة المدنية تحت ادارة الأمم المتحدة مؤقتاً ، لمصلحة الجانبين ، ودون التشديد ـ كما كانوا يفعلون سابقاً ـ على أن يُدار من قبلهما بالتساوي .

ومن أجل انهاء القضية الانسانية المتعلقة بالمفقودين الأتراك واليونانيين ، اقترح الجانب القبرصي التركي أن يعاد إحياء لجنة الأشخاص المفقودين التي شُكلت عام ١٩٨١ .

هذه المقترحات تضمنت أيضاً قائمة من المبادىء التي ينبغي أن توجه العلاقات بين الطرفين ، والأرضية المشتركة التي ينبغي أن ترتكز إليها لتسهيل التقدم بإتجاه حل نهائي للقضية .

وقد شملت القائمة جملة من الإجراءات الهادفة إلى بناء الثقة بين الطائفتين . من ذلك مثلاً ، أن يتوقف كلا الطرفين عن إلحاق الأذى بمصالح الطرف الآخر في حقول التجارة والسياحة والمواصلات ، وأن يستفيد الطرفان بالتساوي من كل المساعدات التي تحصل عليها قبرص ، وأن تشكل لجنة فنية لدراسة مسألة التعاون بين الجانبين في حقول التجارة ، السياحة ، الشؤون البلدية ، إمدادات المياه . . .

كما تضمنت المقترحات أن يتم بحث إتخاذ خطوات مشتركة في المجال الثقافي لتطوير تفاهم أفضل بين أجيال الشباب ، خصوصاً التركيز على تعليم اللغتين التركية واليونانية كلغتين اضافيتين في المدارس اليونانية والتركية ، والتعاون في التعليم العالي ، ودراسة إمكانية إنشاء جامعة مشتركة ، وتنظيم لقاءات مشتركة ثقافية وعلمية .

إلى ذلك فإن على الجانبين التوقف عن أي شكلٍ من أشكال الاستفزاز ، والعمل على تجنب التهديد باستخدام القوة ، وأن يوافقا على أن يجتمع زعماؤهما تحت رعاية الأمين العام للأمم المتحدة لمناقشة سبل التوصل إلى اتفاقات فدرالية ، ودعوة كل من اليونان وتركيا لتشجيع ومساندة جهودهما في البحث عن حلٍ عادل ، على أساس اتفاق دنكتاش ـ مكاريوس عام ١٩٧٧ ، واتفاق دنكتاش ـ كبريانو عام ١٩٧٩ والمداخلة الافتتاحية ووثيقة التقييم اللتين قدمها الأمين العام للأمم المتحدة عامي ١٩٨٠ و١٩٨٢ .

الولايات المتحدة رحبت بهذه المقترحات بإعتبارها خطوة في الطريق الصحيح ، وفي اليوم نفسه لاعلان تلك المقترحات أعلنت تركيا عن نيتها بسحب ١٥٠٠ جندي من قبرص .

في ٦ كانون الثاني رفضت الحكومة القبرصية اليونانية هذه المقترحات ووصفتها بأنها « دعاية لتضليل الرأي العام العالمي » . لكن كبريانو ، وبعد خمسة أيام من رفض مقترحات دنكتاش ، قدم إلى الأمين العام للأمم المتحدة وثيقة تتضمنُ جملة من المقترحات من أجل حل القضية القبرصية . هذه المقترحات تتكون من ستة بنود أُدرجت وفق الترتيب التالي :

١ ـ نزع السلاح : تنص المقترحات على نزع سلاح الجزيرة بشكل كامل ، وسحب كافة القوات وحل كل قوى الأمن بما فيها الحرس الوطني والقوات القبرصية التركية .

٢ ـ تتولى مراقبة السلام والأمن قوة دولية تحت رعاية الأمم المتحدة اضافة إلى قوات من بلدان غير متورطة في النزاع .

٣ ـ ضمانات دولية مع حرمان البلدان المعنية (المقصود تركيا واليونان وبريطانيا) من معاهدة

الضمان .

٤ ـ جمهورية فدرالية حقيقية .

٥ ـ الأرض : كان كبريانو قد نقل للسيد بيريز دو كويار في ٣٠ أيلول أن القبارصة اليونانيين يمكن أن يوافقوا على أن يحتفظ القبارصة الأتراك بـ ٢٣ بالمئة من الأراضي ، ولكن يمكن رفع هذه النسبة إلى ٢٥ بالمئة على أن تكون « فاماغوستا » و« مورفو » (مدينتان كانت تسكنهما غالبية يونانية) تحت سيطرة القبارصة اليونانيين .

٦ ـ الدستور :

أ ـ السلطة التنفيذية : الاحتفاظ بالنظام الرئاسي الوارد في دستور ١٩٦٠ ، أي أن يكون هناك رئيس يوناني ونائب رئيس تركي ومجلس وزراء على أساس قاعدة ٧٠ ـ ٣٠ .

ب ـ المجلس التشريعي : يفضل الاكتفاء بمجلس واحد ، ولكن يمكن الأخذ بنظام المجلسين ، على أن يكون تشكيل المجلس الأدنى (مجلس النواب) على أساس نسبة عدد السكان ، وأن يكون التمثيل في المجلس الأعلى (مجلس الشيوخ) تبعاً لصلاحيات ومهام هذا المجلس .

ج ـ العدل : تمثيل متساوٍ للطائفتين في المحاكم الفدرالية العليا .

د ـ سلطة الحكومة الفدرالية وحكومتي الطرفين : الحكومة الفدرالية تكون لها السلطة العليا على الشؤون الخارجية ، جوازات السفر ، الجاليات القبرصية ، الإتصالات الدولية ، المصادر الطبيعية الخ .

هـ ـ صيانة الحقوق الانسانية بما فيها حرية التنقل والإقامة والملكية .

و ـ المالية : تكون للحكومة الفدرالية سلطات تأمين فرص متساوية ومستويات حياتية متساوية لكل السكان[١٢] .

على أن كبريانو أوضح أنه لن يكون هناك أي مفاوضات مباشرة قبل أن يسحب القبارصة الأتراك إعلانهم عن تأسيس دولتهم ، وهو شرط كان معناه القضاء سلفاً على فرصة البحث في مثل هذه المقترحات ، إذ رد القبارصة الأتراك بأنهم مستعدون للتراجع عن قرارهم ولكن بعد أن يتم التوصل إلى حل فدرالي .

الفدرالية قبل . . . الفدرالية بعد . . .

عند هذه النقطة من الحوار العقيم كان لا بد للمسألة من أن تشهد تطوراً ما يدفعها ويعيد وضعها على نار قوية ، وبالفعل جاء هذا التطور من أثينا إذ ألقى اندرياس باباندريو رئيس الوزراء اليوناني خطاباً ، في ٢١ شباط ١٩٨٤، قال فيه : « ان أثينا لن تتسامح حيال أي تقدم جديد للقوات التركية »(١٣) .

الملفت في هذا الكلام أنه جاء في وقتٍ لم تكن قد وردت فيه أي اشارات أو معلومات عن استعدادات عسكرية تركية غير عادية ، بل ، بالعكس ، جاء قبل أيام من تقارير نشرتها الصحف القبرصية اليونانية عن تعزيز القوات اليونانية في الشطر الجنوبي من الجزيرة . وقد جاء في أحد هذه التقارير أن اليونان سترسل ١٥ ألف جندي إلى قبرص إذا ما طلب ذلك السيد كبريانو(١٤) . الحكومة القبرصية اليونانية اعترفت لاحقاً بتعزيز القوات ، لكنها وصفت ذلك بأنه « إجراء دفاعي عادي لا يشكل أي تهديد للقبارصة الأتراك في الشمال » .

ومع ازدياد حدة التوتر سافر كبريانو إلى أثينا لاجراء محادثات مع باباندريو . البيان المشترك عن المحادثات قال إن الرجلين توصلا إلى إتخاذ « سلسلة من الخطوات والاجراءات » . لكن البيان لم يوضح طبيعة ما تم التوصل إليه ، في حين تحدثت وسائل الاعلام القبرصية اليونانية عن أن كبريانو وباباندريو وقعا اتفاقية دفاعية وصفتها الصحف القبرصية اليونانية بأنها « استمرار لاتفاقات الضمان لعام ١٩٦٠ »(١٥) .

في هذه الاجواء المتلبدة عرض السيد دنكتاش توقيع ميثاق عدم اعتداء بين حكومته والحكومة القبرصية اليونانية ، إلا أن هذه الأخيرة رفضت العرض ووصفته بأنه « مناورة للحصول على الاعتراف » .

حادثة وقعت في ٧ آذار في بحر إيجه ، عندما زعمت أثينا أن سفينة حربية تركية أطلقت النار على مدمرة يونانية ، تحولت إلى أزمة دفعت أثينا إلى أستدعاء سفيرها في أنقرة . على أن الأزمة خفت حدتها عندما تراجعت أثينا عن قرارها بعد إيضاح تركي مقبول مفاده أن أياً من سفنها الحربية لم تطلق النار على المدمرة اليونانية .

بعد يوم من هذه الحادثة ، ناقش البرلمان التركي التقارير الواردة عن ازدياد حجم الوجود العسكري اليوناني في جنوب قبرص ، وأصدر قراراً يؤكد فيه أن تركيا ترغب في العيش بسلام مع اليونان ، لكنها مصممة على اتخاذ كل الاجراءات الضرورية ضد أي محاولات لزعزعة الاستقرار في المنطقة وقلب ميزان القوى في قبرص ، أو تهديد أمن القبارصة الأتراك .

في ١٧ نيسان تم تبادل السفراء بين تركيا وجمهورية قبرص الشمالية التركية .

هذا الأمر ، اضافة الى إعلان القبارصة الأتراك عن استفتاء على دستور الجمهورية ، وانتخابات عامة ، كان حجة استند إليها الجانب القبرصي اليوناني ، بالتشاور مع الحكومة اليونانية ، لعرض القضية على مجلس الأمن الدولي(١٦) .

التأم مجلس الأمن الدولي ، في ١١ أيار ١٩٨٤ ، وقد ألقى كبريانو كلمة دعا فيها المجلس لاتخاذ خطوات عاجلة لوضع نهاية للحالة السائدة ، وقال إن المجلس ينبغي أن يقوم بأي شيء يقدر عليه ، وأن ثمة خطراً على قبرص ووجودها نفسه ، وحذر المجلس من السماح بأن يتم بالتدريج ، اختفاء قبرص كدولة مستقلة .

من جهته شدد دنكتاش ، الذي دعاه المجلس للمشاركة في الاجتماعات ، على أن مسألة قبرص لم تبدأ عام ١٩٧٤ ، وأن السيادة والاستقلال ووحدة الأراضي في الجزيرة قد أُنتهكت من قبل الزعماء القبارصة اليونانيين أنفسهم لتدمير الطابع الثنائي للدولة ، بهدف ضمها إلى اليونان ، وأن اليونان هي التي تقف وراء هذه المؤامرة . وقال دنكتاش أن السيد كبريانو طلب من المجلس اعطاء الأكثرية اليونانية الحق بأن تقرر مصير قبرص ، وهذا ، بالطبع ، هو أساس المأزق ، وان القبارصة الأتراك لم يعلنوا دولتهم إلا لتجاوز هذا المأزق .

بعد انتهاء المداولات صوت المجلس بأكثرية ١٣ صوتاً مقابل صوت واحد (الباكستان) وامتناع الولايات المتحدة عن التصويت ، على قرار يؤكد فيه قراره السابق رقم ٥٤١ (١٩٨٣) ويدين كافة « الأعمال الإنفصالية » بما فيها تبادل السفراء بين تركيا والقيادة القبرصية التركية ، معلناً أن هذه الخطوات غير شرعية وباطلة ، ودعا إلى سحبها الفوري . كما كرر القرار دعوة الدول لعدم الاعتراف بدولة جمهورية قبرص الشمالية التركية ، داعياً الدول إلى إحترام سيادة واستقلال ووحدة اراضي وعدم انحياز جمهورية قبرص .

المندوب الباكستاني انتقد مسودة القرار لكونه لم يأت على ذكر استئناف المحادثات بين الطائفتين ، أو الاتفاقات التي نجمت عن قمتي ١٩٧٧ و١٩٧٩ والتي تعتبر أساسية في أي بحثٍ عن حل عادل للمسألة القبرصية معتبراً أن الحكم الذي أصدره مجلس الأمن يشكل عقبة في طريق التوصل إلى مصالحة بين الطائفتين .

دنكتاش قال إن القرار رقم ٥٤١ الذي أصدره مجلس الأمن كان ضاراً بالسلام ، وغير مقبول ، وان مجلس الأمن الدولي استند إليه في قراره الجديد ولذلك لا يمكن القبول بهذا القرار .

أما المندوب التركي فقال إن تركيا مضطرة مرة أخرى لرفض قرار مجلس الأمن الدولي حول قضية قبرص ، وان نص القرار لا يستجيب بأي حالٍ لمقتضيات الحياد والموضوعية والرغبة في سيادة القانون ، وانه لا يخدم قضية المصالحة والتفاهم بين الطائفتين القبرصيتين ، إذ استند أساساً إلى فهم خاطىء ، فاعترف بجماعة من المغتصبين على أنها هي حكومة جمهورية قبرص ، مع أنها لا تستطيع أكثر من زعم أنها تمثل الطائفة القبرصية اليونانية .

الموقف التركي والقبرصي التركي من قرار مجلس الأمن أعاد القضية إلى ثلاجة الحرب الباردة ، ولكن حرارة الحرب الكلامية ظلت مرتفعة ، بعدما خفت الحديث عن تعزيز القوات اليونانية « لمواجهة أي توسع تركي محتمل » وعن استعدادات تركية لاتخاذ « كل ما يلزم لصد أي محاولات لزعزعة الاستقرار في المنطقة وقلب ميزان القوى في قبرص ، أو تهديد أمن القبارصة الأتراك » .

في مثل هذه الأجواء بدا للأمين العام للأمم المتحدة أن الفرصة مواتية لإعادة إطلاق مبادرته ، فلم يتردد .

في خريف ١٩٨٤ استأنف دو كويار محادثاته لإيجاد نقاط تقارب بين الطرفين ، وفي تشرين الثاني قدم القبارصة الأتراك تنازلات مهمة (قيل إنهم قبلوا بأن يكون نصيبهم من الأراضي ٢٩ بالمئة ، وأن يتراجعوا عن مطالبتهم بأن تكون رئاسة الدولة الفدرالية مداورة بين الطائفتين) .

هذا التطور البارز هو الذي أدى إلى قمة نيويورك التي بدأنا هذا الفصل بالحديث عنها وعن النتيجة التي انتهت أليها بسبب المفاجأة التي أعدها سبيروس كبريانو رئيس القبارصة اليونانيين .

لكن الأمين العام لم يلق سلاحه ، بل ظل مصرّاً على إبقاء خط المفاوضات مفتوحاً ، خصوصاً بعدما أعلن كلا الطرفين تمسكه بها . وبالفعل شهد عام ١٩٨٥ والشهور الثلاثة الأولى من عام ١٩٨٦ جهوداً مكثفة بذلها دو كويار سواء شخصياً أو عبر كبار مساعديه المتخصصين في الشؤون القبرصية .

الجهود أثمرت ، مرة أخرى ، مشروع إتفاق كامل عرضه الأمين العام في ٢٩ آذار ١٩٨٦ على كلا الجانبين وهو على قدرٍ كبير من الثقة بأنه سيلقى الموافقة ، خصوصاً وأنه حاول فيه تلافي النقاط التي استند اليها الجانب اليوناني لسحب موافقته ، في آخر لحظة ، على المشروع السابق .

غير أن سفن دو كويار ومعه كل آمال التوصل إلى حل سلمي للمشكلة ، المعززة بالتنازلات التي أبدى القبارصة الأتراك الاستعداد لتقديمها إثباتاً لحسن نواياهم ، عادت فاصطدمت ، مرة

جديدة ، بالرياح المعاكسة التي هبت من الشطر الجنوبي .

لقد ظهرت نوايا القبارصة اليونانيين مبكرة عندما تم ، عن قصد ، وبعد أيام قليلة ، تسريب النص الحرفي لمشروع دو كويار[١٧] ورافقت عملية النشر ، وتبعتها لفترة طويلة ، حملة من الانتقادات العنيفة امتلأت بها الصحف القبرصية اليونانية وتركزت كلها على إتهام الأمين العام للأمم المتحدة بالإنحياز لصالح القبارصة الأتراك .

الرد الرسمي للحكومة القبرصية اليونانية لم يتأخر طويلاً ، إذ كان يتضمن « لا » صريحة ، في حين أبدى الجانب القبرصي التركي موافقته على المشروع .

تجدر الاشارة ، هنا ، إلى أن رفض الحكومة القبرصية اليونانية جاء في وقت حملت فيه التقارير معلومات عن وصول كميات كبيرة من الأسلحة المتطورة إلى الشطر الجنوبي ، والإتجاه إلى زيادة ميزانية وزارة الدفاع القبرصية اليونانية لكي يمكن الوفاء بالتزامات صفقات الأسلحة .

يبقى ، قبل أن نختتم هذا الفصل ، أن نتوقف عند سؤال مهم يتعلق بفحوى المفاوضات التي جرت بين الطائفتين ونقاط التباعد في ما بينهما .

في الواقع إن الأمناء العامين الثلاثة الذين تعاقبوا على منصب الأمانة العامة للأمم المتحدة خلال استفحال المشكلة القبرصية (يوثانت وفالدهايم ودو كويار) كانوا دائماً يعبرون عن قناعاتهم بأن المفاوضات بين الطائفتين تقدم أفضل السبل المتوفرة للوصول إلى حلٍ عادل ومتفق عليه ، ودائم ، للمسألة القبرصية . إلا أن المحادثات التي جرت بين زعماء الطائفتين كانت دائماً تصطدم بعدد من الصعوبات والعراقيل . من ذلك ، مثلاً ، أنه خلال المفاوضات التي تمت تحت إشراف الأمين العام للأمم المتحدة منذ ١٩٧٥ ، كان الجانب القبرصي اليوناني يركز على أن حكومة قبرص الموحدة لا زالت قائمة ، وأن الإدارة القبرصية اليونانية هي هذه « الحكومة » .

هذا الإصرار مخالف تماماً لطبيعة ما يجري على أرض الواقع ، إذ أن « حكومة قبرص » التي ظهرت إلى الوجود مع دستور ١٩٦٠ ، القائم على اتفاقيات زيورخ ولندن قد دفنت ـ بأيدي القبارصة اليونانيين ـ بعد ثلاث سنوات من ولادتها ، فمنذ مجازر الميلاد في كانون الأول ١٩٦٣ باتت هذه « الحكومة » يونانية بالكامل ومثلها كافة المؤسسات العامة التي نص دستور ١٩٦٠ على أن تكون مشاركة بين الطائفتين بنسبة ٧٠ إلى ٣٠ .

لذلك ، فإن هذا الإصرار كان عائقاً في طريق حل الجوانب الدستورية من المسألة ، وكذلك أمام سبل إثبات حسن النية وتوفير الثقة المتبادلة والعودة إلى الحياة الطبيعية ، فضلاً عن

انه يتناقض وكافة مقررات مجلس الأمن الدولي والجمعية العمومية للأمم المتحدة اللذين كانا صريحين في تعاملهما مع ممثل القبارصة اليونانيين في المفاوضات بين الطائفتين على أنه ناطق باسم طائفته وليس باسم حكومة قبرص . من هنا فإن هذه القرارات كانت تتضمن الاعتراف بثنائية الدولة .

وأثناء المفاوضات برز العديد من الخلافات المهمة بين الجانبين : كلاهما يؤكد أن مقترحاته وُضعت بحيث تتوافق مع الاتفاقات التي تم التوصل اليها في لقاءات القمة ، غير أن تفسيرهما للفقرات الأساسية الواردة في هذه الاتفاقات كان مختلفاً[١٨] .

لقد أثيرت ، على سبيل المثال ، مسألة ما إذا كانت الجمهورية الفدرالية المقترحة ستكون « ثنائية المناطق » أو أنه ستكون هناك حدود بين عضوي الجمهورية الفدرالية . الجانب اليوناني تذرع بأن « ثنائية المناطق » تعني التقسيم وأنها لذلك غير مقبولة ، إذ ينبغي صيانة وحدة الدولة . في ضوء هذا الرأي رفض الجانب القبرصي اليوناني أي إشارة إلى إمكانية قيام « دولتين متحدتين فدرالياً » .

في تصور الجانب القبرصي اليوناني أن الدولة الفدرالية المقترحة ينبغي :

١ ـ أن تكون « موحدة » ، أي أن تتكون من شعب واحد ، وأن تكون للدولة شخصية دولية واحدة .

٢ ـ مثل هذه الدولة ينبغي أن تتوفر لها وحدة الشعب ، أي أن كل سكان الدولة سيتم الاعتراف بهم على أنهم مواطنون فيها .

٣ ـ أن تكون لها وحدة جغرافية ، بكلمات أخرى فإن الفدرالية يمكن أن تتكون من اثنتين أو أكثر من المناطق أو الولايات أو الإدارات الأقليمية ، لكن أرض الدولة ينبغي أن تظل واحدة ، وشعب الدولة ينبغي أن يكون قادراً على التحرك بحرية خارج الدولة ، وأن يقيم حيث يشاء ، ويخضع لسلطة المحاكم الفدرالية التي تطبق القانون الفدرالي .

وقد حاول الجانب القبرصي اليوناني تعزيز هذه الحجج بالعودة إلى المبدأ الرابع في اتفاق ١٢ شباط (بين مكاريوس ودنكتاش) والنقطة الثامنة في اتفاق ١٩ أيار ١٩٧٩ (بين كبريانو ودنكتاش) اللذين يتحدثان عن « وحدة الدولة » و« وحدة الأرض » .

على الجانب الآخر فإن الجانب القبرصي التركي يرى أن « ثنائية المناطق » تعني ببساطة

منطقتين أو دولتين ، لكن ذلك لا ينطوي على أي تقسيم . وقد أصرّ هذا الجانب على أن مفهوم ثنائية المناطق تم التوصل إليه بين رئيس الأساقفة مكاريوس والرئيس دنكتاش ، بحضور الدكتور فالدهايم خلال اجتماع القمة في ١٢ شباط ١٩٧٧ الذي وُضعت فيه المبادىء الأربعة .

ومن الواضح أن النقطة الرئيسية ، هنا ، هي أن القبارصة الأتراك حريصون على توفير الأمن لطائفتهم وعدم السماح بتكرار ما حصل سابقاً ، وهم لذلك يطالبون بأكبر قدر من الاستقلال الذاتي للمنطقتين ، أو الدولتين ، اللتين ستتكون منهما الدولة الفدرالية ، مقابل إضعاف سلطات الحكومة الفدرالية المركزية في المرحلة الأولى ، وريثما تثبت التجربة حسن النوايا والثقة المتبادلة . . . أما القبارصة اليونانيون فيصرّون على وحدة الأرض وزيادة صلاحيات الحكومة الفدرالية المركزية لكي يكون ذلك مدخلاً لاستمرار هيمنة الأكثرية القبرصية اليونانية على الأقلية التركية[١٩] .

لهذا السبب أصرّ القبارصة الأتراك أيضاً على المساواة كعامل مهم ورئيسي في الفدرالية ، فالعامل العددي في أي إتحاد فدرالي ليس مهماً .

من ذلك كله فإن القضية بالنسبة للقبارصة الأتراك هي ما إذا كانت الدولة الفدرالية المقترحة ستنشأ خلفاً للاداراتين ، أو الدولتين المستقلتين القائمتين حالياً ، أم أنها ستنشأ لترث « حكومة قبرص » التي يزعم القبارصة اليونانيون أنها لا زالت موجودة وأنهم هم الذين يمثلونها .

تبقى إجراءات الثقة وحسن النية ، وهذه لم تكن على مدى ربع القرن الماضي ، مدرجة يوماً في حسابات القبارصة اليونانيين . لقد فعلوا كل ما يمكن فعله لتصفية القبارصة الأتراك جسدياً، ثم فعلوا كل ما يمكن فعله لخنقهم اقتصادياً ، وفعلوا كل ما يمكن فعله لعزلهم سياسياً وسياحياً وثقافياً . . .

وتاريخهم ، بعد هذا وذاك ، يشهد لهم بأنهم وقعوا دستور ١٩٦٠ ثم انقلبوا عليه . . . ووقعوا المبادىء الرئيسية الأربعة ثم زوروها . . . ووقعوا إتفاقية النقاط العشر ثم نسفوا أحد أهم بنودها . . . وأعطوا دو كويار موافقتهم على مشروعه ثم سحبوها عند اللحظة الأخيرة . . . لحظة التوقيع . . .

فكيف ، بعد هذا كله ، يمكن للقبارصة الأتراك أن يثقوا بهم ؟

بل كيف يمكن للمرء أن يثق في أنهم حتى لو وقعوا على دستور جمهورية فدرالية ثنائية

المناطق ، بغض النظر عن مدى حصة القبارصة الأتراك في أراضيها ، لن « يلحسوا » توقيعهم ذات يوم فيستأنفوا ما كانوا قد بدأوا به قبل نيف وثلاثين عاماً من الزمن ، ويعودوا إلى سياسة الإبادة التي قرروها بحق القبارصة الأتراك ، واختلفوا في ما بينهم حول من يقول بالقتل دفعة واحدة ومن يقول بالقتل ولكن . . . بالتقسيط ؟!

الهوامش

(١) الفقرة ٥١ من تقرير الأمين العام إلى مجلس الأمن الدولي .

(٢) وكالة أثينا للأنباء .

(٣) من رسالة وجهها نيكوس رولاندس وزير الخارجية القبرصي اليوناني السابق ونشرتها صحيفة « فليفثيروس » القبرصية اليونانية بتاريخ ٢٥ كانون الثاني / يناير ١٩٨٥ .

(٤) تعرّض كبريانو لحملة سياسية عنيفة من قبل حزبي « آكيل » الشيوعي و« ديسي » اليميني اللذين يشكلان معاً زهاء ٧٠ بالمئة من القوى السياسية والشعبية في الشطر الجنوبي ، ومع ذلك ظل كبريانو متمسكاً بموقفه .

(٥) راجع الفصل الخاص بـ « حتى آخر قبرصي تركي » .

(٦) الصفحة ٢٧ من النشرة الصادرة في تموز / يوليو ١٩٨١ . راجع أيضاً مقالة نانسي غراوشو في كتاب « قبرص في المرحلة الانتقالية : ١٩٦٠ - ١٩٨٥ » - لندن ١٩٨٦ - ص ١٢ .

(٧) « المسألة القبرصية » (باللغة الفرنسية) . . . مكتب الاعلام الصحافي - نيقوسيا ١٩٨٥ - ص ٢٧ .

(٨) صحيفة « فيليفثيروس » القبرصية اليونانية الصادرة في ٦ آب / أغسطس ١٩٧٧ . تجدر الاشارة إلى أن مكاريوس كان يوقع بالحبر الأحمر وهو تقليد قديم يتبعه رؤساء الأساقفة في قبرص ، وكان البنادقة قد منعوهم عنه حتى جاء الأتراك العثمانيون فأعادوه لهم بعدما أعادوا رئيس الأساقفة من المنفى .

(٩) فاروشا (« ماراش » باللغة التركية) هي المدينة الجديدة التي قامت كإمتداد لمدينة فاماغوستا ، وقد هجرها سكانها القبارصة اليونانيون خلال التدخل العسكري التركي ، وجاء رحيل القبارصة اليونانيين بسبب ما كانت الاذاعة تبثه عن أعمال رهيبة يقوم بها الجنود الأتراك . ومع أن الهدف من ذلك كان تحريض القبارصة اليونانيين على الصمود ، إلا أنه أدى إلى حالة من الذعر بين السكان جعلتهم يغادرون المدينة حتى قبل وصول الجنود الأتراك إليها . تجدر الاشارة إلى أن القبارصة الأتراك احتفظوا بهذه المنطقة مغلقة تماماً ، ولم يسمح لأي قبرصي تركي مدني بدخولها منذ عام ١٩٧٤ .

(١٠) راجع الفصل الخاص بـ « قديس أم شيطان » .

(١١) مطار نيقوسيا الدولي مغلق منذ التدخل العسكري التركي عام ١٩٧٤ بعدما لحق به دمار كبير ، وقد استعان القبارصة اليونانيون بمطار حربي في مدينة لارنكا كانت تستخدمه القوات البريطانية وحولوه إلى مطار مدني وأضافوا إليه في العامين الأخيرين تحسينات كبيرة بحيث بات يوازي مطار نيقوسيا . أما القبارصة الأتراك فأقاموا بدورهم مطاراً خاصاً بهم في منطقة قريبة من الشطر التركي من العاصمة .

(١٢) نشر النص الحرفي لهذه المقترحات في صحيفة « تانيا » اليونانية الصادرة في ٢٦ كانون الثاني / يناير ١٩٨٤ ، وقد أعلنت الحكومة القبرصية اليونانية نصه رسمياً في ٤ أيار / مايو ١٩٨٤ .

(١٣) وكالة أنباء أثينا - ٢٢ شباط / فبراير ١٩٨٤ .

(١٤) التقارير الأولى وردت في صحيفة « انيميروسيس » القبرصية اليونانية نصف الشهرية في ٣ آذار / مارس ١٩٨٤ وصحيفة « كيريكاس » الأسبوعية في اليوم التالي .

(١٥) صحيفة « سايبروس ميل » القبرصية اليونانية الصادرة بتاريخ ١١ آذار / مارس ١٩٨٤ .

(١٦) في الشهور الأربعة الأولى من عام ١٩٨٤ قام كبريانو بـ ١٤ زيارة رسمية لأثينا للتشاور مع اندرياس باباندريو على الخطوات التي ينبغي إتخاذها .

(١٧) ترجمة عربية كاملة للنص الحرفي للمشروع منشورة في الملاحق المرفقة بهذا الكتاب .

(١٨) « الصراع القبرصي : وجهة نظر محام » - زعيم غاتي غيـل - نيقوسيا ١٩٨٢ .

(١٩) المرجع السابق .

قديس أم شيطان ؟

هل كانت القضية القبرصية لتجد طريقها إلى الحل لو أن رئيس الأساقفة مكاريوس عاش بضع سنوات أخرى ؟

حتى الرئيس رؤوف دنكتاش ، رئيس جمهورية قبرص الشمالية التركية ، لم يكن قادراً على إعطاء إجابة قاطعة عن هذا السؤال عندما طرحته عليه في أحد الأيام من شهر تموز ١٩٨٧ ، في مكتبه الرئاسي في « ليفكوشا » . . . بل قال : « إن الرجل حمل سره معه ، والعلم بهذا السر عند الله وحده » .

لقد توفي مكاريوس في ٣ آب ١٩٧٧ ، أي بعد أقل من سبعة شهوز على لقاء القمة الذي ضمه ورؤوف دنكتاش رئيس « دولة قبرص الفدرالية التركية » آنذاك . ومن هذه القمة خرجت الخطوط الارشادية الأربعة التي تكرّس استقلال ، وعدم انحياز ، وثنائية وفدرالية الدولة القبرصية المقبلة . وهذه الخطوط لا زالت بالفعل هي الأساس الذي تقوم عليه كافة المفاوضات بين الطائفتين ومشاريع الحل التي تتقدم بها الأمم المتحدة ممثلة بأمينها العام .

فهل كان مكاريوس صادقاً بالفعل ، هذه المرة ، في إيمانه بما أنطوت عليه الخطوط الارشادية ، واستعداده للالتزام بما وقع عليه . . . أم أنه كان يناور ، مرة أخرى ، بانتظار تغييرات ما تأتي من أثينا أو من غيرها ؟

تصعب الإجابة ، وإن كان الكثيرون يعتقدون ـ ربما عن حق ـ بأن أحد أهم أسباب التأخر في التوصل إلى حل سلمي للقضية القبرصية مرده إلى أن القبارصة اليونانيين يعانون ، منذ وفاة مكاريوس ، من مشكلة قيادة أوزعامة ..

فالفارق كبير بين مكاريوس الـ Ethnarc[1] الذي كان يجمع بين الصفتين الدينية والسياسية ، مضافة إليهما تلك الهالة الأسطورية الشعبية التي نسجها القبارصة اليونانيون من حوله . . . وبين خليفته سبيروس كبريانو زعيم أحد الأحزاب (DICO) القبرصية اليونانية ، وهو

حزب لم يتمكن إلا في الانتخابات النيابية الأخيرة ، التي جرت في الشطر الجنوبي ، من أن يحتل المركز الثاني (بعد حزب « ذيسي » اليميني) في حين كان في الانتخابات السابقة يحتل المركز الثالث (بعد « ذيسي » و« آكيل » الشيوعي) . وفي آخر انتخابات للرئاسة لم يستطع كبريانو الفوز إلا بعد اللعب على أوتار الصراع الحزبي ، والحصول على دعم الحزب الشيوعي .

لهذا يمكن فهم النكتة القبرصية اليونانية التي تقول بأن كبريانو كلما وصل إلى الجزيرة يتم استقباله كما يستقبل كبار الضيوف الرسميين . . . ذلك أن عدد الرحلات التي قام بها هذا الرئيس إلى أثينا بلغ رقماً قياسياً لم يسجله أي رئيس آخر في أي بلد من العالم[٢] .

على أية حال ، فإن أحداً لا يستطيع أيضاً الجزم بما كان سيكون عليه موقف مكاريوس لو عاش ليشهد وصول اندرياس باباندريو إلى السلطة .

مهما يكن فإن بالإمكان القول بأن مكاريوس ١٩٧٧ ـ سواء عن صدق أو عن مناورة ـ هو بالقطع غير مكاريوس ١٩٥٠ ومكاريوس ١٩٦٣ ومكاريوس ١٩٦٧ .

وللدقة فإن بالإمكان تسجيل سبع محطات مختلفة ـ سياسية ودينية ـ في حياة هذا الرجل الذي يرى فيه القبارصة اليونانيون « القديس الأكبر » ويرى فيه القبارصة الأتراك « الشيطان الأكبر » :

- المحطة الأولى : مكاريوس قبل ١٩٥٠ .
- المحطة الثانية : مكاريوس ١٩٥٠ ـ ١٩٥٥ .
- المحطة الثالثة : مكاريوس ١٩٥٦ ـ ١٩٥٩ .
- المحطة الرابعة : مكاريوس ١٩٦٠ ـ ١٩٦٣ .
- المحطة الخامسة : مكاريوس ١٩٦٤ ـ ١٩٦٧ .
- المحطة السادسة : مكاريوس ١٩٦٨ ـ ١٩٧٤ .
- المحطة السابعة : مكاريوس ١٩٧٥ ـ ١٩٧٧ .

لن نتوقف عند كل محطة بالتفصيل ، فبعضها تناولناه في فصول أخرى ، لكننا سنحاول أن نرسم خطاً بيانياً لمسيرة هذا الرجل والوجوه التي ظهر بها للقبارصة ـ يونانيين وأتراك ـ والعرب والمسلمين عموماً وللعالم أجمع .

لقد جاء ميخائيل خريستو دولوموسكوس (١٩١٣ ـ ١٩٧٧) إلى عالم اللاهوت ، ومن ثم

السياسة ، من عائلة فقيرة ، إذ كان أبوه راعي اغنام .

في العاشرة من عمره دخل الدير ، ثم أتم دراسته بكلية اللاهوت في نيقوسيا ، وبعدها واصل دراسته العليا في جامعة أثينا . اثر تخرجه حصل على منحة من المجلس العالمي للكنائس للدراسة بجامعة بوسطن الاميركية حيث قضى سنتين عاد بعدهما إلى نيقوسيا لكي يعين أسقفاً لمنطقة « كيتيون » .

هذه المسيرة الملفتة لابن راعي الأغنام لم يكن يمكنها إلا أن تجعله في قلب الحركة التي كانت تغلي بها كافة الأوساط الدينية اليونانية الأرثوذكسية ، سواء في الدير ، أو في قلب العاصمة ، نيقوسيا ، أو في اثينا نفسها عاصمة « الوطن الأم » .

تلك الحركة كانت تأخذ شكل الدعوة لتحقيق الأينوسيس ، أي ضم قبرص إلى اليونان ، وقد بدأت بشائرها مع التحرك الذي قادته الكنيسة القبرصية اليونانية لمواكبة أعمال العصيان التي اندلعت في بعض المناطق اليونانية الواقعة تحت الحكم العثماني المسلم ، ففي العام ١٨٢١ ، وهو العام الذي شهد تصعيداً كبيراً في تلك الأعمال ، تحركت الكنيسة الأرثوذكسية في قبرص لتحريض القبارصة اليونانيين على النهوض والوقوف إلى جانب « أشقائهم في الوطن الأم » . أحد النماذج عن الدور الذي قامت به الكنيسة القبرصية في هذه الفترة هو ما رواه المؤرخ القبرصي اليوناني ديميتريس زيمني ، إذ نقل تفاصيل حادثة وقعت في قرية « آي ياني » القبرصية عام ١٨٢١ ، وجاء فيها : « . . . كان من المقرر أن تطلق مدافع الاحتفال بعيد الميلاد في الساعة السادسة من صباح ذلك اليوم ، وقد سلم رئيس الأساقفة كبريانوس خطاباً إلى أحد رجاله في القرية لكي يقرأه على مرتادي الكنيسة في ذلك الموعد . فحوى الخطاب انه على كل القرويين التوجه مع أسلحتهم الحربية حال سماعهم صوت اطلاق مدافع الاحتفال ، لبدء هجوم خطط له رئيس الأساقفة ، ويقضي بأن على كل مسيحيي قبرص القيام بحركات للتحكم بالجزيرة ككل بعد إحكام سيطرتهم على قلعة نيقوسيا ، ومن ثم القيام بمحاولة لإبادة جميع الأتراك المسلمين . وقد أرسل رئيس الأساقفة رسائل بهذا المضمون إلى جميع الكنائس في قبرص وضمّنها أوامر قطعية بقراءتها على القادمين إلى الكنائس »[٣] .

لقد فتح الفتى عينيه على عالم صغير تشكل « انتصارات ابناء الهللينية المسيحية » على الأتراك المسلمين ، خبزه اليومي . وكلما كان هذا العالم يتسع كلما ازداد الفتى ولوغاً في الإيمان بـ « القضية التاريخية » لكافة اليونانيين الأرثوذكس أينما كانوا . لهذا لم يطل به المقام ، وقد أصبح المع نجوم حركة « الأينوسيس » في قبرص ، حتى أنشأ عام ١٩٤٨ مكتباً خاصاً بهذه الدعوة

تحت شعار « من أجل الأينوسيس . . . والأينوسيس فقط » . وكان واضحاً من هذا الشعار أن المكتب يصم بالخيانة كل شخص مستعد للقبول بما هو أقل من « التحرر الوطني الكامل » ، وهو تعبير كان يقصد به ضرورة حصول القبارصة اليونانيين على حريتهم الكاملة ، لكي يعلنوا ضم قبرص إلى اليونان .

تحرك المكتب بنشاط وفعالية ، مستفيداً من المساعدات التي كان يتلقاها من « الوطن الأم » . وفي ١٥ كانون الثاني ١٩٥٠ ، في محاولة مكشوفة للضغط على الحكومة البريطانية التي كانت قواتها تحتل قبرص ، نظم المكتب استفتاء لإظهار « أمنيات الشعب القبرصي » .

رغم اعتراض القبارصة الأتراك والحكومة التركية ، توجه القبارصة اليونانيون إلى الكنائس للادلاء بأصواتهم . وجاءت نتيجة الاستفتاء الذي قاطعه القبارصة الأتراك لتقول بأن ٩٥,٧ بالمئة من « شعب قبرص » اقترعوا لصالح الوحدة مع اليونان . غير أن نظرة سريعة إلى الشكل الذي تم به هذا « الاستفتاء » تبرز مقدار المصداقية التي انطوت عليها نتائجه حتى في صفوف القبارصة اليونانيين . لقد كان أنصار « الأينوسيس » يحرّضون القبارصة اليونانيين على الاقتراع الذي كان يتم بطريقة التوقيع ، وبشكل علني ، على عريضة تطالب بالأينوسيس . . . فإذا كان لأي قبرصي يوناني أن يقترع حول هذه المسألة ، فقد كان أمراً محرجاً ومحفوفاً بالمخاطر أن يقترع ضد الأينوسيس ، إذ أنه في مثل هذه الحالة يبدو كما لو أنه يعلن على الملأ أنه ليس « يونانياً حقيقياً » أي أنه « خائن » .

بعد فترة قصيرة من استفتاء ١٩٥٠ أصبح مكاريوس رئيس الأساقفة مكاريوس الثالث ، وزعيماً للقبارصة اليونانيين .

كان مكاريوس ، آنذاك ، في السابعة والثلاثين من العمر ، وقد اقسم لدى انتخابه رئيساً للأساقفة اليمين التالية : « أقسم يميناً مقدسة بأن أعمل على ولادة حريتنا الوطنية وأن لا أحيد أبداً عن سياستنا الهادفة إلى ضم قبرص إلى اليونان الأم » .

في مراجعته للحقبة التي انتهت عام ١٩٥٠ كتب العالم السياسي اليوناني بانتازيس تيرليكيس(٤) ما يلي : « . . . رغم أن المجتمع القبرصي يتكون من قوميتين ، فإن الانكليز ادخلوا إلى الجزيرة نظاماً ادارياً متسامحاً نسبياً ، ففي ظل هذا النظام كانت كلا الطائفتين قادرة على صيانة وتنمية خصائصها الثقافية ، والدعوة أيضاً لقوميتها . الكنيسة ، وبسبب موقعها داخل الطائفة اليونانية ، نجحت في قيادة الحركة القومية ، غير أن رغبتها في الأينوسيس قادتها إلى أن تقف موقفاً متصلباً من أي عرض بريطاني بالحكم الذاتي . أما القبارصة الأتراك الذين استفزتهم كثافة الدعوة

للأينوسيس ، فما لبثوا أن نجحوا في تنظيم أنفسهم بشكل فعال ، وفازوا بدعم تركيا . هكذا فإن المسألة القبرصية ، وهي في الأساس قضية قبرصية خاصة بالدولة ، تحولت إلى نزاع دولي ، بعد أن جلبت إلى المسرح كلا من اليونان وتركيا ، وهو تطور عقد بشكل كبير سبل حلها » .

هذا التقييم على درجة كبيرة من الدقة ، إذ في عام ١٩٥٠ ، وعندما كانت الحكومة البريطانية مستعدة لإيجاد تغييرات في الوضع الدستوري لقبرص ، كانت ثمة إيديولوجيتان متعارضتان بشكل كامل : قبرصية يونانية تتوجه صوب اليونان ، وقبرصية تركيا تتوجه صوب تركيا . بالنسبة إلى الأولى فإن من حق « الأمة اليونانية » أن تنجز « تحرر القبارصة اليونانيين » من خلال الأينوسيس ، وبالنسبة إلى الثانية فإن من حق الأمة التركية أن تنقذ القبارصة الأتراك من النتائج التي ستترتب على الأينوسيس . وقد كان أمراً مؤكداً أن يؤدي غياب أي تفاهم مشترك بين زعامتي الطائفتين ، إلى المواجهة .

خلال الفترة الواقعة ما بين ١٩٥٠ و١٩٥٩ شهدت المسألة القبرصية عدداً من الملامح الجديدة التي اضافت المزيد إلى تعقيداتها ، وكانت لها نتائج مهمة على اتفاقات زيورخ ولندن وما أسفرت عنه من إعلان جمهورية مستقلة في قبرص .

لقد تولى مكاريوس قيادة حملة الأينوسيس عام ١٩٥٠ مدعوماً بتراث قومي يوناني طويل ، وهو تراث ذو وجهين : تنظيمي وإيديولوجي . . . فالكنيسة القبرصية كانت منذ ١٥٧١ ، وبفضل نظام الملة العثماني المستمد من الشريعة الاسلامية ، بمثابة التنظيم الوطني للقبارصة اليونانيين ، وإستمرار قيام الكنيسة بهذا الدور ساعد على جعل الطائفة اليونانية حسنة التنظيم . إلى ذلك ، فإن هذه الكنيسة كانت مهتمة بنشر العقيدة القومية اليونانية ، وعلى هذا الأساس كانت تنادي بالأينوسيس . هكذا ، فإن وجود مكتب رئيس الأساقفة كان قائماً على القبارصة اليونانيين ومخصصاً لهم ، ولذلك لم يكن ثمة أي مجال لأن يقيم مكاريوس أي علاقة إيجابية مع الشعب غير اليوناني وغير المسيحي ، المقيم في الجزيرة .

كان مكاريوس يجمع بين صفتين : الزعيم الوطني الداعي للقومية اليونانية ، وزعيم الكنيسة . بالصفة الأخيرة كان يدير شؤون الكنيسة ، ومن خلال مؤسساتها وأموالها كان يمد اشرافه على الأحزاب اليمينية القائمة ، ونقابات العمال وجمعيات المزارعين ، وأندية القرى والنوادي الرياضية ، والهيئة التعليمية . ولإكمال هذه الحلقة من الهيمنة ، أنشأ مكاريوس عام ١٩٥١ منظمة للشباب بهدف نشر الطابع العسكري للقومية بين الشبيبة القبرصية اليونانية . وقد استمرت ظاهرة التسييس وأضفاء الطابع القومي اليوناني على كافة أشكال الجمعيات في قبرص

حتى عام ١٩٥٩ ، لكنها ، في الواقع ، استمرت ولو بشكل أقل حتى أواخر ١٩٧٤[٥] .

في مطلع الخمسينات كان التطور الأكثر أهمية وخطورة هو تعاون رئيس الأساقفة مع جورج غريفاس ، وهو ضابط متقاعد في الجيش اليوناني ، من مواليد قبرص .

التقى الرجلان عام ١٩٥١ وناقشا إمكانية شن كفاح مسلح في الجزيرة . في البداية كان مكاريوس متشائماً حيال إمكانية نجاح فكرة الكفاح المسلح ، إلا أن غريفاس كان شديد الإعجاب بها . المفارقة أن هذا الإعجاب رافقه منذ عام ١٩٢٠ عندما شاهد كيف كان الأتراك في الأناضول ينجحون بمجموعاتهم الصغيرة في إحداث خسائر فادحة وراء الخطوط اليونانية [٦] . في النهاية اقتنع مكاريوس ، فقبل بمخططات غريفاس .

منذ ذلك التارخ كان مقدراً لهذا الثنائي أن يترك بصماته على مجمل التطورات التي شهدتها الساحة القبرصية ، سواء داخل قبرص أو على الصعيد العالمي .

لقد توزع الرجلان الأدوار بدقة : مكاريوس هو الرأس الديني ـ السياسي وغريفاس هو الرأس العسكري . وبدقة مماثلة تم تحديد الأهداف :

● **أولاً** : إرغام بريطانيا ـ بالقوة بعد أن فشلت مساعي الاقناع أو الاستدراج السلمية ـ على الاعتراف بأن القبارصة اليونانيين هم الذين يملكون حق تقرير مصير قبرص . بعبارة أخرى فإن أي إعتراف بحق الشعب القبرصي في تقرير مصيره ، ينبغي أن يحمل في طياته إعترافاً مسبقاً بحق القبارصة اليونانيين في إعلان ضم الجزيرة إلى اليونان .

● **ثانياً** : تحييد « الأقلية » القبرصية التركية في المرحلة الأولى ، فإذا لم يكن ذلك ممكناً ، فإن البديل هو الغاء أي دور لها في تقرير مصير قبرص ، حتى لو اقتضى الأمر إلغاءها كلياً أو جزئياً من الوجود على الخارطة القبرصية .

● **ثالثاً** : اسقاط أي دور محتمل لتركيا في محاولة عرقلة تنفيذ الأينوسيس ، سواء بالتلويح بمخاطر الحرب بينها وبين اليونان ، أو بضغط سياسي دولي يجعل من أي تحرك عسكري قد تقدم عليه لإنقاذ القبارصة الأتراك ، عملاً عدوانياً مخالفاً للقوانين والأعراف الدولية ، وبالتالي يعرّضها للادانة ولكافة أشكال العقوبات .

هذا هو الاطار العام ، أما التفاصيل فسنأتي على ذكرها في مكان لاحق .

عودة إلى الثنائي ، فإن ما ينبغي تسجيله هو أن علاقة مكاريوس بغريفاس ، على مدى السنوات اللاحقة من الكفاح المسلح ، لم تكن دائماً علاقات وفاق تام ، بل كان يشوبها الكثير من

حالات الخلاف في وجهات النظر ، إلا أن مثل هذا الخلاف كان محصوراً في التكتيكات التي ينبغي إتباعها وليس في الاستراتيجية التي قامت عليها أساساً فكرة الكفاح المسلح .

على أن الخلاف على التكتيكات كان ينطوي بدوره على خلاف من نوع آخر ، إذ أن صراعاً خفياً ما لبث أن قام بين الرجلين للاستئثار بموقع الزعامة لحركة « تقرير المصير ـ الضم » التي شهدتها الجزيرة ، فمع أن مكاريوس وغريفاس قد تحددت أدوارهما بدقة في المخطط السري الذي وضع في أثينا وأطلقت بمقتضاه شرارة الكفاح المسلح ، إلا أن الأمر على الأرض فرض معطيات جديدة : غريفاس بوصفه يونانياً أولاً ، والقائد العسكري العام لمقاتلي « ايوكا » ثانياً ، وصاحب فكرة الكفاح المسلح ثالثاً . . . كان يرى في نفسه البطل الحقيقي لحرب « التحرير ـ الضم » وان ما يفعله مكاريوس لم يكن سوى محاولات لقطف ثمار ما زرعه غيره .

أما مكاريوس ، رئيس الأساقفة والزعيم السياسي في آن ، فإنه بات يرى في غريفاس منافساً خطيراً على الزعامة ، خصوصاً وان الغموض الذي يلف تحركاته ـ حسب مقتضيات حرب العصابات ـ كان يضفي عليه هالة من الأسطورة في الوجدان الشعبي للقبارصة اليونانيين .

إلى ذلك فإن مكاريوس ـ وهو قبرصي أصلاً ـ كان يرى أنه أقدر على فهم مواطنيه ـ الأعداء من القبارصة الأتراك ، من غريفاس ، أو من غيره في أثينا ، وان إنجاز تقرير المصير ومن ثم الأينوسيس ، لا يمكن التعامل معه على أساس أنه عملية عسكرية خاطفة ، بل انه حرب قد تكون طويلة ، ولذلك ينبغي حشد كافة الطاقات من أجلها والاعداد للتعامل معها على أساس سياسة النفس الطويل .

معالم الخلاف بدأت تذر قرنها بشكل خفيف في العام الأول لحرب العصابات ، لكنها استفحلت وبرزت إلى العلن في المرحلة اللاحقة التي أعقبت قرار بريطانيا بنفي مكاريوس إلى جزر سيشيل في آذار ١٩٥٦ ، إذ جعل هذا النفي غريفاس بمثابة الزعيم الأوحد للقبارصة اليونانيين ، في حين تحول مكاريوس إلى « حاكم سابق » أو « حاكم بدون حكم »[٧] .

من بعيد ، راح مكاريوس يتابع أسلوب غريفاس في قيادة القبارصة اليونانيين ، فيرصد الكثير من الأخطاء التي لم تكن تجدي رسائله السرية إلى غريفاس في محاولة إصلاحها . كان مكاريوس يرى أن على غريفاس أن يتعامل بمرونة أكبر ، في حين كان غريفاس يأخذ على مكاريوس تردده وضعفه . وقد بلغ الخلاف بين شريكي الأمس ذروته في أعقاب القرارات التي اتخذها غريفاس في آذار ١٩٥٨ باعلان مقاطعة كل ما هو غير يوناني ، فالتفكير ينبغي أن يكون يونانياً ، والبضائع يونانية ، والطعام يونانياً ، والتدخين يونانياً . . . كل شيء من دون استثناء

ينبغي أن يكون يونانياً .

مكاريوس لم تعجبه تلك القرارات ، خصوصاً بعدما بلغته شكاوي تجار قبارصة يونانيين يتعاملون بسلع غير يونانية ، فأرسل إلى غريفاس بضعة اقتراحات لتخفيف الوطأة ، بحجة أن هذا الأمر قد يأتي بنتائج معكوسة . . . إلا أن غريفاس ثارت ثائرته وكتب إلى مكاريوس رسالة شديدة اللهجة يؤكد فيها أنه ماضٍ في ما بدأ فيه .

وعندما عاد مكاريوس لاثارة الموضوع مرة ثانية ، معبراً في الوقت نفسه عن عدم رضائه عن الطريقة التي تعامل بها غريفاس مع تهديدات تركيا بالتدخل ، انفجر غريفاس غاضباً ورفض حتى أن يبعث برسالة مباشرة إلى مكاريوس ، بل انه أرسل له جواباً عن طريق غير مباشر ، وصرّح للأسقف انثيموس بأنه يشك في صلاحية مكاريوس لقيادة النضال ، وأنه لن يعطي مكاريوس تفويضاً بالتكلم باسم « ايوكا » إذا استمر على موقفه .

على مضض سكت مكاريوس في منفاه وهو يرى شريكه السابق وقد تحول إلى ما يشبه المفوض السامي اليوناني ، يدمر بتطرفه كل الوسائل التي يمكن ، برأيه ، أن تحقق تقرير المصير ومن ثم الأينوسيس . لذلك فما أن أُفرج عن مكاريوس في ١٩ شباط ١٩٥٩ ، وسُمح له بالعودة إلى الجزيرة ليُشارك في صياغة الحل الدستوري للمسألة القبرصية ، حتى بدأ بممارسة أسلوبه الخاص في قيادة سفينة القبارصة اليونانيين نحو شاطىء الأينوسيس ، معتمداً إستراتيجية « حرب الاستنزاف » بدلاً من « الحرب الصاعقة » .

عام ١٩٦٠ ، ومع اعلان الاستقلال ، اسقط في يد غريفاس فحزم حقائبه وعاد إلى اثينا[٨] وبذلك بات المجال مفتوحاً أمام مكاريوس لكي يضيف إلى زعامتيه الدينية والسياسية زعامة ثالثة عسكرية ، ولكي يصبح للسفينة القبرصية اليونانية قائد واحد بدلاً من قائدين . . . لكنها مع ذلك كانت معرضة للغرق .

المراحل الأخرى من « عهد مكاريوس » تناولناها في فصول أخرى من هذا الكتاب ، لكننا نتوقف هنا لنفتح قوسين نقول بداخلهما ان ما عرضناه في الصفحات السابقة من هذا الفصل ، لم يكن ألا لتقديم الخلفية الحقيقية الدينية والسياسية لمكاريوس لكي يطلع عليها القارىء العربي بحيث تساعده في إصدار حكم موضوعي على هذا الرجل .

إن الملفت حقاً ، وفي ظل ندرة الكتب التي صدرت بالعربية وتناولت المسألة القبرصية ، ان ذكر مكاريوس في الموسوعات والكتب السياسية العربية ، يأخذ عادة منحى التمجيد والتقدير .

على سبيل المثال ، فإن من النادر قراءة ترجمة عربية عن مكاريوس لا يلحظ فيها دور هذا اللاهوتي ـ السياسي في « حركة الاستقلال القبرصية » ، وقيامه عام ١٩٥٢ برحلة زار فيها عدداً من العواصم الكبرى للتعريف بالقضية القبرصية ، ومنها القاهرة ونيويورك (الجمعية العامة للأمم المتحدة) ، ومشاركته عام ١٩٥٥ في مؤتمر باندونغ الذي تأسست فيه حركة الحياد الإيجابي ، ثم قيامه ، في طريق عودته ، بزيارة القاهرة (عاصمة النضال العربي في ذلك الحين) للمرة الثانية . (زارها لاحقاً مرتين أخريين ، الأولى كانت عام ١٩٦١ ومُنح خلالها قلادة النيل ، والثانية عام ١٩٦٦ بمناسبة الاحتفال التذكاري لدير سانت كاترين في سينا) . . . وقيادته المقاومة الشعبية القبرصية ضد الاحتلال البريطاني ، مما أدى إلى إعتقاله ونفيه إلى جزر سيشيل ، ومعارضته في شباط ١٩٦٤ وجود قوات الحلف الأطلنطي (الأطلسي) في قبرص للمحافظة على الأمن ، وإعلانه في اليوم التالي لعدوان ١٩٦٧ عن تضامن بلاده مع الدول العربية ، وإتباعه سياسة الحياد ، وإعلانه برنامجاً للإصلاح الزراعي والتنمية الاقتصادية[٩] .

إلى هذا وذاك ، ولكي تكتمل الصورة العربية للرجل ، فإن المراجع لا تنسى الاشارة إلى قيامه بزيارة ليبيا عام ١٩٧١ ، والصداقات التي ربطته بعدد كبير من القادة والزعماء العرب ، والتسهيلات التي قدمها للمقاومة الفلسطينية ، وكان أبرزها أنه جعل من قبرص الدولة الأولى في العالم التي تعترف بمكتب منظمة التحرير الفلسطينية على أنه سفارة بكل ما للكلمة من معنى .

ولو أن هذه المراجع أضافت الى تلك الصورة الزاهية لمكاريوس بعض المعلومات الأخرى عنه ، والمثبتة في كافة المراجع الدولية ، وفي مقدمتها وثائق الأمم المتحدة ، عن دوره في ما تعرض له القبارصة الأتراك المسلمون من مجازر ، في قبرص ، ومسؤوليته الرئيسية في ما انتهى إليه وضع الجزيرة من نتائج مأساوية . . . لكانت هذه المراجع أكثر مصداقية مع نفسها ومع القارىء العربي بشكل عام .

أما وإن هذا حالها ، فإن الأمر ، في ظل الوقائع الثابتة ، يطرح تساؤلات من النوع الذي تثيره المقولة العربية الشهيرة : « إن كنت تدري فتلك مصيبة . . . وإن كنت لا تدري فالمصيبة أعظم ! » .

ليس هدفنا من هذا الإيضاح التشهير بالرجل ، وقد بات في ذمة الله ، وذمة التاريخ ، لكن وضع بعض النقاط على الحروف يبدو امراً ضرورياً ، على الأقل لمواجهة جزء ولو يسير من حالة الجهل المطبقة السائدة في الكثير من الأوساط العربية ـ بما فيها المثقفة ـ بحقيقة ما جرى ويجري في قبرص .

إن محاولة استقراء سريعة للأسباب التي أدت إلى ترسيخ هذه الصورة المتميزة لرئيس الأساقفة الراحل في أذهان الأكثرية الساحقة من المواطنين العرب ، بمن فيهم القادة والمثقفون ، تعيدنا ببساطة إلى الحقيقة البديهية القائلة بأن الأساس الخاطىء لا بد أن يؤدي إلى نتائج خاطئة .

في حالة مكاريوس من الواضح أن العقل السياسي العربي والوجدان الشعبي العربي بشكل عام ، كانا ضحية لجملة من الوقائع الخاطئة التي كانت ولا تزال ، تشكل الأساس للحملة الدعائية القبرصية اليونانية الهادفة إلى إقناع العرب - والمسلمين بشكل عام - بعدالة قضية القبارصة اليونانيين المسيحيين وبطلان حجج القبارصة الأتراك المسلمين .

من هذه المزاعم ، أن القبارصة اليونانيين يطالبون بالوحدة مع اليونان التي يعتبرونها وطنهم الأم . . . ومَن مِن العرب لا يحلم بالوحدة التي تعيد للوطن العربي أمجاده ؟

ومنها : أن القبارصة اليونانيين مارسوا الكفاح المسلح لطرد البريطانيين من الجزيرة وتحرير أراضيهم . . . ومن مِن العرب لا يؤيد حروب الآخرين من أجل التحرير وقد عانوا هم - ولا زالوا - يعانون من ويلات الاستعمار والاحتلال المباشر وغير المباشر !

ومنها : إن مكاريوس كان واحداً من قادة حركة الحياد الإيجابي ومن ثم حركة عدم الانحياز . . . أي أنه كان على طاولة واحدة مع عبد الناصر وتيتو ونهرو وسوكارنو .

. . . وإن قبرص مكاريوس - وحتى قبرص ما بعد مكاريوس - كانت ولا تزال تؤيد القضايا العربية في كافة المحافل الدولية . . . بل أن قوات غريفاس في منظمة « ايوكا » قد شنت غارات على القوات البريطانية لمشاركتها (أي القوات البريطانية) في العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ .

. . . وإن مكاريوس من معه كانوا دائماً يطالبون بإزالة القواعد الأجنبية (البريطانية) من أراضيهم ويعلنون رفضهم استخدامها في الاعتداءات التي تعرض لها العرب .

مكاريوس ، مكاريوس . . . فهل يمكن للعرب أن لا يقابلوا الجميل بجميل مضاعف والتحية بأحسن منها ؟

للوهلة الأولى يبدو كل هذا الوارد أعلاه منطقياً ، لكن الأمر يختلف عندما تتضح الأسباب الحقيقية لكل المواقف التي اتخذها رئيس الأساقفة والتي لا يزال يتخذها مَن خلفه على سدة الحكم .

إن وحدة قبرص مع اليونان هي بالقطع وحدة لا شبه بينها وبين مطلب الوحدة

العربية . . . فقبرص لم تكن يوماً يونانية لكي تصح المطالبة بإعادتها إلى « الوطن الأم »[10] وإذا كان الحال أن أكثرية سكانها تتكلم اليونانية وهي من أصل يوناني ، فإن مثل هذه الحالة تنطبق على الكثير من دول العالم . . . ولو جاز هذا التصرف لكان من حق الاميركيين مثلاً الذين يتكلمون الانكليزية وهم من أصل بريطاني أو اسكتلندي أو ايرلندي أن يُطالبوا بضم الولايات المتحدة إلى . . . بريطانيا ؟! [11] .

وفي قبرص شعبان وأُمتان وتاريخان ولغتان وثقافتان ودينان . . . فإذا كان من حق أحد الطرفين أن يُطالب بالانضمام إلى وطنه الأم ، فلماذا يحرم الطرف الآخر مثل هذا الحق ؟

أما الكفاح المسلح ضد بريطانيا ، فالقبارصة اليونانيون أنفسهم يؤكدون أن هذا الكفاح لم يبدأ إلا بعدما نفدت كل وسائلهم في إقناع بريطانيا بأعطائهم وحدهم حق تقرير مصير الجزيرة بكاملها لكي يضموها إلى اليونان .

بعبارة أخرى ، إن هذا الكفاح لم يقم لأسباب وطنية تحررية ، بل إنه أصلاً لم يكن وليد قرار قبرصي داخلي ، وإنما كان قراراً صادراً من أثينا التي يشكل ضم قبرص إليها - لو تم - إنجازاً استراتيجياً تاريخياً لا مثيل له . وقد كشف مكاريوس بنفسه ، وفي أكثر من مناسبة ، البعد الاستراتيجي الحقيقي للمسعى اليوناني لضم قبرص ، إذ قال ، مثلاً ، في مقابلة مع صحيفة « ماخي » القبرصية اليونانية : « . . . سأقوم بتوحيد قبرص كاملة مع اليونان ، وعندها فإن حدود اليونان ستمتد حتى سواحل شمال افريقيا »[12] .

وقال مرة أخرى في مقابلة مع صحيفة يونانية : « إذا كان لي من طموح فإن طموحي هو أن يرتبط اسمي بضم قبرص إلى اليونان وتوسيع حدود اليونان حتى سواحل افريقيا الشمالية »[13] .

وللمرء أن يتصور اليوم أهمية ما كان يمكن أن يحصل لو أن قبرص صارت جزءاً من اليونان ، وبالتالي أصبحت على مسافة ١٠٠ كلم عن سوريا و٢٠٠ كلم عن لبنان و٣٠٠ كلم عن فلسطين و٤٠٠ كلم عن مصر ؟

أما مشاركة مكاريوس في حركتي الحياد الإيجابي وعدم الانحياز ، فإن أبعادها لن تلبث أن تنكشف بسرعة بمجرد أن يعيد المرء رسم الخارطة السياسية الدولية التي كانت سائدة في تلك الحقبة من الخمسينات وتحديد موقع المسألة القبرصية منها .

لقد وجد مكاريوس نفسه ، وهو على رأس الحركة الداعية للأينوسيس ، أمام خصم مباشر هو تركيا التي ترفض بشكل قاطع مثل هذه الفكرة ، لأسباب عديدة بعضها قبرصي يتعلق بمصير

القبارصة الأتراك لو تم تحقيق هذه الوحدة ، وبعضها الآخر تركي يتعلق بالأمن الأستراتيجي لتركيا نفسها .

في مواجهة هذا الخصم الذي يمثل قوة عسكرية لا يمكن إغفالها ، كان مكاريوس يدرك أن الاعتماد على اليونان نفسها ليس كافياً ، فميزان القوى العسكري بينها وبين تركيا مائل بشكل كبير لمصلحة الأتراك .

لم يكن يقدر أن يعتمد على بريطانيا التي حالت - لحسابات استراتيجية خاصة بها - دون إعطاء القبارصة اليونانيين ما يطلبون (الحق بالتفرد بتقرير مصير الجزيرة لضمها إلى اليونان) .... ولا كان بمقدوره الاعتماد على الولايات المتحدة التي ترتبط مع تركيا بعلاقات وثيقة توطدت لاحقاً في الحلف الأطلسي وحلف بغداد والحلف المركزي ، وتكرّست بجملة من المعاهدات والمواثيق .

بديهي أيضاً القول بأنه لم يكن قادراً على الاعتماد على الاتحاد السوفياتي لحسابات كثيرة جداً ، أقلها أن العلاقات بين « الوطن الأم » (اليونان) والاتحاد السوفياتي لم تكن على ما يرام ، بعد دخول اليونان في عضوية حلف شمال الأطلسي ، وان إقامة علاقات وطيدة قبرصية - سوفياتية من شأنها أن تثير حفيظة الأميركيين والبريطانيين على حد سواء ، مما قد تكون له نتائج وخيمة لا على الأينوسيس فحسب ، بل على القبارصة اليونانيين أنفسهم .

إزاء ذلك كله لم يكن أمام مكاريوس سوى سلوك طريق ثالث ، والإنتماء إلى القوة الجديدة الصاعدة ، رغم كونها قوة معنوية أكثر منها فعلية .

وفي الحقيقة ، فإن الدهاء اليوناني قد فعل فعله ، منذ ذلك التاريخ ، في تكريس « الخطأ السياسي الشائع » والقائل بأن قبرص (الشطر اليوناني منها) تمارس سياسة الحياد الإيجابي أو سياسة عدم الانحياز ، فالأينوسيس كانت بعيدة كل البعد عن هاتين السياستين : أولاً لأنها تلغي تماماً أي وجود لسياسة خارجية خاصة بقبرص ، إذا ما باتت هذه الجزيرة جزءاً من اليونان ... وثانياً لأن السياسة الخارجية لليونان هي سياسة منحازة للغرب (عضو في حلف شمال الأطلسي) .

في الاطار نفسه ، يمكن فهم سلوكيات مكاريوس حيال العرب ، فهؤلاء هم أعداء بريطانيا ، وهم أيضاً - في حينه - في غير خانة الأصدقاء لتركيا ... وبذلك فإنهم خير من يمكن إقامة العلاقات معه على أساس أن قاعدة « عدو عدوي صديقي » ضرورية إذا كان هذا الصديق

عدواً لعدو ، فكيف إذا كان عدواً لعدوين معاً !!

أما المطالبة بإزالة القواعد العسكرية - من دون إتخاذ أي خطوة عملية لتحقيق ذلك - فإن هذا الأمر كان ضرورياً ، على الأقل لإبعاد شبهة التورط أو الموافقة على كل الأدوار التي قامت بها هذه القواعد في كل ما تعرض له العرب في تاريخهم الحديث من حروب ونكسات .

هنا لا يسع المرء إلا أن يتوقف قليلاً عند ملاحظة بالغة الأهمية في هذا السياق :

من المعروف أن « جمهورية قبرص المستقلة » ولدت عام ١٩٦٠ بمقتضى اتفاقيات زيورخ ولندن ، وان الملاحق التي كانت تشكل جزءاً لا يتجزأ من الدستور قد نصت ، في ما نصت ، على السماح لبريطانيا بالاحتفاظ بالسيادة الكاملة على قاعدتيها العسكريتين الكبيرتين (« اكروتيري » و « دخيليا ») القائمتين على رقعة من الأرض تبلغ مساحتها ٩٩ ميلاً مربعاً .

والمعروف أيضاً أن القبارصة اليونانيين قد انقلبوا على دستور ١٩٦٠ حتى من قبل أن يجف حبر تواقيعهم عليه ، وساقوا لذلك الكثير من الحجج ، بل ووصل بهم الأمر إلى حد ارتكاب مجازر دموية بحجة تصحيح ما انطوى عليه هذا الدستور من ما زعموا أنه ظلم وإجحاف بحقهم .

لكن الملفت حقاً أن كافة الوثائق السياسية القبرصية اليونانية في تلك المرحلة تشير إلى كثير من المآخذ التي سجلها القبارصة اليونانيون على هذا الدستور[١٤] . وقد ورد عدد من هذه المآخذ في المقترحات الثلاثة عشر الشهيرة التي قدمها رئيس الأساقفة مكاريوس لتعديل الدستور ، كما وردت مآخذ أخرى في ما انكشف لاحقاً من مخططات أعدها القبارصة اليونانيون على بنود وردت في اتفاقيتي التحالف والضمان الملحقتين بالدستور ... لكن أياً من هذه الوثائق لا يحمل ولو اشارة عابرة إلى البند المتعلق بالسيادة البريطانية على القاعدتين .

تبقى قضية مكتب منظمة التحرير الفلسطينية واعتباره سفارة . الواقع أن هذا الأمر ليس نتيجة لإيمان مكاريوس بالكفاح الفلسطيني المسلح ، بقدر ما كان ، من جهة ، إمساكاً بالمفتاح الرئيسي لكل أبواب المنطقة العربية ، فالثورة الفلسطينية كانت في حينه هي القضية الأساس التي تدور في فلكها كافة القضايا العربية . ألم يقل عبد الناصر أن هذه الثورة هي أشرف وأنبل ظاهرة في التاريخ العربي الحديث ؟ ... ومن جهة أخرى لإيجاد نوع من الربط أو الإيحاء ، بين الأهداف النبيلة العادلة للثورة الفلسطينية وبين الأهداف التي قامت من أجلها منظمة « ايوكا » .

من ذلك كله يتضح أن عاطفة مكاريوس حيال العرب لم تكن عاطفة مجردة ، لوجه

الله . . . بل كانت أساساً ونتيجة ، نابعة من المصلحة القبرصية اليونانية .

وقد يجدر بالمرء هنا أن يضيف إلى هذه العوامل مجتمعة عاملاً على قدر كبير من الأهمية كان وراء الخيار العربي ـ ولو الشكلي ـ لمكاريوس . هذا العامل يتمثل في أن معركة القبارصة اليونانيين لتحقيق الأينوسيس كانت تصطدم بوجود القبارصة الأتراك ، ومن ورائهم تركيا نفسها . الأتراك مسلمون وأكثرية العرب مسلمة . . . فلو ترك حبل التطورات على غارب العواطف والمشاعر لحصل القبارصة الأتراك المسلمون على مساعدات من العرب ، خصوصاً تلك الدول التي يحتل الدين الاسلامي الحنيف موقعاً متميزاً فيها . لذلك كان لا بد من التحرك والتمويه وإظهار المسألة القبرصية بغير وجهها الحقيقي وإبقاء العرب ، ما أمكن ، بعيدين عن معرفة حقيقة ما يدور من مجازر في قبرص بحق القبارصة الأتراك .

إذ يصل المرء إلى هذه النقطة لا يملك إلا أن يطرح سؤالاً آخر هو : قد يكون كل هذا الذي قيل عن مكاريوس صحيحاً . . . فهل كان القادة العرب ، وعلى رأسهم جمال عبد الناصر ، على درجة من السذاجة تجعلهم يقعون بهذه البساطة في ما نصبه لهم هذا اللاهوتي الأرثوذكسي ؟

الواقع ، أن من الصعب تصور أن يكون أي من القادة العرب ـ وبالذات جمال عبد الناصر ـ غائباً عن الصورة الحقيقية لما كان يجري في قبرص ، غير أن الظروف السياسية التي كانت سائدة آنذاك ، دفعت الرياح العربية في الاتجاه الذي تشتهيه سفن المخططات اليونانية .

كانت بريطانيا ، في ذلك الحين ، هي العدو رقم ١ للعرب ، وكان جلاؤها عن الأراضي العربية التي تحتلها ـ خصوصاً في مصر ـ هو المطلب الأول للثورة المصرية الناصرية التي اندلعت في ٢٣ تموز ١٩٥٢ ، والعلاقات التركية ـ البريطانية كانت ممتازة على صعيد التخطيط المشترك (مع الولايات المتحدة) لإنشاء « هيئة الدفاع عن الشرق الأوسط » ضد الكتلة الشرقية . هذه المساعي التي بدأت في تشرين الأول ١٩٥١ أثمرت في تشرين الثاني ١٩٥٥ حلف بغداد ، وفق النظرية التي نادى بها جون فوستر دالاس منذ عام ١٩٥٣ بضرورة تطبيق نظرية الأمن الجماعي في منطقة الشرق الأوسط ، على أساس أن دول المنطقة معرضة لخطر شيوعي مشترك .

وقد جاء الاعلان عن ولادة حلف بغداد بعد زهاء ستة أشهر من مؤتمر باندونغ لدول حركة الحياد الإيجابي ، وكان من المقرر أن يضم الدول العربية واسرائيل في سلة واحدة معادية للخطر الشيوعي .

اعلن عبد الناصر الحرب على هذا الحلف والأطراف المشاركة فيه (وبينها تركيا) ، وكانت

العلاقات المصرية ـ البريطانية قد بلغت حافة الانفجار الذي اندلع فعلاً بإعلان قرار تأميم قناة السويس وما تبعه من عدوان ثلاثي بريطاني ـ فرنسي ـ اسرائيلي على مصر .

في مثل هذه الظروف التقت ـ ولو لدوافع متناقضة ـ المصلحة العربية مع مصالح القبارصة اليونانيين ، فكان أن قام ذلك التحالف بين حركة الكفاح المسلح القبرصية اليونانية ضد الوجود البريطاني ، والحركة العربية المقاتلة ضد الاحتلال البريطاني وحلفائه في المنطقة .

هذا التحالف الذي تُرجم عربياً ـ ومصرياً على وجه الخصوص ـ بتهريب السلاح إلى « ايوكا » ، كما تُرجم يونانياً بتوجيه ضربات للقوات البريطانية الذاهبة للمشاركة في حرب السويس والعائدة منها . . . أتاح للقبارصة اليونانيين أن يروجوا كافة مقولاتهم عن الصراع الداخلي في قبرص ، في حين لم تتح للقبارصة الأتراك أي فرصة لاعطاء الصورة الحقيقية عن هذا الصراع .

وفي تلك الفترة ، ولسنوات طويلة لاحقة ، راجت في الأوساط العربية قناعة بأن تركيا هي أصل المشكلة في قبرص ، وانها هي التي تريد تقسيم الجزيرة ، وان القبارصة الأتراك هم عملاء للبريطانيين . . . الخ من المقولات الخاطئة التي أعتمدتها الحملات الدعائية القبرصية اليونانية .

ومن أسف أن هذه القناعة لا زالت ، بشكل أو بآخر ، سائدة حتى يومنا هذا في الكثير من الأقطار العربية ، رغم أن حلف بغداد مات فورثه حلف السنتو ، أو الحلف المركزي ، الذي لم يعمر بدوره طويلاً ، وان برطانيا انسحبت إلى غير عودة من مصر ، كما أُرغمت بعد بضع سنوات على الإنسحاب من كافة الأراضي التي كانت تحتلها . . . ورغم أن الملامح الحقيقية للمخطط اليوناني في قبرص قد اتضحت للعالم كله ، وان روائحها الدموية قد فاحت إلى درجة أثارت استنكار حتى الأوساط المسيحية في الكثير من أنحاء العالم .

ما لا يعرفه العرب عن مكاريوس ثابت ومدون في الكثير من المراجع والوثائق الغربية . . في ما يلي نماذج منها على سبيل المثال لا الحصر :

يروي جورج بول مساعد وزير الخارجية الأميركي سابقاً ، في مذكراته التي تحمل عنوان « للماضي مثال آخر » انه عندما أوفد من قبل الادارة الاميركية ، في أوائل ١٩٦٤ ، للاطلاع عن كثب على تفاصيل الأحداث الدامية التي كانت تجري في قبرص ، قد أرسل من نيقوسيا برقية إلى الرئيس الاميركي يقول فيها : « إن القبارصة اليونانيين يريدون ببساطة أن تطلق لهم الحرية لقتل القبارصة الأتراك » وإن كل ما ينتظره القبارصة اليونانيون من مجلس الأمن الدولي هو « إزالة حقوق تركيا في التدخل »[١٥] .

وفي مكان آخر من هذا الكتاب يروي جورج بول الحكاية التالية :

« . . . كانت ثمة مجزرة قد وقعت في ليماسول ، على الساحل الجنوبي . . . وقد قتل فيها حوالي ٥٠ قبرصياً تركياً ، بعضهم بواسطة الجرافات التي كانت تزيل البيوت من أساسها[١٦] في اليوم التالي ولدى خروجي بصحبة مكاريوس من أحد الاجتماعات ، قلت له بصلافة : إن هذه الأعمال الوحشية يجب أن تنتهي ، وان ما حصل في الليلة السابقة في ليماسول لا يمكن غفرانه ، وإن عليه أن يوقف موجة العنف . أجابني بمسحة من المزاح : ولكن يا حضرة الوكيل . . . لقد عاش القبارصة اليونانيون والأتراك معاً لقرون طويلة ، وكانت هناك دائماً حوادث في ما بينهم . . . إننا معتادون تماماً على مثل هذا . .

« أغاظني مثل هذا الجواب فقلت : يا صاحب السيادة ، منذ يومين وأنا لا أفعل شيئاً سوى أن أشرح لكم بأكبر قدر ممكن من الوضوح أننا لا نعيش في القرون الوسطى ، وإنما في القرن العشرين . إن العالم لن يقف مكتوف اليدين لكي يدعكم تحولون هذه الجزيرة الجميلة إلى مسلخ خاص بكم . . .

« وبدلاً من أن ينفجر غاضباً ، كما توقعت، قال لي بهدوء وبابتسامة حزينة : آه. . . إنك إنسان قاسٍ يا حضرة الوكيل . . . إنسان شديد القسوة »[١٧] .

ومن جورج بول إلى ادلاي ستيفنسون[١٨] الذي قضى في الفترة نفسها تقريباً ثلاثة أيام مع رئيس الأساقفة مكاريوس في مقر إقامته ، مما أتاح له الفرصة لأن يراقبه عن كثب .

لقد وصل ستيفنسون إلى استنتاج مفاده أن مكاريوس كان متواطئاً مع الارهابيين ، وانه كان رجلاً يخفي ميوله الشريرة وراء ملابس ومظاهر التقوى لرجل الدين[١٩] .

ربما يثير مثل هذا الكلام شكوكاً لدى البعض في مقدار الموضوعية التي ينطوي عليها انطلاقاً من أنه صدر عن مسؤولين أميركيين سابقين ، وان الإنطباع العام الذي كان ـ ولا يزال ـ سائداً هو أن مكاريوس لم يكن موضع ثقة الادارة الاميركية ، بل لعلها كانت تتعامل معه من موقع العداء ، نظراً لدوره في حركة عدم الانحياز ومن قبلها في حركة الحياد الإيجابي ، وعلاقاته لاحقاً بعبد الناصر والكثير من الزعماء العرب .

غير أن المرء تستوقفه ، هنا ، جملة معطيات قد تقلب ذلك التصور رأساً على عقب :

● لقد تحالف مكاريوس أولاً مع غريفاس الذي كان معروفاً بشدة عدائه للشيوعيين سواء أثناء وجوده في اليونان أو بعد قدومه إلى قبرص . ومن المعروف أن الشيوعيين القبارصة اليونانيين

كانوا هدفاً دائماً لمنظمة « ايوكا » التي أنشأها مكاريوس وغريفاس ، وقد اغتيل العشرات منهم في السنوات الثلاث الأولى من عمر « ايوكا » .

● لاحقاً ، وبعد إعلان الإستقلال ، لم يكتف مكاريوس باعلانه العفو عن بعض قياديي « ايوكا » الذين كانت قد صدرت بحقهم أحكام قضائية قاسية وصلت إلى درجة الحكم بالاعدام لادانتهم بارتكاب جرائم ضد معارضيهم من القبارصة اليونانيين ، وضد القبارصة الأتراك ، والبريطانيين على السواء . . . بل انه عين عدداً من هؤلاء في مراكز رفيعة في الدولة مثل بوليكاربوس يورغاديس الذي عينه وزيراً للداخلية وكلفه لاحقاً بتشكيل المنظمة التي وضعت « مخطط أكريتاس » . وكل هؤلاء القياديين كانوا معروفين بعدائهم الشديد للشيوعية ولحزب « آكيل » القبرصي اليوناني .

● في عام ١٩٥٩ سرت معلومات كثيرة في الصحافة العالمية عن علاقة مكاريوس بالمخابرات المركزية الاميركية (C.I.A) ، وقيل آنذاك أن مكاريوس كان يتقاضى مليون دولار شهرياً من هذه الوكالة للمساهمة في مكافحة الشيوعية .

أما صفقة الأسلحة التشيكية الشهيرة التي عقدها مكاريوس عام ١٩٧٢ ، وقامت بسببها قيامة الحكومتين اليونانية والتركية على السواء (لأسباب متباينة فالحكومة اليونانية كانت حكومة عسكرية على علاقات وطيدة مع المعسكر الغربي وتشهر عداءها للمعسكر الشرقي ، في حين تخوفت الحكومة التركية من أن تحدث هذه الصفقة تعديلاً في ميزان القوى يدفع ثمنه القبارصة الأتراك) . . . فإنها لا تكفي للحكم بـ « تقدمية » مكاريوس أو « يساريته » .

إن هذه الصفقة التي اثارت أيضاً غضب غريفاس ، ينبغي النظر إليها في ضوء الصراع الذي كان قد أخذ يستفحل بين مكاريوس من جهة وبين الحكم العسكري (الجونتا) في اليونان والجنرال غريفاس الذي كان قد شكل منظمة « ايوكا ب » بتوجيه ودعم من تلك « الجونتا» من جهة ثانية .

وهذا الصراع هو الذي تطور حتى بلغ ذروته الدموية في الانقلاب العسكري الذي تعرض له مكاريوس في ١٥ تموز ١٩٧٤ .

مكاريوس نفسه كان قد أخرج إلى العلن المدى الذي بلغه ذلك الصراع عندما نشر قبل تسعة أيام فقط من وقوع الانقلاب ، الرسالة التي كان قد بعث بها إلى الرئيس اليوناني في ٢ تموز ١٩٧٤[٢٠] .

ليس ثمة مجال للمقارنة بين صفقة الأسلحة التشيكية التي عقدها جمال عبد الناصر في ٢٧ يلول ١٩٥٥ ، وبين هذه الصفقة التي عقدها مكاريوس ، فالأول لم يتراجع عنها ومضى إلى أشواط أخرى بهدف كسر الحصار الذي فرضته عليه آنذاك دول المعسكر الغربي ، أما الثاني فإنه تراجع بسرعة وسلم تلك الأسلحة التي تبين لاحقاً أنه أرادها لحمايته شخصياً في مواجهة الخطر المتزايد من حوله ، إلى قوات حفظ السلام الدولية .

إنها ، إذن ، ورقة استخدمها مكاريوس للحماية من جهة ، وللضغط على الحكام العسكريين اليونانيين من جهة أخرى . وعلى أية حال فإنه لم يكرر مثل هذه العملية لاحقاً ، رغم أن « الجونتا » كانت قد اتخذت قراراً بالتخلص منه وان مؤشرات ذلك القرار كانت تتضح لمكاريوس يوماً بعد يوم .

مهما يكن فإذا كان الجزم حول هذا الجانب من شخصية رئيس الأساقفة الراحل ما زال مثار جدل بين المدافعين عنه والحاملين عليه ، فإن ثمة حقيقة مثبتة ، وموثقة ، ومدعومة بالشواهد والشهود .

هذه الحقيقة هي أن مكاريوس يتحمل مسؤولية كاملة عن انهيار جمهورية قبرص المستقلة والمجازر التي تعرض لها القبارصة الأتراك عام ١٩٦٣ وعام ١٩٦٧ وحتى عام ١٩٧٤ (وقد اعترف هو شخصياً ومن أعلى منبر دولي بمسؤوليته عن ما جرى في هذا العام لأن الذين انقلبوا عليه كانوا قد جاؤوا بموافقته وبناء على طلبه) .

والقطع بهذه الحقيقة ليس مصدره القبارصة الأتراك والأتراك وحدهم ، بل انه نتيجة توصل إليها حتى رجال الدين المسيحيين في الكثير من أنحاء العالم . من ذلك ، مثلاً ، البيان الذين صدر في آذار ١٩٦٤ عن مجلس الكنيسة البروتستانتية في بازل بسويسرا وجاء فيه : « . . . إن الموقف الذي يتبناه أحبار الكنيسة القبرصية ، عضو المجلس الكنسي العالمي ، يعتبر وصمة عار في جبين الرسالة الأنجيلية المقدسة » .

القائمة طويلة وحافلة بهذا النوع من الادانة ، من بيان الاستنكار الذي أصدره المجلس الكنسي البروتستانتي الألماني لسياسة مكاريوس حيال القبارصة الأتراك التي وصفها بأنها « بعيدة تماماً عن كافة الأسس الإنسانية والشرائع السماوية » إلى اعلان مطران برلين ريكس أتوديبليوس بأن « ثمة نقطة ضعف واحدة في السياسة السلمية التي تنتهجها الكنائس المسيحية في العالم ، وهذه النقطة الضعيفة تقع في قبرص واسمها : مكاريوس » إلى الرسالة التي وجهها القس آرسليمان الواعظ الكنسي في بيروت إلى مكاريوس وقال فيها : « . . . أثناء نضالكم من أجل

الحرية والاستقلال في قبرص ، كانت كنيستنا معك ، أما الآن وحيث أصبحت الطائفة القبرصية التركية تلاقي الهلاك والفناء على يديك ، فإننا قد غيرنا موقفنا منك »(٢١) .

على أن أفضل تلخيص لموقع مكاريوس في بحر الدم الذي غرق فيه القبارصة الأتراك لإرغامهم على الإختيار بين الحقيبة والتابوت ، هو ما كتبه البروفسور ارنست بنز استاذ علم اللاهوت في جامعة ماربورج ونُشر في صحيفتي « كريست » و « ولت ورد » وجاء فيه : « . . . إن وضع الأسس للمجموعة الأوروبية اقتضى كفاحاً لقرون طويلة ، لكن هذه الأسس تهتز اليوم بسبب المشكلة القبرصية ، ليس فقط بسبب السياسة التكتيكية التي أقرها مكاريوس رئيس أساقفة الروم الأرثوذكس في قبرص ، بل لأنه يشرف شخصياً على وضع خطط هذه السياسة وأساليب تطبيقها . . . وبدلاً من أن يستثمر رئيس الأساقفة مكاريوس فرصة التعايش السلمي التي أتاحتها اتفاقية زيورخ ، تجاهلها . . . ولم يقف عند هذا الحد ، بل سلك سلوكاً بعيداً عن الأرثوذكسية وخلق وسطاً قلقاً ، الأمر الذي أدى إلى ظهور أزمة سياسية عالمية تعاني منها أوروبا كلها . . . إن الصمت الذي تلتزمه الكنيسة الأرثوذكسية في اليونان تجاه تصرفات مكاريوس هو أمر مخجل ، لأن معناه القبول .

« إن صمت الكنيسة الأرثوذكسية في اليونان حيال تصرفات مكاريوس مرده إلى أنها ترى في الأينوسيس هدفاً شرعياً للقبارصة اليونانيين ، غير أن هذه الكنيسة نسيت أنها ، إذا ما تحقق مثل هذا الهدف ، ستكون مسؤولة عن جميع ما سيحدث للطائفة القبرصية التركية من غبن في الحقوق وتفرقة في المعاملة . . .

« ان يقف رئيس الأساقفة مكاريوس أمام المصورين في مناسبة ما ، ووراءه أكوام من الأسلحة ستستخدم بعد حين في ضرب قسم من مواطنيه . . . أو أن يقف أمامهم بردائه الكنسي ووراءه موقع عسكري للقبارصة اليونانيين . . . فإنني لا أملك حيال هذه التصرفات سوى القول بأنها إنكار لكل القيم المعنوية التي ناضلت من أجلها أوروبا وبذلت في سبيلها الكثير من الدماء والدموع . . .

« إذا حدث أن زعيماً دينياً لم يستطع الحؤول دون اندلاع حرب أهلية بين مواطنيه ، فعليه عند اندلاعها أن يقف إلى جانب الأقلية ، إلى جانب المذعورين اليائسين ، وليس إلى جانب المنتصرين . . . ولكن مكاريوس ، وللأسف ، كان منذ البداية يعمل بدأب من أجل أن يكون زعيم الأغلبية ، وقام بمناورات يصعب على المنطق استيعابها باسم الأغلبية المسيحية الأرثوذكسية ، لتغطية حربه السياسية والعسكرية ضد القبارصة الأتراك بستار من الشرعية . . .

ولذلك فإن مكاريوس قد خسر الصفة السلمية والنية الحسنة التي يتحلى بها موقعه الديني . . .

وخلص البروفسور بنز إلى هذه القناعة : « . . . إن مكاريوس قد أصرّ وتمادى في ظلم القبارصة الأتراك ، وقام بأفعال تتعارض مع قدسية موقعه ، وسار في مسار يتعارض مع ما يأمر به التاريخ ، حيث كان السبب في اندلاع حرب صليبية ضد الأتراك المسلمين في قبرص ، رغم أن الكنائس الأوروبية تعمل بدأب منذ أربعين عاماً للتخلص من آثار الحروب الصليبية السابقة »(٢٢) .

مثل هذا الكلام وغيره الكثير مما قيل إثر المجازر التي تعرض لها القبارصة الأتراك منذ نهاية ١٩٦٣ وطيلة الشهور اللاحقة ، ربما كان له فعله ـ اضافة الى التلويح التركي بالتدخل العسكري ـ في اقناع مكاريوس بضرورة تغيير تكتيكاته . . . وبالفعل فإنه استبدل سياسة القتل بالبنادق والمدافع بسياسة القتل البطيء حصاراً وتجويعاً وتضييق خناق . . . لكنه عاد لاحقاً ، وبمشاركة غريفاس ، إلى السياسة السابقة فكانت مجازر ١٩٦٧ ، وإذ أضطر من جديد إلى مراجعة حساباته فإن هذه المراجعة انتهت إلى الاقتناع بضرورة الانتظار ، مع الاستمرار في تكريس الأسلحة والجنود المستوردين من أثينا .

الخلاف في الحسابات والاجتهادات كاد أكثر من مرة أن يطيح برأس مكاريوس ، حتى كانت الذروة الدرامية في ما حصل في تموز ١٩٧٤ وما وقع لاحقاً من تطورات .

فهل كان ذلك التاريخ بمثابة « ساعة الحقيقة » التي شكلت نقطة تحول جذرية في فكر مكاريوس ونهجه ، وأثمرت بعد ثلاث سنوات تلك الخطوط الارشادية التي كان يمكن ، لو وضعت موضع التنفيذ أن توفر للقضية القبرصية حلاً عادلاً ودائماً ؟

يصعب الجزم ، فالرجل قد لاقى وجه ربه . . . ولا أحد يدري كم من « الكفارات » أخذ معه .

الهوامش

(١) لم أجد مرادفاً باللغة العربية لهذه الكلمة التي يبدو أن معناها هو « الزعيم الديني الذي يمارس في الوقت نفسه الزعامة السياسية » .

(٢) راجع الفصل الخاص بـ « مفاوضات محكومة بالفشل » .

(٣) من الملفت أن هذه الحادثة تكررت بشكل حرفي تقريباً بعد ١٤٢ عاماً وكان بطلها هذه المرة مكاريوس نفسه .

(٤) « الصراع القبرصي ـ الدولة والهوية القومية » ـ زينون ستافرينيدس .

(٥) المرجع السابق .

(٦) كتب غريفاس في مذكراته يقول : « في تلك المنطقة الوعرة ذقت طعم حرب العصابات للمرة الأولى ، وتيقنت من فعاليتها . . . لقد كنت مبهوراً بالسهولة التي استطاعت فيها مجموعة من غير النظاميين الذين لم يكونوا يحملون سوى بنادق ، ان تعيق تقدم كتيبتنا باتجاه نيكوميدا طيلة يوم كامل ، حتى بعد تدخل مدفعيتنا لقصف مواقعهم » .

(٧) عام ١٩٥٧ سمح لمكاريوس بمغادرة جزر سيشيل ولكن بشرط عدم العودة الى الجزيرة . لذلك ظل مقيماً في أثينا .

(٨) في حزيران ١٩٦٧ ـ وبمعرفة وموافقة مكاريوس ـ عاد غريفاس إلى الجزيرة ليظل فيها حتى أواخر ١٩٦٧ عندما أرغمت الحكومة اليونانية على استدعائه بعد الانذار التركي الحاسم في اعقاب المجازر الجديدة التي نظمها غريفاس ضد القبارصة الأتراك . وفي أيلول ١٩٧١ عاد مجدداً ليؤسس ـ في مواجهة مكاريوس ـ منظمة « ايوكا ب » من دون أن يحقق نجاحاً يذكر . وقد مات بالسكتة القلبية في كانون الثاني ١٩٧٤ ، أي قبل سبعة أشهر من الانقلاب الذي تعرض له مكاريوس بتدبير من الحكام العسكريين في أثينا .

(٩) « الموسوعة العربية الميسرة » ـ الطبعة الأولى ـ القاهرة ١٩٦٥ و« القاموس السياسي » أحمد عطية الله ـ القاهرة ١٩٦٨ .

(١٠) راجع الفصل الخاص بـ « التاريخ شاهد زور » .

(١١) ثمة معلومات كثيرة تفيد بأن القبارصة اليونانيين كانوا هم الأقلية في قبرص. من ذلك مثلاً أن القنصل الانكليزي الكسندر درموند قدر عدد سكان قبرص عام ١٧٤٥ بـ ١٥٠ ألفاً من الأتراك المسلمين و٥٠ ألفاً من اليونانيين الأرثوذكس . وفي عام ١٧٧٧ قدر كبريانوس رئيس الأساقفة الأرثوذكس عدد سكان قبرص بـ ٦٠ ألف تركي و٢٠ ألف يوناني . وفي عام ١٧٩٠ أجرى القنصل الأنكليزي ميشيل دايفز تخميناً للنفوس في قبرص جاءت نتيجته مطابقة لتخمين كبريانوس . وقد تضاءل عدد السكان المسلمين في الجزيرة بشكل متمادي نتيجة للضغوط التي تعرضوا لها إبان الادارات غير الاسلامية التي اعقبت الادارة العثمانية ، وبالمقابل زاد عدد الروم الأرثوذكس نتيجة لاستقدامهم بأعداد كبيرة من اليونان .

(١٢) صحيفة « ماخي » نيقوسيا ـ نيسان ١٩٦٤ .

(١٣) صحيفة « آبوييغماتيني » ـ اثينا ٨ أيلول ١٩٦٤ .

(١٤) راجع الفصل الخاص بـ « استقلال غير مرغوب فيه » .

(١٥) « للماضي مثال آخر : مذكرات ـ جورج بول ـ نيويورك ولندن ١٩٨٢ ـ ص ٣٤٥ .

(١٦) المرجع السابق ـ ص ٣٤٧ .

(١٧) لمعلومات تفصيلية عن مجزرة ليماسول راجع مجلة نيوزويك » الاميركية الصادرة في ٢٤ شباط ١٩٦٤ ـ ص ٣٩ .

(١٨) رئيس الوفد الاميركي السابق في هيئة الأمم المتحدة .

(١٩) المرجع السابق ص ٣٤١ .

(٢٠) راجع الفصل الخاص بـ « يونانيون ضد يونانيين » .

(٢١) للحصول على تفاصيل موسعة عن مواقف الشجب والادانة العالمية لسياسة مكاريوس ، راجع كتاب « اضطهاد الاسلام في قبرص » ـ أوكتاي أوكسوزاغلو ـ ترجمة سرمد أمين .

(٢٢) المرجع السابق .

الفصل السابع

يونانيون ضد يونانيين

في الساعات الأولى من صباح الخامس عشر من تموز ١٩٧٤ ، استيقظ القبارصة مذعورين على أصوات المدافع والعيارات النارية في كل مكان . ولم يمض وقت طويل حتى تبين لهؤلاء أن الانقلاب العسكري المنتظر ضد مكاريوس قد وقع .

في البدء ساد الظن بأن بيانات الانقلابيين عن أن رئيس الأساقفة قد تم التخلص منه ، صحيحة وأنه لا بد قد قضى نحبه تحت أنقاض قصره الرئاسي الذي أنصبت عليه المدافع الانقلابية بتصميم عنيد على أن لا تترك فيه حجراً فوق حجر . . لكن الرجل ، كما تبين لاحقاً ، نجا بمعجزة ، ثم استطاع الوصول إلى مدينة بافوس ومنها إلى القاعدة البريطانية القريبة حيث أقلته طائرة عسكرية بريطانية إلى مالطا التي مالبث أن غادرها إلى نيويورك عبر لندن ، للمشاركة في إجتماعات مجلس الأمن الدولي المخصصة لبحث التطورات الخطيرة التي تشهدها الجزيرة .

هذه المرة لم يكن للأتراك ، لا في قبرص نفسها ولا في تركيا ، أي علاقة بما حدث ، بل كانت القضية يونانية ـ يونانية بالكامل ، أشبه بإحدى المسرحيات العبثية التي كانت سائدة في ذلك الحين ، إذ أن رجل الأينوسيس رقم ١ كان هدفاً لانقلاب عسكري جاءت الأوامر به من عاصمة الأينوسيس !!

الانقلاب لم يفاجىء أحداً ، بالذات مكاريوس ، لكن ما كان مفاجئاً حقاً هو تلك الشراسة التي تعامل بها الانقلابيون ليس ضد مكاريوس وحده ، بل ضد كل المكاريوسيين من دون استثناء .

خلال بضع ساعات كانت شوارع نيقوسيا والمدن القبرصية الأخرى تعج بمئات الجثث ، وكان اليونانيون المسلحون يتقاتلون دون رحمة ، وبين نار هؤلاء ونار أولئك وقع القبارصة الأتراك الذين كان مصيرهم معروفاً لو نجح الانقلاب . على أن بوادر هذا المصير كانت قد لاحت بالفعل منذ اللحظة التي أعلن فيها الانقلابيون سيطرتهم على الوضع « لمنع اندلاع حرب أهلية في

الجزيرة »!!!

لقد جاء في تقرير نشرته صحيفة « واشنطن ستار نيوز » في ٢٢ تموز ١٩٧٤ : « . . . ان الجثث تملأ الشوارع ، وثمة عمليات دفن جماعية . . . أولئك الذين طلب منهم مكاريوس أن يلقوا سلاحهم ، سقطوا عزل بأيدي أفراد الحرس الوطني ، وقد دُفنوا في مقابر جماعية . . . أربعة عشر قبرصياً تركياً لجأوا ، طلباً للسلامة ، إلى إحدى المدارس ، لكن الحرس الوطني حاصرهم ، وعندما أعلنوا استسلامهم أُطلقت عليهم النيران » .

وفي ٢٣ تموز نقلت صحيفة « التايمس » اللندنية عن زوجة الدكتور ليساريدس[١] قولها بأن عدداً كبيراً من أنصار مكاريوس قتلوا أثناء وبعد الانقلاب . . . وصرّحت السيدة ليساريدس بأنها علمت من مصادر موثوقة أن ١٠٠ من حراس القصر الجمهوري قد قتلوا بعدما ألقوا أسلحتهم .

محصلة الأيام القليلة اللاحقة للانقلاب كانت بالغة السواد ، فبالأضافة إلى أن خمسة آلاف شخص من أنصار مكاريوس أصبحوا وراء القضبان ، فإن عدد القتلى ناهز الألفين . وقد نشرت صحيفة « لوكومبا » التي تصدر في بلجيكا تقريراً جاء فيه : « . . تأكد أنه خلال الأيام التي أعقبت الأنقلاب في نيقوسيا لقي ٢٠٠٠ شخص على الأقل من أنصار مكاريوس حتفهم ، إن خلال المعارك أو بتنفيذ حكم الأعدام » .

هي ، إذن ، مجزرة ذهب فيها من القبارصة اليونانيين أكثر ممن سقطوا على مدى السنوات الثلاثين الماضية من حرب الأينوسيس . . . فكيف وصل الحال إلى ما وصل إليه ؟

على هذا السؤال يرد رؤوف دنكتاش في كتابه « المثلث القبرصي » فيقول : « . . . بعد موت غريفاس أصبحت « ايوكا ب » تحت القيادة المباشرة للجونتا العسكرية في أثينا . وقد استمرت الأعمال الأرهابية في القطاع اليوناني بمساعدة وتوجيه ضباط الجيش اليوناني . لكن مكاريوس كان قد بدأ الرد بواسطة قوة الاحتياط التكتيكية التي أنشأها لمواجهة الأرهابيين . وبالفعل ، وخلال الشهور الستة التالية ، تم توقيف معظم الزعماء المحليين لهذه التنظيمات ، كما صودرت كميات كبيرة من الوثائق السرية التي قدمت أدلة قاطعة على دور الضباط اليونانيين في أعمال ايوكا ب . وفي النهاية كشف مكاريوس عن عدم ثقته ، وطلب من الجونتا أن تسحب ضباطها من اليونان » .

يتابع الرئيس دنكتاش فيقول : « في اليونان كانت الجونتا تعاني من مشاكل داخلية ، وكان الصراع مع مكاريوس ضرورياً لاثبات التخلص منها . وفي أوائل تموز نشرت تقارير عن احتمال

حصول انقلاب مدبر من أثينا ، إلا أن الناطق باسم مكاريوس قال : ان أي محاولة كهذه سيتم احباطها بمقاومة شعبية قوية . بل ان رئيس الأساقفة نفسه أعلن لاحقاً أنه لم يكن يوماً ليقتنع بأن الجونتا يمكن أن تحاول القيام بانقلاب في قبرص ، لأن مثل هذا الانقلاب سيتسبب تلقائياً بتدخل تركي » .

ويخلص الرئيس دنكتاش إلى القول : « أولئك الذين تابعوا الأحداث عن كثب ، في ذلك الوقت ، تيقنوا من أن صراع قوة بات محتماً بين مكاريوس والجونتا ، وأن واحداً من الأثنين ينبغي أن يرحل . الجونتا لم يكن بمقدورها تحمل الخسارة ، وقد بدت أقرب إلى أن تتخذ خطوات يائسة لحماية نفسها »[٢] .

هذا التشخيص يشرح بدقة معطيات الشهور القليلة التي سبقت الانقلاب ، غير أنه لا يدخل عامداً في التفاصيل ، وهي في الواقع تفاصيل يعود تاريخها ليس فقط إلى وفاة غريفاس ، بل إلى ما قبل ذلك بسنوات عديدة .

إن اللبنة الأولى لما يمكن ـ مجازاً ـ وصفه بأنه صراع يوناني ـ قبرص يوناني تعود إلى أواخر الخمسينات ، وبالذات إلى الفترة التي جرت فيها مفاوضات زيورخ ولندن بمشاركة وزراء خارجية اليونان وتركيا وبريطانيا . آنذاك بدا الموقف اليوناني ـ لحسابات خاصة تتعلق بعلاقته بحلف « الناتو » ـ مستعداً للتراجع عن الأينوسيس والقبول بحل يقوم على اللاءين الشهيرتين (لا للأينوسيس + لا للتقسيم) وإعلان قيام جمهورية قبرصية مستقلة . . .

أحس القبارصة اليونانيون « الأينوسيسيون » بالخيبة ، فها هي اليونان لا تقبل فقط بالتخلي ولو تكتيكياً عن الأينوسيس ، بل أيضاً توافق على أن يعطى القبارصة الأتراك حقوقاً لم يكن القبارصة اليونانيون يوماً ليتصوروا أن بالامكان السماح لهم بها .

وافق القبارصة اليونانيون ووقعوا ، وفي ما تكشف لاحقاً تبين أنهم اقتنعوا بالتبريرات التي قدمها المسؤولون اليونانيون والقائمة على أساس أن اليونان دولة وأن عليها مراعاة الكثير من الحسابات ، لكنهم هم غير مضطرين بالضرورة للتقيد بتلك الحسابات ، وحتى للالتزام بتواقيعهم . وعلى أي حال فإن مثل هذا الأمر يبعد شبهة الدور اليوناني في مطالبة القبارصة اليونانيين بالأينوسيس ، بحيث يظهرها كأنها مطلب نابع منهم دون أي ضغط أو إكراه .

الصدمة الثانية جاءت بعد التطورات التي تلت مجازر عيد الميلاد في كانون الأول ١٩٦٣ ، إذ أن القوات اليونانية لم تحرك ساكناً حيال التلويح التركي بالتدخل ، بل إن الحكومة الملكية في أثينا طلبت من القبارصة اليونانيين الانصياع لقرار مجلس الأمن بوقف اطلاق النار .

ومرة أخرى اقتنع القبارصة اليونانيون بالتبريرات التي قدمها المسؤولون في أثينا من أن اليونان لم تكن في ذلك الحين مستعدة للذهاب إلى حد خوض حرب ضد تركيا ، وأن بُعد قبرص عن اليونان وقربها الشديد من تركيا يعطي القوات التركية وضعية استراتيجية أفضل بكثير . وكانت ثمرة هذا الاقتناع إتفاقاً بين مكاريوس ويورغي باباندريو[٣] على زيادة عدد القوات اليونانية الموجودة في قبرص ، بحيث يمكن لوجود هذه القوات فعلاً أن يقللَ أو يلغي الافضلية الاستراتيجية للقوات التركية .

لكن ما حصل بعد مجزرتي « كوفينو » و« آيوس ثيودوروس » كان بمثابة القشة التي قصمت ظهر البعير ، كما يقول المثل العربي ، ذلك أن مكاريوس لم يكن قادراً على الاقتناع بالأسباب التي قدمها اليونانيون لموافقتهم على كافة الشروط « المذلة » الواردة في الاتفاق الذي حققته مهمة سايروس فانس (وزير الخارجية الاميركية السابق) المكوكية .

إن « الجونتا » العسكرية التي تسلمت الحكم في اثينا بانقلاب قامت به في ٢١ نيسان ١٩٦٧ ، قد فشلت في امتحانها القبرصي الثاني ، بعد فشلها في الحوار رفيع المستوى الذي دار بينها وبين المسؤولين الأتراك[٤] في إقناع تركيا بسحب تهديدها بالتدخل إذا ما أعلن القبارصة اليونانيون الأينوسيس .

في تلك الفترة كان مكاريوس يشعر بأنه أقوى من الجونتا وأن نسبة الـ ٩٥ بالمئة التي حصل عليها في انتخابات الرئاسة التي جرت في ٢٥ شباط ١٩٦٨ والهزيمة المذلة التي لقيها منافسه الدكتور أدفوكاس ، مرشح الأينوسيس ، تعطيانه الحق في أن يفرض أسلوبه الخاص على مجرى الأمور في قبرص ، بغض النظر عما إذا كان هذا الأسلوب يرضي الجونتا أم لا .

وبالفعل ، بدأ مكاريوس في تلك الفترة يتحدث بصوت عالٍ عن ضرورة التوصل إلى حلٍ على قاعدة « البحث عن ما هو قابل للتحقيق ولو كان ذلك لا يتطابق بالضرورة مع ما هو مرغوب فيه » . بعبارة أخرى ، فإن تفكير مكاريوس في تلك المرحلة كان مبنياً على الحسابات التالية : الاينوسيس مطلب لكل القبارصة اليونانيين ، لكن إنجاز الأينوسيس غير ممكن في المدى المنظور لأسباب كثيرة قبرصية تركية ، وتركية ، ويونانية . . . فما هو الحل إذن ؟ المضي في هذا الطريق المسدود أم محاولة الالتفاف والبحث عن طريق آخر ؟ .

« الطريق الآخر » وجده مكاريوس بمحاولة الانفتاح على القبارصة الأتراك والحوار معهم . وللتمهيد لذلك قام في ٧ آذار ١٩٦٨ برفع آخر إجراءات الحصار الذي كان مفروضاً على القبارصة الأتراك .

أما الخطوة الثانية فكانت إطلاق اشارة البدء بمفاوضات قبرصية ـ قبرصية بأمل التوصل مع القبارصة الأتراك إلى حل يجمع بين اعتراضات القبارصة اليونانيين على دستور ١٩٦٠ وتمسك القبارصة الأتراك بحقوق الشراكة التي كفلها لهم الدستور ، والأمن الذي أثبتت التجارب السابقة مدى حاجتهم إليه .

كل هذا لم يكن ليرضي الحكام العسكريين في أثينا بأي حال ، ذلك أن مركز الهللينية في أثينا ، ومصدر القرار ينبغي أن يكون فيها ، وبالتالي فإن أي صغيرة أو كبيرة في قبرص يجب أن تحصل على موافقة مسبقة من ذلك المركز .

ثمة ، إلى ذلك ، سبب آخر ، فاليونانيون كانوا على الدوام ، سواء في ظل الحكم الملكي أو في ظل الحكم العسكري ، أو لاحقاً في ظل الحكم المدني ، يعارضون أي حوار بين القبارصة اليونانيين والأتراك ، ويرون أن الحوار ينبغي أن يتم مع تركيا مباشرة ، وبالتالي أن يكون حواراً بين دولة ودولة ، مما يجعل مثل هذا الحوار نقطة في ملف العلاقات اليونانية ـ التركية نفسها .

سبب ثالث وهو أن حكام اثينا كانوا باستمرار يستخدمون الورقة القبرصية كعصا يحركونها متى شاؤوا في وجه تركيا ، أي أنها ورقة استراتيجية مهمة يلعبونها وفق حساباتهم ، ولم يكونوا في أي وقت مستعدين لترك هذه الورقة تفلت من أيديهم وتنتقل إلى لاعب آخر حتى ولو كان قبرصياً يونانياً .

بالمقابل ، فإن السياسة التركية كانت على النقيض تماماً . إن مطلبها الأساسي هو أن لا تجد نفسها مضطرة للتحرك عسكرياً إلى ما وراء حدودها . وبالنسبة إلى قبرص فإن ما تريده لها هو أن لا يتكرر فيها ما حصل لجزيرة كريت ، أي أن لا تصبح جزءاً من اليونان لأن في ذلك تهديداً لأمنها الأستراتيجي ، وأن لا يتحول القبارصة الأتراك فيها إلى أقلية في دولة يونانية .

إنهم يريدونها جمهورية ، فدرالية ، غير منحازة ، مستقلة تكون علاقات طائفتيها بوطنيها الأم عاملاً إيجابياً في صالحها ، وليس عاملاً يتسبب في خرابها .

وعلى ذلك فإن الحل الأمثل برأيهم هو في جلوس القبارصة اليونانيين والأتراك على طاولة واحدة للتفاوض معاً على حلٍ مناسب يحفظ مصالح كلا الطائفتين .

من المفيد ، هنا ، التذكير بأن تركيا اضطرت إلى التدخل في القضية القبرصية بعدما حرّكت الكنيسة الأرثوذكسية القبرصية ، بإيعاز من الكنيسة الأرثوذكسية في أثينا ، وإتفاق كامل مع المسؤولين اليونانيين ، قضية الأينوسيس . بمعنى آخر فإن تركيا تحركت من موقع الدفاع ، في

حين كان تحرك اليونان من موقع الهجوم .

في تقدير حكام أثينا أن مكاريوس بقراره فتح باب الحوار مع القبارصة الأتراك ، خرج عن الخط ، في حين كان تقدير المسؤولين الأتراك أن هذه هي الخطوة الصحيحة على الطريق الصحيح .

لهذا شجع المسؤولون في أنقرة القبارصة الأتراك على إبداء أكبر قدر من المرونة وحسن النية ، بينما بدأ الحكام العسكريون اليونانيون يبحثون في سبل إعادة مكاريوس إلى « بيت الطاعة » .

كان لدى « الجونتا » الكثير من الأوراق التي تستطيع أن تلعبها ، وأهمها ، بالطبع ، ورقة الضباط والجنود اليونانيين الذين أستبقاهم مكاريوس بعد موافقة اليونان على سحب قواتها بناء للاتفاق الذي رعاه سايروس فانس . هؤلاء باتوا يشكلون عماد الحرس الوطني القبرصي اليوناني وهم قوة لا يُستهان بها[5] . وإليهم يمكن إضافة انصار الأينوسيس من القبارصة اليونانيين فضلاً عن معارضي مكاريوس الباقين .

لم يتأخر الرد اليوناني طويلاً ، فعلى مدى عام ١٩٦٨ لم يبق من قبرصية الحرس الوطني القبرصي (اليوناني بالكامل) سوى الاسم ، ذلك أن أفراد هذا الحرس ـ وهم في غالبيتهم الساحقة ضباط وجنود يونانيون ـ تحولوا إلى ما يشبه الدعاة ـ المسلحين ـ للهللينية والأينوسيس . وكان أمراً ملفتاً أن ترتفع على حواجز هذا الحرس « الوطني » شعارات ويافطات متعارضة بشكل صارخ مع السياسة العامة لحكومة مكاريوس .

وفي العام التالي كان مكاريوس على موعد مع مفاجأة جديدة ، إذ ظهرت ، فجأة ، إلى العلن منظمة تطلق على نفسها اسم « الجبهة الوطنية » ، كما ظهرت معها ، في وقت واحد تقريباً ، منظمات أخرى مثل : « منظمة أكريتاس » ، « منظمة العنقاء الوحدوية للشباب » ، «منظمة الشباب القومي في بافوس » ومنظمة « الخلاص القومي » . . وكان أبرز من يقف وراء هذه المنظمات كل من بوليكاربوس يورغاديس القائد السابق في « ايوكا » الذي فصله مكاريوس من منصب وزير الداخلية بعدما كان عهد إليه أنشاء المنظمة التي وضعت « مخطط أكريتاس » ، ونيكوس سامبسون القاتل المحترف الذي كان يعمل ناشراً لصحيفة يومية .

« الجبهة الوطنية » كشفت عن أنيابها في العملية التي استولت فيها على المركز الرئيسي للشرطة في مدينة ليماسول ، والتي تجاوزت في مداها والمهارات العسكرية التي تمت بها كافة العمليات العسكرية التي قامت بها منظمة « ايوكا » ضد البريطانيين ، مما كان يكشف بوضوح عن

أنها كانت تضم جنوداً محترفين .

عام ١٩٧٠ كان العام الذي ذاق فيه مكاريوس شخصياً طعم الرد اليوناني ، إذ تعرض في ٨ آذار لمحاولة اغتيال نجا منها بمعجزة بعدما أُطلقت النيران على طائرة هليكوبتر كان يستقلها .

وبعد أسبوع من هذه المحاولة وجد يورغاديس مقتولاً في « ظروف غامضة » ! !

هنا يمكن للمرء أن يتوقف قليلاً ليتساءل عما إذا كان يورغاديس (أكريتاس) قد قُتل بأيدي أجهزة تعمل لحساب مكاريوس ، أم بأيدي منظمات تعمل لحساب « الجونتا » ؟ الجواب عن هذا التساؤل مرهون بإثبات أحد أمرين : إما أن يكون مكاريوس فصل وزير داخليته مضطراً ـ كما تقول نانسي غراوشو ـ تحت إصرار الجونتا ، وبالتالي فإنه تابع دوره السابق فشكل منظمة هي في واقع الحال استمرار للمنظمة القديمة ومحاولة لاختراق صفوف المنظمات الناشئة . . أو أن يكون قرار الفصل ـ كما يقول الدكتور بيار أوبرلينغ ـ جاء من مكاريوس نفسه ، وبالتالي فإن يورغاديس حمله حقده إلى تأسيس منظمة ضد مكاريوس[6] .

يصعب الجزم ، وإن كنا نميل إلى إفتراض دقة الاحتمال الأول ، نظراً لمدى العلاقة التي كانت تربط الرجلين والدور الذي قام به يورغاديس في خدمة مكاريوس .

على أن ما ينبغي الإشارة إليه هو أن شائعات قد سرت في تلك الفترة ، في أوساط شيوعية قبرصية ودولية ، مفادها أن ثمة مؤامرة غربية لاعداد انقلاب بدعم من الجونتا اليونانية لانهاء الاستقلال ودفع قبرص لأن تصبح قاعدة لحلف شمال الأطلسي .

الرد التركي على هذه الشائعات جاء على لسان وزير الخارجية الذي صرح قائلاً بأن تركيا ستواجه بكل ما تملك من قوى وإمكانات أي محاولة للقيام بانقلاب في قبرص وإعلان الأينوسيس .

حيال هذه التطورات المتسارعة وجد مكاريوس نفسه في مأزق حرج ، مكشوفاً من أي قدرة للرد وحتى للدفاع عن النفس . لذلك إتخذ عام ١٩٧١ قراراً بأن ينشىء لنفسه قوة عسكرية خاصة يستطيع بها مواجهة الحرس الوطني والمنظمات الأخرى . وبالفعل ، ومن أجل الحرص على السرية ، عقد مكاريوس صفقة لشراء كميات كبيرة من الأسلحة والعتاد من تشيكوسلوفاكيا ، على أساس أن حصوله عليها من مصدر غربي لن يظل سراً . لكن الصفقة نفسها إنكشفت لاحقاً عن طريق صحيفة تصدر في اثينا ، وبمعلومات مصدرها نيقوسيا نفسها ، مما يظهر مدى الاختراق الذي كان قائماً في جبهة مكاريوس .

تراجع مكاريوس وسلم الأسلحة إلى قوات حفظ السلام الدولية ، إلا أن « الجونتا » كانت ماضية في معركتها . بل أنها شعرت بمدى قوتها لدى إذعان مكاريوس .

خلال خريف وربيع ١٩٧٢ كانت معارضة مكاريوس قد بلغت حداً خطيراً ، ذلك أن غريفاس الذي كان قد عاد في ايلول من العام السابق وانشأ منظمة « ايوكا ب » راح ينادي علناً بالأينوسيس منتقداً بقسوة كل السياسة التي تمارسها حكومة مكاريوس . في الوقت نفسه كان تدخل « الجونتا » في الشؤون القبرصية قد زاد إلى حد دفع السفير اليوناني في قبرص إلى توجيه مذكرة شديدة اللهجة إلى مكاريوس يدعوه فيها إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية ، مشدداً على أن أثينا وليس نيقوسيا هي المركز القومي للهللينية .

سبيروس كبريانو الذي كان آنذاك وزيراً للخارجية كان أول من استجاب لهذا المطلب ، فأعلن استقالته لكي يكون ذلك مقدمة لاعادة تشكيل الحكومة وهو ما حصل بالفعل ، إذ أعاد مكاريوس تشكيلها وضم إليها عدداً من السياسيين الذين ترضى عنهم « الجونتا » .

مع ذلك فإن الجونتا لم تغيّر سياستها حيال مكاريوس ، وفي آذار من العام التالي كانت تحضر له مفاجأة من نوع خاص ، إذ أن ثلاثة أساقفة (من كيتيون وبافوس وكايرينيا) خرجوا ، فجأة ، ليؤكدوا بأن مكاريوس تخلى عن الأينوسيس وان عليه الاستقالة متذرعين بأن دوره السياسي يصطدم مع مسؤولياته الكنسية .

على أن مكاريوس لم يكن ، في مثل هذه الحالة ، فريسة سهلة ، بل بالعكس كان لديه الكثير مما يدحض به اتهامات الأساقفة الثلاثة مؤكداً أنه لم ولن يتخلى عن الأينوسيس . وقد تمكن من إقناع مجمع الكنائس الأرثوذكسية المشرقية بذلك ، فكان أن وجد الأساقفة الثلاثة أنفسهم ، في تموز من ذلك العام معزولين من أسقفياتهم بناء على قرار من هذا المجمع .

ربح مكاريوس جولة ، إلا أن تطوراً بالغ الخطورة كان في انتظاره ، ففي تشرين الثاني ١٩٧٣ سقطت الجونتا بانقلاب عسكري دبره العميد ديمتريس يوانيدس قائد الشرطة العسكرية .

كان من المفروض أن يشعر مكاريوس بالارتياح لهذا التطور الذي رفع عن عنقه ايدي « الجونتا » ، لكن الواقع كان مخالفاً تماماً ، ذلك أن هذا الوافد الجديد إلى السلطة في أثينا لم يكن سوى الضابط الذي كان يعمل في قبرص ، والذي جاءه يوماً برفقة سامبسون وعرض عليه خطة لإنهاء المسألة القبرصية بإبادة القبارصة الأتراك عن بكرة أبيهم .

إن هذا الطاغية الجديد أكثر تطرفاً للأينوسيس ممن خلفهم ، وهو إلى ذلك يحمل حقداً

شخصياً على مكاريوس ، وبالتالي فإن الأيام المقبلة ستكون أكثر سواداً في علاقة قبرص مكاريوس بالمركز القومي للهللينية .

ورقة مكاريوس التي ظنها رابحة هي أنه كان قد أُعيد انتخابه في ٨ شباط من ذلك العام رئيساً لولاية ثالثة ، ومن دون أي منافسة ، أي أنه يحظى بتأييد قبرصي يوناني ساحق على سياسته .

وانطلاقاً من قاعدة أن الهجوم خير وسيلة للدفاع ، بدأ مكاريوس معركته مبكراً فأطلق العنان لقوة الاحتياط التكتيكية التي كان قد شكلها لحمايته في مواجهة الحرس الوطني والمنظمات الارهابية ، لكي تتعقب تلك المنظمات ، مستغلاً فرصة وفاة غريفاس ، الزعيم التاريخي لحركة « الأينوسيس بأي ثمن » .

هنا ، بدأ سباق مثير بين مكاريوس ويوانيدس رفع الأول وتيرته إلى حدها الأقصى بالرسالة الشهيرة التي وجهها إلى الرئيس اليوناني غيزيكس واستخدم فيها لغة لم يسبق لقبرصي يوناني أن استخدمها ، بل انه وصل إلى حد كشف الرسالة على الملأ بعدما ذيلها بعبارة « ان مضمون هذه الرسالة ليس سرياً » .

هذه الرسالة بالغة الأهمية ، وهي مع الخطاب الذي ألقاه مكاريوس في مجلس الأمن الدولي ، تشكل وثيقة إدانة صارخة للدور الذي لعبته اليونان في تأجيج الصراع القبرصي وعرقلة أي محاولات لإيجاد حل لتلك المسألة[٧] .

استهل مكاريوس رسالته بتعبيره عن شعور بالحزن الشديد لكونه سيعرض عدداً من الأحداث والأوضاع غير المقبولة التي شهدتها قبرص وكانت الحكومة اليونانية مسؤولة عنها . ثم شرح كيف أن شائعات كثيرة سرت بعد وصول غريفاس سراً في أيلول ١٩٧١ بأنه إنما جاء بدفع وتحريض من بعض الدوائر في أثينا ، وأنه منذ الأيام الأولى لوصوله كان على إتصال مع الضباط والجنود اليونانيين الذين يعملون في الحرس الوطني وقد « انشأ منظمة ايوكا ب الاجرامية التي أصبحت مصدراً وسبباً للكثير من المعاناة في قبرص » .

وقال مكاريوس : « إن معسكرات الحرس الوطني في العديد من المناطق في الجزيرة ملطخة بشعارات تؤيد غريفاس وايوكا ب ، وشعارات أخرى تعارض الحكومة القبرصية وتعارضني شخصياً ، وغالباً ما تكون الدعاية التي يقوم بها الضباط اليونانيون لصالح ايوكا ب سافرة .. إن ثمة حقيقة لا يرقى إليها الشك في أن صحف المعارضة في قبرص ، التي تدعم النشاط الاجرامي لمنظمة ايوكا ب ، تتلقى تمويلها من أثينا ، كما تتلقى التوجيهات من أولئك المسؤولين في المكتب

الثاني بهيئة الأركان وفرع المخابرات المركزية اليونانية في قبرص » .

أضاف : « آسف لأن أقول بأن جذور الشيطان عميقة جداً وتصل إلى أثينا . فمن هناك تتغذى شجرة الشيطان التي يذوق الشعب القبرصي اليوناني هذه الأيام طعم ثمارها المرة ، وتساعد على النمو والكبر .

وتابع قائلاً : « لقد كنت على الدوام ملتزماً بالمبادىء ، واكدت في مناسبات عديدة على أن تعاوني مع الحكومة اليونانية هو بالنسبة إليّ واجب قومي . إن المصلحة القومية تفرض وجود تعاون منسق ووثيق بين اثينا ونيقوسيا ، بغض النظر عن أي حكومة تمارس السلطة في اليونان ، فالأمر بالنسبة إليّ هو أن هذه هي حكومة البلد الأم ، وعليّ أن أتعاون معها . . لا أستطيع القول بأنني أكن إعجاباً خاصاً بالنظم العسكرية ، خصوصاً في اليونان مهد الديمقراطية ومعقلها . . . لكنني ، حتى في هذه الحالة ، لم أحد عن مبادئي » .

وبعدما أشار إلى قضية الأساقفة الثلاثة المعزولين الذين قال ان الروح الشيطانية التي تملكتهم إنما جاءت من أثينا ، وانه شعر ، بل ولمس في العديد من الحالات ، بأن ثمة يداً خفية تمتد من أثينا لتصفيته جسدياً ، قال مكاريوس : « . . . كبيرة هي المسؤولية التي تتحملها الحكومة اليونانية في العمل لإنهاء الدولة في قبرص . إن الدولة القبرصية ينبغي أن لا يتم حلها إلا عند حصول الأينوسيس . على أن من الواجب ، ما دامت الأينوسيس غير قابلة للتحقيق ، تعزيز وتقوية هذه الدولة . . . إن الحكومة اليونانية بموقفها حيال قضية الحرس الوطني ، إنما تنتهج سياسة مرسومة لإنهاء الدولة القبرصية » .

وروى مكاريوس كيف أن مجلس الوزراء في الشطر اليوناني أعترض قبل بضعة شهور على قائمة قدمتها هيئة أركان الحرس الوطني بأسماء ٥٧ مرشحاً لمنصب ضابط ، أثناء أداء الخدمة العسكرية ، وأن الهيئة ضربت بهذا الاعتراض عرض الحائط .

وفي الختام ، وبعدما طلب استدعاء الضباط العاملين في الحرس الوطني ، قال : « . . . ينبغي أن لا يغيب عن الذهن انني لست والياً أو قائمقام معيناً من قبل الحكومة اليونانية ، ولكنني زعيم منتخب من قطاع كبير من الهللينية ، ولذلك أطلب أن يُعاملني مركز الهللينية بالسلوك المناسب مع هذا الواقع » .

هذه الرسالة ، شكلاً ، ومحتوى ، كانت أكبر مما تستطيع اعصاب « الجونتا » تحمله ، فأنطلقت تتحرك بسرعة في ما بدا وكأنه سباق مع عقارب الساعة بينها وبين مكاريوس .

ومع أن رئيس الأساقفة تلقى ، منذ الساعات الأولى لوصول رسالته ، تقارير عن ما أثارته من ردود فعل غاضبة داخل « الجونتا » ، وعن اجتماعات على أعلى المستويات في أثينا وإتصالات مكثفة بين الجونتا وكبار الضباط في الحرس الوطني من جهة ، وبينها وبين القيادات المعارضة لمكاريوس من جهة ثانية . . إلا أنه ظل واثقاً من أن ميزان القوى يميل لصالحه ، وان الحكام العسكريين في أثينا لا يمكن أن يندفعوا في مغامرة انتحارية ، في ظل وجود التهديد التركي بالتدخل .

كانت حسابات مكاريوس تقوم على أن تحدث رسالته نوعاً من الصدمة داخل صفوف الجونتا تؤدي إلى عملية إعادة نظر في مجمل ممارساتها حيال المسألة القبرصية . أما وان ذلك لم يحصل ، فقد بات واجباً إحداث المزيد من التصعيد لإخراج الصراع إلى العلن والإحتكام إلى رجل الشارع سواء في قبرص أو في اليونان .

هكذا أوعز مكاريوس إلى أجهزة أعلامه بنشر محتوى الرسالة . لكن هذا الأمر لم يؤدِ إلا إلى اضافة المزيد من السواد على رؤية الحكام العسكريين ، بحيث لم تبق سوى نقطة صغيرة ينفذ منها الضوء إلى عيونهم فلا يرون منها إلا وجه مكاريوس ككابوس ينبغي التخلص منه بأي ثمن وبأقصر وقت .

قبل أن نمضي في شرح تفاصيل ما جرى على الجبهة اليونانية ـ اليونانية ، لا بد لنا من وقفة قصيرة عند الأسباب التي أدت إلى وصول المواجهة بين الحكام العسكريين في اليونان وبين مكاريوس إلى هذا الحد من العداء القائم على قاعدة : قاتل أو مقتول .

لقد ذكرنا في الصفحات السابقة جملة من الأسباب التي قام عليها الخلاف بين رئيس الأساقفة والحكام العسكريين في « الوطن الأم » إلا أن هذه الأسباب لم تكن لتصل إلى ذلك المستوى من العداء لو أن الأمور كانت محصورة بما يجري على الساحة القبرصية .

وفي الحقيقة ، فإن العامل الرئيسي الذي دفع العلاقات بين « الجونتا » ومكاريوس في هذا الاتجاه ، هو موقف رئيس الأساقفة مما جرى في اثينا نفسها ومجاهرته بدعمه للملكية ضد المنقلبين عليها من العسكريين .

هذا « التدخل » في الشؤون الداخلية لـ « الوطن الأم » يرده البعض إلى قناعات مكاريوس التي أقام على أساسها علاقاته مع حركة عدم الانحياز وبلدان العالم الثالث بشكل عام . لكن الواقع يبدو مختلفاً عندما يحاول المرء أن يقرأ التطورات التي شهدتها اليونان في تلك الفترة (١٩٦٧) ، ويضعها في اطار ما كان يخطط له مكاريوس لمرحلة ما بعد إنجاز الأينوسيس ، أي ما

بعد ضم قبرص إلى اليونان .

مما لا شك فيه أن مكاريوس قد أعطى لنفسه ، على المستوى الدولي ، حجماً يتجاوز بكثير حجم الزعيم الديني ـ السياسي لطائفة صغيرة في جزيرة صغيرة من حوض البحر الأبيض المتوسط . . . فهل كان الرجل ليقبل ، لو تحقق ما طالما سعى إليه ، أن ينتقل إلى الظل ، أو أن يشغل منصباً ثانوياً في دولة يونانية تشكل قبرص واحدة من جزرها الكثيرة ؟

يصعب تصور ذلك ، بل إن الجزم بالعكس يصبح ممكناً عندما يخرج من كتب التاريخ اليوناني الحديث اسم كان له ، بالتأكيد ، حضور دائم في مجمل المحطات التي مرت بها سيرة مكاريوس .

هذا الأسم هو : التريوس فنيزيلوس .

إنه اسم لسياسي ورجل دولة يوناني وُلد في جزيرة كريت عام ١٨٦٤ . وقد عاد ، بعد تخرجه من الجامعة في اثينا عام ١٨٨٦ ، إلى هذه الجزيرة التي كانت تخضع للحكم التركي ، ليقود الحركة الداعية الى توحيد كريت مع اليونان . وفي ١٨٨٨ انتخب عضواً في برلمان كريت . وعام ١٨٩٧ لعب دوراً فاعلاً في الأحداث ـ المجازر التي أدت إلى إرغام الأتراك على مغادرة الجزيرة ، مما أهله لأن يشغل منصب رئيس البرلمان الكريتي .

عام ١٩١٠ ، وفي سياق تحرك لاحداث عملية اصلاح داخل الحكومة اليونانية ، دُعي فنيزيلوس إلى أثينا حيث أصبح رئيساً للوزراء . وكانت سياسته التي كرّس لها حياته السياسية الطويلة تقوم على القضاء على النفوذ التركي في المنطقة . وفي عام ١٩١٢ أسس عصبة البلقان التي شنت الحرب على تركيا في حرب البلقان الأولى ، ومن ثم أدت إلى إعلان ضم كريت إلى اليونان عام ١٩١٣ ، ثم اشترك في الحلف ضد بلغاريا في حرب البلقان الثانية .

في آذار ١٩١٥ ، وخلال الحرب العالمية الأولى ، استقال بسبب المعارضة التي لقيتها سياسته الداعية إلى وقوف اليونان في صف الحلفاء . في آب من ذلك العام عاد إلى منصبه ، إلا أنه أُرغم مجدداً على الاستقالة نتيجة لنزول الحلفاء في سالونيكا باليونان في ١ تشرين الأول . هذا الأمر أدى إلى حدوث قطيعة نهائية بين فنيزيلوس والملك قسطنطين ذي الميول الألمانية ، مما حمل فنيزيلوس على الهرب إلى كريت في ٢٥ أيلول ١٩١٦ ، ومن هناك راح يدعو الشعب اليوناني لتأييد الحلفاء . وفي تشرين الأول ١٩١٦ عاد إلى سالونيكا حيث أنشأ حكومة مؤقتة ، ثم عاد إلى أثينا في ١٦ حزيران ١٩١٧ ، لكي يترأس الحكومة اليونانية الجديدة ، بعد إرغام الملك على التنازل عن العرش ، وكان أول قرار اتخذه (٢٧ حزيران) هو إعلان انضمام اليونان إلى الحلفاء .

في السنوات اللاحقة تزعم فنيزيلوس الحملة التي شنتها اليونان للاستيلاء على الأناضول ، مما أدى إلى حرب التحرير بزعامة مصطفى كمال أتاتورك وطرد اليونان من آسيا .

تولى رئاسة الوزارة في أثينا للمرة الثالثة عام ١٩٢٤ ، ودعا لقيام نظام جمهوري ، ونجح في الحصول على الأغلبية في الاستفتاء الشعبي الذي أجراه حول هذا الموضوع .

عام ١٩٢٨ شكل وزارته الرابعة ، والخامسة عام ١٩٣٣ . وفي ٢١ آذار ١٩٣٥ ، اندلعت ثورة جمهورية نظمها مؤيدوه ، لكن الثورة انهارت بعد عشرة أيام فهرب فنيزيلوس إلى فرنسا ، بينما قدم للمحاكمة غيابياً ، وحُكم عليه بالاعدام ، ليشمله لاحقاً العفو الذي أصدره الملك جورج الثاني .

مات فنيزيلوس في ١٨ آذار ١٩٣٦ في باريس .

في سيرة هذا الرجل الكثير من عناصر التشابه مع سيرة مكاريوس ، مع فارق أن الثاني حاول الافادة من أخطاء الأول ، فأقام علاقات وطيدة بالحكم الملكي في اليونان ، منتظراً فرصته لكي يلعب دوراً سياسياً بارزاً في « الوطن الأم » .

وقد طال انتظاره لظروف تتعلق بالمسألة القبرصية نفسها ، ثم جاءت الضربة القاضية من التطورات الدراماتيكية التي شهدتها أثينا عام ١٩٦٧ ، وأدت إلى سقوط الملكية وقيام الجنرالات بحكم البلاد ، مما وضع مكاريوس تلقائياً في خانة غير المرضي عنهم لكونه صديقاً للملكية ، واسقط بالتالي أي احتمال بأن يحتل موقعاً سياسياً بارزاً ما دامت اليونان تحت حكم العسكر .

ولعله ، منذ ذلك التاريخ ، بدأ يفكر جدياً في المثل القائل : « ملك في قرية خير من وزير في مدينة » مما ساهم بدوره في صب المزيد من الزيت على النار المتأججة .

لقد ألقى مكاريوس ، إذن ، بكافة اسلحته في وجه « الجونتا » الجديدة التي ردت بتقديم موعد « ساعة الصفر » . . وباتت القضية مسألة أيام ، بل وساعات . . . وهذا ما حصل فعلاً .

في الخامس عشر من تموز ١٩٧٤ اندلعت الحرب اليونانية ـ اليونانية على الجبهة القبرصية ، وكانت من الشراسة بحيث أبيح فيها استخدام كافة أنواع الأسلحة والأساليب الاجرامية التي كان إستخدامها محصوراً في السابق بالمعارك ضد القبارصة الأتراك .

الأمثلة على ذلك كثيرة جداً ، معظمها جاء على لسان ـ وبأقلام ـ قبارصة يونانيين ، وهذه نماذج منها :

في مقابلة أجرتها معه صحيفة « تانيا » القبرصية اليونانية[٨] روى باباتستوس كاهن مقبرة

نيقوسيا ما جرى معه شخصياً في ١٧ تموز ١٩٧٥ ، أي بعد يومين من وقوع الانقلاب . قال بالحرف : « . . . لقد شهدت أمراً ربما لم يشهده من قبل أي كائن حي . رأيت شاباً قبرصياً يونانياً يُدفن حياً . حدث ذلك عندما جاء إلى منزلي ضابطان من الجونتا وأمراني بأن اصطحبهما إلى المقبرة . ظننت في البدء أنهما سيقتلاني ، لكنهما قالا بأنهما يريداني لدفن بعض القتلى . . . في المقبرة كان ثمة قبران مفتوحان وبالقرب منهما جثتان . ذهبت لأرى ما إذا كان بمقدوري أن أتعرف على أي منهما . كان الأول ميتاً ، أما الآخر ، وكان جميل الطلعة ذا شعر أجعد ، فقد رأيته يتحرك . جفلت واستدرت صارخاً : ولكن ، أيها الضابط ، هذا الرجل على قيد الحياة . . . رد الضابط : أقفل فمك أيها الكاهن القذر وإلا أقفلته إلى الأبد . . . بعد ذلك دُفع الشاب إلى القبر المفتوح الذي كان مليئاً بالتراب . . . إنني أقسم بالله على أنهما دفنا هذا الشاب بينما كان لا يزال على قيد الحياة » .

سُئل الكاهن عما إذا كان يستطيع أن يتعرف على أي من عناصر الجونتا ، فأجاب : « كلهم جاؤوا من اليونان من أجل الانقلاب . كانوا يسرقون ، بل إنهم اقتحموا منزلي . كانوا يدخلون إلى المنازل بحجة البحث عن الهاربين ، لكنهم كانوا يسرقون الأشياء الثمينة منها » .

سئل أيضاً عما إذا كان قد شهد أية أعمال وحشية أخرى فقال : « سمعت حوارات هاتفية بين عناصر الجونتا . في واحد منها كانوا يتكلمون عن أشخاص لا زالوا يقاومون في ضاحية كايماكلي ويقولون : اطلقوا النار عليهم جميعاً . . . لا رحمة على الاطلاق . . . وقد لاحظت أيضاً في المستشفى بأنهم كانوا يسقون المرضى مياهاً ملوثة » .

« تانيا » : أيها الأب . . . هل تستطيع أن تقسم بأنك لم تدفن سراً في المقبرة قتلى من الأتراك ؟[٩]

باباتستوس : حوالي العشرة فقط ، لم نكن نعلم من هم ولا اين عُثر عليهم .

« تانيا » : كم جثة دفنت خلال الانقلاب ؟

باباتستوس : ١٢٧ ، خمسون منهم تم جمعهم من الشوارع ودفنوا خارج المقبرة ، والـ ٧٧ الباقون دفنوا بداخلها .

« تانيا » : لو أن الغزو التركي لم يحصل ، هل كان يمكن أن يموت المزيد من القبارصة اليونانيين ؟

باباتستوس : آه ، نعم . كثيرون آخرون . لقد أرادوا قتلي أنا أيضاً . من الصعب قول

ذلك ، لكنه حقيقة ، فالتدخل التركي انقذنا من حرب لا هوادة فيها . كانت لديهم قائمة بكل مؤيدي مكاريوس ، وكانوا يريدون قتلهم جميعاً .

« تانيا » : الآن ، قل لي بصدق ، يا أبتِ،هل كان الناس يقتلون بوحشية في تلك الأيام ؟

باباتستوس : نعم يا بني . لقد ارتكبت مجازر خارج دير كيكو وفي ليماسول ، بل إنني سمعت بأذني هذا الأمر : كلهم حتى آخر رجل ينبغي أن يقتلوا الليلة . . . أولئك الذين كانوا شهوداً على هذه الجرائم يخشون الكلام ، وفي الحقيقة فإن معظمهم من أنصار غريفاس ، ولذلك فإنهم لن يتكلموا أبداً » .

في نهاية المقابلة نقلت الصحيفة عن الكاهن باباتستوس قوله بأنه سيروي مشاهداته للسيد قسطنطين كرامنليس رئيس وزراء اليونان في ذلك الحين ، لأن مكاريوس لم يفعل شيئاً حيالها .

لكن كاهن مقبرة نيقوسيا لم يكن الشاهد الوحيد على ما جرى في الأيام الأولى من أنقلاب ١٥ تموز ١٩٧٥ ، ولا كان الوحيد الذي نقل مشاهداته علناً ليطلع عليها الجميع .

في صحيفة « هارافغي » الناطقة بلسان الحزب الشيوعي القبرصي (آكيل) كتب لوستاس بارتاسيدس : « . . . خلال الانقلاب قام سفاحو ايوكا بقتل آلاف الأشخاص ممن كان بينهم في نفس الوقت قبارصة يونانيون ونساء أتراك مع أطفالهن الأبرياء »[١٠] .

وفي كتابه « لاجيء في وطني » كتب رينيه كاستلي النائب في البرلمان القبرصي اليوناني : « . . . لكي يفرضوا آراءهم لم يتردد أولئك الذين نفذوا الانقلاب في سفك دماء أشقائهم وفي دوس كل أولئك الذين لم يكونوا يفكرون مثلهم . . . للأسف فإن الدم اليوناني الذي سفك بأيدٍ يونانية بات يفصلنا من الآن فصاعداً . . . لقد غصت قلعة كايرينيا ، مرة أخرى ، بالضحايا البريئة ، لماذا ؟ . . . الكل متجمد من الرعب . الناس الممنوعون من الكلام يصغون إلى التفاصيل الرهيبة : الطفل الذي قتل صدفة يحمل ويدفن سراً في مقبرة جماعية ، العجوز الذي أُردي قتيلاً عندما ذهب يسأل عن جثة أبنه ، التعذيب وعمليات الاعدام الجماعي التي تجري في السجون . . . في المستشفى العمومي في نيقوسيا يمنعون الأطباء من العناية بالجرحى ، لا لشيء إلا لأنهم أنصار لمكاريوس »[١١] .

وفي صحيفة قبرصية يونانية أسبوعية نقرأ العبارات التالية الحافلة بالمعاني ، والتي كتبها صحافي قبرصي يوناني يدعى ديمتريس بابادميتريس :

« . . . فلننظر إلى ما أسفرت عنه العقود الأخيرة :

١٩٥٥ : القتال من أجل الأينوسيس . النتيجة : اتفاقات زيورخ ولندن ، وصحوة الطائفة القبرصية التركية .

١٩٦٤ : القتال لافناء القبارصة الأتراك في ليلة واحدة . نعم ، لقد أعتقدنا أن بمقدورنا افناء جميع القبارصة الأتراك في ليلة واحدة . النتيجة : لقد ذقنا ، للمرة الأولى ، طعم التقسيم والمناطق القبرصية التركية المعزولة .

١٩٧٤ : القتال لفرض المعتقدات الهللينية . النتيجة : إن القبارصة الأتراك يسيطرون على جزء من قبرص »(١٢) .

ثمة عدد كبير جداً من هذا النوع من الشهادات ، لا يتسع المجال لذكرها جميعاً ، لكنها كلها تلتقي عند قاسم مشترك واحد هو ابراز القدر الذي لا يصدق من الوحشية والهمجية التي تعامل بها الانقلابيون مع مكاريوس ومؤيديه ومع القبارصة الأتراك في وقت واحد .

لكن الشاهد رقم ١ - وقد نجا بمعجزة - كان هناك ، يقف على أعلى منبر دولي ليخاطب العالم أجمع شارحاً ما جرى في قبرص في تلك الأيام المشؤومة من تموز ١٩٧٤ ، واضعاً كل النقاط على الحروف .

ها هو مكاريوس يقول بالحرف : « . . . إن الانقلاب . . . تم تدبيره من قبل الحكم العسكري اليوناني وإنه . . . نفذ بأيدي ضباط يونانيين كانوا يقودون الحرس الوطني القبرصي » .

ويقول : « . . . إن النظام العسكري في اليونان قد انتهك ، بلا شفقة ، استقلال قبرص » .

ويضيف : « . . . خلال الأسابيع الأخيرة . . . استأنفت منظمة ايوكا ب التي تُدار من اثينا ، أعمال العنف . لقد أدركت دائماً أن جذور هذه المنظمة غير الشرعية ومصادر تمويلها موجودة في اثينا . . . والشرطة القبرصية وضعت يدها على وثائق تثبت بوضوح تام أن ايوكا ب كانت تابعة للنظام في اثينا . . . ان اثينا كانت ترسل الأموال لدعم هذه المنظمة ، كما أن كل التوجيهات التفصيلية الخاصة بنشاطاتها كانت تصدر من هناك » .

وبعد أن روى مكاريوس قصة الرسالة التي وجهها إلى الرئيس اليوناني وكيف جاء الانقلاب رداً عليها ، قال :

« . . . جاء السفير اليوناني في قبرص للقاء بي ، بناء على توجيهات من حكومته ، ولكي يشرح أن . . . سحب الضباط اليونانيين من شأنه إضعاف قدرات قبرص الدفاعية في حال وقوع خطر من تركيا . . . هذه حجة لم تكن مقنعة ، وقد كنت موقناً أنها تخفي مصالح أخرى . أجبت بأنني تبعاً لتطورات الأوضاع أرى أن الخطر القادم من تركيا أقل من ذاك القادم من عندهم . . . وقد ثبت أن مخاوفي كانت في محلها . . . أنني لا أعلم حتى الساعة كل تفاصيل الأزمة القبرصية التي تسبب بها النظام العسكري في اليونان ، وما أخشاه هو أن تكون الخسائر في الأرواح كثيرة وأن تكون الخسائر المادية باهظة » .

ثم قال مكاريوس في مكان آخر : « . . . إن الجونتا اليونانية تسعى ، دون أي خجل ، لأن تبسط الوضع ، زاعمة أن أحداث الأيام الأخيرة تشكل قضية داخلية خاصة بالقبارصة اليونانيين . . . لا جدال في أن الأمر يتعلق بغزو من الخارج ، في انتهاك سافر لاستقلال وسيادة جمهورية قبرص » .

وفي الختام ، وقبل أن يطلب من مجلس الأمن الدولي دعوة النظام العسكري في اليونان لوضع حد لغزوه قبرص ، قال مكاريوس : « . . . إن الضباط اليونانيين العاملين في صفوف الحرس الوطني كانوا يرددون باستمرار أنني كنت أحول دون تحقيق الأينوسيس في الوقت الذي كانت تبدو فيه ممكنة التحقيق . وعندما كان يتم تذكير هؤلاء بأن اليونان قد حددت موقفها بوضوح حول هذه النقطة ، وانها ساندت الاستقلال ، كانوا يردون بأنه لا ينبغي اعطاء أهمية بالغة لكلام الدبلوماسيين . في مثل هذه الظروف كيف كان يمكن للمحادثات أن تؤدي إلى نتائج إيجابية ؟ إن سياسة الوجهين التي ينتهجها النظام اليوناني قد طالما شكلت أحد العوائق الرئيسية في طريق المحادثات » .

رد مكاريوس الصاع صاعين للجونتا ، في مجلس الأمن الدولي ، لكنه حتى في تلك اللحظات النادرة التي وضع يده فيها على مصدر الداء ، لم يكن قادراً على إفشاء كل الحقائق التي تشكل أولاً وأخيراً ، ادانة مباشرة له باعتباره مسؤولاً عن كل هذا الذي حدث . لذلك فإنه لم يملك الجرأة الكافية لكي يذكر الحقائق كاملة ، بشأن حجم القوة العسكرية اليونانية التي استبقاها ، بارادته في قبرص ، بل دار حول هذه النقطة لكي يشير إلى أن « القوة اليونانية المؤلفة من ٩٥٠ ضابطاً وعنصراً ، والموجودة في قبرص وفقاً لمعاهدة التحالف ، قد لعبت دوراً رئيسياً في هذا العدوان الذي تعرضت له قبرص » . . . من دون أن يتوقف عند سؤال بديهي أثارته هذه الاشارة ، وهو : كيف يمكن لمثل هذا العدد الضئيل من الجنود والضباط أن يقوم بما قام به ؟

على كل حال فإن مكاريوس أشار تلميحاً إلى أن هذا العدد ليس العدد الحقيقي للقوات

اليونانية التي كانت متواجدة في قبرص ساعة وقوع الانقلاب ، عندما قال : « . . . إن حكومة قبرص هي التي دعت الضباط اليونانيين لكي ينضموا إلى الحرس الوطني . . . وآسف لأن أقول بأنني أرتكبت خطأً في وضع هذا القدر من الثقة فيهم ، ذلك أنهم خانوا هذه الثقة ، وبدلاً من أن يدافعوا عن استقلال وسيادة وسلامة اراضي الجزيرة ، تحولوا هم أنفسهم إلى معتدين عليها » .

في ١٥ تموز ١٩٧٤ ذاق مكاريوس والقبارصة اليونانيون عموماً الكأس المر الذي ملأته لهم أثينا عاصمة « الوطن الأم » . لكن هؤلاء ومعهم عدد غير قليل من القبارصة الأتراك لم يشربوا سوى كمية قليلة مما امتلأت به الكأس ، ذلك أن الكمية الكبرى المتبقية كانت مخصصة للقبارصة الأتراك دون سواهم ، وهذه الكمية ، إلى مرارتها ، كانت مليئة بالسم .

فكيف كان ينبغي لتركيا أن تتصرف ؟

الهوامش

(١) الدكتور فاسوس ليساريدس كان الطبيب الخاص لمكاريوس وهو اليوم زعيم حزب « أديك » الاشتراكي في الشطر الجنوبي من الجزيرة ، ويحتل مركز رئيس البرلمان القبرصي اليوناني مما يؤهله لأن يقوم مقام رئيس الجمهورية عند غياب هذا الأخير .

(٢) « المثلث القبرصي » - رؤوف دنكتاش - لندن ١٩٨٢ - ص ٦٤ .

(٣) راجع الفصل الخاص بـ « حتى آخر قبرصي تركي » .

(٤) الحوار كان مقرراً بين الحكومة اليونانية السابقة والحكومة التركية ، لكن « الجونتا » اليونانية أصرت على إتمامه لإظهار رغبتها في استمرار خط الحوار السلمي مع تركيا .

(٥) وفقاً للتقديرات فإن عدد الضباط والجنود اليونانيين الذين ظلوا في الجزيرة بطلب من مكاريوس هو ثمانية آلاف من أصل ٢٠ ألفاً كانوا موجودين قبل مجزرتي « كوفينو » و« آيوس ثيودوروس » .

(٦) راجع بحث نانسي غراوشو في كتاب « قبرص في مرحلة الانتقال : ١٩٦٠ - ١٩٨٥» - لندن ١٩٨٦ ، وكتاب د . بيار أوبرلينغ : « الطريق إلى بلابايس : نزوح القبارصة الأتراك إلى الشمال » - لندن ١٩٨٢ .

(٧) النص الحرفي للرسالة وزعه مكتب الاعلام الصحافي في الشطر اليوناني من الجزيرة في ٦ تموز ١٩٧٤ ونشره د . أوبرلينغ في كتابه « الطريق إلى بلابايس : نزوح القبارصة الأتراك إلى الشمال » .

(٨) صحيفة TaNea القبرصية اليونانية - نيقوسيا - ٢٨ شباط ١٩٧٦ .

(٩) هذا السؤال ينطوي على مغزى طائفي ، إذ كيف يدفن قبارصة اتراك مسلمون في مقبرة مسيحية وعلى يد كاهن ؟

(١٠) صحيفة « هارافغي » - نيقوسيا - العدد الصادر بتاريخ ٢٢ تشرين الثاني ١٩٧٥ .

(١١) « لاجىء في وطني » رينيه كاستلي - نيقوسيا ١٩٧٦ .

(١٢) صحيفة « ايقونز » - نيقوسيا - العدد ٩٣ الصادر بتاريخ ١٨ - ٢٤ تموز ١٩٨٠ .

الفصل الثامن

السلام الآتي من أنقرة

في الساعات الأولى من الثامن عشر من تموز ١٩٧٤ ، غادر بلند أجاويد رئيس الوزراء التركي مقر رئاسة الوزراء البريطانية في « ١٠ داوننغ ستريت » بلندن ، وهو خاوي اليدين ، بعد ساعات طويلة من نقاش غير مثمر جرى بينه وبين هارولد ويلسون رئيس الوزراء البريطاني ووزير خارجيته جيمس كالاهان .

قال أجاويد للرجلين وهو يصافحهما مودعاً : « لقد رفضتما كل ما جئنا نطلبه منكم . . . إنني آمل بأن لا يشكل موقفكما هذا عبئاً يثقل ضميركما على مدى السنوات المقبلة »[1] .

وكان رئيس الوزراء التركي قد وصل في اليوم السابق من أنقرة ، لكي يبحث ، على وجه السرعة ، مع المسؤولين البريطانيين في ما ينبغي القيام به لوقف حمام الدم الذي تغرق فيه جزيرة قبرص منذ ثلاثة أيام ، بعد الانقلاب العسكري الذي خططت له ونفذته « الجونتا » العسكرية في اثينا .

إن المادة الرابعة من معاهدة الضمان التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من الدستور الذي قامت على أساسه جمهورية قبرص المستقلة ، تنص على أن « تلتزم كل من اليونان وتركيا وبريطانيا ، بالتشاور حول إتخاذ التدابير الكفيلة بمراعاة احكام هذه المعاهدة عندما يتم خرقها ، وإذا لم يفض التشاور إلى العمل المشترك يحق لكل دولة التحرك من أجل إعادة الأمور إلى نصابها » .

أما الأحكام التي تشير اليها هذه المادة ، فهي تلك الواردة في المادتين الأولى والثانية من المعاهدة والقائلتين ، أولاً ، بأن « تتعهد جمهورية قبرص بضمان استقلالها ووحدة وسلامة اراضيها ، والعمل بموجب دستورها . كما تتعهد الجمهورية القبرصية بعدم الارتباط كلياً أو جزئياً مع دولة أخرى ، سياسياً كان ذلك أم اقتصادياً . . . وثانياً : بأن « تعترف ، وتضمن ، كل من اليونان وبريطانيا وتركيا باستقلال الجمهورية القبرصية ، ووحدة وسلامة أراضيها ، والوضع الذي تؤسسه وتكفله مبادىء الدستور ، وتتعهد كل من بريطانيا وتركيا واليونان ، بقدر ما يتعلق الأمر بها ، بصد المحاولات التحريضية الهادفة إلى توحيد الجزيرة مع دولة أخرى ، أو

تقسيمها » .

من ذلك كله يتضح ان ما حدث في ١٥ تموز يمثل إنتهاكاً صريحاً ، مباشراً ، وعلى أكثر من مستوى ، لهاتين المادتين . . . فالانقلاب جاء بتوجيه ودور مباشر من اثينا ، أي إنه إنتهاك للاستقلال ، والانقلابيون يجاهرون بأنهم يسعون لتحقيق الأينوسيس ، وفي ذلك إنتهاك للسيادة ووحدة وسلامة الأراضي ، وللتعهد القاطع الوارد في المادة الأولى بعدم الارتباط كلياً أو جزئياً مع دولة أخرى . . .

بل إن هذا الذي حدث يمثل تراجعاً سافراً من إحدى الدول الثلاث الضامنة ، عن تعهد وقعت عليه بأن تقوم ، بقدر ما يتعلق الأمر بها، بصد المحاولات التحريضية الهادفة الى توحيد الجزيرة مع دولة أخرى أو تقسيمها .

وإذن ، فإن الخطر لا يطال فقط الدستور القبرصي ، وإنما أيضاً المعاهدتين الملحقتين

كان على الحكومة التركية أن تتحرك ، ومع أن ما أقدمت عليه الحكومة اليونانية كان يعطيها - معنوياً - الحق بأن تتصرف دون أي حاجة للتنسيق أو التشاور مع الطرف الثالث في معاهدة الضمان ، ذلك أن هذه المعاهدة لم تكن تتضمن بنداً خاصاً بما ينبغي لأي من الدول الثلاث الضامنة القيام به في حال نقض أحداها لتعهدها . . . إلا أن الحكومة التركية اختارت سبيلاً آخر متطابقاً مع مقتضيات المادة الرابعة من المعاهدة المذكورة .

لقد رفضت الحكومة اليونانية ، منذ اليوم الأول للانقلاب ، تلبية الدعوة التي وجهها وزير الخارجية البريطاني لعقد اجتماع ثلاثي طارىء يوناني - تركي - بريطاني ، في جنيف ، وعلى مستوى وزراء الخارجية لبحث التطورات الجارية في قبرص . ولهذا فإن المسؤولية في التدخل باتت تقع على عاتق الدولتين الباقيتين : تركيا وبريطانيا .

لكن بريطانيا رفضت باصرار الاستجابة للنداء التركي بضرورة القيام بعمل مشترك ، متذرعة بأنها غير مستعدة لإقحام قواتها إلا إذا كان ذلك في اطار توسيع مهمات قوات حفظ السلام الدولية الموجودة في الجزيرة .

هكذا ، فإن الخيار الوحيد الذي كان على الحكومة التركية أن تعتمده بعد عودة أجاويد من لندن ، وبعد رفض اثينا الاستجابة للانذار الذي وجهته أنقرة في ١٨ تموز بضرورة سحب القوات اليونانية من قبرص ، ووقف التطورات الدراماتيكية الجارية هناك ... هو « . . .

التحرك لإعادة الأمور إلى نصابها » بمقتضى الحق الذي تعطيها إياه صراحة معاهدة الضمان .

على الجبهة القبرصية كانت الأحداث تتلاحق بوتيرة سريعة جداً ، إذ أن الانقلابيين الذين أفلت مكاريوس بمعجزة من ضربتهم المدمرة ، سارعوا إلى تنصيب نيكوس سامبسون على رئاسة الدولة . وهذا الأمر بحد ذاته كان كافياً لاعطاء صورة مسبقة عن طبيعة الفصول اللاحقة من التطورات القبرصية .

ديمتريس يوانيدس في أثينا . . . ونيكوس سامبسون في نيقوسيا . . . الكتاب يُقرأ من اسمي مؤلفيه !

لقد وصل الجنرال يوانيدس إلى الحكم في العاصمة اليونانية بعدما أطاح بالكولونيل جورج بابادوبولس « الدكتاتور المعتدل نسبياً الذي كان ينوي إحداث بعض الاصلاحات الليبرالية في النظام » - على حد وصف الدكتور بيار أوبرلينغ في كتابه « الطريق إلى بلابايس : نزوح القبارصة الأتراك إلى الشمال » - مستغلاً موقعه كقائد للشرطة العسكرية اليونانية .

كان يوانيدس معروفاً بتعصبه الهلليني ، وبأنه ذو تفكير محدود ، وقد سبق له أن عمل كضابط في الوحدة العسكرية اليونانية في قبرص ، مما أتاح له أن يقيم علاقات وطيدة مع عدد من أبرز زعماء حركة « الأينوسيس بأي ثمن » وفي مقدمتهم نيكوس سامبسون .

للتذكير فإن يوانيدس هذا هو الذي جاء إلى مكاريوس برفقة سامبسون ليعرض عليه مخططه لإبادة القبارصة الأتراك عن آخرهم[٢] .

منذ وصوله إلى السلطة في تشرين الثاني ١٩٧٣ وضع يوانيدس المسألة القبرصية على رأس اهتماماته ، ويبدو أن رهانه قام على أن يعزز موقعه في السلطة بأن يجعل من نفسه « بطلاً قومياً » بتحقيق ضم قبرص إلى اليونان ، على غرار ما حصل لفنيزيلوس . وقد ساهمت المتاعب الداخلية التي كان يواجهها في دفعه إلى تسريع عملية تنفيذ تلك المهمة (هذه المتاعب هي نفسها التي اعتمد عليها مكاريوس لكي يبادر إلى شن « حربه الوقائية » ضد « الجونتا ») . . . بغض النظر عما يمكن أن يترتب عليها من نتائج .

وعلى أي حال فإن يوانيدس كان معروفاً في الأوساط العسكرية والسياسية اليونانية ، حتى قبل وصوله إلى السلطة ، بأنه من دعاة رفض أي حوار مع تركيا وإعلان الحرب عليها إذا أقتضى الأمر .

أما سامبسون فالقبارصة الأتراك يعرفونه جيداً . إنه قائد سابق في « ايوكا » ، وهو يتباهى

بحمله لقب « سفاح أومورفيتا » واختراعه بتزويد الجرافات بصفائح فولاذية لكي تتمكن من إختراق الخطوط الدفاعية للقبارصة الأتراك . . . كما يتباهى بأنه قتل شخصاً واحداً على الأقل - من القبارصة الأتراك طبعاً - في كل عام من أعوام حياته[٣] .

لذلك كله فإن الوضع لم يكن يحتمل أي تباطؤ بالنسبة لمجلس الوزراء التركي الذي رأى أن عليه أن يضع موضع التنفيذ ذلك القرار الذي طالما لوح باستخدامه محاولاً ردع اليونانيين والأينوسيسيين من القبارصة اليونانيين عن المضي في تنفيذ مخططاتهم الهادفة إلى تخيير القبارصة الأتراك بين التابوت أو الحقيبة ، ومن ثم إلى إلحاق قبرص باليونان .

في الساعات الأولى من ٢٠ تموز ، أي بعد خمسة أيام من وقوع انقلاب يوانيدس - سامبسون ، تحركت القوات التركية لتنفيذ العملية العسكرية المنتظرة لاعادة الأمن والسلام إلى قبرص . ومع تحرك القوات التركية أصدرت الحكومة التركية بياناً شرحت فيه دوافع وأهداف هذا التدخل ، ونص على ما يلي :

« إن القوات المسلحة التركية قد بدأت عملية سلام في قبرص ، من أجل وضع حد لعقود من القتال الطائفي الذي تسببت به عناصر متطرفة وانضمامية . وفي المرحلة الأخيرة من المأساة القبرصية فإن هذه العناصر المتطرفة بدأت بقتل أفراد من طائفتها هي ، أي الطائفة اليونانية » .

وقد أشار البيان إلى أن الانقلاب الذي أعدته الدكتاتورية العسكرية في أثينا هو أسوأ من مجرد انقلاب ، إذ أنه يمثل انتهاكاً لاستقلال جمهورية قبرص والمعاهدات التي تأسست عليها هذه الجمهورية .

وبعد أن أبرز البيان أن تركيا تتدخل بوصفها دولة ضامنة ، وأنها لا تقوم إلا بما هو واجبٌ عليها ، وأنها لم تلجأ إلى العمل العسكري إلا بعدما جرّبت كل السبل الأخرى ، أضاف :

« . . . إن هذه العملية ليست غزواً ، لكنها عمل ضد الغزو . . . وليست عدواناً ، لكنها عمل ضد العدوان . . وسيكون انتصار القوات المسلحة التركية انتصاراً للعدالة والسلام والحرية . . . إننا نقول للقبارصة اليونانيين الذين عانوا من فظائع الارهاب والدكتاتورية : ضعوا أيديكم في أيدي أشقائكم الاتراك لتسهيل هذا الانتصار ، وابنوا معاً قبرص جديدة ، حرة وسعيدة . . . لقد جئنا إلى قبرص لمساعدتكم . . . جئنا نحمل الحب وليس الضغينة . . . جئنا لا لنتقاتل دون هوادة ، بل لنضع حداً لآلامكم » .

الى ذلك فإن البيان أوضح بأن « قوات السلام » تلقت الأوامر بعدم اطلاق النار إلا في حالة

وجود مقاومة مسلحة من قبل القبارصة اليونانيين .

نزلت القوات المسلحة التركية جواًوبحراً في شمال الجزيرة وزحفت باتجاه الجنوب ، وفي اليوم نفسه اصدر مجلس الأمن الدولي قراراً دعا فيه إلى وقف اطلاق النار فوراً ، وسحب كل القوات العسكرية الأجنبية غير التي يسمح الدستور بوجودها ، وإجراء مفاوضات بين الدول الضامنة لاعادة السلام وتشكيل حكومة دستورية .

هذه الخطوة كانت تطرح الكثير من علامات الاستفهام ، ذلك أن مجلس الأمن الدولي لم يكن قد أصدر أي قرار على مدى الأيام الخمسة الأولى من وقوع الانقلاب ، حتى بعد مشاركة مكاريوس في جلساته ووضعه كل النقاط اللازمة على حروف الأهداف الحقيقية اليونانية من الانقلاب .

كانت أصابع الولايات المتحدة تبرز بوضوح من وراء هذه المفارقة ، فالشكوك حول وجود تأييد أميركي للانقلاب كانت تتعزز يوماً بعد يوم ، وقد بلغت هذه الشكوك حد اليقين عندما اجتمع روجرز دايفز السفير الاميركي في قبرص ، في ١٨ تموز بوزير الخارجية الذي عينه سامبسون ، وهي مبادرة لم يقدم عليها دبلوماسي آخر معتمد في الجزيرة ، مما بدا بمثابة اعتراف رسمي بالنظام الجديد . بل إن المسؤولين الاميركيين ظلوا في الأيام اللاحقة يراوغون حيال ما كان يتردد من تساؤلات عما إذا كانت الولايات المتحدة لا تزال تعتبر مكاريوس هو الرئيس الشرعي ، وما إذا كانت الجونتا مسؤولة بالفعل عن الانقلاب[٤] .

معنى ذلك أن الولايات المتحدة هي التي أخرّت صدور أي قرار عن مجلس الأمن بادانة الانقلاب ، المخططين له والمنفذين له ، على أمل أن يتمكن الانقلابيون من فرض الأمر الواقع على الأرض ، وعلى أساس أن الانذارات الاميركية السابقة لتركيا ستظل تشكل رادعاً يحول بينها وبين التدخل العسكري .

لكن حسابات كيسنجر التي أعترف لاحقاً بأنها كانت أكبر خطأ ارتكبه في حياته السياسية ، لم تكن في محلها ، فالقوات التركية وصلت بالفعل إلى الجزيرة ووضع الانقلابيين بدأ يتردى بسرعة .

في ٢٣ تموز أصدرت « الجونتا » أمراً بوقف اطلاق النار ، وفي اليوم نفسه استقال سامبسون وحل محله غلافكوس كليريذيس كرئيس مؤقت . في اليوم التالي عاد قسطنطين كرامنليس من منفاه الطوعي إلى أثينا ليشكل حكومة مدنية بناء على طلب من الرئيس غيزيكس .

بعبارة أخرى فإن هذين التطورين (سقوط سامبسون في نيقوسيا وسقوط يوانيدس في أثينا وعودة الحكم المدني إلى كلا العاصمتين) كانا الثمرتين الأوليين للأيام الثلاثة الأولى من « عملية السلام » التركية . وللصدفة فإن كلا الثمرتين كانتا لصالح اليونانيين سواء في « الوطن الأم » أو قبرص .

عند هذا الحد أوقفت تركيا عملياتها العسكرية تاركة الفرصة للاتصالات السياسية لكي تأخذ مجراها من أجل إيجاد حل سلمي للقضية يحفظ مصالح الطائفتين . لكن هذه الفرصة التي دامت ثلاثة أسابيع لم تؤت ما كانت أنقرة تتوقعه ، لذا صدرت الأوامر في ١٤ آب ، بتنفيذ المرحلة الثانية من « عملية السلام » التي أدت إلى السيطرة التركية على ٣٥ بالمئة تقريباً من مساحة الجزيرة ، وهو الواقع الجغرافي الذي لا زال سائداً حتى يومنا هذا وحتى إشعار فدرالي آخر .

لماذا المرحلة الثانية من « عملية السلام» التركية ؟ للاجابة عن هذا السؤال لا بد من العودة أولاً ، إلى تفاصيل ما جرى في الأسابيع الثلاثة الفاصلة بين ٢٣ تموز و١٤ آب ، ففي الفترة ما بين ٢٥ و٣٠ تموز التقى في جنيف وزراء خارجية كل من اليونان وتركيا وبريطانيا ، وفي اليوم الأخير من تلك المحادثات المكثفة ، اتفق الوزراء الثلاثة على إصدار ما يسمى « اعلان جنيف » الذي تضمن النقاط العشر التالية :

١ ـ عدم توسيع المساحات التي كانت في العاشرة من مساء ٣٠ تموز ١٩٧٤ بتوقيت جنيف ، تقع تحت سيطرة الطرفين المتصارعين .

٢ ـ كل القوى المسلحة ، بما فيها القوى غير النظامية ، ينبغي أن تمتنع عن القيام بأي أعمال هجومية أو عدائية .

٣ ـ سيتم إنشاء منطقة فاصلة محظورة على كل القوى المسلحة ، باستثناء قوات حفظ السلام الدولية ، وذلك على حدود المناطق التي تحتلها القوات المسلحة التركية .

٤ ـ على كل القوى اليونانية والقبرصية اليونانية الانسحاب فوراً من المناطق التركية المعزولة التي أحتلتها .

٥ ـ كل المناطق التركية المعزولة ستتم حمايتها من خلال إقامة منطقة فاصلة محظورة على كل القوى المسلحة باستثناء قوات حفظ السلام الدولية .

٦ ـ الأشخاص العسكريون والمدنيون ، الذين جرى احتجازهم نتيجة للاشتباكات الأخيرة ينبغي تبادلهم أو الافراج عنهم في أقصر وقت ممكن ، تحت إشراف اللجنة الدولية للصليب

الأحمر .

٧ ـ ينبغي ، في إطار العمل على إيجاد حل عادل ودائم ومقبول لكل الأطراف ، ومع إقرار السلام والأمن والثقة المتبادلة ، إتخاذ الإجراءات اللازمة للقيام ، على مراحل ووفق برنامج زمني محدد ، بتخفيض كميات الأسلحة والذخيرة وغيرها من عتاد الحرب الموجودة على الجزيرة .

٨ ـ ستبدأ في ٨ آب محادثات جديدة للتثبت من إقرار السلام في المنطقة ، وتشكيل حكومة دستورية في قبرص .

٩ ـ ستتم دعوة ممثلين عن الطائفتين القبرصيتين اليونانية والتركية للمشاركة في المناقشات الخاصة بالمسائل الدستورية في المحادثات المقترحة .

١٠ ـ إن وزراء الخارجية الثلاثة قد لحظوا أن ثمة وجوداً عملياً في جمهورية قبرص ، لادارتين مستقلتين إحداهما خاصة بالطائفة القبرصية اليونانية والأخرى بالطائفة القبرصية التركية ، وان المشاكل التي يثيرها وجود هاتين الادارتين ينبغي بحثها في المحادثات المقترحة .

هذه النقاط العشر كانت تنطوي بوضوح على عناصر إيجابية عديدة ، بالنسبة للمفاوض التركي ، إذ أنها كانت تستجيب للمطالب الرئيسية الثلاثة التي كانت تركز عليها الحكومة التركية ، وهي :

أولاً : حماية القبارصة الأتراك الموجودين خارج المناطق التي تسيطر عليها القوات التركية ، وبالذات في المناطق المعزولة المحاصرة بطوق يوناني ، ذلك أن هؤلاء كانوا دائماً الهدف الأول للأعتداءات اليونانية ، وهم بالتالي بمثابة « رهائن عند الطلب » بالنسبة لليونانيين والقبارصة اليونانيين ، سواء للانتقام أو للمساومة بمصيرهم .

ثانياً : الاعتراف للقبارصة الأتراك بحقوق الشراكة في الدولة، أي الاعتراف بأن هذه الدولة تتكون من طائفتين ، ومن ادارتين ، وليس كما كان اليونانيون يقولون ويتصرفون على أساس أن قبرص دولة يونانية فيها أقلية تركية .

ثالثاً : الحفاظ على أمن القوات المسلحة التركية المتواجدة في الجزيرة بموجب « عملية السلام » . وهذا الموضوع كانت الحكومة التركية توليه اهتماماً كبيراً ، فالقوات التركية كانت بين ٢٠ تموز ١٩٧٤ وأواسط آب متمركزة في رقعة ضيقة ما بين مدينتي كايرينيا ونيقوسيا ، وبالتالي فإنها كانت محاصرة ليس فقط من قبل القوات اليونانية والقوات القبرصية اليونانية والميليشيات ، وقوات حفظ السلام الدولية ، بل أيضاً من قبل القوات البريطانية والـ « غورخاس » ، أي

المرتزقة ذوي الأصل النيبالي الذين أحضرهم البريطانيون . هذه الرقعة التي كان يتمركز فيها ما بين ٢٠ و٢٥ ألف جندي تركي ، اضافة الى آلاف القبارصة الأتراك ، كانت من الضيق بحيث أن القوات التركية لم تكن قادرة حتى على اطلاق النار بدون المخاطرة بأن يصيب أفرادها بعضهم بعضاً[٥] . لهذا السبب ، وأثناء مناقشة بنود وقف اطلاق النار ، كان مطلب المفاوض التركي : « وسعوا قليلاً المنطقة المحايدة حول منطقة كايرينيا ـ نيقوسيا حتى لا يسمع أي جندي شتائم الجندي الآخر الرابض على الموقع المواجه ، وبذلك يمكن تجنب الاستفزاز ، ويمكن للقبارصة الأتراك والقوات التركية في هذا الجيب الصغير أن يحسوا بشيء من الأمان » .

اعلان جنيف حقق ، بنسبة أو بأخرى ، هذه المطالب ، لكن الأيام الثمانية اللاحقة التي أعطيت كفرصة لإثبات حسن النوايا ، قبل الجولة الثانية من مفاوضات جنيف ، كانت تحمل من المؤشرات ما يكفي لإثارة قلق الحكومة التركية ، فمع انتهاء الأيام الثمانية لم يكن القبارصة اليونانيون قد بدأوا ، حتى ، بالانسحاب من المناطق القبرصية التركية المعزولة التي اقتحموها ، وكانوا لا يزالون يعتقلون الآلاف من القبارصة الأتراك . أكثر من ذلك فإنهم لم يبدوا أي استعداد للتعاون عندما جرت محاولات لاقامة منطقة معزولة حول المنطقة التي تسيطر عليها القوات التركية[٦] .

إلى هذا وذاك ، فإن الحكومة التركية التي كانت قد حصلت في مؤتمر جنيف الأول على وعد بأن لا يلحق أي أذى بالقبارصة الأتراك المحاصرين في قراهم ، أو في الضواحي التي يسيطر عليها اليونانيون ، كانت قد تلقت تقارير ، تبين لاحقاً أنها صحيحة ، عن أن المناطق القبرصية التركية لا تزال تتعرض للاعتداءات في كافة أرجاء الجزيرة ، وان سكان قرى تركية بأكملها ، بمن فيهم الأطفال والعجائز قد دفنوا أحياء . وفي الوقت نفسه كان الجنود الأتراك المحاصرون في قلعة فاماغوستا مقطوعين من أي اتصال مع العالم الخارجي ومحرومين من أي امدادات بالماء أو الغذاء أو الدواء .

حيال ذلك كله لم يكن مستغرباً أن يكون المفاوض التركي في الجولة الثانية من مفاوضات جنيف أكثر تصميماً من أي وقت مضى ، على المطالبة بحل للمسألة القبرصية يقوم على قاعدة المنطقتين (منطقة قبرصية يونانية ومنطقة قبرصية تركية) .

في هذا الاطار تقدم المفاوض التركي باقتراح يقضي باقامة فدرالية ثنائية المناطق ، ثم عاد ، بعد رفض الجانب اليوناني ، فقدم اقتراحاً آخر يقضي بإقامة فدرالية متعددة الكانتونات تتيح المجال لإقامة ادارة قبرصية تركية حيث توجد تجمعات بشرية تركية مكثفة في المناطق الواقعة

ما بين نيقوسيا وكايرينيا وفاماغوستا ، وفي أجزاء من لارنكا وبافوس وبوليس وليفكا ، مؤكداً أن هذه الطريقة تتيح الوصول إلى حل فدرالي من دون أن يؤدي ذلك إلى درجة عالية من نزوح السكان أو مبادلتهم . غير أن مصير هذا الإقتراح لم يكن أفضل من مصير سابقه ، ذلك أن الجانب القبرصي اليوناني كان يصرّ أولاً على إنسحاب القوات التركية ، وكان يتذرع بأنه غير مخول بمناقشة الجوانب الدستورية من القضية القبرصية ، رغم أنه كان يضم عدداً كبيراً من الخبراء والمستشارين وان رئيسه ، غلافكوس كليريذيس ، كان في الوقت نفسه يقوم بمهام الرئيس .

بدا واضحاً للجانب التركي في المفاوضات أن الجانب اليوناني يحاول المماطلة وكسب الوقت بهدف تجميع قواه في الجزيرة وكسب المزيد من الدعم على المستوى الدولي ، وقد تزامنت هذه القناعة مع وصول معلومات عن قيام اليونانيين بزرع ألغام حول المناطق التركية ووصول قوات يونانية جديدة إلى الجزيرة . وازدادت هذه القناعة رسوخاً عندما قال اليونانيون ، في إحدى مراحل الجولة الثانية من مؤتمر جنيف ، انهم يريدون العودة إلى اليونان وقبرص للتشاور ، فوافق الجانب التركي لكنه اشترط لذلك أن يتم حفظ أمن القوات التركية المحاصرة في منطقة ضيقة جداً ، وأن تحفظ سلامة القبارصة الأتراك في المناطق التي يُحاصرون فيها . وقد تقدم ، في هذا المجال ، بإقتراح مفاده أن يتم نزع سلاح المنطقة الواقعة بين مثلث كايرينيا ـ نيقوسيا والجزء التركي من فاماغوستا ، وأن تسلم لادارة قبرصية تركية مع شريط ضيق من الأرض لإيجاد منطقة محايدة غربي هذا المثلث . هذا الاقتراح المؤقت كان يغطي نسبة ١٧ بالمئة تقريباً من مجموع الجزيرة . ولكن الرد اليوناني كان ، مرة أخرى ، سلبياً .

إلى العوامل الواردة آنفاً ، والتي أدت إلى تصلب الموقف اليوناني في المفاوضات ، يضيف البروفسور بيار أوبرلينغ عاملاً آخر مهماً يتعلق بموقف الشريك الثالث في تلك المفاوضات ، والمقصود جيمس كالاهان وزير الخارجية البريطاني في ذلك الحين . ففي الجولة الأولى كان كالاهان يميل إلى دعم الموقف التركي بهدف استرضاء الأتراك الذين كانوا قد نزلوا لتوهم على أرض الجزيرة . أما في الجولة الثانية فإنه راح يحرِّض الجانب اليوناني في محاولة مكشوفة لدعم النظام الديموقراطي الجديد في أثينا . ولدفع الأمور بإتجاه المزيد من التردي أعلن كالاهان في ١٢ آب أن ٦٠٠ من مرتزقة الـ « غورخاس » سيطيرون من هونغ كونغ لتعزيز الحاميتين البريطانيتين في قاعدتي أكروتيري ودخيليا ، وأن الأمر الذي كان قد صدر ، في قمة الهجوم التركي ، بعودة ١٢ طائرة فانتوم و٦٠٠ من رجال الصاعقة البحرية إلى إنكلترا ، قد أُلغي ، مما ترك إنطباعاً بأن بريطانيا تنوي أن تواجه بالقوة أي عملية عسكرية تركية جديدة في الجزيرة[٧] .

على أن الأمر ، بالنسبة إلى الحكومة التركية ، لم يكن يقبل أي مزيد من الانتظار ، فالوقت كان سلاحاً يستخدمه اليونانيون ، وأي إنتظار آخر من شأنه أن يعرّض ليس فقط القبارصة الأتراك المحاصرين ، بل وحتى القوات المسلحة التركية ، لأخطار جسيمة .

لذلك أصدرت أنقرة الأمر إلى قواتها ببدء المرحلة الثانية من « عملية السلام » ، التي بدأت فجر ١٤ آب وانتهت في ١٦ منه بعدما أنجزت كل أهدافها في توفير الأمن لتلك القوات ، من جهة ، وفي زيادة الرقعة الجغرافية التي يمكن للقبارصة الأتراك أن يتواجدوا فيها بأمان ، من جهة ثانية .

لكن الثمن الباهظ لهذه المرحلة الثانية وللهزيمة النكراء التي لقيتها القوات اليونانية والقبرصية اليونانية ، التي أرغمت على إخلاء مواقعها والتراجع إلى خطوط بعيدة باتجاه الجنوب ، دفعه القبارصة الأتراك المدنيون العزل في المناطق المعزولة ، فالانتقام من هؤلاء كان على أبشع ما يمكن لخيال المرء أن يذهب إليه[٨] .

لن نتوقف بالتفصيل عند عمليات الانتقام المروعة التي تمت منذ الساعات الأولى من ١٤ آب واستمرت حتى بعد انتهاء المرحلة الثانية من « عملية السلام » التركية والاعلان عن وقف اطلاق النار . . . فهذه كلها تناولناها في فصل سابق . على أننا سنكتفي ، هنا ، بإضافة حادثة واحدة ذات دلالة ، إذ وردت في وثائق الأمم المتحدة كحقيقة لا يرقى إليها أي شك . ففي المنطقة التركية من مدينة بافوس قتل الحرس الوطني القبرصي اليوناني ستة قبارصة أتراك مدنيين كان بينهم خمسة رجال وطفل في العالم الثالث من العمر . إلى هنا والأمر عادي قياساً على أن عناصر الحرس الوطني ومنظمة « ايوكا ب » لم يكونوا يفرّقون في عملياتهم الاجرامية بين رجل وامرأة وطفل بغض النظر عن أعمار أي من هؤلاء . لكن ما لفت انتباه أحد مراقبي الأمم المتحدة أن جثة الطفل ، ابن الأعوام الثلاثة ، كانت مصابة بعدد من الطلقات النارية يتراوح ما بين ٣٠ و ٤٠ رصاصة[٩] .

كان انتقاماً رهيباً بكل معنى الكلمة ، لم تراع فيه أي من الشرائع السماوية أو الانسانية ، إذ كان منصباً على الأبرياء العزل ، المعزولين ، إلا أنه ، مع ذلك ، لم يكن ليغير شيئاً من طبيعة النتائج التي أسفرت عنها المواجهة العسكرية الحقيقية[١٠] . التأثير الوحيد الذي تركه هو في اقناع القبارصة الأتراك ، بشكل حاسم ، بأن عليهم أن لا يكرروا ـ مهما كلف الأمر ـ أخطاء الماضي .

إذ تغلب العقل ، بعدما تذكر القبارصة اليونانيون أن سيف الانتقام ذو حدين وأن ثمة منهم أعداداً كبيرة جداً لا زالت موجودة في المناطق التي يسيطر عليها الأتراك ، وقد تتعرض بدورها إلى

ردات فعل من قبارصة أتراك ملتاعين . . . عادت القضية لتسلك طريق الحوار الذي بدا في وقت من الأوقات ممكناً ، لكنه شيئاً فشيئاً كان يزداد صعوبة بفعل تأثير عوامل كثيرة داخلية وخارجية ، خاصة بالنسبة إلى الجانب اليوناني . . . حتى إذا ما عاد مكاريوس[١١] إلى الجزيرة في ٧ كانون الأول كان هذا الحوار قد وصل إلى طريق مسدود . وقد جاءت أولى مؤشرات هذه العودة مع تدشين مكاريوس ولايته الجديدة بمخالفة دستورية صريحة وسافرة .

لقد غاب مكاريوس عن الجزيرة ٧٥ يوماً ، ووفقاً للدستور كان عليه أن يخضع لعملية انتخاب جديدة ، لكن الذي حصل أنه ضرب مرة أخرى بالدستور عرض الحائط واكتفى بتسلم الرئاسة من كليريديس الذي كان يقوم بمهام رئيس بالنيابة .

اعترض القبارصة الأتراك على هذه المخالفة الدستورية ، ورفضوا الاعتراف بمكاريوس كرئيس منتخب وبحكومته كحكومة لكل قبرص .

بعد عشرة أيام من عودته حاول مكاريوس القيام بخطوة التفافية فزار القاعدة البريطانية التي كان عشرة آلاف قبرص تركي قد لجأوا إليها وأقاموا على رقعة من الأرض تابعة لها ، في الخيام وفي ظروف بائسة ، لكنه لقي استقبالاً لم يكن يتمناه .

التفاصيل اللاحقة أوردناها في فصول أخرى من هذا الكتاب، غير أننا سنتوقف ، في نهاية هذا الفصل ، عند مجموعة من الأسئلة التي طرحتها « عملية السلام » التركية في مرحلتيها الأولى والثانية ، وسنخرج عن الأسلوب الذي أنتهجناه في باقي الفصول لكي نستعين بصيغة الاستجواب فنطرح نحن السؤال ونقدم الجواب مستندين إلى مواقف وتصريحات مسؤولين من الأطراف الأربعة المعنية ، ومن أطراف أخرى معنية بشكل غير مباشر ، اضافة الى ما يتوفر من معلومات ووثائق صادرة عن جهات متعددة[١٢] .

س ١ : هل ، حقاً ، كان لعملية السلام التركية ما يبررها ؟ وماذا يؤكد أن الانقلاب على مكاريوس كان بهدف اعلان الأينوسيس ، وان القبارصة الأتراك كانوا في خطر جدي ؟

ج ١ : على الشطر الأول من هذا السؤال يرد الأتراك بأن ما حدث في ١٥ تموز في قبرص لم يكن حادثاً عادياً ، أو حتى بمستوى الأحداث التي تعرضت لها الجزيرة في السنوات الثلاث الأولى من عمليات « ايوكا » ، في النصف الأخير من الخمسينات ، أو في كانون الأول ١٩٦٣ ، أو تشرين الثاني ١٩٦٧ . . بل إنه كان يتجاوز ذلك كله بكثير في دوافعه ، وأبعاده ، وآفاقه ، وأسماء القائمين به . وقد أثبتت الأيام الخمسة الاولى من هذا الانقلاب صحة المخاوف على مصير الطائفة التركية في الجزيرة ليس فقط من خلال ما تعرض له القبارصة الأتراك ، وإنما بالذات من خلال ما

تعرّض له انصار مكاريوس أنفسهم ، مع العلم بأن الخلاف بين المكاريوسيين والانقلابيين لم يكن على مبدأ الأينوسيس ، بل على سبل الوصول إليها . . . وللمرء أن يتصور ماذا كان سيحصل لو أن انصار « الأينوسيس بأي ثمن » فرضوا إرادتهم على أنصار « الأينوسيس بالسبل الممكنة والملائمة » ، وتفرغوا لمواجهة من يشكلون عقبة حقيقية في طريق الأينوسيس ؟

أما الشطر الثاني فأجاب عليه نيكوس سامبسون عندما قال لصحيفة « آبوغيماتيني » اليونانية في ١٥ تموز ١٩٧٥ ، أي في الذكرى الأولى للانقلاب ، انه عندما أُرغم على الاستقالة من منصب الرئيس ، كان على وشك اعلان الاينوسيس .

الشطر الثالث أجاب عنه مكاريوس نفسه عندما قال أمام مجلس الأمن الدولي بعد نجاته بمعجزة من الموت بقذائف الأنقلابيين : « . . . إن القبارصة الأتراك هم أيضاً عرضة للمخاطر . . . فالانقلاب الذي قامت به الجونتا اليونانية هو غزو تقع عواقبه على الشعب القبرصي بمجمله سواء كان الأمر يتعلق بالقبارصة اليونانيين أو القبارصة الأتراك » .

س ٢ : ألم يكن ممكناً لتركيا استخدام سبيل آخر غير تلك العملية العسكرية الواسعة التي اشترك فيها عشرات الآلاف من الجنود ؟

ج ٢ : الحكومة التركية كانت مقتنعة بذلك ، وقد حاولت عبثاً أن ترفع عن كاهلها عبء هذه العملية الواسعة بأن تقنع بريطانيا بالإيفاء بالتزاماتها كدولة ضامنة لاستقلال قبرص ، فتشتركا معاً في عمل موحد لتطبيق المادة الرابعة من معاهدة الضمان وإعادة الأمور إلى نصابها . أما سبب ذلك الحجم الكبير للقوة المسلحة التركية التي قامت بالعملية فمرده ، من جهة ، إلى معلومات عن أن عدد القوات اليونانية الموجودة في الجزيرة سجل إرتفاعاً كبيراً ، خصوصاً بعد الانقلاب . . . ومن جهة أخرى إلى حرص الحكومة التركية على إنجاز الأهداف من التدخل العسكري في أقصر وقت ممكن للحؤول دون أية تأثيرات خارجية .

س ٣ : كيف يمكن إبعاد شبهة التورط الاميركي ـ البريطاني ، وحصول تركيا على موافقة مسبقة من واشنطن ولندن على هذه العملية ؟

ج ٣ : الحديث عن هذا التورط أثاره القبارصة اليونانيون أنفسهم ، بتحريض غير خفي من الاتحاد السوفياتي والمعسكر الاشتراكي عموماً لحسابات استراتيجية عديدة ، وبرد فعل منطقي على إحساس بالخيبة من عدم تدخل الولايات المتحدة وبريطانيا والغرب عموماً لمواجهة التدخل العسكري التركي . وقد ترجم رد الفعل هذا بقتل السفير الاميركي في قبرص مع سكرتيرته وقيام تظاهرات غاضبة معادية للولايات المتحدة في كل من نيقوسيا وأثينا . على أن حقيقة الموقف

الاميركي يعبر عنها ما يشبه الاعتراف الرسمي الذي قامت به واشنطن حيال الانقلاب عندما قام سفيرها في نيقوسيا بمقابلة وزير الخارجية في الحكومة التي شكلها سامبسون . كما يعبر عنها تصريح الدكتور هنري كيسنجر في ١٣ آب ، أي قبل يوم واحد من المرحلة الثانية من « عملية السلام » التركية ، وكان بمثابة انذار صريح لتركيا إذ جاء فيه : « . . . إن الولايات المتحدة ستعتبر اللجوء إلى العمل العسكري تصرفاً غير مبرر . . . وقد أوضحنا هذا الأمر لكل الأطراف » .

إلى ذلك فإن الحكومة الاميركية اتخذت سلسلة من الاجراءات لمعاقبة تركيا ، اعتباراً من ٥ شباط ١٩٧٥ وحتى ١٠ تموز ١٩٧٨ ، وشملت وقف المعونات والقروض والمبيعات التجارية والعسكرية بما فيها تسليم طائرة كانت الحكومة التركية قد دفعت ثمنها بالفعل .

أما بريطانيا فإن موقف وزير خارجيتها جيمس كالاهان والخطوات التي أعلن عنها وأشرنا إليها في الصفحات السابقة من هذا الفصل كفيل بإظهار نواياها الحقيقية .

س ٤ : أليست القوات التركية موجودة كقوة احتلال في شمال الجزيرة ، لا كقوة سلام على غرار القوات الدولية على سبيل المثال ؟

ج ٤ : على هذا السؤال يرد بلند أجاويد الرئيس السابق للحكومة التركية التي اتخذت قرار التدخل العسكري فيجيب : « إن الزعم بأن وجود القوات التركية في شمال قبرص يرقى إلى درجة الاحتلال هو زعم خاطىء جملة وتفصيلاً . . فلو أن تركيا أرادت احتلال قبرص أو احتلال جزئها الشمالي ، لما كان رئيس وزرائها في ذلك الحين ذهب إلى لندن في ١٧ تموز ١٩٧٤ ، غداة انقلاب سامبسون الذي دبرته الجونتا اليونانية ، للدعوة إلى القيام بعمل مشترك ما بين المملكة المتحدة وتركيا للوفاء بالتزاماتها كدولتين ضامنتين .

« . . . ولو أن تركيا والجيش التركي كانا ينويان احتلال قبرص ، لكانت القوات التركية تجشمت عناء السير لبضع ساعات أخرى للوصول إلى لارنكا في آب ١٩٧٤ .

« . . . ولو أن نية تركيا كانت الاحتلال ، لكانت قبرص الشمالية الآن مقاطعة تركية وليست جمهورية مستقلة .

« . . . ولو أن القوات التركية تصرفت كقوة احتلال لكانت السنوات الثلاث من الحكم العسكري التي عاشتها تركيا مؤخراً قد امتدت إلى هذا الجزء من الجزيرة ، إذ أين ، في العالم ، وفي أي حقبة من حقب التاريخ ، سمحت قوة محتلة بالحريات التي أزالتها ، أو حددتها ، على

أرضها هي ، كي تبقى مصانة في الأرض المحتلة ؟ الديمقراطية الحية ، الواسعة ، القائمة الآن في قبرص الشمالية ، هي إثبات قاطع على حقيقة أن هذا البلد ليس تحت الاحتلال .

« . . . وفقاً لتقارير نشرتها الصحافة الاميركية ، فإن عدد الجنود الذين جاؤوا من اليونان وأقاموا بصفة غير شرعية في قبرص ، بما يتعارض مع الاتفاقات الدولية ، قد بلغ عشرين ألفاً عام ١٩٦٧ ، وإن هؤلاء الجنود لم يأتوا لحماية اليونانيين من أي خطر ، بل أنهم جاؤوا ليبسطوا السيطرة اليونانية الكاملة على الجزيرة أولاً ، ومن ثم ليضموها إلى اليونان . لهذا السبب فإذا كان ينبغي استخدام عبارة « قوات غازية » فإنها ينبغي أن لا تطلق على القوات التركية التي جاءت إلى شمال قبرص منذ صيف ١٩٧٤ ، بل على القوات اليونانية التي كانت هنا منذ ١٩٦٣ وحتى ١٩٧٤ .

« . . . القوات التركية موجودة لا لاحتلال قبرص ، بل للحؤول دون احتلال الآخرين لها ، ولا لضم قبرص أو جزئها الشمالي إلى تركيا ، وإنما للحيلولة دون أن تصبح قبرص جزءاً من اليونان » .

س ٥ : هل ، حقاً ، جاءت « عملية السلام » بالسلام إلى الجزيرة ؟

ج ٥ : التطورات المعروفة التي حصلت بعد التدخل العسكري التركي هي أن نظام سامبسون سقط في نيقوسيا كما سقط نظام يوانيدس في اثينا وبالتالي عاد الحكم المدني إلى كلا العاصمتين ، ولا يزال قائماً حتى اليوم . وفي حالة قبرص ، فإن المرحلة الأولى من « عملية السلام » قد أسقطت سامبسون ، في حين عجلت المرحلة الثانية في رحيل كليريديس الذي كان رئيساً مؤقتاً لكن بالحكومة نفسها التي شكلها سامبسون ، وعودة مكاريوس . كما أن ردة الفعل الغاضبة في أثينا على موقف واشنطن التي لم تتدخل لحسابات استراتيجية كثيرة خاصة بنصرة اليونانيين واعلان الحرب على الأتراك ، كانت سبباً مباشراً في وصول اندرياس باباندريو زعيم « الباسوك » إلى السلطة .

أما على المستوى الأمني فإن أحداً لا ينكر أن السنوات الثلاث عشرة الماضية لم تشهد أي حوادث تذكر بين الطائفتين ، بل وحتى داخل كل منها وخاصة في الطائفة القبرصية اليونانية التي تخلصت من وجود « ايوكا ب » وكل المنظمات الارهابية الأخرى .

وفي شهادة الكاهن القبرصي اليوناني بابا تستوس دلالة غير خافية[١٣] .

س ٦ : إذا كانت ثمة شرعية دستورية للتدخل العسكري التركي ، فهل ثمة شرعية دولية لهذا التدخل ؟

ج ٦ : يرد بلند أجاويد قائلاً : « ليس ثمة أمة يمكن أن تمتنع عن التحرك لمساعدة من يتحدرون منها ، عندما يتطلعون إلى تلك الأمة لتساعدهم على البقاء . . .

« . . . في إيران تم احتجاز حفنة من أعضاء السفارة الاميركية كرهائن ، فكان أن شهد العالم بأسره العملية العسكرية التي أقدمت عليها الولايات المتحدة ضد أيران من أجل إنقاذهم . في جنوب المحيط الأطلسي ، بالقرب من الأرجنتين ، تقع جزر فوكلاند الصغيرة ، حيث يقيم حوالي ألفي شخص من أصل بريطاني . سلاح البحرية البريطانية بكامله ، وكذلك سلاح الجو ، تحركا عندما غزت الأرجنتين هذه الجزر ، لإنقاذ وحماية حفنة من الأقارب هم أقل بكثير من الطائفة القبرصية التركية .

« . . . . العمل العسكري التركي في قبرص كان يستند على أرضية أكثر شرعية وتبريراً مما كان عليه الأمر في هاتين الحالتين . الولايات المتحدة لم تكن تملك حق التدخل في غرينادا تحت حجة صيانة ديمقراطية غير موجودة ، وعمليات جزر الفوكلاند تم القيام بها لإعادة فرض السيادة على تلك الجزر ، وهي سيادة لا تزال قائمة من المرحلة الاستعمارية البائدة . لا أريد أن أجادل في ما إذا كانت هذه الأعمال مبررة أم لا ، لكن أياً منها لا يمكن مقارنته بالعملية العسكرية التركية لحفظ السلام في قبرص ، من حيث الشرعية والمبررات ، فالقوات التركية لم توجد في شمال قبرص ضد رغبات القبارصة الأتراك ، بل إنها موجودة على أرضية أكثر شرعية ولأسباب أكثر قابلية للتبرير من وجود القوات الاميركية في غرينادا والقوات السوفياتية في افغانستان أو القوات الفرنسية في تشاد » .

س ٧ : قياساً على الوضع القائم اليوم في الجزيرة والمتمثل في تقسيمها واقعياً إلى دولتين . . . ألا يمكن القول بأن هذا التقسيم كان هو الهدف الحقيقي الذي سعت تركيا إليه بعمليتها العسكرية ؟

ج ٧ : مرة ثالثة نترك الاجابة لبلند أجاويد . يقول : « رغم أن الزعم بأن تركيا تنوي تقسيم الجزيرة وضم جزئها الشمالي ، قد فقد مصداقيته ، إلا أن مثل هذه التكهنات لا تزال قائمة لدى البعض ، مع أن تركيا لا مصلحة لها ، من أي نوع ، في ترتيبات قد تؤدي إلى تقسيم قبرص بين تركيا واليونان ، ذلك أنه لو تم تقسيم قبرص لكانت تركيا جلبت اليونان إلى خاصرتها الجنوبية ، ولكان ذلك يضيف مشاكل جديدة إلى تلك القائمة بالفعل بين البلدين في بحر إيجه وغرب تركيا ، ويعطي بعداً جديداً للتوترات الدولية التي تعاني منها المنطقة . في الوقت نفسه تكون تركيا قد أعطت اليونان فرصة لكي تصبح أيضاً دولة شرق أوسطية .

« كما أنني لا أعتقد بأن للقبارصة الأتراك أي مصلحة ، أو رغبة ، في الانضمام إلى تركيا ، ذلك أن تركيا دولة كبيرة ولها مشاكلها الكبيرة ، وليس ثمة سبب يجعل القبارصة الأتراك يرغبون في أن يضيفوا هذه المشاكل إلى مشاكلهم القائمة حالياً ، كما أن القبارصة اليونانيين ليس لديهم ما يربحونه من الوحدة مع اليونان . إن الرغبة في الأينوسيس تحركها ، كما أتصور ، بعض الدوائر في اليونان أكثر من قبرص . سواء من زاوية القبارصة الأتراك ، أو من زاوية القبارصة اليونانيين ، ليس ثمة منفعة في تقسيم الجزيرة بين تركيا واليونان . بالعكس ، فإن لذلك سلبيات ومشاكل للقبارصة الأتراك واليونانيين على حد سواء . أولئك الموجودون في اليونان الذين يمكن أن يتحققوا من النتائج الوخيمة لإيجاد مجالات جديدة من الصراع بين تركيا واليونان ، ينبغي ، برأيي ، أن يعارضوا هم أيضاً أي احتمال لتقسيم الجزيرة . وحدهم ، في اليونان ، الذين لم يتخلصوا بعد من أوهام الميغالي آيديا ، قد يفكرون بشكل مختلف ، أو يغذون طموحات غير واقعية » .

س ٨ : إلى متى ستبقى القوات التركية في شمال الجزيرة ؟

ج ٨ : على هذا السؤال يجيب القبارصة الأتراك : « إلى اليوم الذي يتحقق فيه قيام جمهورية فدرالية ، ثنائية المناطق ، مستقلة ، غير منحازة ، تكون فيها الطائفة القبرصية التركية شريكاً للطائفة القبرصية اليونانية ، بعدما يتخلى القبارصة اليونانيون عن حلمهم القديم في تحويل الجزيرة إلى دولة يونانية تتواجد فيها أقلية تركية » .

س ٩ : هل هذا اليوم بعيد ؟

ج ٩ : بعيد إذا شاء القبارصة اليونانيون وقريب إذا شاؤوا . . ولو أن القبارصة اليونانيين وافقوا ـ كما وافق القبارصة الأتراك ـ على أحد مشروعي دو كويار ، الأمين العام للأمم المتحدة ، لكانت « القضية القبرصية » باتت من مخلفات الماضي وكانت « قبرص الجديدة » هي مسؤولية الحاضر .

الهوامش

(١) حصل ذلك بالفعل إذ لا يزال الموقف السلبي الذي وقفته الحكومة البريطانية من التطورات القبرصية يطرح حتى يومنا هذا، تساؤلات في الأوساط السياسية الحاكمة والمعارضة في لندن .
(٢) راجع الفصل الخاص بـ « حتى آخر قبرصي تركي » والفصل الخاص بـ « استقلال غير مرغوب فيه » .
(٣) راجع الفصلين المشار اليهما أعلاه .
(٤) راجع مقالة « قبرص : ربع قرن من الدبلوماسية الاميركية » للباحثة الاميركية ايلين . ب . ليبسون المنشور في كتاب

« قبرص في مرحلة انتقالية : ١٩٦٠ ـ ١٩٨٥ » ـ لندن ١٩٨٦ .
(٥) من محاضرة عن المسألة القبرصية ألقاها بلند أجاويد رئيس الوزراء التركي السابق أثناء زيارته لجمهورية قبرص الشمالية التركية في ٩ شباط ١٩٨٤ .
(٦) « الطريق إلى بلابايس : نزوح القبارصة الأتراك إلى الشمال » ـ بيار أويبرلينغ ـ نيويورك ١٩٨٢ .
(٧) المرجع السابق .
(٨) راجع الفصل الخاص بـ « حتى آخر قبرصي تركي » .
(٩) الوثيقة الصادرة عن الأمم المتحدة تحت رقم S- 11548 .
(١٠) زار المؤلف قرية « توخني » (« طشقند » ، باللغة التركية) التي شهدت احدى تلك المجازر ، والتقى بالناجي الوحيد من المجزرة التي أودت بحياة ٦٩ شخصاً تتراوح أعمارهم بين ١٣ و٧٤ سنة . وقد أستمع إلى القصة الكاملة المرعبة لهذه المجزرة .
(١١) روى السيد رؤوف دنكتاش في كتابه « المثلث القبرصي » أن الولايات المتحدة وبريطانيا اللتين لم تكونا تشعران بالارتياح لوجود مكاريوس على أراضيهما ، حثتا تركيا على الموافقة على عودة مكاريوس إلى بلده . وقد بدا ان الدولتين كانتا مقتنعتين بأن مكاريوس يمكن أن يكف عن تصلبه أو حتى يستقيل، إذا ما عاد واصطدم بالوقائع القبرصية لم تعترض تركيا فتمت العودة .
(١٢) استخدم السيد تورهان فايز أوغلو ، رئيس الوزراء التركي السابق ، هذا الأسلوب في كتاب قيم أصدره في انقرة باللغة الفرنسية بعنوان « قبرص : أوهام وحقائق » أجاب في طبعته الأولى (١٩٨٣) عن ٢٣ سؤالاً حول القضية القبرصية ، وفي طبعته الثانية (١٩٨٤) أضاف خمسة أسئلة جديدة من وحي التطورات المستجدة .
(١٣) راجع الفصل الخاص بـ « يونانيون ضد يونانيين » .

الفصل التاسع

دولة على قدم المساواة

كان رؤوف دنكتاش رئيس « دولة قبرص التركية الفدرالية » موجوداً في نيويورك ، في أيار ١٩٨٣ ، عندما التأمت الجمعية العمومية للأمم المتحدة لتبحث قضية قبرص . . . لكنه ظل خارج قاعة الاجتماعات ولم يتمكن من حضور الجلسات والمشاركة فيها ، رغم أنه الممثل الشرعي لإحدى الطائفتين المشاركتين في صياغة دستور ١٩٦٠ الذي قامت على أساسه « جمهورية قبرص » .

كانت المفارقة أشبه بإحدى الحبكات التي تنطوي عليها ، عادة ، المسرحيات الدرامية اليونانية .

رغم ذلك فإن « المخرج » لعب دوره كاملاً ، فأدخل تعديلاً كبيراً على النص ، وأستبعد من لا يروقه من الممثلين ، وختم بأن وضع للمسرحية النهاية التي يريدها .

لقد دعت « جمهورية قبرص » ـ مع أن هذا الأسم زال من الوجود ، بقرار قبرصي يوناني ، منذ أواخر ١٩٦٣ وحلت محله ادارتان واحدة قبرصية يونانية وأخرى قبرصية تركية ـ الجمعية العمومية للانعقاد وبحث مسألة قبرص .

« جمهورية قبرص » ـ مبدئياً ـ عضو في الأمم المتحدة ، وذلك منذ الأيام الأولى لاعلان الاستقلال على قاعدة دستور ١٩٦٠ ، لكن المنطقي ، وقد زالت هذه الجمهورية من الوجود ، اما أن تسقط الأمم المتحدة عضويتها فيها ، أو أن تعترف لكلا الطائفتين اللتين تتكون منها ـ دستورياً ـ هذه الجمهورية بحق العضوية أو ـ في أسوأ الاحوال ـ أن تلغي صفة التمثيل عن أي من الطائفتين وتستمع إلى ممثليها بصفة « مراقب » .

غير أن ذلك لم يحدث ، وما حدث هو أن الأمم المتحدة قبلت دعوة « جمهورية قبرص » (والاسم الحقيقي الجديد بها هو جمهورية جنوب قبرص اليونانية الأرثوذكسية) وانعقدت لتبحث في القضية التي كان القبارصة اليونانيون سبباً في ظهورها إلى الوجود ، بحضور ممثل عن القبارصة

اليونانيين وغياب ـ قسري ـ لممثل القبارصة الأتراك .

رفض المندوب التركي هذا الأمر ، واصرّ على أن تتم مناقشة القضية في اللجنة السياسية المتفرعة عن الجمعية العمومية لا في الجمعية العمومية نفسها ، بإعتبار أن هذه الأخيرة تحصر حق الكلام فيها بممثلي الدول ، في حين تعطي اللجنة الحق لجميع الأطراف بأن تعبر عن وجهة نظرها .

الاعتراض التركي لم يلق آذاناً صاغية ، فالتأمت الجلسة بغياب ممثل عن القبارصة الأتراك وحضور ممثل عن القبارصة اليونانيين يزعم أنه يمثل « جمهورية قبرص » .

سبع دول هي : الجزائر ، كوبا ، غويانا ، الهند ، مالي ، سري لانكا ويوغسلافيا قدمت مسودة مشروع وصفه مندوب ماليزيا بأنه « منحاز وغير متوازن» ، إلا أن المشروع تم إعتماده بأغلبية ١٠٣ أصوات ضد خمسة وإمتناع ٢٠ دولة عن التصويت . أربع دول عربية هي : الأردن ، المغرب ، المملكة العربية السعودية وتونس ، كانت من بين الممتنعين وكذلك معظم دول حلف شمال الأطلسي (لحسابات تتعلق بضرورة الحفاظ على موقف متوازن من اليونان وتركيا ، فكلاهما عضو في الحلف) . أما الدول التي صوتت ضد القرار فهي : بنغلاديش ، ماليزيا ، باكستان ، الصومال ، وتركيا . يذكر ، هنا ، أن أكثر من ثلثي الدول التي صوتت لصالح القرار هي دول اعضاء إما في الكتلة السوفياتية أو في كتلة عدم الانحياز .

القرار الصادر بتاريخ ١٣ أيار ١٩٨٣ دعا إلى السحب الفوري لكل « قوى الاحتلال » من الجزيرة ، والعودة الطوعية للاجئين إلى منازلهم بأمان ، وعقد مؤتمر دولي حول قبرص ، ونزع سلاح الجزيرة .

القبارصة الأتراك توقفوا بشكل خاص عند الفقرة الثانية من القرار ، إذ أنها شددت على « حق جمهورية قبرص وشعبها في ممارسة السيادة والاشراف الكاملين على الأراضي والموارد الطبيعية الأخرى الجزيرة » ، ودعا كافة الدول إلى مساندة « حكومة جمهورية قبرص » لتمكينها من « ممارسة حقوقها » .

القرار ، في الواقع ، كان يمثل تبنياً لمزاعم القبارصة اليونانيون بالسيادة على القبارصة الأتراك . أخطر من ذلك فإن الموافقة على الزعم بأن الحكومة القبرصية اليونانية هي « حكومة قبرص » وتمثل « جمهورية قبرص » ، كان معناها أن القرار يدعو كافة الدول لدعم ومساندة القبارصة اليونانيين من أجل إعادة احتلال الأراضي التي يقيم عليها القبارصة الأتراك .

ما حدث في نيويورك كان استمراراً منطقياً لما كانت قد شهدته مدينة نيودلهي قبل شهرين تماماً ، ذلك أن القمة السابعة لدول عدم الانحياز التي عقدت في العاصمة الهندية ما بين ٨ و١٢ آذار ١٩٨٣ خرجت بقرار يؤكد الدعم والتأييد الكاملين لـ « حكومة جمهورية قبرص » ، كما يؤكد على ضرورة إحترام استقلال قبرص وسيادتها ووَحدة أراضيها وعدم انحيازها . إلى ذلك فقد عبّر المشاركون في القمة عن « إهتمامهم العميق حيال واقع أن جزءاً من جمهورية قبرص لا يزال تحت الاحتلال من قبل قوات أجنبية » وأن « إنسحاب هذه القوات أساس ضروري لايجاد حل للمسألة القبرصية » .

في المقررات المتبقية شددت القمة على الحاجة الملحة لعودة المهجرين طوعياً وبأمان إلى منازلهم ، وإحترام حقوق الإنسان والحقوق الأساسية لكافة القبارصة ، وإدانة كل الجهود أو الأعمال التي تهدف إلى تغيير البنية الديموغرافية لقبرص ، وإعتبار أن الوضع القائم الذي فرض بقوة السلاح ، والاجراءات التي اتخذت من طرف واحد ، لا ينبغي بأي شكلٍ أن تؤثر على فرص إيجاد حل للمسألة .

هذان الحدثان ، قمة دول عدم الانحياز والجمعية العمومية للأمم المتحدة ، كانا في الواقع ثمرتين بالغتي الأهمية من ثمار سياسة التدويل التي انتهجها الجانبان ، اليوناني والقبرصي اليوناني ، منذ مجيء اندرياس باباندريو إلى السلطة في اثينا ، في أواخر ١٩٨١ ، ذلك أن العلاقات التركية ـ اليونانية ما لبثت أن شهدت حالة من التدهور الحاد ، وأخذت المسألة القبرصية موقعاً متقدماً في السياسة الخارجية اليونانية لكي تكون بمثابة سلاح تستخدمه حكومة باباندريو في مواجهة الأتراك .

غداة فوزه في الانتخابات لم يتأخر باباندريو عن كشف نواياه ، ففي خطاب القاه في ١٨ تشرين الأول ١٩٨١ ، اعلن أن حكومته ستقدم دعماً أقوى إلى « جمهورية قبرص » ، وقال ان المحادثات الجارية بين القبارصة اليونانيين والقبارصة الأتراك برعاية الأمم المتحدة ليست ذات فائدة كبيرة ، وإن الجانب اليوناني إنما يفاوض في الواقع تركيا نفسها وليس القبارصة الأتراك .

بعد تسعة أيام من هذا الاعلان ، التقى باباندريو وكبريانو في اثينا لكي يبحثا في « الاستراتيجية التي ينبغي إتباعها في الكفاح القومي » . كلا الرجلين قال ان فصلاً جديداً قد بدأ في المسألة القبرصية ، وبالإضافة إلى زيادة الدعم الدبلوماسي والعسكري اعلن باباندريو مضاعفة الدعم الاقتصادي اليوناني لقبرص .

في اليوم التالي لوصول كبريانو كرر باباندريو في بيان ألقاه أمام البرلمان عن السياسة الخارجية

لحكومته « أن الحوار لم يكن أبداً بين السيدين كبريانو ودنكتاش ، بل بين الأول وحكومة أنقرة» .

منذ ذلك الحين بدأت تظهر تقارير عن تعزيز القوات اليونانية في جنوب قبرص بالرجال والسلاح .

ولتأكيد الأقوال بالأفعال وإثبات أن سياسة الابن (اندرياس) هي استمرار لسياسة الأب (يورغي) ، قام باباندريو في ٢٨ شباط ١٩٨٢ بما لم يسبق أن قام به من قبل أي رئيس وزراء يوناني ، إذ وصل في زيارة رسمية إلى الشطر اليوناني من الجزيرة . هناك ، وعلى مقربة من الخط الأخضر الفاصل بين الشطرين ، أعلن رئيس الوزراء اليوناني أنه اتفق مع كبريانو على اطلاق حملة لتدويل المسألة القبرصية والسعي لانعقاد مؤتمر دولي من أجل البت فيها .

الفكرة ليست جديدة إذ سبق للاتحاد السوفياتي أن طرحها عام ١٩٧٤ ، غير أن باباندريو برر العودة إلى طرحها بقوله انه غير متفائل بالنتائج التي يمكن أن تسفر عنها محادثات الطائفتين ، ولذلك ليس من الضروري انتظار فشل المحادثات للسعي إلى تدويل المسألة .

في هذا الوقت بالذات كانت العلاقات اليونانية ـ التركية قد تعرضت للمزيد من التردي بسبب النزاع حول بحر إيجه ، الناجم عن اعلان الحكومة اليونانية بأنها لا ترى فائدة من الاستمرار في الحوار مع تركيا لإيجاد حل لهذه المسألة .

النتيجة الأولى لسياسة التدويل هي أن القبارصة اليونانيين راحوا يعرقلون متعمدين المفاوضات الثنائية بين الطائفتين ، التي كانت تجري برعاية الأمم المتحدة . بالمقابل نشطت الحكومة القبرصية اليونانية ، بالتشاور الدائم مع الحكومة اليونانية ، للحصول على تأييد واسع من الحكومات والمنظمات الدولية التي نجحت لأسباب كثيرة معقدة(١) في الحصول على إعترافها بأنها تمثل « جمهورية قبرص » ـ رغم كافة الوقائع التي تثبت عدم صحة هذا الزعم ـ وذلك لتعزيز موقفها وتوفير غطاء لكل أشكال الحصار التي لا تزال تمارسها ضد القبارصة الأتراك ، فضلاً عن تبرير سعيها الدؤوب لتعزيز قواتها العسكرية بحيث تكون جاهزة للاستخدام عندما تتغير المعطيات الأقليمية والدولية ويصبح بالإمكان بعث الطموحات الهللينية من جديد .

حيال هذا الواقع ، وجد القبارصة الأتراك أنفسهم أمام خيار وحيد وهو أنهم إذا كانوا يريدون أن يصل صوتهم إلى العالم ، على الأقل لتتم المقارنة بين موقفهم وموقف القبارصة اليونانيين ، فإن عليهم أن يرتقوا بمؤسساتهم لكي تبلغ مستوى الدولة الكاملة المؤهلة لطلب الاعتراف الدولي والحصول عليه .

ذلك ما حصل بالفعل ، إذ بعد أيام قليلة من قرار الجمعية العمومية للأمم المتحدة ، أصدر المجلس النيابي لـ « دولة قبرص التركية الفدرالية » قراراً يؤكد فيه على حق الشعب القبرصي التركي في تقرير المصير ، واستطراداً في أن يكون له كيانه وسيادته .

وبعد شهور قليلة ، وتحديداً في ١٥ تشرين الثاني ١٩٨٣ جاء الاعلان التاريخي عن ولادة جمهورية قبرص الشمالية التركية .

قبل التوقف ، بالتفصيل ، عند هذه الجمهورية ، لا بد من العودة قليلاً إلى الوراء لالقاء نظرة على المراحل التي قطعتها ادارة القبارصة الأتراك لشؤونهم بعد انهيار « جمهورية قبرص » بأيدي القبارصة اليونانيين وبالتالي حرمانهم من حقهم المكرّس دستورياًفي المشاركةالفعالة بالسلطة.

في هذا الاطار يمكن تسجيل المحطات الخمس التالية :

● **اللجنة العامة**

في الشهور الأولى من عام ١٩٦٤ ، ورغم الاجماع العالمي ـ باستثناء اليونان بالطبع ـ على ادانة المجازر التي ارتكبها القبارصة اليونانيون بحق القبارصة الأتراك ، اندفع اليونانيون ، مستفيدين من القرار الذي أصدره مجلس الأمن الدولي في ٤ آذار من ذلك العام العالم والقاضي باعتبار حكومة مكاريوس هي « الحكومة الشرعية » في قبرص . . . بإتجاه إتمام ما كانوا قد بدأوا به . وبالفعل قام القبارصة اليونانيون ، في غياب القبارصة الأتراك ، بتعديل العديد من المواد الأساسية في دستور ١٩٦٠ ، وذلك في ضوء المقترحات الثلاثة عشر التي قدمها مكاريوس ورفضها القبارصة الأتراك (٢) .

الواقع ، أن هذه السياسة استمرت لاعوام كثيرة لاحقة ، بوتيرة متقطعة قصد منها القبارصة اليونانيون أن ينفذوا كل ما كانوا يريدونه ، أي تحويل جمهورية قبرص إلى دولة يونانية توجد فيها أقلية تركية ، بالتقسيط ، على مراحل ، وعلى أساس فرض الأمر الواقع .

في ما يلي ، على سبيل المثال لا الحصر ، قائمة بعدد من التغييرات الأساسية التي أحدثها القبارصة اليونانيونفي الدستور :

١ ـ تم تعديل القانون الخاص بتشكيل الحرس الوطني القبرصي بقانون حمل رقم ٢٠ صدر عام ١٩٦٤ منتهكاً بشكل سافر المادة ١٢٩ من دستور ١٩٦٠ التي تحدد عدد أفراد هذا الحرس بـ ٢٠٠٠ رجل على أن يكون ذلك وفق نسبة معينة بين القبارصة اليونانيين والأتراك . والقانون الجديد فرض الخدمة العسكرية الاجبارية في حين تنص المادة ١٢٩ من دستور ١٩٦٠ على أن

هذه الخدمة ينبغي عدم فرضها إلا باتفاق مشترك بين الرئيس ونائب الرئيس .

٢ ـ تم الغاء النسبة المحددة لكلا الطائفتين في الشرطة وقوى الأمن الداخلي بقانون معدل حمل رقم ٢١ وصدر عام ١٩٦٤ منتهكاً المادة ١٣٠ من دستور ١٩٦٠ .

٣ ـ القانون رقم ٣٣ الذي أصدره النواب القبارصة اليونانيون الغى المواد المتعددة الواردة في دستور ١٩٦٠ والتي تقول بوجود محكمة دستورية عليا ومحكمة عدلية عليا ، فأناط مهام وصلاحيات المحكمتين بمحكمة عليا واحدة .

٤ ـ أصدر القبارصة اليونانيون القانون رقم ٦٤ لعام ١٩٦٤القاضي بإقامة بلديات موحدة منتهكين بذلك المادة ١٧٣ في دستور ١٩٦٠ التي تقول بضرورة وجود بلديات مستقلة .

٥ ـ في ٢٣ تموز ١٩٦٥ قام النواب القبارصة اليونانيون بإصدار قانونين ، الأول يقضي بتجديد ولاية رئيس الجمهورية والأعضاء اليونانيين في مجلس النواب ، والثاني بتعديل قانون الانتخاب والغاء الدوائر الانتخابية المستقلة واستبدالها بدوائر موحدة . كلا القانونين انتهاك سافر للمادة ٧٨ من الدستور التي تفرض الحصول على اكثريتين مستقلتين من النواب القبارصة اليونانيين والنواب القبارصة الأتراك ، والمادة ٦٢ من الدستور التي تنص على اعتماد الدوائر الانتخابية المستقلة .

٦ ـ اصدر النواب القبارصة اليونانيون القانون رقم ١٢ لعام ١٩٦٥ والقاضي بإلغاء المجلس الطائفي القبرصي اليوناني (الذي أنشىء بمقتضى دستور ١٩٦٠) ، وإنشاء وزارة للتربية تمارس سلطة الادارة في كافة مجالات التربية والتعليم والشؤون الثقافية ، في حين ينص دستور ١٩٦٠ على أن هذه المجالات هي من اختصاص كلا الطائفتين ، كما تنص المادة ٤٦ منه على أن مجلس الوزراء يتكون من سبعة وزراء يونانيين وثلاثة وزراء أتراك .

٧ ـ أصدر النواب القبارصة اليونانيون القانون رقم ٣٣ لعام ١٩٦٧ والقاضي بأن تشكل لجنة الخدمة المدنية من رئيس وأربعة أعضاء منتهكين بذلك المادة ١٢٤ من دستور ١٩٦٠ التي تقضي بأن تتكون اللجنة من سبعة قبارصة يونانيين وثلاثة قبارصة أتراك .

٨ ـ أصدر النواب القبارصة اليونانيون القانون رقم ٧٢ لعام ١٩٧٩ القاضي باجراء انتخابات لاختيار اعضاء مجلس النواب . هذا القانون نص على عودة النواب القبارصة اليونانيين الخمسة والثلاثين إلى المجلس .

٩ ـ أصدر النواب القبارصة اليونانيون القانون رقم ١٢٤ لعام ١٩٨٥ بزيادة عدد أعضاء البرلمان

إلى ٥٦ على الشكل التالي :

نيقوسيا ٢١ نائباً (قبارصة يونانيون)
ليماسول ١٢ نائباً (قبارصة يونانيون)
فاماغوستا ١١ نائباً (قبارصة يونانيون)
لارنكا ٥ نواب (قبارصة يونانيون)
بافوس ٤ نواب (قبارصة يونانيون)
كايرينيا ٣ نواب (قبارصة يونانيون)

المعروف أن المادة ٦٢ من دستور ١٩٦٠ تنص على أن أعضاء مجلس النواب ينبغي أن يكونوا ٥٠ وفقاً للنسبة العددية ٧٠ ـ ٣٠ ، أي أن يكون هناك ٣٥ نائباً قبرصياً يونانياً مقابل ١٥ نائباً قبرصياً تركياً . كما تنص تلك المادة على أن أغلبية ثلثي الأعضاء من كل طائفة مطلوبة لاقرار تعديل عدد أعضاء المجلس .

هكذا اذن لم يخف القبارصة اليونانيون تصميمهم على نسف كافة الأسس التي قام عليها دستور ١٩٦٠ بهدف حرمان القبارصة الأتراك من كل الحقوق التي حصلوا عليها بمقتضى هذا الدستور . في المقابل أظهر القبارصة الأتراك صلابة غير متوقعة في مقاومتهم التي مكنتهم من السيطرة على بعض المناطق والاحتفاظ بها .

القبارصة الأتراك الذين كانوا يعيشون في هذه المناطق كانوا يخضعون لهيئة مركزية تعرف باسم « اللجنة العامة » مكونة من نائب الرئيس والوزراء القبارصة الأتراك الثلاثة وعدد آخر من الأعضاء . قرارات اللجنة العامة كانت تتسم بقوة القانون .

هذه اللجنة و« الادارة القبرصية التركية المؤقتة » التي خلفتها ، تولتا الاهتمام بكل الشؤون الحياتية للطائفة : إعادة توطين أكثر من ٢٠ ألف مهجر ، توزيع المساعدات القادمة من تركيا ، التدخل لدى قوات حفظ السلام الدولية للحصول على مساعدات ضرورية من الغذاء والماء والأدوية للمناطق المعزولة ، التربية ، الشؤون الاقتصادية . . . ودفع ٣٠ جنيهاً شهرياً كمنحة لمساعدة الموظفين القبارصة الأتراك الذين باتوا محرومين من وظائفهم العامة بسبب الاشتباكات والتغييرات التي تمت في الدستور .

● الادارة القبرصية التركية المؤقتة

تأسست هذه الادارة في ٢٨ كانون الأول ١٩٦٧ ، في اعقاب تجدد الاشتباكات بعدما

وصل عدد القوات اليونانية في الجزيرة إلى ٢٠ ألف جندي . القانون التأسيسي لهذه الادارة نص على أنه ريثما يتم تطبيق كافة بنود دستور ١٩٦٠ ، فإن كل القبارصة الأتراك الذين يقيمون في المناطق التركية من قبرص مرتبطون بتلك الادارة . كما نص على تنظيم فروع تنفيذية وتشريعية وقضائية للادارة ، مؤكداً أن دستور ١٩٦٠ يطبق في المناطق التركية التي يشملها القانون التأسيسي .

يذكر ، هنا ، أنه نظراً للوضع غير الطبيعي الذي ساد الجزيرة منذ أواخر ١٩٦٣ ، لم يكن بالإمكان إجراء أي انتخابات نيابية أو طائفية سواء في الجانب اليوناني أو في الجانب التركي . وفي هذا الأخير فإن الانتخابات الأولى لاختيار أعضاء مجلسي البرلمان والطائفة جرت في ٥ تموز ١٩٧٠ . أولئك الذين تم انتخابهم (١٥ نائباً في البرلمان و١٥ عضواً في مجلس الطائفة) شكلوا معاً الجمعية العمومية للادارة القبرصية التركية المؤقتة .

الدكتور فاضل كوجوك أُنتخب رئيساً بالاجماع ، وفي ١٨ شباط ١٩٧٣ تم انتخاب السيد رؤوف دنكتاش نائباً للرئيس من دون منافسة .

● الادارة القبرصية التركية المستقلة

في أعقاب الانقلاب العسكري الذي شهدته الجزيرة في ١٥ تموز ١٩٧٤ وما أدى إليه من اضطرار تركيا لممارسة حقها المكرّس في دستور ١٩٦٠ بالتدخل عسكرياً لانقاذ القبارصة الأتراك ، باتت « الادارة القبرصية التركية المؤقتة » تُعرف باسم « الادارة القبرصية التركية المستقلة » من دون أي تغيير جذري في بنيتها الداخلية .

● دولة قبرص التركية الفدرالية

في ١٣ شباط ١٩٧٥ ، ومع عدم ظهور أي مؤشرات على استعداد القبارصة اليونانيين للالتزام بدستور ١٩٦٠ وإصرار حكومة مكاريوس القبرصية اليونانية على الزعم بأنها هي حكومة كل قبرص ، أعلن القبارصة الأتراك عن إنشاء « دولة قبرص التركية الفدرالية » . وقد شُكلت جمعية تأسيسية من ٥٠ عضواً لوضع مسودة الدستور الذي بات نافذاً بعد إجراء استفتاء شعبي في ٨ حزيران ١٩٧٥ (٩٩,٤ بالمئة من القبارصة الأتراك قالوا « نعم » للدستور) .

هذا الدستور تضمن في بنوده أنه مؤقت ، وقد ترك الباب مفتوحاً لإقامة دولة فدرالية في قبرص تكون « دولة قبرص التركية الفدرالية » شريكاً فيها .

● جمهورية قبرص الشمالية التركية

بعد الأسباب التي تم شرحها في مقدمة هذا الفصل ، أعلن القبارصة الأتراك عن ولادة جمهوريتهم المستقلة ، مع فوارق كثيرة جوهرية بين هذه الجمهورية والادارات السابقة ، أبرزها انها جمهورية قابلة للاعتراف .

موعد الاعلان عن الجمهورية كان في حد ذاته ينطوي على الكثير من الدلالات ، ذلك أنه جاء في وقت كانت تركيا تعيش فيه مرحلة انتقال بين حكومتين ، واحدة قديمة شكلتها القيادة العسكرية التي تسلمت الحكم في أيلول ١٩٨٠ لتعيد إلى تركيا حالة الأمن والاستقرار التي كانت مفقودة خلال السنوات السابقة بسبب الصراعات الحادة بين الأحزاب ، وأخرى كانت قادمة للحكم بمقتضى الانتخابات البرلمانية التي جرت للمرة الأولى في ٦ تشرين الثاني ١٩٨٣ على أساس الدستور الجديد .

هذا الاختيار كان ، من جهة ، أشبه بفرض « أمر واقع » على الحكومة التركية بحيث لا تخضع فكرة اعلان الجمهورية المستقلة لأي مساومة أو خلاف في الاجتهادات ، ومن جهة أخرى لإثبات أن القرار هو قبرصي تركي بالكامل ، أي نابع من الإرادة الحرة للشعب القبرصي التركي .

في اليوم نفسه اعترفت تركيا بالدولة الجديدة التي قامت على أساس حق الشعب القبرصي التركي في تقرير مصيره ، اسوة بالشعب القبرصي اليوناني وكل شعوب العالم ، وقد أكد القبارصة الأتراك ان ما قاموا به هو حق يكرّسه ويؤكد عليه الكثير من المواثيق والمبادىء الدولية . من ذلك ، مثلاً ، أن الميثاق الدولي للحقوق السياسية والمدنية ، والميثاق الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية اللذين أعلنتهما الجمعية العمومية للأمم المتحدة في ١٦ كانون الأول ١٩٦٦ ، يقولان في البند الأول :

« كل الشعوب تتمتع بحق تقرير المصير ، وبمقتضى هذا فإنها تحدد بحرية وضعها السياسي وتسعى بحرية لتحقيق تطورها الإقتصادي والاجتماعي والسياسي »[٣] .

هذا المبدأ أكده أيضاً مجلس الأمن الدولي مرات عديدة أحدها تمثلت في القرار رقم ١٨٣ بتاريخ ١١ كانون الأول ١٩٦٣ ، كما أكدته الجمعية العمومية للأمم المتحدة في القرار رقم ٢٦٢٥ بتاريخ ٢٤ تشرين الأول ١٩٧٠ ، وهو القرار المعروف باسم « اعلان مبادىء القانون الدولي الخاصة بعلاقات الصداقة والتعاون بين الدول وفق ميثاق الأمم المتحدة » .

لقد تعاملت الجمعية العمومية ، في اعلان المبادىء الملحق بهذا القرار ، مع « مبدأ الحقوق المتساوية وحق تقرير المصير للشعوب » بالعبارات التالية :

« بمقتضى مبدأ الحقوق المتساوية للشعوب وحق تقرير المصير ، المكرّسة في الميثاق . . . كل الشعوب تتمتع بأن تحدد بحرية ، ودون أي تدخل خارجي ، وضعها السياسي ، وأن تسعى لتحقيق تطورها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي ، وكل دولة ملزمة باحترام هذا الحق ، وفقاً لبنود الميثاق » .

وفي القرار الذي أصدرته الجمعية العمومية في ١٠ تشرين الثاني ١٩٧٥ ، أعادت التأكيد على أهمية حق الشعوب في تقرير المصير والسيادة ووحدة الأراضي .

إلى ذلك فإن الجلسة الثانية والثلاثين للجنة حقوق الانسان التي انعقدت عام ١٩٧٦ ، وفي سياق مناقشة حول هذا الموضوع ، شهدت تأكيداً على أن حق تقرير المصير ، بوصفه شرطاً أساسياً للتمتع بباقي الحقوق الإنسانية قد أصبح عاملاً رئيسياً في القانون الدولي .

في اليوم نفسه لاعلان الجمهورية اجتمع السيد رؤوف دنكتاش بموفد الأمين العام للأمم المتحدة وسلمه نسخة عن الاعلان مرفقة برسالة إلى دو كويار يشرح له فيها لماذا « لم يجد الشعب القبرصي أي خيار سوى اتخاذ الخطوات المصيرية القائمة على حقنا العادل ، بوصفنا شريكاً مؤسساً ، في الاستقلال والسيادة » . كما عبرت الرسالة عن خيبة الأمل التي تسببت بها مواقف الجانب القبرصي اليوناني من المحادثات الثنائية بين الطائفتين ، وشددت على أن فدرالية حقيقية يمكن فقط أن تقوم بين شريكين متساويين لهما نفس الوضع السياسي ، وأكدت على أن الشعب القبرصي التركي ، بعد انتظار ٢٠ عاماً ، في ظل وضع سياسي غير مستقر ، قد اتخذ الخطوة الشرعية لإعادة تحديد وضعه السياسي في شكل جمهورية مستقلة وغير منحازة ، وممارسة حقه الطبيعي في تقرير المصير .

في الرسالة نفسها لفت دنكتاش الانتباه إلى بنود الاعلان عن قيام الجمهورية ، معبراً عن رغبته في استمرار مهمة الوساطة التي يقوم بها الأمين العام ، والاستعداد لاستئناف المفاوضات تحت رعايته في أي وقت . كما أشار إلى أن اقتراحه بعقد قمة جديدة مع كبريانو لا زال قائماً »[4] .

لقد تألف « اعلان الاستقلال » من مقدمة واعلان . في الأولى قدم عرضاً مفصلاً لكل ما عاناه القبارصة الأتراك على مدى السنوات العشرين الماضية ، من تدمير القبارصة اليونانيين لدولة المشاركة ، إلى اغتصابهم المجلس التشريعي واغتصاب السلطة التنفيذية واغتصاب السلطة القضائية ، وإحتكارهم الخدمة المدنية (الوظائف العامة) وإحتكار التمثيل الدبلوماسي في

الخارج ، وإحتكار الشرطة والقوات المسلحة ، واستئثارهم بالموازنة والخدمات العامة ، وشنهم حرباً اقتصادية ضد القبارصة الأتراك ، وقيامهم بوضع وتنفيذ مخططات للهجوم المسلح والإبادة بحق الشعب القبرصي التركي ، وممارستهم سياسة تمييز لاإنسانية ضده .

كما تضمنت المقدمة تأكيداً على حق الشعب القبرصي التركي في العيش بأمان وحرية ورفضه عودة الاستعمار اليوناني .

في المقدمة كذلك عرض مفصل لكل الجهود التي بذلها القبارصة الأتراك في سبيل إيجاد حل فدرالي للمنطقتين .

وتعرض المقدمة أيضاً الأسس والمبادىء الإنسانية والقانونية التي تجعل تقرير المصير ليس فقط حقاً للشعب القبرصي التركي ، بل واجباً أيضاً .

وإذ تترك الباب مفتوحاً للإتحاد الفدرالي لمتابعة المساعي الحميدة التي تقوم بها الأمم المتحدة ، فإنها تحدد السياسة الأساسية لجمهورية قبرص الشمالية التركية على الشكل التالي :

أ ـ ملتزمة وستظل ملتزمة بمبادىء ميثاق الأمم المتحدة .

ب ـ لن تتخذ أية سياسة أخرى غير عدم الانحياز .

ج ـ ستقوم ، في علاقاتها مع الدولتين العظميين ومع سائر البلدان ، بإعطاء الأهمية لضرورة صون السلام والاستقرار والحفاظ على توازن القوى في شرق البحر الأبيض المتوسط ، ولن تنضم إلى أي تكتل عسكري .

د ـ ستسعى إلى إقامة علاقات ودية مع جميع البلدان ، وستظل عاقدة العزم على منع قيام نشاط في أراضيها معادٍ لأي بلد .

هـ ـ ستظل ملتزمة بمعاهدات التأسيس والضمان والتحالف (تأكيد على الالتزام بالاتفاقات التي قام عليها دستور « جمهورية قبرص » في زيورخ ولندن ومعاهدتي الضمان والتحالف اللتين تضمنها الدستور ونص على أنها جزء لا يتجزأ منه ـ المؤلف) .

أما « الاعلان » فنص بالحرف على ما يلي :

إن مجلسنا :

ـ الذي يمثل الارادة الحرة للشعب القبرصي التركي ،

ـ والذي يؤمن بأن جميع البشر ، الذين يولدون أحراراً ومتساوين ، ينبغي أن يعيشوا في

حرية ومساواة ،

- وإذ يرفض التمييز بين البشر على أساس العرق ، أو الأصل الوطني ، أو اللغة ، أو الدين ، أو لأي سبب آخر . . . وإذ يرفض كذلك جميع أشكال الاستعمار والعنصرية والقهر والسيطرة ،

- وإذ يعرب عن الأمل في أن يسود السلم والاستقرار ، وأن تزدهر الحرية وحقوق الانسان لا في قبرص وحدها ، بل في شرقي البحر الأبيض المتوسط ، والشرق الأوسط ، والعالم أجمع .

- وإذ يتمسك بالرأي القائل بأن هذين الشعبين اللذين قدر لهما أن يتعايشا جنباً إلى جنب في الجزيرة ، بإمكانهما ، بل يتعين عليهما ، إيجاد حلول سلمية وعادلة ودائمة لجميع الخلافات القائمة في ما بينهما ، عن طريق المفاوضات وعلى أساس المساواة .

- وإذ هو مقتنع اقتناعاً راسخاً بأن اعلان قيام جمهورية قبرص الشمالية التركية لن يعرقل ، بل سوف ييسر إعادة نظام المشاركة بين الشعبين في إطار إتحادي ، وسوف ييسر كذلك تسوية المشاكل القائمة بينهما .

- وإذ يراوده أمل أكيد بأن المفاوضات ستجري على أساس المساواة ،وتحت رعاية الأمين العام للأمم المتحدة ، بغية حسم جميع المسائل المعلقة بين الشعبين بطريقة سلمية وتوفيقية . . . وقناعة بأن اجتماع القمة المقترح سيكون مفيداً في هذا الصدد .

- وإذ يعمل باسم الشعب القبرصي التركي

- . . . يوافق على تأسيس جمهورية قبرص الشمالية التركية وعلى « اعلان الاستقلال » .

بعد اعلان الجمهورية المستقلة انعقد المجلس التشريعي لدولة قبرص التركية الفدرالية في ٢ كانون الأول ، واستمع إلى خطاب ألقاه السيد رؤوف دنكتاش ، ثم إتخذ قراراً بتشكيل جمعية تأسيسية مؤلفة من ٧٠ عضواً (٤٠ نائباً و١٩ ممثلاً عن الاتحادات العمالية والهيئات المهنية وبعض الأحزاب الصغيرة التي لا تمثيل لها في المجلس ، وشخص يعينه د . فاضل كوجوك النائب السابق لرئيس « جمهورية قبرص » ، وعشرة أشخاص يعينهم السيد رؤوف دنكتاش بوصفه رئيساً لدولة قبرص التركية الفدرالية) .

الجمعية التأسيسية كانت مكلفة بوضع مسودة دستور للدولة الجديدة ، وقد عُرض الدستور الجديد على استفتاء شعبي ، في ٥ أيار ١٩٨٥ ، فتمت الموافقة عليه بنسبة ٧٠,١ بالمئة ، وكان دستور ١٩٧٥ الخاص بدولة قبرص التركية الفدرالية الأساس الذي قامت عليه مسودة الدستور ،

لكن هذا الأخير تضمن عدداً من البنود الاضافية لتلبية حاجات الدولة ، كما تضمن بنوداً أكثر تفصيلاً لحماية الحقوق الانسانية الرئيسية ، منها - على سبيل المثال - حق الحماية من الجوع والحماية من البطالة والعوز ، وحماية المستهلك ، وتنمية الرياضة ، فضلاً عن الحق في أن تكون لمواطني الدولة جنسية مزدوجة [٥] .

لقد أعلن القبارصة الأتراك ، اذن ، دولتهم المستقلة[٦] وبذلك باتت الجزيرة تتضمن دولتين واحدة قبرصية يونانية وأخرى قبرصية تركية .

الانطباع العام الذي يتركه هذا الواقع هو أن القبارصة الأتراك قد عملوا على تقسيم الجزيرة إلى قسمين ، لكن الحقيقة مختلفة تماماً ، فما فعله القبارصة الأتراك لم يكن إلا لتصحيح المعادلة التي اختلت بشكل فادح مع قيام القبارصة اليونانيين عن سابق تصور وتصميم وعمد ، بتدمير « الجمهورية القبرصية » ، وشطب الشريك القبرصي التركي من الوجود في كافة مؤسساتها (من الرئاسة وحتى أصغر جندي أو موظف في الدوائر الرسمية) . . . ونجاحهم ، رغم ذلك كله ، في خداع أكثرية دول العالم والحصول منها على اعتراف بأنهم هم يمثلون « جمهورية قبرص » وينطقون باسمها .

إن النجاح في عملية الخداع هذه له أسبابه الموضوعية والذاتية ، سواء ما يتعلق منها بوجود « لوبي » يوناني قوي في الولايات المتحدة وفي غيرها من العواصم الغربية الفاعلة ، أو ما يتعلق بطبيعة حركة عدم الانحياز التي باتت شديدة البعد عن الهدف الذي تأسست من أجله والخط الذي رسمته لنفسها ، أو ما يتعلق بالمخططات الاستراتيجية الخاصة بالمعسكر الاشتراكي والهادفة أساساً إلى اللعب على أوتار الخلافات بين طرفين رئيسيين في حلف شمال الأطلسي ، سواء من خلال محاولة دفع أحد هذين الطرفين إلى الخروج من الحلف ، أو من خلال دفعهما إلى حالة الحرب في ما بينهما ، أو من خلال النفاذ من هذا الواقع للوصول إلى سحب كافة « القوات الأجنبية » من الجزيرة وتجريدها الكامل من السلاح ، بغض النظر عما قد يترتب على ذلك من نتائج داخلية لن تكون حتماً في مصلحة الشريك الأقل عدداً وعدة . . .

على أن ما ينبغي الاعتراف به هو أن هذا الخداع قد حقق أغراضه لسنوات طويلة ، وعلى كثير من المستويات حتى بلغ الحال أن الحكومة القبرصية اليونانية هي التي يحق لها الكلام باسم « جمهورية قبرص » في الجمعية العمومية للأمم المتحدة (رغم أن هذه الحكومة ، من أكبر مسؤول فيها إلى أصغر موظف أو حتى مواطن ، تتكون من قبارصة يونانيين ، وأن « جمهورية قبرص » قامت بموجب معاهدات ودستور ينص على المشاركة القبرصية اليونانية والقبرصية التركية ،

ويتضمن بنوداً صريحةً وواضحة تحول دون إجراء أي تعديل في هذا الدستور) . . . وهي أيضاً التي تتكلم باسم قبرص مجتمعة في حركة عدم الانحياز ، من دون ـ حتى ـ أن يتم السماح لممثل عن القبارصة الأتراك بإبداء رأيه . . .

الأدهى أن القبارصة الأتراك المسلمين يجدون أنفسهم مرغمين على المشاركة في المؤتمرات الاسلامية بصفة « مراقب » وليس بصفة عضو أساسي ، وبالتالي فإن الوفد التركي هو الـذي يتولى ، عادة ، طرح قضيتهم على هذه المؤتمرات .

لذلك كله لم يكن أمام القبارصة الأتراك ، لكي يثبتوا أنهم **شريك في** دولة قبرصية يونانية ـ تركية **وليس أقلية** تركية في دولة يونانية ، إلا أن يعلنوا دولتهم **الخاصة بهم** ، لكي يعرف العالم أن ثمة دولتين في قبرص ، واحدة خاصة بالقبارصة اليونانيين **وأخرى** خاصة بالقبارصة الأتراك ، وان أدعاء أي من الدولتين بأنها **تمثل قبرص مجتمعة إنما هو ادعاء باطل** ، مـا لم يتم التوصل إلى حل فدرالي تقوم بموجبه سلطة مركزية شرعية موحدة وتقوم معها سلطتان فرعيتان تختص كل منهما بشؤون إحدى الطائفتين أو الجماعتين الأثنيتين اللتين يتكون منهما سكان الجزيرة .

يبقى ، بعد هذا ، سؤال مهم : لماذا ، إذن ، لم تعترف ـ عند الإنتهاء من هذا الكتاب ـ سوى دولة واحدة هي تركيا بجمهورية قبرص الشمالية التركية ؟

الاجابة عن هذا السؤال معقدة إلى حد ما ، غير أننا سنحاول أن نورد ، في ما يلي ، عدداً من الأسباب الموضوعية التي أدت إلى هذا الواقع المؤقت :

أولاً : لقد أثار اعلان القبارصة الأتراك عن قيام جمهوريتهم المستقلة عدداً من ردود الفعل الغاضبة في الدول العظمى ، فضلاً عن الدول التي تدعم ـ لسبب أو لآخر ـ الموقف القبرصي اليوناني ، مما أدى إلى إصدار مجلس الأمن الدولي توصية صريحة تدعو كافة الدول لعدم الاعتراف بالدولة الجديدة .

ثانياً : تلقى القبارصة الأتراك ما يمكن وصفه بأنه تمنٍ من الأمين العام للأمم المتحدة بأن لا يسعوا للحصول على الاعتراف ، لكي يظل الباب مفتوحاً أمام المفاوضات الجاريه بين الطائفتين القبرصيتين . وقد أستجاب القبارصة الأتراك لهذا الطلب باعتبارهم قد أكدوا في صلب قرارهم باعلان الاستقلال عن تمسكهم بالمفاوضات الثنائية وإيمانهم بضرورة التوصل إلى حـل فدرالي (واقع الحال أن الكثيرين من المحللين السياسيين ينظرون إلى اعلان الاستقلال على أنه محاولة للضغط من أجل التوصل إلى هذا الحل ، مثلما كان شعار التقسيم الذي رفعه القبارصة الأتراك في

مواجهة الدعوة لـلاينوسيس عـاملاً رئيسياً في ولادة الجمهوريـة المستقلة على أسـاس اللاءين الشهيرتين : لا للاينوسيس ولا للتقسيم) .

ثالثاً : إن السنوات الأربع التي بلغها عمر الجمهورية القبرصية الشمالية التركية ـ عند وضع هذا الكتاب ـ ليست سوى عمر قصير ، وهي لا تساوي شيئاً إذا ما قورنت بربع القرن الذي عاشته الصين الشعبية خارج الأمم المتحدة وكافة مؤسساتها ، بل وبعيدة عن اعتراف الكثير من دول العالم بها .

رابعاً : إن من الصعب إحداث تغيير جذري ، بين ليلة وضحاها ، في مواقف الكثير من دول العالم ـ بما فيها الدول الاسلامية ـ التي ظلت على مدى أكثر من ربع قرن تتعامل مع الطرف القبرصي اليوناني بإعتباره الممثل الشرعي لجمهورية قبرص .

خامساً : إن الأمر ، بعد أربع سنوات ، يبدو أفضل بكثير بالنسبة إلى الجمهورية الوليدة ، فالقبارصة الأتراك بات لهم داخل البرلمان البريطاني حوالي ٥٥ صوتاً يشكلون ما يسمى « أصدقاء دولة قبرص الشمالية » كما أنهم أقاموا علاقات ممتازة مع معظم دول السوق الأوروبية المشتركة ، فضلاً عن أنهم أقاموا علاقات طيبة مع العديد من الدول الاسلامية [٧] .

على ذلك فإن قضية الاعتراف ليست سوى مسألة وقت . . . وقد قال القبارصة الأتراك كلمتهم ، ولا زالوا ـ عند الافراغ من هذا الكتاب ـ ينتظرون رد القبارصة اليونانيين .

الهـوامش

(١) راجع الفصل الخاص بـ « قديس أم شيطان ؟ » .

(٢) المادة ١٨٢ من الدستور تنص على على أن البنود الرئيسية لا يمكن تعديلها بأي شكل .

(٣) هذا القرار تأكيد حرفي للقرار رقم ١٥١٤ الصادر عن الأمم المتحدة في ١٤ كانون الأول ١٩٦٠ ، تحت اسم « الاعلان الخاص بمنح الاستقلال للشعوب والبلدان المستعمرة » .

(٤) كان السيد دنكتاش قد طرح اثناء اجتماعه بالأمين العام للأمم المتحدة في نيويورك ، في تشرين الأول ١٩٨٣ ، فكرة عقد قمة جديدة بينه وبين كبريانو لتحديد النوايا الحقيقية لكلا الجانبين حيال إيجاد حل فدرالي عن طريق مفاوضات مباشرة .

(٥) للحصول على المزيد من التفاصيل بشأن اعلان الاستقلال وولادة الجمهورية ، يمكن العودة الى كتـاب « جمهوريتنـا وآفاقها » الصادر في ليفوشكا (نيقوسيا) عام ١٩٨٥ ، وهو من تأليف السيد زعيم نجاتي غيل ، الذي يشغل حالياً منصب المدعي العام في جمهورية قبرص الشمالية التركية .

(٦) في ٩ حزيران ١٩٨٥ اجريت انتخابات عامة لانتخاب رئيس الجمهورية ، وقد فاز السيد رؤوف دنكتاش بنسبة ناهزت

السبعين بالمئة . وفي ٢٣ من الشهر نفسه أجريت انتخابات عامة لاختيار ٥٠ عضواً في المجلس الوطني (البرلمان) من بين مرشحي سبعة أحزاب وطنية ، وتوزعت المقاعد البرلمانية بعد الانتخابات على الشكل التالي :

حزب الجمهورية الوطنية ٢٥ مقعداً .
الحزب الجمهوري التركي ١٢ مقعداً .
حزب الخلاص الوطني ٩ مقاعد
حزب البعث الجديد ٤ مقاعد

يذكر أن دستور جمهورية قبرص الشمالية التركية ينص على أنه لا يحق لأي حزب أن يتمثل في البرلمان ما لم يحصل على ٩ بالمئة ، كحد أدنى ، من أصوات الناخبين ، كما أنه يشترط لتشكيل كتل سياسية داخل البرلمان أن لا يقل عدد نواب المجموعة عن خمسة ، ولذلك فإن في البرلمان الجديدثلاث كتل فقط تتكون من نواب الأحزاب الثلاثة الأولى المذكورة أعلاه .

(٧) على سبيل المثال أدلى الرئيس رؤوف دنكتاش أثناء وجوده في الكويت في كانون الثاني ١٩٨٧ لحضور مؤتمر القمة الاسلامي بصفة مراقب ، بحديث لصحيفة « الأنباء » الكويتية قال فيه : إن السعودية لم تعترف بنا ، لكنها تقدم لنا مساعدات مادية لبناء الطرق والمشاريع الاسكانية وما إلى ذلك . كذلك قام السيد كنعان أتاكول وزير الخارجية والدفاع في جمهورية قبرص الشمالية التركية بزيارة رسمية إلى بنغلاديش في حزيران ١٩٨٧ ، قابل خلالها كبار المسؤولين هناك ووصف نتائجها بأنها كانت طيبة للغاية ، وقد تحدثت تقارير صحفية عديدة عن حصول جمهورية قبرص الشمالية التركية على بعض المساعدات من عدد آخر من الدول الاسلامية .

مخطط أكريتاس (*)

(سري جداً)

مركز القيادة

لقد أظهرت التصريحات التي أدلى بها مؤخراً رئيس الأساقفة مكاريوس ، المنحى الذي ستأخذه قضيتنا القومية في المستقبل القريب . وكما أكدنا سابقاً فإن النضالات القومية لا يمكن أن تحقق أهدافها بين ليلة وضحاها ، كذلك ليس بالإمكان تحديد حدود زمنية للنتيجة التي ستسفر عنها المراحل المختلفة من التطور في القضية القومية . إن قضيتنا القومية ينبغي النظر إليها في ضوء التطورات الراهنة والشروط التي تبرز من وقت لآخر ، والاجراءات التي ينبغي اتخاذها ، كما أن تنفيذ هذه الإجراءات وتوقيتها ينبغي أن يكونا منسجمين مع الظروف السياسية الداخلية والخارجية . إن العملية بمجملها صعبة وينبغي أن تمر عبر مراحل مختلفة ، لأن العوامل التي تؤثر في محصلتنا النهائية عديدة ومتنوعة . على أنه يكفي لأي امرىء أن يعلم بأن كل خطوة تم اتخاذها إنما هي نتيجة لدراسة ، وإنها في الوقت نفسه تشكل قاعدة لخطوات مقبلة ، وان كل إجراء تم التفكير فيه إنما هو خطوة أولى ومرحلة لا أكثر بإتجاه الهدف القومي النهائي والراسخ : التطبيق الكامل لحق تقرير المصير .

وما دام هدفنا القومي يبقى ثابتاً لا يتغير ، فإن ما ينبغي التركيز عليه هو الطريقة التي ستستخدم لبلوغ هذا الهدف . هذه الطريقة ينبغي ، للضرورة ، أن تقسم إلى تكتيكات داخلية وخارجية (دولية) لأن ثمة سبلاً مختلفة لعرض ومعالجة قضيتنا ، في الداخل والخارج .

أسلوب التحرك على الصعيد الدولي :

في المراحل الأخيرة من نضال « ايوكا » ، تم تقديم المسألة القبرصية إلى الرأي العام العالمي والدوائر الدبلوماسية على أنها مطالبة حق شعب قبرص بأن يمارس حق تقرير المصير لكن مسألة الأقلية التركية تم تقديمها ،

(*) هذه الوثيقة التي أعدها زعماء القبارصة اليونانيين ، بمن فيهم رئيس الأساقفة مكاريوس ووزير داخليته بوليكاربوس يورغاديس (الذي كان الرئيس الفعلي للمنظمة تحت اسم « اكريتاس ») كشف عنها ، للمرة الأولى ، في ٢١ نيسان ١٩٦٦ ، وذلك في سلسلة مقالات نشرتها صحيفة « باتريس » القبرصية اليونانية بهدف الكشف عن أن بعض قادة القبارصة اليونانيين لم يكونوا مخلصين بما فيه الكفاية لقضية الأينوسيس . ورغم الضجة الكبرى التي أثارها نشر الوثيقة في حينه ، فإن أياً من القبارصة اليونانيين ، على كافة المستويات ، لم ينف شيئاً مما ورد فيها ، ولذلك تم إعتمادها كوثيقة معتمدة في الكثير من الكتب والدراسات التي تناولت القضية القبرصية، كما أعتمدتها الأمم المتحدة في وثائقها الرسمية الصادرة بتاريخ ٣٠ أيار ١٩٧٨ .

في الظروف المعروفة ، على أنها صدامات طائفية داخلية . وقد جرت محاولات لترسيخ الفكرة القائلة بأنه من المستحيل بالنسبة للطائفتين العيش معاً تحت ادارة مشتركة . أخيراً فإن المشكلة جرى حلها ، بنظر العديد من الدوائر الدولية ، من خلال اتفاقيتي زيوريخ ولندن اللتين تم اظهارهما على أنهما جاءتا نتيجة مفاوضات وإتفاقات بين الأطراف المتنازعة .

أولاً : بناء على ذلك فإن هدفنا الأول هو خلق انطباع في المجال الدولي بأن المشكلة القبرصية لم يتم حلها ، وينبغي لذلك إعادة النظر فيها .

ثانياً : لقد تم الاتفاق على أن يأتي على رأس أهدافنا خلق الأنطباعات التالية :

أ ـ بأن الحل الذي تم العثور عليه ليس مرضياً ولا عادلاً .

ب ـ بأن الاتفاق الذي تم التوصل إليه ليس نتيجة الارادة الحرة للأطراف المتنازعة .

ج ـ بأن المطالبة بتعديل الاتفاق لا تعود إلى أي رغبة من قبل اليونانيين لانكار توقيعهم ، لكنها مسألة مصيرية بالنسبة اليهم .

د ـ بأن التعايش بين الطائفتين ممكن .

هـ ـ بأن الأكثرية اليونانية ، وليس الأتراك ، هي التي تشكل العامل القوي الذي ينبغي للأوساط الأجنبية الاعتماد عليه .

ثالثاً : رغم أن بلوغ الأهداف الواردة أعلاه كان أمراً بالغ الصعوبة ، إلا أن ثمة نتائج مرضية تم تحقيقها ، فالعديد من البعثات الدبلوماسية قد وصلت بالفعل إلى الاقتناع بقوة بأن الاتفاقات ليست عادلة ولا مرضية ، لكونها وقّعت نتيجة ضغوطات وتهديدات من دون أي مفاوضات حقيقية . إن في أيدينا ورقة مهمة رابحة ، وهي أن الحل الذي جاءت به الاتفاقات لم يخضع لموافقة الشعب ، ذلك أن قيادتنا تصرّفت بحكمة في هذا الخصوص ، فلم تعرض الاتفاقات على استفتاء شعبي ، ولو حصل ذلك لكان شعبنا قد وافق نهائياً على تلك الاتفاقات ، في ظل الأجواء التي كانت سائدة عام ١٩٥٩ . عموماً لقد تم اظهار أن اليونانيين هم الذين يتولون ادارة قبرص ، وان الأتراك إنما يلعبون دوراً سلبياً .

رابعاً : مع إستكمال المرحلة الأولى من نشاطاتنا وأهدافنا ، فإن علينا أن نجسد المرحلة الثانية على المستوى الدولي . إن هدفنا في المرحلة الثانية هو إظهار :

أ ـ ان هدف اليونانيين ليس إضطهاد الأتراك ، وإنما فقط ازالة الجوانب المجحفة وغير العقلانية القائمة في آلية السلطة .

ب ـ ان من الضروري إزالة هذه الجوانب فوراً لأن الغد قد يكون متأخراً جداً .

ج ـ (فقرة لم تنشر) .

د ـ ان إعادة النظر في هذه الجوانب هي مسألة مصيرية بالنسبة إلى القبارصة ، ولهذا فإنها لا تعطي أياً كان

الحق بالتدخل سواء بالقوة أو بأي وسيلة أخرى ، وان التعديلات المقترحة مقبولة وعادلة وتضمن الحلول المعقولة للأقلية .

خامساً : يمكن القول بصورة عامة ، بأن من الجلي اليوم أن الرأي العام يعارض أي شكل من أشكال الاضطهاد ، وبالذات أضطهاد الأقليات . لقد تمكن الأتراك من إقناع الرأي العام العالمي بأن وحدة قبرص مع اليونان ستؤدي إلى عبوديتهم . وفي مثل هذه الظروف فإننا نمتلك فرصة طيبة للنجاح في التأثير على الرأي العام العالمي إذا ما اسندنا نضالنا ليس إلى الوحدة مع اليونان ، بل إلى حق تقرير المصير . . . لكن علينا ، من أجل أن نمارس حق تقرير المصير بشكل تام ، ودون أي معوقات ، أن نتخلص أولاً من الاتفاقات (المقصود معاهدة الضمان ومعاهدة التحالف ـ المترجم) وأيضاً من تلك البنود التي نص عليها الدستور ، والتي تكبح حرية وحق الشعب في تقرير مصيره ، وتحمل مخاطر التدخل الخارجي . لهذا السبب فإن الهدف الأول هو معاهدة الضمان ، وهي الاتفاقية الأولى التي ينبغي الاشارة إلى أنها لم تحظ باعتراف القبارصة اليونانيين . . . فعندما تزول معاهدة الضمان لن تكون ثمة قوة شرعية أو معنوية قادرة على منعنا من تقرير مصيرنا عبر استفتاء شعبي .

من خلال التفسيرات الواردة أعلاه ينبغي أن يكون مفهوماً أن من الضروري متابعة جهودنا من أجل تأمين نجاح خططنا ، فإذا فشلت هذه الجهود في أن تتحول إلى شيء ملموس ، فإن نشاطاتنا المقبلة لن تكون مبررة قانونياً وستكون غير قابلة للتحقيق ، وستعرّض قبرص وشعبها إلى عواقب وخيمة .

أما الإجراءات التي ينبغي إتخاذها فهي على الشكل التالي :

أ ـ تعديل البنود السلبية في الاتفاقات ، وبالتالي التوصل إلى أمر واقع يتم معه إلغاء معاهدتي الضمان والتحالف . هذه المرحلة ضرورية لأن ضرورة تعديل الجوانب السلبية في أي إتفاقية هي أمرٌ مقبول دولياً ويعتبر معقولاً (مقطع لم ينشر) حيث أن أي تدخل خارجي لمنع تعديل هذه البنود السلبية يعتبر غير عادل وغير قابل للتطبيق .

ب ـ ما أن يتحقق ذلك حتى تصبح معاهدة الضمان (حق التدخل) غير قابلة للتطبيق قانوناً وعملياً .

ج ـ عندما تزول أحكام معاهدتي الضمان والتحالف اللتين تحدان من ممارسة حق تقرير المصير فإن شعب قبرص سيصبح مؤهلاً للتعبير بحرية وتنفيذ إرادته .

د ـ سيكون من الممكن بالنسبة لقوات الدولة (الشرطة) إضافة إلى القوى العسكرية الصديقة ان تقاوم بشكل شرعي أي تدخل من الداخل أو من الخارج لأننا إذ ذاك سنكون مستقلين تماماً .

ينبغي أن يكون واضحاً أن ثمة ضرورة بالنسبة إلى الخطوات المذكورة في الفقرات من (أ) إلى (ج) أن يتم الالتزام بها وفق الترتيب المشار اليه .

بناء عليه فإن من الواضح أننا إذا كنا نأمل في الحصول علي أي حظٍ من النجاح في المضمار الدولي ، لا نستطيع ، وينبغي أن لا نفعل ، الكشف أو الاعلان عن أي مرحلة من مراحل كفاحنا قبل أن تكتمل المرحلة السابقة . إن من المتفق عليه ، في الوقت الحاضر ، أن المراحل الأربع الواردة أعلاه تشكل المسار الضروري الذي

ينبغي سلوكه ، لذا يبدو جلياً بالنسبة إلينا أن أي كلام عن التعديل الوارد في الفقرة الأولى سيكون دون معنى إذا ما تم الكشف عن الفقرة الرابعة ، إذ عندها سيكون مدعاة للسخرية بالنسبة إلينا أن ننشد تعديل البنود السلبية بحجة أن هذا التعديل ضروري لتأمين عمل الدولة وتطبيق الاتفاقات .

إن النقاط الواردة أعلاه هي النقاط التي تتعلق بأهدافنا وضماناتنا والسبل التي ينبغي إنتهاجها على الصعيد الدولي .

الطابع الداخلي :

إن نشاطاتنا على الصعيد الداخلي سيتم تنظيمها تبعاً لإنعكاساتها والتفسيرات التي تعطى لها في العالم ، ووفقاً لمدى تأثير أعمالنا على قضيتنا القومية .

أ ـ إن الخطر الوحيد الذي يمكن وصفه بأنه لا يمكن التغلب عليه هو إمكانية التدخل الخارجي بالقوة .هذا الخطر الذي يمكن أن تواجهه قواتنا جزئياً أو كلياً ، مهم بسبب الضرر السياسي الذي يمكن أن ينجم عنه وليس بسبب الخسائر المادية التي يمكن أن ينطوي عليها . إذا حصل التدخل قبل المرحلة (ج) فإن هذا التدخل سيكون شرعياً على الأقل ، ما لم يكن مبرراً بالكامل . هذا الأمر سيكون ضد مصلحتنا بشكل تام ، سواء على الصعيد الدولي أو في الأمم المتحدة . إن التاريخ يظهر لنا من العديد من الأحداث المشابهة التي وقعت في الآونة الأخيرة أنه لم يسبق في حالة التدخل ـ حتى ولو كان غير مبرر من الوجهة القانونية ـ أن أُرغمت القوة المتدخلة ، سواء من قبل الأمم المتحدة أو من قبل القوى الأخرى الفاعلة ، على الانسحاب من دون الحصول على تنازلات مهمة من الجهة المعتدى عليها . على سبيل المثال فإنه حتى في حالة الحملة العسكرية التي قامت بها اسرائيل على السويس ، وهي حملة أدانتها تقريباً كافة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ولأجلها هددت روسيا بالتدخل ، انسحب الاسرائيليون لكن اسرائيل ظلت تحتفظ بميناء إيلات على البحر الأحمر ، وفق أحد التنازلات التي قدمها الجانب المصري .

على أن ثمة المزيد من المخاطر الجدية في ما يتعلق بقضية قبرص . لذلك فإننا إذا قمنا بعملنا بشكل جيد وقدمنا المبررات لما سوف نقوم به وفق الفقرة (أ) الواردة أعلاه ، سنرى ، من جهة ، أن التدخل لن يكون مبرراً ، ومن جهة أخرى أننا نملك كافة أشكال الدعم ، نظراً لأن التدخل ـ تبعاً لمعاهدة الضمان ـ لا يمكن أن يحصل ما لم تجر مفاوضات بين القوى الضامنة وهي : بريطانيا ، اليونان وتركيا . في هذه المرحلة (مرحلة الاتصالات التي تسبق التدخل ـ المترجم) ستكون بحاجة إلى الدعم الدولي ، ولسوف نحصل على هذا الدعم إذا ما بدت التعديلات التي نقترحها معقولة ومبررة . لهذا السبب ينبغي أن نكون على درجة قصوى من الحذر في اختيار التعديلات التي نقترحها .

لذلك كله فإن الخطوة الأولى هي أن نتخلص من التدخل ، باقتراح تعديلات في المرحلة الأولى . أما التكتيك الذي ينبغي إتباعه فهو الآتي (فقرة لم تنشر) .

ب ـ من الثابت أنه لكي يمكن تبرير التدخل ينبغي أن يتوفر سبب أكثر جدية ، وخطر أكثر الحاحاً من مجرد التعديلات الدستورية . مثل هذه الأسباب قد تكون :

● اعلان الوحدة مع اليونان قبل القيام بالخطوات المنصوص عليها في الفقرات من (أ) إلى (ج) .

● قلاقل جدية بين الطائفتين يمكن أن تصور على أنها مذبحة ضد الأتراك .

السبب الأول غير وارد نتيجة للمخطط الذي رسمناه بالنسبة للمرحلة الأولى ، وبالتالي فإن ما يتبقى هو خطر النزاع الداخلي بين الطائفتين . إننا لا ننوي القيام ، من دون أي استفزاز من قبل الطرف الآخر ، بمذابح أو هجمات مسلحة على الأتراك . لهذا السبب (فقرة لم تُنشر) فإن الأتراك يمكن أن يردوا بقوة وأن يفتعلوا حوادث ونزاعاً ، وأن يزعموا بأن هناك مجازر منظمة ترتكب بحقهم ، أو يقوموا بتدبير مناوشات أو تفجير قنابل من أجل أن يخلقوا انطباعاً بأن اليونانيين يهاجمون الأتراك ، وإن التدخل ملح لحمايتهم .

إن التكتيك الذي ينبغي إتباعه هنا هو : أن لا تكون نشاطاتنا من أجل تعديل الدستور سرية ، وأن نظهر دائماً بمظهر المستعد لمباحثات سلام ، وأن لا تتضمن أعمالنا أي شكلٍ من أشكال العنف . وأي حوادث يمكن أن تقع ستتم مواجهتها في البداية بشكل قانوني ، ومن خلال القوات الشرعية المسلحة ، وفق خطة معينة ، وبذلك فإن نشاطاتنا ستحمل طابعاً شرعياً .

● (فقرة لم تنشر) .

● على أن من السذاجة الاعتقاد بأنه من الممكن بالنسبة الينا أن نقوم بخطوات عملية لتعديل الدستور ، كمرحلة أولى باتجاه مخططنا العام الوارد أعلاه ، من دون توقع قيام الأتراك بخلق حوادث منظمة وصدامات . لهذا السبب فإن وجود وتقوية منظمتنا هما أمران ملحان نظراً للأسباب التالية .

أ ـ في حال وجود مقاومة تلقائية من قبل الأتراك ، فإن هجومنا المضاد لن يكون فورياً ، إذ أننا بذلك نخاطر بخلق حالة من الرعب بين اليونانيين ، في المدن بنوع خاص ، وعندها سنواجه خطر فقدان مساحات شاسعة ذات أهمية حيوية ، لحساب الأتراك ، في حين أننا لو أظهرنا قوتنا للأتراك فوراً وبشكل فعال ، فإنهم سيعودون إلى شدهم ويحدون من نشاطاتهم بحيث لا تعود تتعدى حوادث معزولة لا قيمة لها .

ب ـ في حال قيام الأتراك بهجوم مخطط أو غير مخطط له ، وسواء كان منظماً أم لا ، فإن من الضروري قمع ذلك بالقوة وفي أقصر وقت ممكن ، إذ لو تدبرنا أمرنا بحيث نكون أسياد الساحة خلال يوم أو يومين ، فإن أي تدخل لن يكون ممكناً ، أو محتملاً ، أو مبرراً .

ج ـ إن الرد الحاسم والفعال على أي تحرك تركي سوف يسهل بشكل كبير أعمالنا اللاحقة ، من أجل المزيد من التعديلات الدستورية ، وسيكون إذ ذاك ممكناً تحقيق ذلك من دون أن يكون الأتراك قادرين على اظهار أي رد فعل ، لأنهم سيكونون قد تعلموا أن من المستحيل بالنسبة إليهم اظهار أي رد فعل من دون أن يؤدي ذلك إلى نتائج وخيمة تلحق بطائفتهم

د ـ في حال اتساع رقعة الصدامات يجب أن نكون جاهزين لكي نتحرك بسرعة من خلال الفقرات من (أ) إلى (د) ، بما في ذلك الاعلان الفوري عن الوحدة مع اليونان ، إذ عندها لن تكون ثمة حاجة للانتظار أو للقيام بأي نشاط دبلوماسي .

● في كل هذه المراحل ينبغي أن لا نغفل عامل التوعية ومواجهة الحملة الدعائية التي يقوم بها أولئك الذين لا

يعلمون ، أو لا يمكن توقع أن يكونوا عالمين بمخططاتنا ، فضلاً عن العناصر الرجعية .

لقد بات واضحاً أن كفاحنا ينبغي أن يتم عبر أربع مراحل على الأقل ، واننا مرغمون على عدم الافصاح مسبقاً عن مخططاتنا ونوايانا ، لذلك فإن الحفاظ على السرية التامة حول هذا الموضوع ، يتعدى الواجب القومي لأي واحد ، فالسرية حيوية جداً من أجل نجاحنا وبقائنا .

على أن هذا لن يحول دون أن تقوم العناصر الرجعية والغوغائية المتهورة بتظاهرات وطنية كاذبة واستفزازات ، فهؤلاء سيوفر لهم مخططنا امكانية توجيه المزيد من الاتهامات بحجة أن أهداف قيادتنا ليست قومية ، وإنما تقتصر على المطالبة بتعديل الدستور ، والواقع أن الحاجة إلى تنفيذ التعديلات الدستورية على مراحل ، وبشكلٍ ينسجم مع الظروف القائمة ، تزيد من صعوبة مهمتنا . غير أن ذلك كله ينبغي أن لا يسمح له بأن يجرّنا إلى الغوغائية المتهورة والسياسات الرخيصة والقومية المزيفة . إن أفعالنا هي التي ستتكلم عنا ، وإذا ما قدر لمخططنا الوارد اعلاه أن ينفذ وأن يؤتي ثماره قبل الانتخابات المقبلة ، فإن علينا أن نتميز بإعتماد ضبط النفس والاعتدال في المدى القصير المتاح لنا ، لكننا في موازاة ذلك ، ينبغي ليس فقط الحفاظ على وحدتنا الراهنة وإنضباطية قواتنا الوطنية ، بل أن نعمل على تعزيزها وترسيخها . إن مقدرتنا على تحقيق ذلك تقوم فقط على توعية أعضائنا لكي يقوموا بدورهم بتوعية الجمهور .

إن أولى مهماتنا هي أن نكشف الهوية الحقيقية للرجعيين ، فهؤلاء ليسوا سوى أُناس تافهين وغوغائيين متهورين وانتهازيين ، كما يشهد بذلك تاريخهم القريب . إنهم فاشلون ، سلبيون ، معادون للتقدم ، وهم يهاجمون قيادتنا كالكلاب المسعورة ، غير أنهم عاجزون عن أن يقدموا من عندهم أي حل عملي فعال . إن نجاحنا في كافة نشاطاتنا يحتاج إلى حكومة قوية مستقرة حتى اللحظة الأخيرة . أما هؤلاء فهم معروفون بكونهم أصحاب شعارات طنانة لا يصلحون لشيء إلا لإلقاء الخطب ، وعندما يصل بهم المطاف إلى ضرورة إتخاذ مواقف جادة أو تقديم تضحيات ، فإنهم لا يلبثون أن يظهروا عجزهم المزري . أبرز الأمثلة على ذلك أنهم ، حتى في هذه المرحلة ، لا يملكون اقتراحاً أفضل من أن نرفع قضيتنا إلى الأمم المتحدة . لذلك تحتم الضرورة عزلهم والابتعاد عنهم .

ينبغي أن تقتصر توعية أعضائنا حول مخططاتنا وأهدافنا على الأسلوب الشفهي ، وأن تعقد الاجتماعات في مراكز القيادات الفرعية للمنظمة لتوعية القياديين والأعضاء بحيث يكونون مؤهلين لتوعية الآخرين . لذلك لا يسمح بأي شرح خطي كائناً ما كان ، ويعتبر فقدان أو تسريب أي من الوثائق المتعلقة بالأمور التي تم شرحها ، موازياً للخيانة العظمى ، فليس ثمة عمل يمكن أن يلحق ضرراً بكفاحنا أكثر فداحة من أي كشف عن محتويات مخططنا الراهن أو نشره من قبل المعارضة .

باستثناء التوعية الشفهية لأعضائنا ، فإن كافة نشاطاتنا ، ومنشوراتنا الصحافية ، بالذات ، ينبغي أن تكون محدودة بشكل كبير ولا تكشف أياً من مخططاتنا الواردة أعلاه . وحدهم الأشخاص المسؤولون سيسمح لهم بإلقاء خطب عامة والأدلاء ببيانات ، والاشارة إلى هذا المخطط بشكلٍ عام فقط ، وعلى عاتقهم الشخصي ، وعاتق رؤساء القيادات الفرعية المعنية . كذلك فإن الاشارة إلى مخططنا المكتوب ينبغي أن تتم فقط بعد الحصول على موافقة رسمية من رئيس القيادة الفرعية الذي سيتولى إجراء الرقابة على الخطاب أو البيان . على أن هذا الخطاب أو

البيان لا ينبغي بأي حالٍ من الأحوال السماح بظهوره في الصحف أو في أي وسيلة أخرى .

التكتيك الواجب إتباعه :

ينبغي بذل جهد كبير لتوعية أعضائنا والجمهور بشكلٍ شفهي ، كما ينبغي بذل أكبر جهد ممكن لإظهار أنفسنا بمظهر المعتدلين ، وأن يمنع منعاً باتاً أي اشارة مكتوبة إلى مخططاتنا ، في الصحف أو في أي وسيلة نشر أخرى ، وسيواصل القادة وغيرهم من المسؤولين توعية الرأي العام ورفع معنوياته وتعزيز روح المقاومة لديه ، دون أن يكشفوا أياً من مخططاتنا ، سواء عبر الصحافة أو أي وسيلة أخرى .

ملاحظة : هذه الوثيقة ينبغي إتلافها بواسطة الحرق ، على مسؤولية رئيس القيادة الفرعية شخصياً وبحضور كافة أعضاء هذه القيادة ، خلال عشرة أيام من تسلمها . يمنع منعاً باتاً استنساخ هذه الوثيقة سواء بشكل كامل أو بشكل جزئي . يمكن لأعضاء القيادة الفرعية الاحتفاظ بها على المسؤولية الشخصية لرئيس القيادة الفرعية فقط ، ولكن لا يسمح بأي حالٍ من الأحوال بأن يأخذها خارج مكتب القيادة الفرعية .

الرئيس
أكريتاس

وثيقة

مشروع دو كويار (*)

« إن الطرفين المعنيين

معترفين برضائهما التام بأن مبادرة الأمين العام للأمم المتحدة التي أخذت بعين الاعتبار القرارات ذات العلاقة الصادرة عن الأمم المتحدة ، والتي انطلقت في آب / أغسطس ١٩٨٤ في فيينا ، واستمرت من خلال المحادثات التي جرت مع كلا الطرفين عن قرب ، وعلى مستوى رفيع ، ما بين ايلول / سبتمبر وكانون الأول / ديسمبر ١٩٨٤ ، واللقاء رفيع المستوى الذي انعقد في كانون الثاني / يناير ١٩٨٥ في نيويورك . . . قد أسفرت

(*) هذا هو النص الأصلي لمسودة الاتفاق التي عرضها الأمين العام للأمم المتحدة على الجانبين القبرصيين اليوناني والتركي في ٢٩ اذار / مارس ١٩٨٦ ، وقام حزب « ذيسي » اليميني بتسريبها إلى الصحافة القبرصية اليونانية التي نشرت نصها الحرفي في أوائل حزيران / يونيو ١٩٨٦ ، مرفقاً بصورة فوتوغرافية للنص والرسالة التي وجهها الأمين العام لكل من السيدين سبيروس كبريانو رئيس جمهورية جنوب قبرص اليونانية ورؤوف دنكتاش رئيس جمهورية قبرص الشمالية التركية يدعوهما إلى قبول هذه الاتفاقية . وتنص الرسالة على مايلي :

« عند تسلمي موافقة كلا الجانبين على مسودة هذه الاتفاقية ، سوف لن أدخر جهداً للابقاء على قوة الدفع بإتجاه التوصل الى حل عادل ودائم للمشكلة القبرصية . إن الإجراءات المنصوص عليها في البندين الأول والثالث من الفقرة الرابعة عشرة في هذه المسودة المرفقة ، مخصصة لهذا الغرض .

« لقد أوضح كلا الجانبين أنهما لا يرغبان في تطويل أمد المفاوضات . لهذا السبب فإن من المهم التحضير بعناية للإجتماعات التي سوف تعقد سواء على مستوى رفيع أو على مستوى مجموعات العمل . بهذه الطريقة يصبح مضموناً أن يتم التعامل مع كل المسائل المعلقة بشكل سريع وشامل .

« إنني آمل بأن يكون الجانبان مستعدين لاعلامي في وقت قريب بقبولهما بمسودة مشروع الاتفاق ، وأقترح لذلك أن يقوم موظفون كبار في الأمم المتحدة بتحديد المواعيد التي ينبغي إدراجها في اطار الاتفاقية وللتحضير لاجتماع مبكر على مستوى رفيع بمشاركتي شخصياً ، من أجل إضفاء الصفة الرسمية على موافقة الجانبين على مشروع الاتفاقية والخطوات التي ستتبعها . إنني أقترح أن يعقد هذا الاجتماع التحضيري في نيقوسيا في ٢٦ نيسان / إبريل .

« لقد بذل جهد كبير من قبل الجانبين ومن الأمم المتحدة في هذا المسعى ، منذ آب ١٩٨٤ ، وإنني أؤمن بأن ثمة أهمية قصوى في أن نقوم جميعاً الآن بالتقاط الفرصة السانحة للتقدم باتجاه حل عادل ودائم للمشكلة القبرصية ، إذ أننا بعملنا هذا لن نستجيب فقط لأماني الشعب القبرصي ، بل إننا سنفي أيضاً بإلتزاماتنا لتخفيف التوتر وتعزيز السلام الدولي والأمن في المنطقة ككل » .

ملاحظة : النص المنشور أعلاه هو ترجمة حرفية للنص الرسمي لمسودة الإتفاق كما وردت في الصورة الفوتوغرافية التي نشرتها صحيفة Cyprus Weekly الأسبوعية التي تصدر باللغة الانكليزية في الشطر الجنوبي من الجزيرة . وقد قام المؤلف بترجمة نص المسودة والرسالة المرفقة بها ، وذلك لعدم وجود نص عربي رسمي معتمد ـ قانونياً ـ لهذه الوثيقة ولوضع القارىء العربي ـ على مختلف المستويات ـ في الصورة الحقيقية لطبيعة الحلول المقترحة من الأمانة العامة للأمم المتحدة للمشكلة القبرصية .

عن خطوة مهمة باتجاه حل عادل ودائم للمشكلة القبرصية . . .

يوافقان على المسائل التالية التي ينبغي أن ينظر إليها على أنها كل لا يتجزأ :

أولاً ـ الجانبان :

١ ـ يؤكدان التزامهما مجدداً بالاتفاقات الرئيسية التي تمت بينهما في اللقاءين رفيعي المستوى لعامي ١٩٧٧ و١٩٧٩ .

٢ ـ يعلنان تصميمهما على العمل ، في الموعد المشار اليه في البند الأول من الفقرة الخامسة الواردة أدناه ، من أجل إقامة جمهورية فدرالية ، مستقلة ، غير منحازة ، ثنائية الطوائف في ما يتعلق بالجانب الدستوري الفدرالي ، وثنائية المناطق في ما يتعلق بالجانب الخاص بالأراضي .

٣ ـ يعيدان تأكيد قبولهما بالشروط الدستورية التمهيدية التي تم الاتفاق عليها في محادثات الطائفتين عامي ١٩٨١ و١٩٨٢ وهي كالتالي :

أ ـ تكون لجمهورية قبرص الفدرالية شخصيتها الدولية ، وتمارس الحكومة الفدرالية سيادتها على كافة الأراضي ، كما تُمارس الحكومة الفدرالية تبعات الشخصية الدولية وفق الدستور الفدرالي . بإمكان الولايتين ، أو الدولتين المتحدتين فدرالياً ، أن تتصرفا في مجالات اختصاصهما بشكل يتوافق مع الدستور الفدرالي ، وبما لا يتعارض مع صلاحيات ومهام الحكومة الفدرالية كما هي محددة في الدستور الفدرالي .

ب ـ يشمل شعب الجمهورية الفدرالية الطائفة القبرصية اليونانية والطائفة القبرصية التركية ، على أن تكون هناك مواطنية وحيدة تابعة لجمهورية قبرص الفدرالية ينظمها الدستور الفدرالي .

ج ـ تشمل أراضي الجمهورية الفدرالية الولايتين أو الدولتين المتحدتين فدرالياً .

د ـ تكون اللغتان الرسميتان للجمهورية الفدرالية اليونانية والتركية ، وبالإمكان أيضاً استخدام اللغة الانكليزية .

هـ ـ يكون للجمهورية الفدرالية علم محايد ونشيد وطني يتم الاتفاق عليهما ، ويمكن لكل من الولايتين أو الدولتين المتحدتين فدرالياً أن يكون لها علمها الخاص على أن يتم فيه استخدام عناصر موجودة في العلم الفدرالي ، وسوف يرفرف العلم الفدرالي على كافة المباني والمراكز الفدرالية بلا مشاركة من أي علم آخر .

و ـ تتقيد الحكومة الفدرالية بالعطلات وأيام الأعياد الخاصة بالجمهورية الفدرالية . كما تتقيد كل من الولايتين ، أو الدولتين المتحدتين فدرالياً ، بالعطلات وأيام الأعياد الفدرالية ، اضافة إلى ما تقرره كل منها من أعياد خاصة بها .

ز ـ يعيد الطرفان التأكيد على كل النقاط الأخرى التي تم الاتفاق عليها خلال المحادثات التي جرت بين الطائفتين ، وفقاً لما نصت عليه النسخة المعدلة للاتفاقية المؤرخة في ١٨ أيار / مايو ١٩٨٢ والمتعلقة بالبنود العامة (الجزء الأول) والحقوق الأساسية والحريات (الجزء الثاني) اضافة إلى الجزءين الثالث والرابع .

ثانياً :

١ ـ تشمل السلطات والمهام التي تُناط بالحكومة الفدرالية للجمهورية الفدرالية ، ما يلي :

أ ـ الشؤون الخارجية .

ب ـ الشؤون المالية الفدرالية (بما فيها الموازنة الفدرالية ، الضرائب ، الرسوم الجمركية) .

ج ـ الشؤون النقدية والمصرفية .

د ـ الشؤون الاقتصادية الفدرالية (بما فيها التجارة والسياحة) .

هـ ـ البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية .

و ـ النقل الدولي .

ز ـ الموارد الطبيعية (بما فيها مصادر المياه والبيئة) .

ح ـ الشؤون الصحية والبيطرية الفدرالية .

ط ـ المقاييس والأوزان ، براءات التسجيل ، العلامات التجارية ، حقوق النشر والتأليف .

ي ـ القضاء الاداري .

ك ـ تعيين الموظفين الفدراليين .

ل ـ الدفاع (سيبحث أيضاً هذا الموضوع في ضوء ارتباطه بمعاهدتي الضمان والتحالف) ، والأمن (لكونه يتصل بالتبعات الفدرالية) .

٢ ـ يمكن ، باتفاق مشترك بين الجانبين ، إناطة سلطات ومهام اضافية بالحكومة الفدرالية . وتناط السلطات المتبقية ، وفقاً لذلك ، بالولايتين أو الدولتين المتحدتين فدرالياً . ويمكن تنفيذ القانون الفدرالي إما من خلال سلطات الحكومة الفدرالية أو بالتنسيق ما بين السلطات المختصة في الحكومة الفدرالية والسلطات في الولايتين أو الدولتين المتحدتين فدرالياً .

ثالثاً :

١ ـ تتكون الهيئة التشريعية للجمهورية الفدرالية من مجلسين : مجلس ادنى (برلمان ـ المترجم) يتمثل فيه القبارصة اليونانيون والقبارصة الأتراك بنسبة ٧٠ ـ ٣٠ ، ومجلس أعلى (مجلس شيوخ ـ المترجم) تتمثل فيه الطائفتان بنسبة ٥٠ ـ ٥٠ ، ويتم إصدار القوانين الفدرالية مع الأخذ بعين الاعتبار مسائل الاختصاصات الفدرالية المشار إليها في الفقرة الأولى من المادة الثانية الواردة أعلاه . إن إقرار أي قانون يتعلق بالمسائل الرئيسية كتلك المتعلقة بعشرة من بين البنود الأثني عشر الواردة في الفقرة الأولى من المادة الثانية الواردة أعلاه ، على سبيل المثال ، يقتضي الحصول على أغلبية منفصلة في كلا المجلسين . أما إقرار القوانين في المسائل الأخرى فيقتضي الحصول على اغلبية الأعضاء في كل مجلس على حدة .

٢ ـ يشتمل الدستور الفدرالي على تعيين الاحتياطات الدستورية الملائمة لحل المعضلات المستفحلة ، بما فيها إتخاذ تدابير خاصة لكسر الجمود وتسهيل العمل في المسائل الضرورية لاستمرار عمل الحكومة الفدرالية (على سبيل المثال : المسائل المتعلقة بالموازنة العامة) . وفي حالة وقوع مأزق تشريعي فإن القانون المقترح يمكن أن يطرح في المرحلة الأولى على لجنة مصالحة قانونية تتكون من ثلاثة قبارصة يونانيين وقبرصيين تركيين ويكون قرارها بأغلبية الأصوات ، على أن تتضمن الأغلبية صوتاً قبرصياً واحداً على الأقل من أي من الطائفتين . وفي حال استمر المأزق فإن رئيس الجمهورية الفدرالية ونائب الرئيس يحدد كل منهما ، عند الطلب ، ووفق أسس خاصة شخصاً واحداً من المطلعين على الموضوع ، ويتولى الاثنان المختاران بمساعدة خبراء إذا اقتضت الضرورة ، بما في ذلك خبراء من خارج جمهورية قبرص الفدرالية ، إعطاء المشورة للسلطة التشريعية حول السبل التي من شأنها حل المأزق . كما يمكن طرح القضية في استفتاء على ابناء الطائفة التي اعترضت على مشروع القانون موضوع الخلاف . ويمكن عرض القوانين الصادرة عن السلطة التشريعية على المحكمة الدستورية لتقرر ما إذا كانت هذه القوانين تنتهك الدستور أو تتضمن تمييزاً يضر بإحدى الطائفتين .

رابعاً :

١ ـ يكون للدولة الفدرالية نظام رئاسي للحكم ، ويكون الرئيس ونائب الرئيس رمزين لوحدة الدولة والمساواة في الوضع السياسي لكل من الطائفتين . إلى ذلك فإن السلطة التنفيذية ينبغي أن تمتلك الشروط العملية لحكومة فدرالية فعالة .

٢ ـ يكون الرئيس قبرصياً يونانياً ونائب الرئيس قبرصياً تركياً ، ويكون لكل منهما مجتمعين ، أو بشكل منفصل ، صلاحية الفيتو على أي قانون أو قرار صادر عن الهيئة التشريعية ومجلس الوزراء في مجالات يتم الاتفاق عليها . ومن المتفاهم عليه أن مدى هذه الصلاحية يتجاوز ما كان محدداً في دستور ١٩٦٠ . ويكون لكل من الرئيس ونائب الرئيس الحق مجتمعين ، أو بشكل منفصل ، بإعادة أي قانون أو قرار صادر عن الهيئة التشريعية ، أو أي قرار صادر عن مجلس الوزراء لإعادة النظر .

٣ ـ يتألف مجلس الوزراء من وزراء قبارصة يونانيين ووزراء قبارصة أتراك بمعدل ٧ إلى ٣ ، ويتولى قبرصي تركي إحدى الوزارات الرئيسية . ومن المفهوم أن الطرفين يوافقان على أن يناقشا مسألة أن يكون وزير الخارجية قبرصياً تركياً . ويتخذ مجلس الوزراء قراراته بالأغلبية المطلقة ، أي بالأغلبية العددية التي ينبغي أن يكون من بينها وزير قبرصي تركي واحد على الأقل . ومن المفهوم أن الطرفين يوافقان على مناقشة أن مبدأ الاقتراع بالأغلبية ينطبق على كل المسائل ذات الأهمية الخاصة للطائفة القبرصية التركية ، وإن هذا المبدأ سيتم الاتفاق عليه .

٤ ـ يشتمل الدستور الفدرالي على تحديد الاحتياطات الدستورية الملائمة لحل المعضلات المستفحلة بما فيها إتخاذ تدابير خاصة لكسر الجمود وتسهيل العمل في المسائل المتعلقة بقرارات مجلس الوزراء بما في ذلك إتخاذ التدابير الخاصة لاستمرار عمل الحكومة الفدرالية . وفي حالة وقوع مأزق ، فإن كلا من الرئيس ونائب الرئيس في الجمهورية الفدرالية يعين ، عند الطلب ، ووفق أسس خاصة ، شخصاً من المطلعين على الموضوع . ويتولى الاثنان المختاران ، بمساعدة خبراء إذا اقتضت الضرورة ، بما في ذلك خبراء من خارج جمهورية قبرص

الفدرالية ، إعطاء المشورة لمجلس الوزراء حول السبل التي من شأنها حل المأزق . كما يمكن أيضاً طرح القضية في استفتاء على ابناء الطائفة التي اعترضت على مشروع القانون موضوع الخلاف . ويمكن عرض القرارات الصادرة عن مجلس الوزراء على المحكمة الدستورية لتقرر ما إذا كانت هذه القرارات تنتهك الدستور أو تتضمن تمييزاً يضر بإحدى الطائفتين .

خامساً :

ـ تتشكل المحكمة الدستورية ، أثناء التئامها للنظر في الخلافات المتعلقة بتوزيع السلطات والمهام بين الحكومة الفدرالية والولايتين أو الدولتين المتحدتين فدرالياً وأي قضايا أخرى يمكن أن تعرض عليها من قبل الطرفين ، ووفقاً للدستور الفدرالي ، من قبرصي يوناني وقبرصي تركي وشخص غير قبرصي لا يحظى بحق التصويت .

سادساً :

ـ في ما يتعلق بحرية التنقل وحرية الاقامة وحق الملكية ، فإن فريق عمل سيناقش ممارسة هذه الحقوق، بما في ذلك وضع جداول زمنية وأنظمة تطبيقية واتفاقات محتملة خاصة بالتعويضات ، مع الأخذ بعين الأعتبار المبدأ رقم ٣ الوارد في اتفاقية ١٩٧٧ (المقصود الخطوط الارشادية التي تم الاتفاق عليها في قمة مكاريوس ـ دنكتاش ـ المترجم) .

سابعاً :

ـ يتم الاتفاق على التعديلات الخاصة بالأراضي ، اضافة الى المناطق التي تمت الاشارة اليها في المقترحات القبرصية التركية التي قدمت في ٥ آب ١٩٨١ ، على أن تؤدي هذه العديلات إلى أن تشمل الأراضي القبرصية التركية ، أو الدولة القبرصية التركية العضو في الاتحاد الفدرالي ٢٩ بالمئة أو ما يزيد من مساحة أراضي الجمهورية الفدرالية . ومن المفهوم أن الجانبين سيأخذان بعين الاعتبار ، لدى مناقشة التعديلات الخاصة بالأراضي ، الاتفاق الذي صدر عن قمة ١٩٧٧ بين الجانبين ، بما في ذلك « بعض الصعوبات العملية التي يمكن أن تواجه الطائفة القبرصية التركية » والمسائل المتعلقة بالتوطين . ويوافق كلا الجانبين على تعيين مناطق تكون لها صفة الوضع الخاص وتكون متجاورة بعضها لبعض ومناسبة للطرف الآخر بهدف تعزيز الثقة في ما بينهما . وتبقى هذه المناطق خاضعة للتشريعات المدنية لكل من الجانبين .

ثامناً :

١ ـ يتم الاتفاق على وضع جدول زمني لانسحاب القوات والعناصر العسكرية غير القبرصية ، فضلاً عن تحديد الضمانات المناسبة ، قبل إقامة حكومة فدرالية انتقالية . في هذه الاثناء يقوم الجانبان بإتخاذ إجراءات لإزالة عوامل المواجهة العسكرية في ما بينهما مستخدمين وساطة ومساعدة قوات حفظ السلام الدولية .

٢ ـ يتعهد الطرفان بمناقشة هذه المسائل بحسن نية وبأن يأخذ كل منهما بعين الاعتبار مصالح الطرف الآخر من هذه المسائل .

تاسعاً :

- يتم إنشاء صندوق لتنمية الولاية أو الدولة القبرصية التركية العضو في الاتحاد ، بهدف تحقيق توازن اقتصادي بين الولايتين أو الدولتين المتحدتين فدرالياً . كما يتم إنشاء صندوق لتسهيل إعادة توطين القبارصة اليونانيين والقبارصة الأتراك المهجّرين كنتيجة لتطبيق البند الأول من الفقرة السابعة وتساهم الحكومة الفدرالية في هذين الصندوقين ، كما تدعى الحكومات الأجنبية والمنظمات الدولية للمساهمة فيهما .

عاشراً :

- توضع منطقة فاروشا والمناطق الست الأخرى المحددة في الخريطة القبرصية التركية المقدمة في ٥ آب ١٩٨١ تحت ادارة الأمم المتحدة لفترة انتقالية كجزء من المنطقة الفاصلة الواقعة تحت ادارة قوات حفظ السلام الدولية ، لتتم إعادة التوطين فيها إعتباراً من . . . .

أحد عشر :

- يوافق كلا الطرفين على عدم القيام بأي عملٍ من شأنه إلحاق الضرر بالمسار المحدد في هذه الاتفاقية ، سواء على الصعيد الدولي أو الخارجي .

ثاني عشر :

- تتم إعادة فتح مطار نيقوسيا الدولي تحت الادارة المؤقتة للأمم المتحدة مع حق العبور لكلا الجانبين ، وسوف تعد الأمم المتحدة الترتيبات لذلك اعتباراً من . . . .

ثالث عشر :

- يتم الاتفاق على آلية مناسبة لبحث الادعاءات بشأن عدم تنفيذ إجراءات بناء الثقة ، ويقدم الأمين العام للأمم المتحدة التوصيات المناسبة بهذا الخصوص لكلا الجانبين .

رابع عشر :

١ - يوافق الجانبان على تشكيل مجموعات عمل لوضع تفصيلات الاتفاقات حول المسائل المشار إليها في هذه الاتفاقية التي تترابط عناصرها وتشكل كلاً متكاملاً . تعمل مجموعات العمل بناء على توجيهات تصدر عن إجتماعات مشتركة على مستوى رفيع تعقد بين الجانبين . وتعقد هذه الاجتماعات المشتركة كل ثلاثة أو أربعة أشهر ، على أساس جدول أعمال يعده الأمين العام للأمم المتحدة ، لمناقشة المسائل التي ما زالت بحاجة للتفاوض في ضوء هذه الاتفاقية ، ولمراجعة عمل مجموعات العمل وتقديم التوجيهات لها . وتتم الدعوة للاجتماعات المشتركة على مستوى رفيع ، من قبل الأمين العام بعد التحضير المناسب .

٢ - تتألف كل مجموعة عمل من مندوبين من كلا الجانبين وتكون برئاسة ممثل للأمين العام ، وتبدأ مجموعات العمل اجتماعاتها في مباني الأمم المتحدة في نيقوسيا بتاريخ . . . . وتعد كل مجموعة برنامج عمل وتقدمه للاجتماع المشترك على المستوى الرفيع للموافقة وللحصول على التوجيهات . وتعقد هذا الاجتماعات

المشتركة في مباني الأمم المتحدة في نيقوسيا في . . .

٣ - يقوم ممثل الأمين العام الذي يترأس كل مجموعة عمل بإعداد تقييم كل ثلاثة أشهر عن التقدم الذي حققته المجموعة . ويعرض هذا التقييم على الاجتماع التالي المشترك على مستوى رفيع ، مرفقاً بوجهات نظر الأمين العام للأمم المتحدة .

خامس عشر :

- بعد أن تنجز مجموعات العمل عملها ، وبعد حصولها على موافقة كلا الطرفين ، يوافق الطرفان على أن يتم تشكيل حكومة فدرالية انتقالية لجمهورية قبرص الفدرالية بتاريخ . . .

سادس عشر :

- يبقى الأمين العام للأمم المتحدة بتصرف كلا الجانبين للمساعدة في تطبيق هذه الاتفاقية وإذا اقتضت الحاجة ، لتفسير بنودها كذلك .

المراجع

مراجع بالانكليزية :

— The Cyprus Triangle — *R. R. Denktash*
— The Road to Bellapais — *Pierre Oberling*
— Cyprus Problem; Lawyer's View — *Z. M. Nejatigil*
— Our Republic in Perspective — *Z. M. Nejatigil*
— Peace Without Honour — *H. Scott Gibbons*
— Cyprus; Nationalism and international Politics — *Michael Attalides*
— The Cyprus Conflict; National Identity and Statehood — *Zenon Stavrinides*
— The Cyprus Revolt — *Nancy Gvawshaw*
— Cyprus In Transition 1960- 1985 — *Turkish Cypriot Human Rights Committee*
— Three Chapters On Cyprus — *Costas P. Kypris*
— History of Cyprus — *Alper Faik Genc*
— From My Diary — *Bulent Ecevit*
— The Cyprus Problem

مراجع بالفرنسية :

— Chpyre; Mythes Et Réalités (1 et 2ème Edition) — *Turhan Feyzioglu*
—— Le Problème de Chypre — *Pio (Sud)*

مراجع بالعربية :

ـ نظرة عامة إلى العلاقات بين الأناضول وقبرص عبر التاريخ (مترجم) . . ويركي . هـ . بدوي
ـ اضطهاد الاسلام في قبرص (مترجم) . . . . أوكتاي أوكسوزاغلو
ـ القضية القبرصية . . . . سرمد أمين
ـ دليل قبرص . . . . تجميع وتأليف وترجمة حنا شحادة

احداث وتواريخ

١٩٥٥ :
مكاريوس يُبارك . . .
قنبلة يونانية .

١٩٥٧ : نيكوس سامبسون في طريقه إلى السجن . . . وقد أفرج عنه مكاريوس .

١٩٦٠ : فاضل كوجوك والحاكم البريطاني ومكاريوس يوقعون على اتفاق إعلان قيام جمهورية قبرص المستقلة .

إحدى المقابر الجماعية التي اكتشفت بعد مجازر أعياد الميلاد في أواخر ١٩٦٣ .

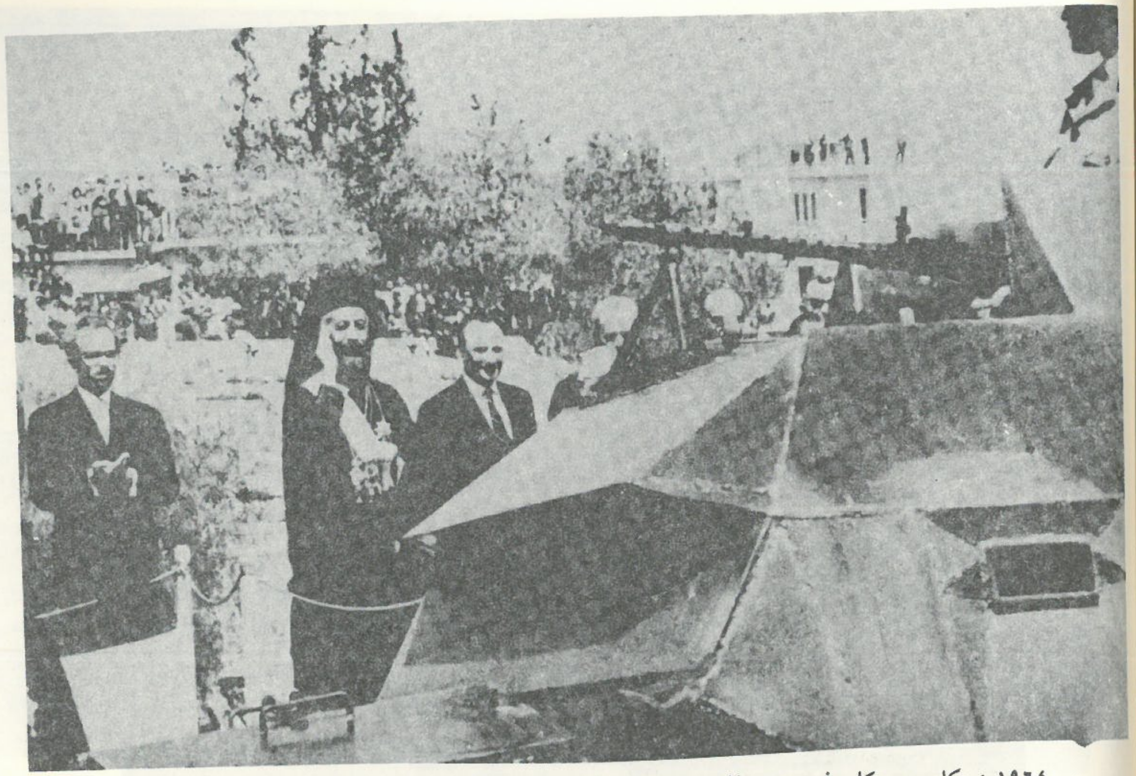

١٩٦٤ : مكاريوس وكليريذيس ويورغاديس يستعرضون مدرعة قبرصية يونانية .

مكاريوس يلقي خطبه الاستفزازية ووراءه شعارات « ايوكا » .

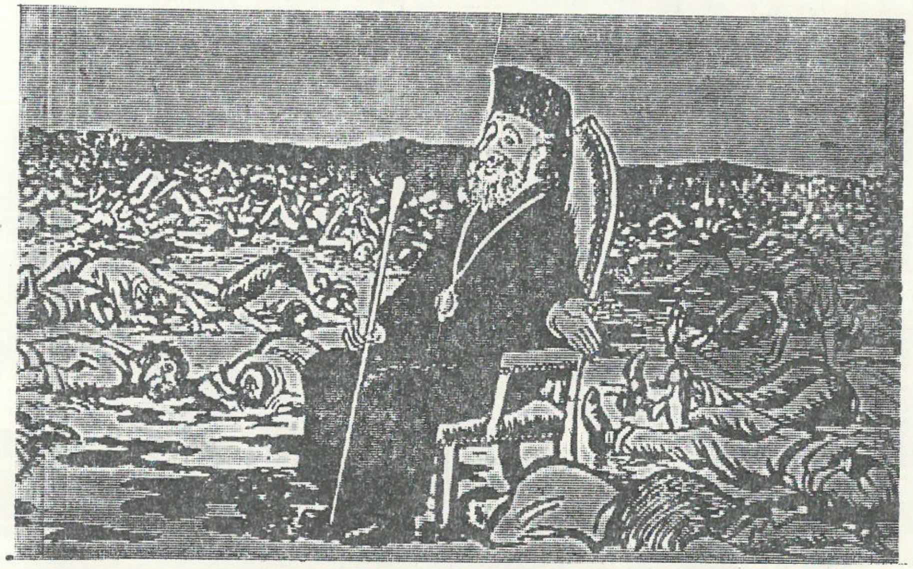

كاريكاتور في صنداي اكسبريس : « . . . ولكن أيها السادة ها هي المشكلة تحل نفسها بنفسها » (٣ أيار ١٩٦٤) .

كاهن قبرصي يوناني يطلق النار على القبارصة الأتراك

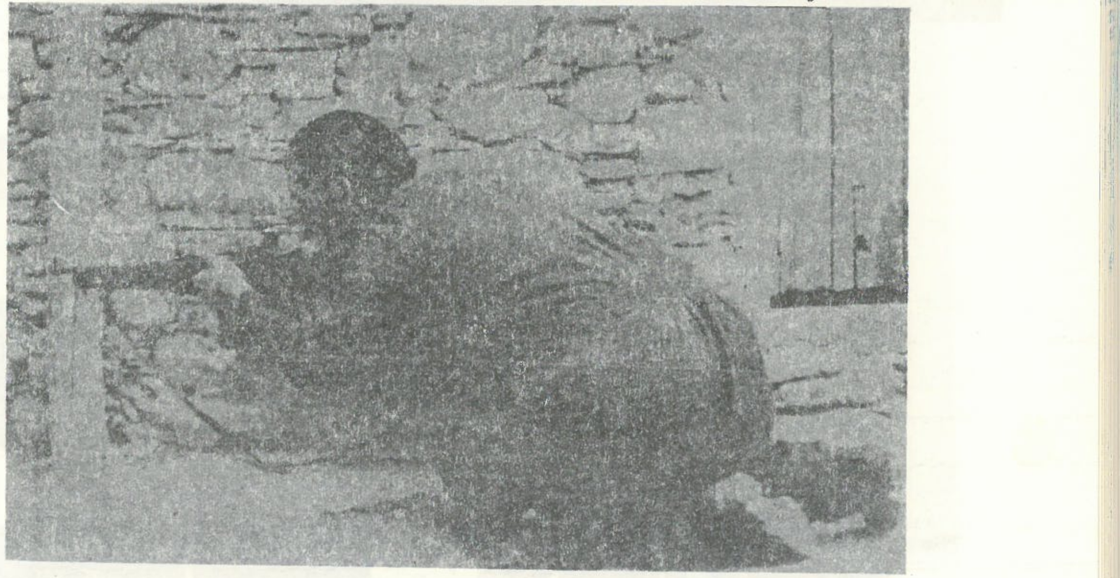

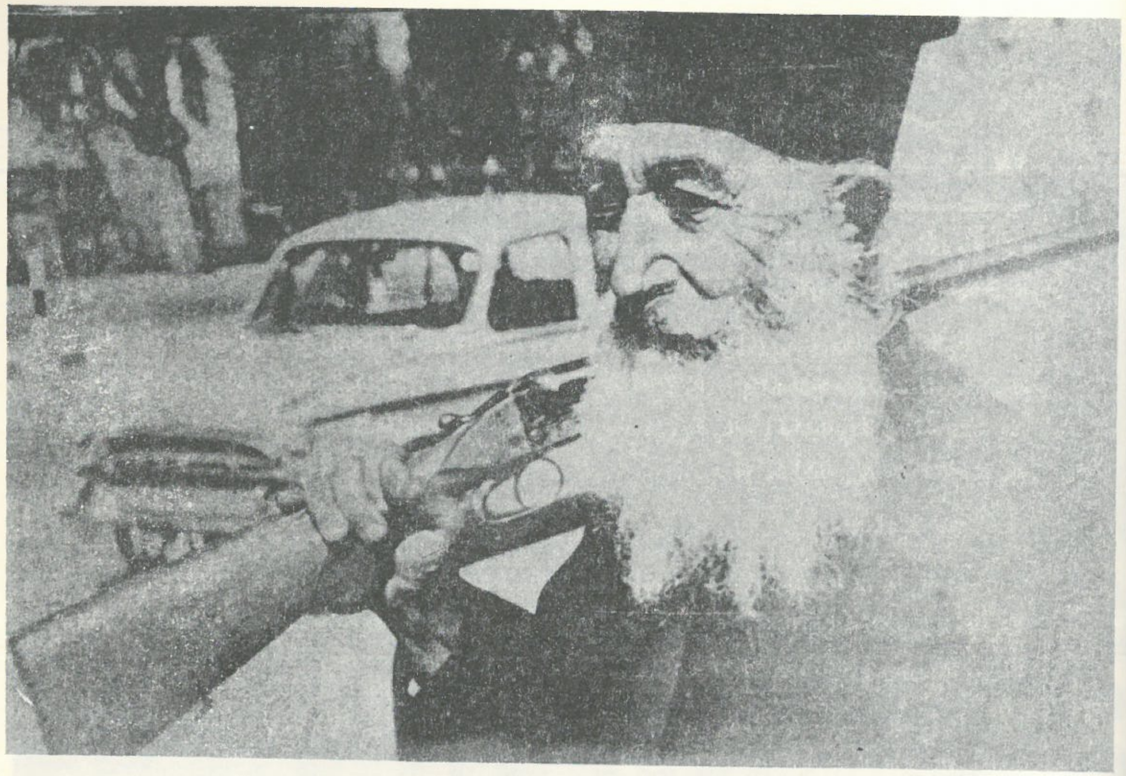

. . . وكاهن آخر في طريقه إلى الجبهة !

القبارصة الأتراك يتظاهرون مطالبين بالماء والغذاء والدواء

قبرصيات تركيات يهربن بأطفالهن من جحيم القذائف اليونانية .

قبارصة أتراك يلجأون إلى المغاور بعدما احتل اليونانيون منازلهم . . .

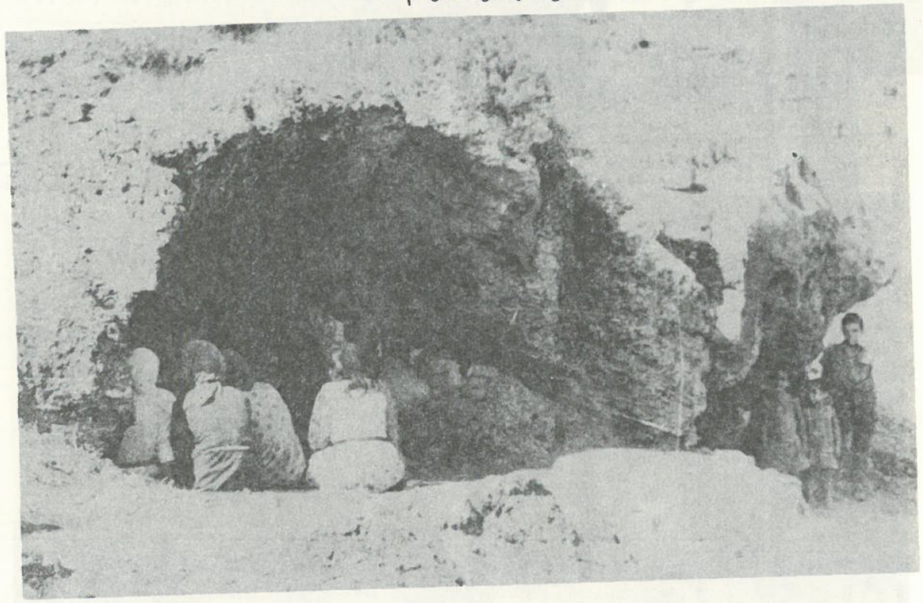

قبارصة أتراك تحولوا إلى لاجئين في وطنهم .

بصمات حضارية يونانية على قبارصة أتراك .

اب قبرصي تركي أمام بقايا أسرته التي دُفن بعضها حياً في مقبرة جماعية .

جنود من قوات حفظ السلام يشرفون على كشف مقبرة جماعية دفن فيها اليونانيون عشرات من القبارصة الأتراك العزل

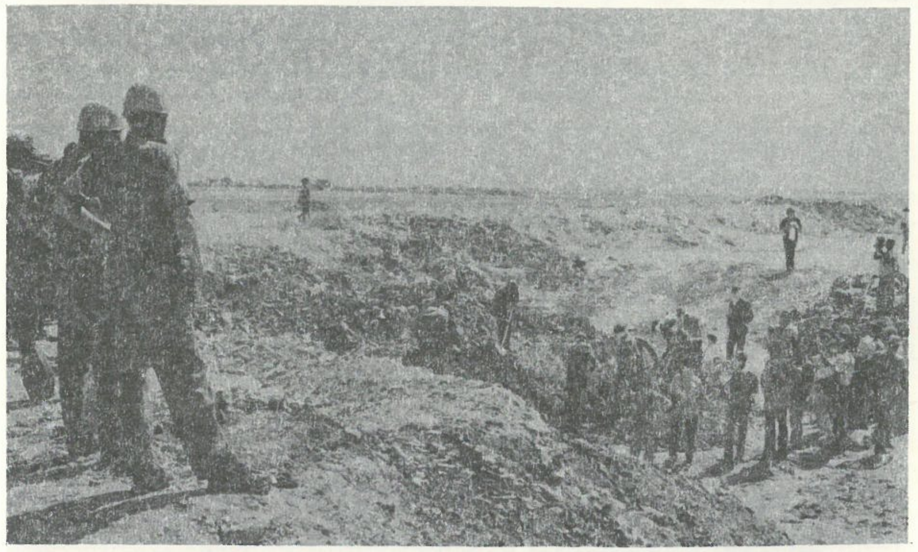

بدون تعليق .

مكاريوس وهيئة أركانه !

. . . ومقبرة جماعية أخرى على غرار ما حدث في كريت .

الصفحة الأولى من صحيفة « باتريس » القبرصية اليونانية وفيها النص الكامل لمخطط اكريتاس .

ΠΑΤΡΙΣ

ΟΥΔΕΝ ΕΚ ΤΩΝ ΣΧΕΔΙΩΝ ΤΟΥ ΑΚΡΙΤΑ ΕΦΗΡΜΟΣΘΗ

ΙΣΤΟΡΙΑ 30 ΑΙΩΝΩΝ

Ἄμεσος κήρυξις τῆς Ἑνώσεως προεβλέπετο εἰς περίπτωσιν γενικωτέρων συγκρούσεων!

Εἰς φῶς ἦλθ κατεστράφη διὰ τῆς πυρᾶς

ΤΟ ΚΥΠΡΙΑΚΟΝ ΚΑΙ ΤΟ ΘΕΜΑ ΤΗΣ ΕΘΝΟΦΡΟΥΡΑΣ ΑΠΟΨΕ ΣΤΗΝ ΒΟΥΛΗΝ ΤΩΝ ΕΛΛΗΝΩΝ

ΚΑΙ ΠΑΛΙΝ ΛΟΓΟΣ ΠΕΡΙ ΓΕΝΝΗΜΑΤΑ

قبارصة أتراك ينزحون إلى الشمال .

بقايا مسجد بيرقدار الذي دمره القبارصة اليونانيون ويحاولون الآن ترميمه

انتقام قبرصي يوناني من . . . المساجد !

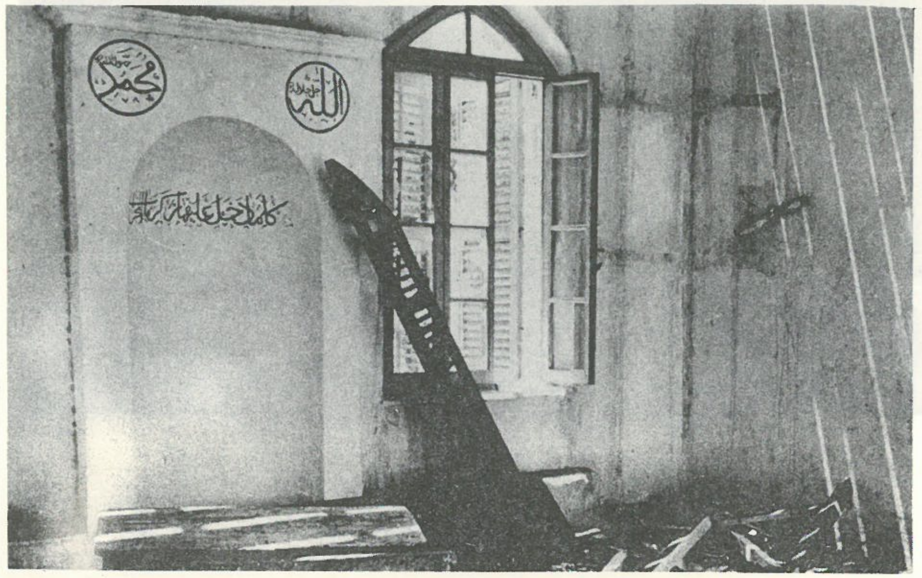

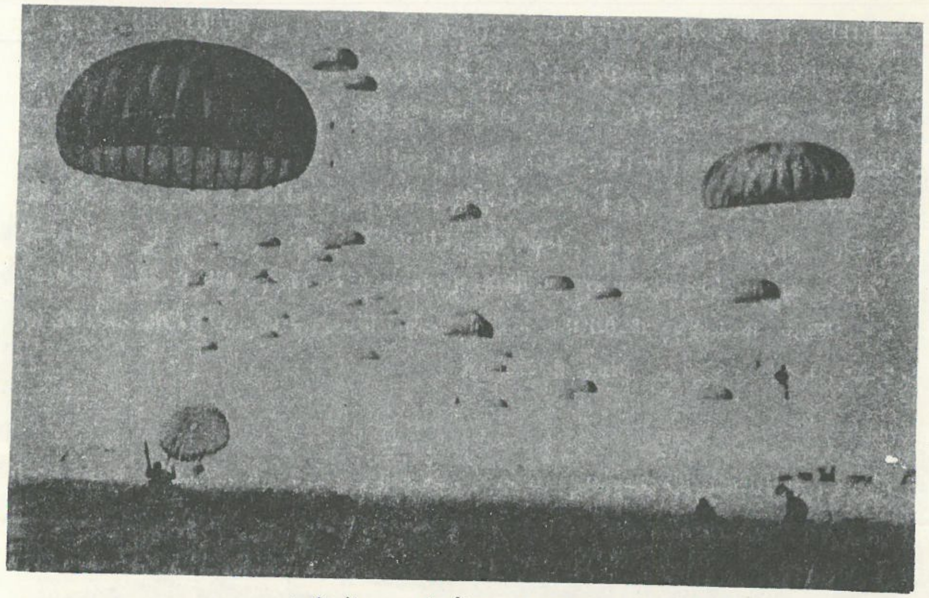

تموز ١٩٧٤ قوات السلام التركية تهبط لانقاذ القبارصة الأتراك . . . واليونانيين .

١٥ تشرين الثاني ١٩٨٣ : الرئيس رؤوف دنكتاش يتكلم أمام البرلمان القبرصي التركي في الجلسة التاريخية التي أعلن فيها عن ولادة جمهورية قبرص الشمالية التركية .

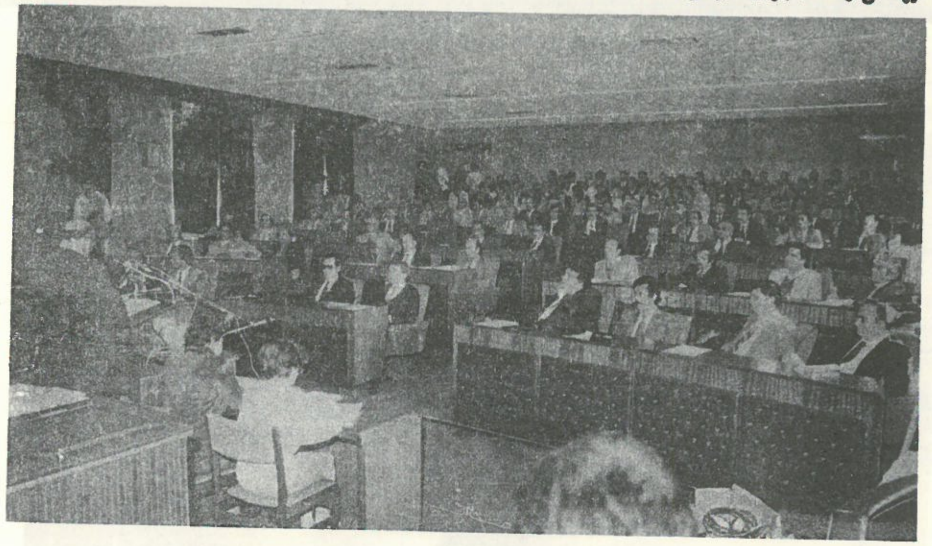

هذا الكتاب

ما يعرفه العرب عن القضية القبرصية هو بالضبط ما أراده لهم اليونانيون والقبارصة اليونانيون أن يعرفوه . لكن ما جرى في هذه الجزيرة التي تبعد ١٠٠ كلم عن سوريا و٢٠٠ كلم عن لبنان و٣٠٠ كلم عن فلسطين و٤٠٠ كلم عن مصر ، بعيد جداً عن ما هو راسخ في قناعات الكثيرين من العرب والمسلمين عموماً . إن الرأي العام العربي يكاد يكون غائباً تماماً عن هذه القضية ، وما يعرفه عنها وعن أبطالها مناقض تماماً للكثير من حقائقها التي أُخفيت عنه عمداً وعن سابق تصور . الأكثر غرابة أن المكتبة العربية فقيرة جداً بالكتب التي تتناول ما يجري في هذه الجزيرة ذات الموقع الاستراتيجي المهم ، والتي طالما لعبت أدواراً رئيسية في ما تعرض له العرب القدماء والمعاصرون من مخاطر .

هذا الكتاب هو محاولة لسد ثغرة في ذلك الجدار الكبير من النقص . إنه محاولة أولى باللغة العربية لقراءة القضية القبرصية على حقيقتها ووضع النقاط على ما خفي على القارىء العربي من حروفها : لقد عاش المؤلف خمس سنوات في الشطر الجنوبي (القبرصي اليوناني) من الجزيرة ، مما أتاح له الفرصة لأن يقف على الكثير من خلفياتها وأسرارها التي لم تتح الفرصة للقارىء العربي للاطلاع عليها ، ولكي يقرر في ضوئها من هو الجاني ومن هو المجني عليه . . . .

السعر : ٧ دولارات أميركية أو ما يعادلها .

PRICE: 7 U.S. $